الجزء الأول

فضائح سنة ١٩٨٦م

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول: التحدِّي

تلقي الفضائح التي طفت على السطح في خريف سنة 1986م وردود الفعل حيالها، الضوء على النظام السياسي والثقافة الفكرية التي تفسرها وتحتضنها، وكما سنرى بالتفصيل لاحقًا، أظهرت هذه الأحداث أن الولايات المتحدة بقيت ملتزمة بمبدأ اللجوء إلى استخدام القوة، وأن النخب السياسية متفقةٌ فيما بينها ومصرَّةٌ في واقع الأمر على أن تبقى أمريكا كذلك، وأن الالتزام باستخدام العنف والضرب بالقانون عرض الحائط يشكل إطار صورتها عن ذاتها أيضًا؛ كل ذلك يتلطَّى تحت شعارات خادعة؛ يمكن استخلاص هذه النتائج فورًا من سجلها الحقيقي فيما لو واجهنا الحقيقة بصدق وأمانة ومن دون أي أوهام. هذه النتائج تحتوي على مضمونات مستقبلية خطيرة، تمامًا كمثيلاتها التي كان لها عواقب خطيرة في الماضي، والتي كانت قد ترسخت، وكُبتت بانتظام وبالشدة نفسها حينها.

أما بالنسبة إلى أمريكا الوسطى فقد زعزعت الفضائح الإجماع الضمني بين النخب، ذلك الإجماع الذي ساده الاضطراب بسبب بعض الخلافات التكتيكية حول أهداف عامة مشتركة؛ فقد فرض هؤلاء شروطًا جديدة للنظام الإيديولوجي الذي يجب أن يتحكم في الضرر الداخلي، ويضمن أن يبقى محصورًا ضمن أطرٍ ضيقة وعديمة المعنى سياسيًا في الوقت الذي يلتزم مجددًا بالمهمة الرئيسة والمستمرة، والمتمثلة في صياغة نسخة مناسبة من الفضائح الحقيقية التي حدثت في ثمانينيات القرن العشرين، بحيث يضع ممارسات الولايات المتحدة تحت أضواء إيجابية، ومن ثم يضمن أنَّ سياسات مشابهة يمكن أن تنطلق من دون أي عوائق متى كان من الضروري وضعها موضع التنفيذ.

اكتسبت هذه المهمة صفة الدرجة القصوى سنة 1986م؛ حيث أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها الذي طال انتظاره، تدين فيه الولايات المتحدة بسبب هجومها على نيكاراغوا؛ فقد صوَّتَ الكونغرس لصالح تقديم مساعدات لجماعة الكونترا، مؤيدًا بذلك الاستخدام غير القانوني للقوة في الوقت الذي «أكد أن تلك كانت الطريق الوحيدة لإرغام حكومة الساندنيستا على الدخول في المفاوضات بصورة جدية»، وذلك بعد خمسة أيام على قبول نيكاراغوا بالمسودة

النهائيـة لمعاهـدة الكونتادورا التـي رفضتها الولايات المتحدة وعملاؤها[1]. علق أحد المسـؤولين الأمريكيـين علـى ذلك بالقـول: «هذا أمر حقيقي، هـذه حرب حقيقية»، وقد أكَّـد بذلك الموقفَ الذي أعلنه الرئيس النيكاراغوي دانيال أورتيغا، وهو أن تصويت الكونغرس «ارتقى إلى مستوى إعلان الحرب»[2].

تقبَّلت وسـائل الإعلام والأوسـاط الفكرية الإطار الرئيس لمبدأ الحكومة هذا بصورة عامة، وسـعت إلـى توطينـه؛ ولكـن وفي هـذه الظـروف التي تزامنـت مع إعـلان الحـرب الافتراضية، أصبح من الضروري القيام بمهمة فرض هيكلية عَقَديَّة بنشاط متجدد؛ «منذ أن أعلنَّا الحرب علـى نيكاراغـوا بالتحديد، وأنشـأنا دولة إرهابية فاعلة في السـلفادور، فمن الضروري أن يكون صحيحًا ـ ومن ثم فهو صحيح ـ أن نيكاراغوا هي دولة ديكتاتورية يحكمها حزب واحد، وتمارس التعذيب والقمع، وبينما قاتلت المقاومة بشـجاعة الدكتاتور السـابق سوموزا[3]، فإنها تقاتل الآن مـن أجـل الحريـة والديموقراطية ضد الدكتاتـور أورتيغا الذي فرضته الإمبريالية السـوفيتية؛ وعليه، فإن من المؤكد بالضرورة أن السـلفادور مثلُها في ذلك مثل غواتيمالا والهندوراس، هي ديموقراطيـة واعـدة، تنطلق إلى الأمام لتحقيق الحريات الأربع بفضل شَـغَفنا الذي لا يتزعزع بالحرية. إذا كانت الحقائق تُظهِرُ عكس ما نقوله، فيا لَسوءِ طالع هذه الحقائق».

واجه كلٌّ من المشهد الحالي ومهمة بناء نسخةٍ من التاريخ يمكن استعمالها، عقبات إضافية في صيف سنة 1987م؛ فبالرغم من الجهد العسكري الكبير الذي بذلته الولايات المتحدة، فإن الهجوم الربيعي المترافق مع ضجة إعلانية كبرى، الذي قام به أبناء ريغان كما وصف سفَّاحو الجيش العميل أنفسهم وهم يجتاحون المزارع والقرى المسالمة من أجل التقتيل والتدمير، لم يؤدِّ إلى أي انتصار عسكري يمكن المباهاة به من أجل إقناع المُشَرِّعين المترددين أن ممارسة العنف يمكـن أن يكتـب لها النجاح؛ أما الإنجازات المنظمة التي حققتها جماهير الشـعب النيكاراغوي فلم تكن جديرة حتى بأن تكون مادة يجب أخذها في الحسبان. أسوأ من ذلك كله، أنَّ الفوضى التي أعقبت ظهور الفضائح إلى العلن، شجعت حلفاء الولايات المتحدة في كوستاريكا على وجه التحديد، على المجازفة بإثارة غضب واشنطن، بسلوكها سبيل الدبلوماسية.

نجحـت إدارة ريغـان في تقويض المبـادرات التـي طرحتها حكومـات دول أمريـكا اللاتينية الرئيسـة، والتـي عُبِّر عنها من خلال الجهود التـي بذلتها دول الكونتادورا من أجل التوصل إلى حل سياسي؛ وقد استمرت الولايات المتحدة في إعاقة هذه الجهود طيلة سنة 1987م، ومع ذلك

استمر الرئيس الكوستاريكي أوسكار أرياس بدعم من غواتيمالا، بطرح خطة سلام لم تحظَ بالقبول من واشنطن التي ردَّت على تلك المبادرة ببذل جهود حثيثة لتقويضها، وهو ما سنعود إليه لاحقًا، إضافة إلى العقوبات المباشرة التي فرضتها على كوستاريكا لانتهاكها الحدود المسموحة به؛ فقد عُلِّقت المساعدات الأمريكية للاقتصاد الكوستاريكي المريض في شهر مارس سنة 1987م، في الوقت الذي كان الرئيس أرياس يدفع بخطته متجاهلًا اعتراضات واشنطن، وكذلك القروض الأمريكية المصرفية التجارية لكوستاريكا؛ حيث رفضت الولايات المتحدة للمرة الأولى التدخل لصالح كوستاريكا؛ إضافة إلى إعاقتها لجهود هذه الأخيرة في الحصول على قروض دولية؛ وانخفضت صادرات كوستاريكا إلى الولايات المتحدة بفعل القيود والعقوبات الحكومية عليها؛ وقد أجبرت الضغوطات الدبلوماسية التي مارستها واشنطن أحد مستشاري الرئيس أرياس الذين كان لهم دور كبير في صياغة خطة السلام على تقديم استقالته بحسب مسؤولين كوستاريكيين، وفي الوقت الذي كانت كوستاريكا تعد ضمن الدول التي تعتمد عليها واشنطن في حملتها المقدسة الرامية إلى الإطاحة برجال الساندنيستا، فقد ذكر اثنان من الصحفيين في سان جوزيه، عاصمة كوستاريكا، أن «المساعدات الأمريكية ارتفعت إلى أكثر من مئتيْ مليون دولار سنويًّا». كوستاريكا لم تستلم سنتًا واحدًا [من المساعدة الأمريكية] منذ بداية طرح مبادرتها السلمية، وهذه بطبيعة الحال مجرد مصادفة، كما علَّق أحد المقربين من الرئيس أرياس ساخرًا.

يشير تقرير صدر عن مجلس قضايا نصف الكرة الأرضية الجنوبي أنه «وبحسب المسؤولين الكوستاريكيين، فإن تأجيل إدارة ريغان تعيين سفير جديد لها في سان جوزيه لمدة تزيد على سبعة أشهر يعد مؤشرًا على عدم رضاها عن التحركات الدبلوماسية التي يقوم بها أرياس في المنطقة». وقد ذكر أحد مساعدي الرئيس أرياس أنه بالنسبة إلى واشنطن، «السفارة ليست هنا من أجل الحوار أو التطوير السياسي في كوستكاريكا. إنها موجودة هنا بهدف تشكيل جبهة جنوبية [لصالح جماعة الكونترا]»[4].

هذه الموضوعات يتم تجاهلها بوجه عام بالرغم من أهميتها الواضحة؛ وذلك تجاوبًا مع المبدأ القائل إن الدولة هي من يضع الأجندة التي تهم أصحاب الرأي المحترمين. لا يكون الحوار التكتيكي مشروعًا إلا ضمن هذا الإطار، ولكن من غير المسموح به تخطي حدود هذا الإطار. يعد هذا المبدأ لازمةً من لوازم المتطلبات التي تقضي بوجوب خداع الشعب إذا لم يكن

هـذا الأخـير غافـلًا عما يجـري من حوله. سـوف نمر بكثيرٍ مـن الأمثلة على ذلـك ونحن نتابع مسيرتنا في هذا الكتاب.

بالرغم من العدائية الشديدة التي أبدتها الولايات المتحدة، فقد استمرت الجهود من أجل إيجاد تسـوية سياسـية طيلة سـنة 1987م؛ فقد استطاع رؤسـاء دول أمريكا الوسطى بمساعدة مـن مجموعـة دول الكونتـادورا التـي كانت تتحـرك بصفتها وسـيطًا مهمًّا للغايـة، التوصل إلى صيغة سلام بالأحرف الأولى في شهر أغسطس سنة 1987م؛ ما أصاب أدارة ريغان بالصدمة، وهدد بتهميش جهودها طيلة السـنوات الأخيرة لمنع الوصول إلى تسوية سياسية. عند الأخذ في الحسبان أن الولايات المتحدة تفضل نسبيًّا استخدام وسائل عنفية لا نظير لها، في الوقت الذي تعـرف أنهـا لا تتمتـع بأي جاذبية على المسـتوى السياسـي في المنطقة إلا عند النخب العسـكرية والماليـة التي تكرس جهودها كلها لصالحها، فمن الطبيعـي أن تفضل حكومة الولايات المتحدة دومًـا اللجـوء إلـى منطـق القـوة على حسـاب الدبلوماسـية، وهـذا ما تقـوم به، بالمقابل سـعت نيكاراغوا طيلة الأزمة إلى السير في درب الدبلوماسية؛ حيث دعت إلى وضع قوة مراقبة دولية للحـدود، وإلـى إقفال القواعـد العسـكرية الأجنبية وإجلاء المستشـارين العسـكريين الأجانب؛ وذلك من أجل تخفيف الاحتقان الأمني هناك، في الوقت الذي وافقت على مقترحات (طرحتها مجموعـة دول الكونتـادورا) من أجل توقيع معاهدة شـاملة، وتجيير الصراع إلى محكمة العدل الدوليـة ومجلـس الأمن الـدولي والجمعية العامة التابعـيْن للأمم المتحدة انسـجامًا مع المبادئ والمواثيق الدولية، وهكذا.

سوف نعود إلى التفصيلات الدقيقة، ولكن ما مِنْ شكٍّ في أن ما تقدم يشكل حقائق دامغة، وهي غير مقبولة على الإطلاق.

كان مـن الضـروري في معرض مواجهـة مهمة تطهير التاريـخ الذي فرضتـه الاتفاقات بين دول أمريـكا الوسـطى سـنة 1987م، تبنِّـي موقـف جديـد حدد معالمـه بدقة روبـرت هنتر الذي شغل منصب كبير المستشارين في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، والمستشار في لجنةِ الثنائية الحزبية لشـؤون أمريكا الوسـطى (لجنة كيسنجر)، والمحلل الرصين للقضايا الدولية: «مـن المؤسـف أن علينا الاعتراف بـأن جماعة الكونترا أثبتت أنها كانت أداة غير ذات شـأن في محاولـة فرض مبدأ التعدديـة على حركة الساندنيسـتا، وأن ثمن الديموقراطيـة في نيكاراغوا

يمكن أن يُدفَعَ مقابل إزهاق أرواح أمريكيين؛ كانت تلك ستكون تضحية عظيمة حتى بالنسبة إلى دولة عطوفةٍ وخيِّرةٍ كدولتنا».

> بالمقابل، بدت جماعة الكونترا وكأنها مجرد أداة لتحقيق هدف آخر للولايات المتحدة أقل وضوحًا؛ أي قبول نيكاراغوا بعملية سلمية يمكن أن تستخدَمَ في التخفيف من وطأة التهديدات الأمنية في المنطقة. هذا الهدف الأقل طموحًا من هدف الإطاحة بحكومة الساندنيستا، يتمتع بفضيلة الدعم الواسع على امتداد الطيف السياسي الأمريكي[5].

لكن هذا التفسير للفضائل الأقل وضوحًا يتجاهل نقطة ضعف صغيرة في هذا النقاش؛ فهذا الهدف كان يمكن تحقيقه بصورة فورية وفي أي وقت من السنين التي خلت، من خلال القبول بالخيارات السياسية التي ألح عليها وناضل في سبيل تحقيقها العدو النيكاراغوي؛ وهو ما دأبت إدارة ريغان على رفضه بصورة قاطعة؛ إن كون هذه الفكرة غير مقبولة ألبتة، يعني أن من الضروري طرحها جانبًا؛ وعليه، فإن تاريخًا أكثر مصداقية يجب تبنِّيه على الأسس التي رسمها هنتر. وكما شرح جيمس روهوير في صحيفة نيويورك تايمز، فقد كانت «روح المشاكسة لدى الولايات المتحدة خلال السنين القليلة الماضية هي ما أجبر نيكاراغوا على قبول شروط التسوية السلمية (وهي المطالب نفسها التي كانت تنادي بها لمدة ست سنين، والتي كانت الولايات المتحدة دائمًا ما ترفضها)؛ وهي شروط سوف تؤدي إلى تأمين الحدود وإلغاء صور التهديد الأمني كلها، وعليه، فإنها سوف تمنع نيكاراغوا من اجتياح جيرانها، ناهيك عن تهديد الولايات المتحدة نفسها، وسوف تجبر هؤلاء المعتدين الهتلريين على إبقاء البؤس النيكاراغوي داخل حدود نيكاراغوا نفسها ـ هذا البؤس بالطبع، هو مسؤولية تقع على عاتقهم بصورة كلي، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بالروح الأمريكية المشاكسة»[6]. هذه الروح المشاكسة وتأثيراتها تستحق الإعجاب والقبول ضمن ثقافة الإرهاب.

وفي الوقت الذي تعد الأفكار التي طرحها روبرت هنتر للنقاش عبثية إلى حد كبير، والبديل الذي طرحه جيمس روهوير يستحق أن تُطلَقَ عليه أوصاف أكثر قسوة، فإن بإمكان المرء أن يتصور نسخة عن تلك الأفكار وتلك البدائل أكثر تطورًا؛ لقد أرغمت المشاكسة الأمريكية الساندنيستيين الشموليّي التوجه على قبول الشروط التي تدعو إلى الديموقراطية في نظامهم في الداخل، بالتزامن مع تقليصٍ للتهديد الذي يمثلونه بالنسبة إلى جيرانهم، وتحديدًا

الشروط التي طرحت في شهر أغسطس سنة 1987م التي سبق لهم رفضَ قبولها في الماضي. من الجدير بالذكر أن الجدال لم يُطرَحْ، لكن هذا له أسبابه الأخرى؛ إذ لا توجد حاجة إلى أي جدالات في أثناء ممارسة تعويذات الحملات الدعائية التي تقوم بها الدولة، ولكن دعونا مع ذلك ننظر في هذه الجدلية؛ لقد وضعت قيد الاختبار والتمحيص بصورة سريعة؛ فما نقوم به ببساطة هو التدقيق في السجل الدبلوماسي من أجل تبيان ما إذا كانت الولايات المتحدة أو أي دولة أو جهة أخرى قدَّمت لنيكاراغوا خيار قبول المعاهدة التي تنهي دعم الولايات المتحدة لجيش العملاء التابع لها مقابل خطوات داخلية وردت في اتفاقات أغسطس، وطالبت دول المنطقة جميعها اتخاذها، ونحن بدورنا نسأل: متى رفضت نيكاراغوا هذا الخيار بحيث إنها أجبرت الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى سياسة المشاكسة من أجل تحقيق هذه الآمال المنشودة منذ أمد بعيد؟ من جديد سوف نكتشف بسرعة أن الولايات المتحدة لم تفكر مطلقًا بمثل هذا الاقتراح؛ بل إنها همَّشت العملية الدبلوماسية منذ البداية، وما تزال تقوم بذلك: أبدت إدارة ريغان عدائية واضحة تجاه اتفاقيات شهر أغسطس 1987م؛ وهذا أمر تقليدي عندما تقف الدبلوماسية أو القانون الدولي عائقًا في طريق ممارسة العنف؛ إن الأسباب الحقيقية وراء الروح المشاكسة الأمريكية تقبع في مكان آخر، وهي واضحة تمامًا؛ ولكن وبحكم كونها غير مقبولة، فليس بالإمكان عدُّها جزءًا من الثقافة السائدة.

يوجد قليل من الشك في أنَّ هذا المشروع حول الهندسة التاريخية سوف يناله نصيب من النجاح، تمامًا كما حلَّ بمشروعات أخرى في الماضي؛ إذ ليس من المحتمل أن تكون العبثية الواضحة التي يتصف بها هذا المشروع عائقًا بالنسبة إلى الثقافة الفكرية السائدة، سوف نلقي نظرة أكثر تعمُّقًا على مقولة كيف نشأت المشكلات، وكيف تم التعامل معها، وكيف أن الأساس قد وُضِعَ لضمان وضع حلول ناجعة لها، كما حصل في السابق، باتساقٍ مؤثر وعرضٍ منتظمٍ للتقوى والاستقامة الشخصية.

يجب تحييد الحقائق العَقَديَّة بصورة حاسمة ومتواصلة؛ لأن ما على المحك هو أكثر من مجرد تقديم مبررات لما قد فُعِل. يجب وضع أساسٍ للجوء الدائم إلى استخدام العنف في حال عدم توافق التسوية السياسية مع مصالح الولايات المتحدة، وعليه فإنها سوف تتعرض للتهميش ـ عن طريق خداع العدو، والوصول إلى النتيجة المتوخاة بصرف النظر عن الحقائق؛ وبذا فإنها سوف تؤسس لتحولها إلى مبدأ. ليس هناك نقاش أكثر مُلاءمَةً من الحقيقة التاريخية

التي تؤكد أنه فقط، ومن خلال استخدام القوة، يمكن أن ترغم العدو على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في المقام الأول. فوق هذا وذاك، لا بد لحالات مشابهة من الظهور في المستقبل، وعلى الهندسة التاريخية أن تضمن من دون أي تأخير، أن خزينة الدروس المناسبة سوف تكون جاهزة لوضعها قيد الاستخدام عندما تقتضي الحاجة.

في معرض تحقيق هذه الأهداف، يمكن أن تُحجب الحال الراهنة إما باتباع الآلية المعهودة، المتمثلة في تسليط الضوء على أمور وتفسيرات مختارة بعناية، على أن تكون متماشية مع المبادئ المتفق عليها، أو القيام بكل بساطة بتزوير الحقائق غير المقبولة أو إخفائها، أما بالنسبة إلى الماضي، فهو خارج السياق تمامًا بما أننا خُضنا غمار نقلة إعجازية غيَّرَتْنا على إثرها مسارنا ـ بالرغم من حقيقة أن البِنى المؤسساتية ونظام التخطيط المسؤولة عن ارتكاب المجازر مازالت متماسكة وفي مأمنٍ من أي تحديات لها، ولا توجد في أوساط الثقافة الشعبية أو الفكرية سوى اعترافات بسيطة لا تكاد تُذكَرُ حول حقيقة ما جرى ويجري في الواقع، باستثناء آراء تلك القطاعات غير النخبوية (التي لا قيمة تُذكرُ لها) التي ما تزال تعاني أعراض فيتنام.

إن مبدأ تغيير المسار الذي يسمح بالتغاضي عن أي صورة من صور الفظائع التي ارتكبت في الماضي، معمول به بقوة في أوساط الثقافة الإرهابية، وهو يتجلَّى بأكثر المظاهر بربريّةً فيما ذكره تشارلز كروثامار الحائز على جائزة بوليتسر سنة 1987م، حيث يؤكد «أن أمريكا اليوم ليست هي أمريكا نفسها في عهد تيدي روزفلت أو آيزنهاور؛ وليس حتى على الصورة التي تخيَّلها رونالد ريغان عندما كان مرشحًا للرئاسة، فالآن أصبحت الديموقراطية في العالم الثالث بالنسبة إلى اليمين أو إلى اليسار، الهدف الرئيس في سياسة أمريكا الخارجية. صحيحٌ أن الحرية لم تكن دائمًا من أولويات أهداف الولايات المتحدة، إلا أن كل شيء قد تغيَّر الآن: نحن نؤمن بالحرية، ويمكن للماضي أن يطوى في غياهب النسيان مع كل ما يمكن له أن يطلعنا عن المؤسسات الأمريكية والطريقة التي تعمل فيها»[7]. أما بالنسبة إلى الحاضر، فإنه سيتَّسِمُ بالنزوع نحو الحرص الشديد على ممارسة النقد الذاتي الصادق الذي ساد في العصور الماضية حينما كانت بعض التجاوزات العَرَضية تحدث بين الحين والآخر، كما نعترف بذلك الآن.

طرح محررو مجلة (المُشاهد) اللندنية المحافِظة (The Spectator) نسخة أكثر تشذُّبًا لهذا المبدأ القيِّم؛ فقد ارتأى هؤلاء أن «الربط المفاجئ بين الولايات المتحدة والتعددية الديموقراطية في أمريكا الوسطى بصورة عامة، وفي نيكاراغوا بصورة خاصة، يبدو غريبًا

بعض الشيء في ضوء السجل التاريخي، وأن هذا النفاق، كما يراه بعضهم، قد جرَّد الأمريكيين من المصداقية». ويتابع هؤلاء القول إن ردة الفعل هذه غير لائقة لأنها «تفترض أنه لا يحق لأي دولة التصرف إلا إذا كان سلوكها متوازنًا بصورة كاملة على مرِّ العصور؛ فكل حالة من تلك الحالات يجب أن تُقيَّم على حدة، أما بالنسبة إلى موضوع الحرب على نيكاراغوا فهو واضح للجميع إلا للزوار الماركسيين الغربيين المفتونين أيما افتتان، كما هي حالهم دائمًا، بالهالة المحيطة بظواهر مثل مشروعات الإسكان، والاتحادات النسائية وحملات اللقاح العالمية ضد الحصبة». بالمقابل، تنظر الأوساط الثرية وأصحاب الامتيازات في الغرب إلى مثل هذه التفاهات بعين الاحتقار، مُفَضِّلةً أفكار ونستون تشرشل الحكيمة والمُلهَمَة، التي أدلى بها لزميله جوزيف ستالين سنة 1943م، حيث قال:

> «يجب أن تكون حكومة العالم موضع ثقة الدول القَنوعة التي لا تطلب لنفسها سوى ما هو موجود بين يديها، لو كانت حكومة العالَم تحت إمرة الدول الجائعة، لأصبح العالم في خطر دائم. ولكن لا أحد من بيننا لديه سبب في أن يطلب المزيد. يمكن المحافظة على السلام بوساطة شعوب عاشت على طريقتها الخاصة وليست لديها أي طموحات؛ فقوَّتُنا هي ما وضعتنا فوق الآخرين، فقد كنا مثل الأغنياء الذين كانوا يعيشون بسلام في أماكن سكناهم.
>
> إن التمتع بهذه الحال السعيدة التي هي من نتاج الفضائل التي نتميز بها وحُسْنِ أفعالنا، يؤهلنا كي ننظر بازدراء إلى المحاولات السخيفة لإنقاذ الأطفال الذين يموتون جرَّاء الأوبئة، أو بناء مساكن للفقراء والمعوزين، أو أن نوفر للنساء فرصة التحرر من العبودية والإذلال، إلى ما هنالك من العبث الطفولي في الدول الجائعة التي لا تستسلم لقدرها أو تقبل به»[8].

وبالرغم من الفطنة كلها التي يتمتع بها أولئك المحررون، فقد فاتتهم بعض النقاط التفصيلية الصغيرة؛ أولًا: الولايات المتحدة بعكس ما يزعمون (ومعها الدول القنوعة كلها بوجه عام) منسجمة مع نفسها فيما يتعلق باختيارها للأهداف التي ستمارس عليها العنف وتحديدها لما يسبب لها القلق، كما يبين السجل التاريخي، أما الأسباب فقد شُرحت بوضوح كافٍ في الوثائق الداخلية. ثانيًا: المنظِّرون الإيديولوجيون لا يقلُّون انسجامًا مع أنفسهم في مسألة إخفاء هذه الترتيبات الصادمة التي يمكن فهمها فقط عندما نتخطى الحدود التي تفرضها

العقائد المناسبة. ثالثًا: ليس لدى الولايات المتحدة أي التزامات بالتعددية الديموقراطية في أمريكا الوسطى، بل ألزمت نفسها، خصوصًا في ثمانينيات القرن العشرين بوضع حد لأي احتمال لمثل هذه التعددية[9]. من المفهوم تمامًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة تطوير نوع من الربط الفجائي مع مفهومها الخاص للديموقراطية في نيكاراغوا من اللحظة التي تمَّت فيها الإطاحة بنظام سوموزا في شهر يوليو سنة 1979م، وليس قبل ذلك؛ في الوقت الذي تنفذ برامجَ بمنتهى القسوة والشدة من أجل تدمير منظمات شعبية كان يمكن أن تكون حجر الأساس لبناء ديموقراطية ذات معنى في السلفادور في تلك السنين نفسها. لا يوجد أي تناقض هنا؛ اللهم إلا في بُنْيَة المفوَّضين الذين كانوا يصارعون من أجل التكيف مع تغيُّر الأحداث.

إحدى النتائج المفيدة لمبدأ تغيير المسار تتمثل في أن مجمل العمل التحليلي المكرس من أجل دراسة المجتمع والتاريخ الأمريكيين هو خارج السياق تمامًا، بصرف النظر عما يمكن أن يكشفه. وبما أننا غيَّرنا الآن مسارنا، فإن بإمكاننا تجاهل الدروس التي يمكن أن نتعلمها من التاريخ ونبدأ من جديد، من دون أن نحمل على كواهلنا أعباء أي فهم لطبيعة المجتمع الأمريكي أو سجله الوثائقي أو الاجتماعي. الدراسات جميعها المتعلقة بهذه الموضوعات يجب أن توضع على الرف بوصفها غير ذات صلة، اللهم إلا بصفتها مواد أثرية. فوق هذا وذاك، يمكن أيضًا تجاهل التحليلات المتعلقة بالتطورات الحالية عندما تكون النتائج غير مقبولة، بما أن باستطاعتنا بعد هذا كله، تغيير مسارنا من جديد والبدء بمسارٍ آخرَ مختلفٍ على درب النقاء الأخلاقي، عندما تكون الحقيقة بشأن العالم هي من الوضوح بحيث لا يمكن إخفاؤها أو طمسها. أعلى قيمة أُعلن عنها في عالم الثقافة الفكرية، فيما لو كانت ترمي إلى خدمة دورها، يجب أن تتمثل في الجهل التام بهويتنا وبمن نكون، وبما نمارسه على امتداد العالم؛ لأن الجهل يعني القوة، ولو أنعمنا النظر في الحقائق وفيما يمكن أن تكشفه هذه الحقائق، لوجدنا أن هذا المبدأ له مغزى كبير، وأن مجالات الإفادة منه ليست بالقليلة.

الفاعلية الاستثنائية لمبدأ جهلنا المتعمَّد بذواتنا الذي يسمح لنا بتغيير المسار بصورة تناسبنا، كلما اقتضت الحاجة إلى أن نتخلص من حقائقَ غيرِ مناسِبة، تكشف عن ذاتها بصورة متكررة؛ ففي أثناء جلسة الاستماع لمناقشة مسألة إيران ـ كونترا ـ على سبيل المثال ـ تعرضت البلاد ووسائل الإعلام إلى رقم قياسي من الازدواجية التي أظهرت بصورة حاسمة أن إدارة ريغان لا يمكن الوثوق بالتزامها بتوجيهات الكونغرس، وهي ـ بالتأكيد ـ لن تلتزم

بالاتفاقات الدولية. بدأت هذه الفكرة بالتحول يومًا بعد يوم إلى أمرٍ واقع فيما يتعلق بالعمليات التي كانت تجري في أمريكا الوسطى؛ هذا القَدْر من الازدواجية- على الأقل- لم يكن موضع خلاف. اختتمت جلسات الاستماع العلنية في الثالث من أغسطس؛ وبعد يومين من ذلك، طرحت إدارة ريغان خطة سلام لأمريكا الوسطى. سأعود إلى توقيت هذه الخطة وخلفيتها لاحقًا؛ ولكن دعونا ننظر فقط في محتوياتها الأساسية؛ لقد طالبت خطة ريغان بتفكيك النظام السياسي في نيكاراغوا بالتزامن مع إلغاء الانتخابات المقررة وتعليق حالة الطوارئ، وإلغاء الأنظمة كافة التي وضِعتْ ردًّا على الهجمات التي نظَّمتها وأشرفت عليها الولايات المتحدة، ووقف التحركات العسكرية كافة لقوات الساندنيستا وقوات المتمردين على حد سواء، وكذلك وقف شحنات الأسلحة إلى نيكاراغوا من البلدان الشيوعية، ما يعني الوقف الكامل لشحنات الأسلحة كافة بما أن الولايات المتحدة نجحت في السنوات السابقة في ضمان إرغام نيكاراغوا على الاعتماد بصورة مطلقة على دول الكتلة السوفيتية في مسائل الدفاع والتسليح، وستتعهد الولايات المتحدة بالمقابل بوقف شحنات الأسلحة إلى جيش جماعة الكونترا التي أسَّسَتْه في الهندوراس لمهاجمة نيكاراغوا[10].

لنضعْ جانبًا السؤال حول السبب الذي يفرض على نيكاراغوا وحدها من بين كل دول أمريكا الوسطى وقف تسلُّحها من جانب واحد، وكذلك إجراء تغييرات داخلية تصر الولايات المتحدة على فرضها عليها بالقوة؛ ولننظرْ كذلك في مسألة إلغاء شحنات الأسلحة لجانبيْ الصراع؛ حكومة نيكاراغوا والجيش العميل للولايات المتحدة الذي يهاجم نيكاراغوا من قواعد أجنبية في الخارج، فلو اختارت نيكاراغوا الموافقة على هذه الإملاءات، فسيكون من السهولة بمكان مراقبة مدى التزامها بالتقيد بهذه الإملاءات، وفوق هذا كله سيكون بإمكان واشنطن أن تلفق لنيكاراغوا تهمة عدم الالتزام بالاتفاقية، وستكون واثقة من أن هذا التلفيق سوف يعلن عنه بالعناوين العريضة على صدر صفحات الجرائد ووسائل الإعلام الأخرى كافة، كما كان يحدث غالبًا في الماضي. توجد مزاعم أخرى مألوفة حول دعم حركة الساندنيستا لرجال العصابات السلفادوريين؛ وهذه حقيقة عقائدية مُسَلَّمٌ سلفًا بصحتها في التعليقات التي ترد في وسائل الإعلام، بالرغم من فشل هذه الأخيرة بالكامل في تقديم أي إثباتات حول صحة هذه المزاعم؛ وكذلك المزاعم بشأن طائرات الميغ السوفييتية، والتي تم توقيت الإعلان عنها بعناية من أجل التغطية الأمينة على (الحد الأدنى من الخطر الذي تمثله) الانتخابات النيكاراغوية غير المرغوب بها التي كانت مقررة سنة 1984م - وكانت تلك إحدى حماقات أوليفر نورث كما

يبدو[11] ـ نظرًا إلى كون هذه الانتخابات حدثًا لا قيمة له أو معنى بحسب العقيدة الرسمية والتعليقات الإعلامية[12]. أما التزام إدارة ريغان بهذه الاتفاقية بالمقابل، فسيكون أمرًا لا يمكن التثبت منه ألبتة، كما أظهرت ذلك من دون أدنى شك، جلسات الاستماع التي كانت عيون الأمة مُسمَّرةً عليها، أن الإدارة تستطيع، لو اختارت القيام بذلك، الاستمرار كما في السابق، تزويد قوات جيشها العميل بمزيد من الأسلحة الجديدة لدفعها نحو شن المزيد من الهجمات ضد نيكاراغوا، بصرف النظر عن أي اتفاقيات تم التوصل إليها على الورق. أما التلميح القائل بأن وسائل الإعلام الأمريكية بالتعاون مع الكونغرس سوف تفضح مثل هذه العمليات، فهو أتفه من أن يستحق مجرد التعليق عليه، على ضوء السجل الذي كُشف عنه. من ثَمَّ، كان من المتوقع من نيكاراغوا نزعَ سلاحِها، والخضوع لعقوبات شديدة الوطأة، بينما تستمر الولايات المتحدة بتصعيد الهجمات ضد نيكاراغوا متى شاءت، بصرف النظر عما يكون قد ورد في الاتفاقية التي يُتَطَلَّبُ واقعيًّا من نيكاراغوا فقط، الالتزام بها.

ذلك كله يبدو في غاية الشفافية والوضوح؛ إنه النتيجة التي يستخلصها فورًا أي شخص يولي هذه المسألة دقيقةً من تفكيره، وذلك من القصة التي عُرضت على شاشة التلفاز، ونُشِرَت على صدر الصفحات الأولى للصحف خلال الأشهر السابقة، لكن وسائل الإعلام تجاهلت تمامًا هذه الحقائق، فالحمائم والصقور على حد سواء، تأملوا مليًّا بالاحتمالات التي سأعود إليها لاحقًا، ولكن من دون أن يعترفوا بتفاهة خطة السلام التي لا معنى لها، والتي تقضي بأن تنزع نيكاراغوا سلاحها مقابل تعهد من رونالد ريغان وجماعته[13]. فلقد افترضت الأطراف جميعها أن إدارة ريغان سوف تجتاز بنجاح عملية الهداية الإعجازية المعتادة، وأنها سوف تغير مسارها فجأة، وستصبح ملتزمة بالقانون، وكذلك بالاتفاقيات من دون الحاجة إلى أي صورة من صور الرقابة أو أي إشراف ذي معنى، كان هناك شيء من القلق الذي ساور بعضهم من أن نيكاراغوا سوف تلجأ إلى ممارسة الكذب والخداع، كما هي عادة الشيوعيين كلهم، ولكن لم يكن هناك تساؤل واحد حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف ترتقي إلى مستوى التزاماتها المشكوك فيها. عندما توصلت دول أمريكا الوسطى إلى اتفاق مبدئي فيما بينها بعد بضعة أيام، وهو الاتفاق الذي رفضت فيه خطة ريغان، أصدر مدير برنامج أمريكا اللاتينية للعلاقات الخارجية تحذيرًا شديد اللهجة، محذرًا من وجود خلل فظيع في الاتفاقية: ألا وهو غياب أي صورة من صور العقوبات في حال عدم الالتزام بها. كانت تلك من دون شك مشكلة؛ ولكن،

لماذا؟ السبب الوحيد الذي قُدِّمَ حينها هو أن النظام الماركسي اللينيني في نيكاراغوا يمكن أن يخرق الاتفاقية[14].ولم ترد إلى الذهن أي مشكلة أخرى عداها.

يستطيع منتقدو العدوانية الريغانية استيعاب الأسباب التي تدفع بنيكاراغوا أيضًا إلى القلق؛ ففي معرض مناقشته للبديل الديموقراطي الذي كان يحبِّذه، حثَّ واين سميث؛ وهو أحد أشد منتقدي تبني خيار جماعة الكونترا، على وجوب دخولنا في معاهدة أمنية ثنائية مع نيكاراغوا؛ لأنها تعد النتيجة المباشرة للمعاهدة مع أمريكا الوسطى نفسها:

> «نرغب بطبيعة الحال اعتماد وسائل تحقق كافية. وهذا ما يرغب به أيضًا الساندنيستيون الذين ليس لديهم أي سبب يدفعهم إلى الثقة بنا، تمامًا كافتقارنا لأي سبب يدعونا إلى الثقة بهم؛ فالالتزام لا يأتي من جانب جماعة الكونترا، بل من خلال قوة الولايات المتحدة وشرفها»[15].

باختصار، إن قوتنا هي الضامن لالتزامهم، أما شرفنا فهو الضامن لالتزامنا، وعليه، فإنه هو ما سوف يهدئ من مخاوف نيكاراغوا. تذكّروا أننا ندقق في الأطر الخارجية للتمرد الذي يمكن تفسيره أو تعليله.

إننا نبالغ كثيرًا لو توقعنا أن تنظر وسائل الإعلام أو الثقافة الفكرية بوجه عام في سجل أمريكا الماضي بشأن التزامها بالاتفاقيات؛ فاتفاقيات جنيف لسنة 1954م، أو اتفاقيات باريس للسلام سنة 1973م على سبيل المثال، ضربت بها الولايات المتحدة عرض الحائط[16]. ربما كان من المبالغ فيه إلى درجة كبيرة أن يتوقع من امرئ ما، طرح سؤال حول موضوعات غريبة؛ مثل ما إذا كانت بنود اتفاقية أمريكا الوسطى حول الحريات الداخلية يمكن أن تحترم من قبل السلفادور؛ وهي الدولة التي تسير في فلك الولايات المتحدة، والتي ما تزال تحكمها فعليًّا القوى العسكرية نفسها التي شنت حملة شعواء قضت فيها فعليًّا على وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة السياسية، لكن ما يلفت الانتباه بصورة خاصة أن مبدأ التجاهل المتعمد هو من التجذر بحيث إنه يطمس بصورة فورية معالم الخبر الذي كان الشغل الشاغل على امتداد عشرة أشهر، إلى اليوم الذي أُعلِن فيه الوعد عن الهداية الإعجازية. إن قبضة هذا المبدأ هي من القوة لدرجة أن السؤال لم يعد حتى مطروحًا للنقاش، وحتى الملاحظات الأكثر بساطة،

كانت تقبع خارج دائرة الوعي؛ الولايات المتحدة هي دولة أخلاقية، وقادتها أشخاص أخلاقيون؛ أما الحقائق فهي غير ذات صلة، بصرف النظر عن مقدار وضوحها.

إن توطين لغة الخطاب ضمن إطار النظام الإيديولوجي هو مسألة في غاية الأهمية. أحد مظاهر العبقرية في الديموقراطية الأمريكية يتجلى في ضمان أن يكون باستطاعة أفراد مهمشين مواجهة الدولة بكامل أجهزتها، أو أي قوة خاصة بمفردهم، من دون تلقي الدعم من أي جهة منظِّمةٍ يمكن لها تقديم العون لهم بما يتعلق بشؤونهم الخاصة، أو مساعدتهم في الانخراط في أي عمل سياسي ذي معنى، وكذلك في إيجاد السبل لهم للتعبير عن آرائهم بصورة علنية من حيث المعلومة أو التحليل، ما يمكن أن يشكل تحديًا للمبدأ المعمول به. تنبع أهمية هذه الإنجازات المتعلقة بالتحكم في الأفكار من خلال تجارب المجموعات البشرية التي لا رابط يجمع بينها، والتي نجحت في تجنبها ـ على سبيل المثال ـ من خلال الإذاعات التي تقدم دعمًا لمستمعيها؛ وهي إذاعات ساعدت على خلق ثقافات فرعية والمحافظة عليها من خلال الدفاع عن حق مستمعيها في الحصول على المعلومات، إضافة إلى طيف واسع من الآراء والتحليلات التي لم يكن من الممكن تصورها ضمن دوائر النخب المؤدلَجة والمعلومات والنظام العَقَدي الذي يسيطر عليها.

يؤدي انضواء المرء تحت مظلة الحقيقة العَقَدية إلى منحه مكافأة مجزية لا تتمثل فقط بقبوله ضمن دائرة نظام السلطة، ووضعه فورًا على سكة الامتيازات، ولكن بمنحه ميزة لا تقدر بثمن؛ وهي التحرر من قيود المتطلبات الشاقة التي يتطلبها التفكير والتساؤل والدخول في النقاش؛الامتثال يحرر المرء من عبء البحث عن الدليل، كما يعد النقاش العقلاني غير ذي معنى حينما يكون المرء سائرًا ضمن موكب موافَقٌ عليه من قبل السلطة، بالمقابل يُتَطلَّبُ من أولئك الذين يجرؤون على إثارة تساؤلات، أن يحققوا معايير عالية من القدرة على النقاش المُطَعَّم بالدليل القاطع، وهي معايير غالبًا ما يكون من غير الممكن الحصول عليها من خلال قواعد السلوك الناعمة؛ تتجمع هذه الصعوبات بسبب الانعزال ونقص المصادر التي تشكل اللازمة الطبيعية لأي صورة من صور التمرد، ولكن لو نحَّينا ذلك كله جانبًا، فسيبدو أصحاب العقول المستقلة غريبي الأطوار، وسيكونون عرضة للتجاهل أو سوء الفهم بصورة فورية، طالما أن النتائج التي يطلعون بها مجافية لما هو تقليدي، ونادرًا ما يستمع إليها أحد؛ فنحن لا نتعامل هنا مع العلوم التي تعد مثالية على الأقل، وغالبًا ما يُنظَر إليها باحترام، وأن الحقائق لا يُحكَمُ

عليها من خلال قيمتها الموضوعية، بل من خلال مدى صلاحية استعمالها تحت مظلة نظام السلطة، وإذا كانت الإجراءات الأخرى غير كافية، فإن المتمردين يمكن أن يوصَموا بأنهم من مؤيدي الستالينية؛ ذلك أن منطق الدليل والنقاش غير معمول به ألبتة طالما أنه لا يخدم السلطة[17]. إن الفشل في السير على هُدى الطهارة العَقَديَّة فيما يتعلق بنيكاراغوا يثبت أن المرء هو من مؤيدي حركة الساندنيستا؛ ومن ثم فهو غير موضوعي وغير موثوق به؛ فالمناهضون الحقيقيون لحركة الساندنيستا، الملتزمون بما تتطلبه منهم السلطة الأمريكية هم فقط من يرتقي إلى مرتبة الموضوعية؛ وعليه، يحق لهم أن يلجوا إلى دائرة لغة الخطاب المقبولة. أما بالنسبة إلى السلفادور، فإن الفشل نفسه، يَصِمُ صاحبه بأنه من مناصري رجال العصابات هناك؛ وعليه، يصبح غير موثوق به وغير موضوعي؛ فقط أولئك الذين يدعمون المشروع الأمريكي، ينجحون في عدم وصْمِهم بهذه التهم المعيبة، يوجد الكثير من العبارات والتهم التي رُكِّبت وصيغت من أجل وأدِ أي فكرة مستقلة في مهدها؛ ماركسي، ومتطرف وعميل أحمق يمكن استخدامه (إضافة إلى العديد من الفبركات المنسوبة إلى لينين)، إضافة إلى عبارات أخرى مثل تلك التي أوردناها، والتي فقدت أي معنى يمكن أن يكون قد ارتبط بها في الماضي، وتستخدم الآن بصفتها مجرد عبارات ذات مدلولات سوقية مُعَمَّمة؛ وذلك من أجل ضمان عدم تجاوز حدود اللياقة، لكن هذه الحيَل لا تستخدم إلا نادرًا، بما أن احتمال تجنب القواعد الصارمة للنظام الإيديولوجي بأفقه الضيق كله هو من الصعوبة بحيث يمكن بسهولة ويسر تهميش أيِّ تحَدٍّ جِدِّيٍّ للأفكار السائدة.

دعونا نشاهد كيف يتم التعامل حاليًّا مع هذه المهمات المتنوعة، وما الذي يمكن لنا أن نتعلمه حول مجتمعنا وثقافته الفكرية من خلال مراقبة الطريقة التي يؤدي فيها هذه المهمات.

الفصل الثاني: السياق الثقافي ـ التاريخي

من المتعارف عليه بوجه عام أن الفوز الكاسح الذي حققه ريغان مرتين متتاليتين في ثمانينيات القرن العشرين كان يعكس الاستدارة الصحيحة في السياسة والمجتمع الأمريكيين، ورفضًا للمزاج التخريبي و الفوضوي الذي ساد في ستينيات ذلك القرن. وفي صورة تبدو مناقضة لصورة المحتجين على الحرب، يوضح اثنان من المعلقين أن الأمريكيين الوطنيين والشرفاء طالبوا ـ وتم لهم ذلك في شخص رونالد ريغان ـ بالعودة إلى روح الكبرياء والوطنية، وإلى التأكيد من جديد على القيم والفضائل التي تمرغت بالتراب من قِبَل الثقافة المناهضة للحرب آنذاك[1]، وقد تمثلت هذه القيم والفضائل كما أريدَ لنا أن نعرف، بمبدأ ريغان في الخارج والبرامج الريغانية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في الداخل.

الاستدارة الصحيحة في أثناء مدة حكم ريغان كانت حقيقية، لكنها لم تكن كما كان يظن بعضهم بالنسبة إلى حقيقتها؛ دعونا ننظر بصورة مقتضبة في سؤالَيْن اثنين: أولهما، ما معنى الاستدارة الصحيحة؟ وثانيهما، كيف لمثل هذه الاستدارة أن تناسب السمات الأعمق والأكثر ثباتًا في المجتمع الأمريكي وسياسة الدولة؟ لن أتناول موضوع السياسة الخارجية إلا فيما ندر، بالرغم من أنه ليس سوى جزء يسير من قصة أشمل وأوسع.

بدايةً، ما معنى عبارة الاستدارة الصحيحة؟ ولكي نكون أكثر دقة، ما هي سياسات إدارة ريغان التي يُعتَقَدُ أنها تمثلها؟ هذان السؤالان يقعان ضمن ثلاثة محاور رئيسة:

1. تجيير مصادر الثروة من الفقراء إلى الأثرياء.
2. زيادة في القطاع الاقتصادي الحكومي، ونمو في سلطة الدولة بصورة عامة.
3. سياسة خارجية نَشِطة.

الأول من بين هذه الأهداف، تحقق من خلال ما قامت به هذه الإدارة من إجراءات مالية، وهجوم شنَّته على الطبقة العاملة ونظام الرعاية الاجتماعية اللذين كانا بالأساس ضعيفين مقارنةً بالمعايير الدولية. البرنامج الثاني على جدول أعمال هذه الإدارة نُفِّذ بالطريقة التقليدية؛ أي من خلال التوسع في نظام الحماية لسوق الدولة لإنتاج النفايات ذات التقنية

العالية؛ وعليه، فرض تمويل شعبي لقطاعات صناعية متطورة تقنيًّا؛ أي ما يُطلقُ عليه بطريقة إيحائية وصف (الإنفاق على الشؤون الدفاعية)[2].

كان هذا البناء للترسانة العسكرية الأسرع من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة في زمن السلم، وارتفع بالتزامن مع ذلك، الإنفاقُ الحكومي بسرعة أكبر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، وتحركت الإدارة باتجاه حماية الإنفاق الحكومي الأكثر زخمًا من المراقبة الشعبية، من خلال إجراءات؛ مثل فرض الرقابة، وتقليص فرص الاطلاع على الوثائق، وزيادة هائلة في الأنشطة السرية التي صُمِّمت لكي تلغي أكثر فأكثر أي تأثيرات للرأي العام المثير للإزعاج حول قضايا تتعلق بالدولة، وكان من متطلبات الوفاء بهذا الالتزام بسلطة الدولة ضرورة ترشيح الرئيس شخصًا للمحكمة العليا يوصَفُ بأنه «مهم جدًّا لأي قضية تعالجها المحكمة العليا من أجل حماية الحريات الفردية»، وتكون «قراراته الدستورية موضَّحةً استنادًا إلى مبدأ وحيد: حيث يتحتم أن تكون هناك مواجهة بين الحكومة والفرد، فإن الحكومة هي من يجب أن يربح تلك المواجهة»[3].

البند الرئيس الثالث في البرنامج؛ أي السياسة الخارجية النشطة تتصف هي أيضًا بالتنوع التقليدي بالرغم من أنها تقبع في الطرف الأقصى من الطيف؛ التدخل، والقيام بأعمال التخريب، والعدوان، والإرهاب الدولي، وتكوين مجموعات من العصابات، وتغييب للقانون من خلال إثارة الفوضى؛ كل ما تقدَّم يمثل المحتوى الأساس لمبدأ ريغان الذي أُغْدِقَ عليه الكثير من المديح. كان الإنجاز الأكبر الذي حققه هذا المبدأ هو تنظيم حملة شعواء قام بها إرهاب الدولة في السلفادور؛ وقد حققت هذه الحملة هدفها الأكبر؛ ألا وهو إجهاض التهديد الذي تمثله الديموقراطية والإصلاح الاجتماعي من خلال تدمير المنظمات الشعبية التي تناضل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، كما ورد في كلام الأسقف روميرو (الذي اغتيل بعد ذلك بمدة وجيزة من قبل عناصر من القوات الأمنية التي تحظى بدعم الولايات المتحدة) عندما ناشد الرئيس كارتر ألّا يزود الطغمة الحاكمة بمساعدات عسكرية؛ لأنها سوف تستخدمها بطبيعة الحال من أجل هذه الغايات بالضبط.

تحوَّلت حرب كارتر المحدودة إلى حرب شاملة في ظل حكم ريغان، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى ارتكاب المجازر والإرهاب بوجه عام. هذه العمليات نفَّذتها قوات من جيش من المرتزقة، المدعوم والمدرَّب والمزود بالأسلحة والتجهيزات والموجَّه من الولايات المتحدة، وقد

شـاركت قـوات من الولايات المتحـدة بصورة مباشـرة في العمليات القتالية، فقد نسَّـقت القوى الجويـة الأمريكيـة التـي انطلقـت من قواعد جويـة أجنبية الضربـات الجوية؛ وهـي خطوة نتج منهـا تحسـنٌ ملحـوظ وفـوري في معدَّل القتل في أوسـاط القرويـين المسـالمين والمزارعين الذين كانوا يفرون من ساحات القتال، وكانت طلعات طائرات الاستطلاع البعيدة المدى تُدارُ بإشراف عمـلاء شـبه عسـكريين لوكالة المخابـرات المركزيـة الأمريكيـة؛ وكان هؤلاء يقـودون الوحدات السلفادورية ويرافقونها، ما سمح للإدارة الريغانية ـ بصورة سرية، بتجاوز أعداد المستشارين المعلن عنهم الذين لا يجوز أن تفوق أعدادهم خمسـة وخمسـين مستشارًا في السلفادور، والقفز فوق قرار الحظر على مشاركة طواقم من الولايات المتحدة في العمليات الميدانية؛ هذه العمليات «حققت ضربًا من النجاح يفوق التصور» استنادًا إلى ما ذكره أحد المسؤولين الأمريكيين الذي دعا إلى وجوب قيام الطائرات بضرب الأهداف[4].

عندما حقق الإرهاب البربري أهدافه، وأصبح يشـكل عائقًا أمام أي تمويل إضافي لجيش المرتزقة المدعوم من الولايات المتحدة، أمرت واشنطن بوضع قيود على مستوى الدعم، وإخفاء الموضـوع برمَّتـه عن أعـين الرأي العام؛ وهـذا بالضبط ما حصل، ما يشـير بوضوح وجلاء إلى الجهة التي تقوم بالإشراف الفعلي على العملية منذ بدايتها، وقد تلقى القادة في واشنطن سيلًا من الإشادة على ما أظهروه من اعتدال.

شـنَّ ريغـان أيضًا حربًـا على نيكاراغوا بجيش آخر من المرتزقة في عمليـة لا يمكن وصفها في الحـد الأدنى سـوى أنها «كانت تتسـم بالإرهـاب، أو أنها مثَّلت إرهاب الدولـة» (هذا ما قاله المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ستانفيلد تيرنر في شهادته أمام الكونغرس في شـهر نيسـان، أبريل، سنة 1985م)[5]، ومن الممكن وصفها بالجريمة الكبرى التي ترقى إلى مستوى العدوان، كما أشار إلى ذلك، الحكمُ الصادرُ عن محكمة العدل الدولية.

كان الهدف العام من تلك العملية إعادة نيكاراغوا إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى وإجبارها على احترام المعايير الإقليمية التي تبنَّاها الحمائم الذين انتقدوا تعصُّب ريغان المفرط[6]. كان الهـدف الأكـبر في نيكاراغوا يتمثل في إبدال حكومة الساندنيسـتا بأخـرى أكثر امتثالًا للمعايير الأمريكية التقليدية بالنسبة إلى المنطقة؛ وهو امتثالٌ سوف يدعم بقوة مبدأ الحرية الخامسة، وهو مبدأ حاسـم وذو دلالة كبرى في السـجل التاريخي والوثائقي[7]. الهدف الأدنى الذي تحقق إلى درجة كبيرة له بُعْدانِ اثنان؛ الأول يهدف من جهة إلى إعاقة مشـروع الإصلاح الاجتماعي

وإيقافه، وتوجيه مصادر الثروة لتلبية احتياجات الفقراء الذين يشكلون الغالبية؛ مثل تحسين الخدمات الصحية، وإنتاج ما يسد حاجة السوق المحلية، وإشراك الفقراء في عملية التنمية وبرامج محو الأمية، إلى ما هنالك. أما الثاني فيهدف إلى إجبار نيكاراغوا على الاعتماد على السوفييت فيما يسد رمقهم؛ ومن ثم، إيجاد مبرر للهجوم الذي شُنَّ عليها عقابًا لها على جريمة شروعها في تنفيذ برامج الإصلاحات الاجتماعية. كان جليًّا منذ الأيام الأولى لإدارة ريغان أن سياساتها التي كانت مُصَمَّمَةً على أساس «أن نيكاراغوا عاجلًا أم آجلًا سوف تصبح محمية سوفيتية في الوقت الذي تفرض الولايات المتحدة حصارًا خانقًا على محاولات إعمارها وتنميتها، ما سيؤدي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى إقامة علاقات بنَّاءة، ودفع الأمور باتجاه التحرش بنيكاراغوا تمهيدًا للتدخل العسكري فيها»، هي السياسة التي سوف تعتمدها الولايات المتحدة في حال قررت خلقَ اضطرابات في الدولة المعادية، أو تدميرَها[8].

ولكي يُحقَّق الثاني من هذين الهدفين، فقد رفضت الولايات المتحدة طلبًا تقدمت به حكومة الساندنيستا لتدريب جيشها وتزويده بالسلاح، وضغطت على حلفائها للقيام بالشيء نفسه؛ وبذلك فقد ضمنت الولايات المتحدة أن نيكاراغوا التي كانت تعوزها أي مصادر أخرى للدعم، لا بد لها من أن تعتمد اعتمادًا كليًّا على السلاح السوفيتي؛ ولقد منعت الولايات المتحدة مؤسسات الإقراض الدولية جميعها منح نيكاراغوا أي قروض من أجل الغاية نفسها. عندما أُعلن عن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة في شهر أيار، مايو، سنة 1985م، كانت نسبة التبادل التجاري بين نيكاراغوا ودول الكتلة السوفيتية لا تتجاوز عشرين بالمئة، وهي نسبة التبادل التجاري نفسها تقريبًا بينها وبين الولايات المتحدة؛ وهي نسبة أقل بكثير من نسبة التبادل التجاري مع أوروبا والعالم الثالث؛ وهي حالة لا يمكن تحملها، ولا بد من التغلب عليها بحيث تمهد الطريق للمدافعين عن الإرهاب الدولي الذي تمارسه الولايات المتحدة لتبريرها بصفتها خطوة دفاعية ضد الإمبريالية السوفيتية[9]. تساعد السياسات نفسها التي تتبعها الولايات المتحدة، بنتائجها المتوقعة، الصحافة الحرة للإشارة إلى حكومة نيكاراغوا المدعومة من موسكو؛ وهي العبارةُ التي تحمل في طياتها نُذُرَ شؤم، وهي أيضًا حرْفيًّا صحيحة إذا أخذنا في الحسبان نجاح إدارة ريغان في ضمان إرغام نيكاراغوا على اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي من أجل الدفاع عنها ضد الإرهاب الدولي المدعوم من الولايات المتحدة، يمكن أيضًا أن تقوم الصحافة الحرة بتوصيف الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا على أنها صراع بين النظام الحاكم في نيكاراغوا الذي يدعمه السوفييت، وبين المتمردين الذين يحظون بدعم

الولايات المتحدة؛ وعليه، تؤسس لإطار صراعٍ بين الشرق والغرب تحتاج الدعاية الحكومية إليه[10].

يمكن لها أيضًا أن تستحضر شحنات أسلحة سوفيتية نوعية فتَّاكة في الوقت الذي تندب مصير رجال جماعة الكونترا المساكين الذين يحاولون مواجهة طائرات الهليكوبتر السوفيتية فقط بأحذيتهم وضمادات جراحهم (نعود إلى الحقائق). تساعد هذه الصور على ترسيخ مزاج القلق والخوف المطلوبيْن في الداخل الأمريكي، حتى بين أوساط النقاد الليبراليين للوسائل التي تلجأ إليها إدارة ريغان للدفاع عن أنفسنا ضد عقلية التوسع السوفيتية، في غضون ذلك يتأمَّل المعلقون بكثير من الحكمة، بالتهديد الذي تمثله نيكاراغوا، والذي يهدِّد بالإطباق على أمريكا الوسطى بصفتها عميلة للإمبريالية السوفيتية؛ هذا إذا لم تقم بغزو ولاية تكساس نفسها (كما عبَّر عن ذلك ريغان نفسه)، أو تقدم قواعد للقاذفات السوفيتية التي يمكن أن تهاجم الولايات المتحدة (بحسب ما قاله الجنرال جون سينغلوب)[11].

تضمنت هذه السياسة الناشطة في أماكن أخرى من المنطقة دعمًا غير محدود للمجازر التي ارتُكِبت في غواتيمالا بمستويات غير مسبوقة حتى بمقياس المعايير التي ساعدت الولايات المتحدة في المحافظة عليها منذ الإطاحة بالديموقراطية الغواتيمالية سنة 1954م، وتحول الهندوراس إلى قاعدة عسكرية للإرهاب الدولي الذي تديره الولايات المتحدة، وتخريب الديموقراطية في كوستاريكا بفعل الضغوط التي مورست على كوستاريكا التي كانت على شفير الانهيار الاقتصادي، ما أجبرها على الاصطفاف إلى جانب حملات الولايات المتحدة المقدسة ضد الديموقراطية والإصلاح الاجتماعي في المنطقة.

يتحمل المبدأ الريغاني المطبّق في أمريكا الوسطى الحصة الأكبر من المسؤولية عن المجازر الأكثر ترويعًا في المنطقة؛ فلقد تجاوز عدد القتلى بسبب إدارة ريغان الخمسين ألفًا في السلفادور، واقترب العدد في غواتيمالا إلى نحو مئة ألف، أما في نيكاراغوا فكان الإرهاب أقل نجاحًا حيث بلغ قرابة أحد عشر ألفًا من المدنيين الذين قتلوا في ظل إدارة ريغان حتى سنة 1986م[12]؛ وكانت المشكلة أن في نيكاراغوا جيشًا شعبيًّا يدافع عنها ضد القوات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة، بينما في السلفادور وغواتيمالا، كانت قوات الإرهابيين التي تشن الهجمات على المدنيين العزل هي الجيش نفسه في كلا البلدين؛ ارتفعت حصيلة القتلى في هذه المنطقة وحدها، في ظل إدارة ريغان إلى نحو مئة وخمسين ألفًا أو يزيد، وما زاد الطين بِلّة، أن

تلك لم تكن أعمال قتل عادية، بل كانت تشبه إلى حد بعيد، نموذج القتل الذي اعتمدته قوات بول بوت في المجازر التي ارتكبتها ضد الشعب الكمبودي، بما في ذلك ممارسة التعذيب على نطاق واسع، والاغتصاب والتمثيل بالجثث واختفاء المخطوفين، إضافة إلى إجراءات مشابهة لترويع السكان، بالإضافة إلى أنه يمكننا أن نضيف ما مجموعه عشرون ألفًا، كان أغلبهم من المدنيين الذين قتلوا إبان الغزو الإسرائيلي المدعوم أمريكيًّا لجنوب لبنان سنة 1982م، إضافة إلى أعداد لا تحصى من الضحايا الذين قتلوا على يد الإرهاب الدولي، وبسبب المجاعات والأوبئة والعمالةَ المتوحشة.

تتضمن الممارسات الأخرى للسياسة الناشطة قصف ليبيا في شهر نيسان، أبريل، سنة 1986م، الذي أدى إلى مقتل قرابة مئة شخص، وكان ذلك أسوأ حدث إرهابي دولي حدث في تلك السنة في العالم، إضافة إلى الخطوات التي اتخذت لضمان تمكن دولة جنوب إفريقيا من الاستمرار في بسط سيطرتها غير الشرعية على ناميبيا (هذه النقطة لم تُثَرْ مطلقًا في وسائل الإعلام)، في الوقت الذي أجهضت الولايات المتحدة محاولات جيران جنوب إفريقيا ومنعتهم من إنهاء اعتمادهم عليها، وهو ما ينظر إليه بوصفه إرثًا للنظام الاستعماري.

هذه هي الاستدارة الصحيحة أساسًا، وسأطرح في هذا الصدد ثلاثًا من الملاحظات:

أولًا: هذه السياسات هي أبعد مما يمكن للمرء أن يتخيله عن مبادئ الفكر المحافظ؛ يمكن لنا أن نشير إليها بوصفها (شوفينية رجعية)، وربما كان من الأفضل وصفها بعبارات أشد قسوة. لا يوجد سوى عدد محدود جدًّا من المحافظين الحقيقيين داخل النظام السياسي الأمريكي؛ ويكمن أحد مظاهر الفساد الفكري في العصر الذي نعيشه في أن عبارة محترمة مثل الفكر المحافظ استخدمت من أجل التغطية على ممارسات دولةٍ قويةٍ محتقرةٍ للقوانين، وعدوانية وعنفيّة؛ دولةٍ ترعى مصالح الأغنياء، وتكرس طاقاتها كلها من أجل شكلٍ لاعقلاني من أشكال التدخل الاقتصادي المبني على مبدأ كينز الذي يدعو إلى دعم مؤسسة الدولة وسلطة القطاع الخاص، بينما يرتهن مستقبل البلاد للمجهول.

ثانيًا: هذه الاستدارة الصحيحة تتلقى الدعم من أصحاب الآراء النخبوية على امتداد الطيف السياسي، بصرف النظر عن بعض الخلافات التكتيكية، وقد أتت هذه السياسات نتيجة لمبادرات قامت بها إدارة كارتر الليبرالية، بما في ذلك مسألة زيادة التسليح العسكري

التي تسير على هديها وتفكيك نظام الرعاية الاجتماعية، وارتكاب المجازر الإرهابية في السلفادور، إلى ما هنالك. صحيح أن هناك خلافات، لكنها تبقى ضمن إطار المنحى العام الذي حظي بتأييد واسع؛ دعمت المعارضة الديموقراطية هذه السياسات على نطاق واسع؛ حتى إنها دعمت الهجوم على نيكاراغوا، وكان هذا أكثر عناصر برنامج ريغان إثارة للجدل، وذلك بسبب القلق من احتمال كونه مكلفًا جدًّا للولايات المتحدة، وقد أثار الإرهاب الدولي الذي رعته الولايات المتحدة في السلفادور الكثير من الشكوك بسبب المخاوف من احتمال فشل ذلك الهجوم، وكذلك بسبب أنه قد يكون عالي الكلفة أيضًا بالنسبة إلينا؛ لكن تلك الانتقادات كلها ذهبت أدراج الرياح، وطغى على المشهد بدلًا منها حماس شديد؛ وعندما بدأت أعمال العنف تحقق أهدافها، أصبح من الممكن إخفاؤها تحت مظلة تمثيلية انتخابية تستحق أن تُقارَن بالتدريبات على الديموقراطي» في العالم السوفييتي، والتي حظيت بثناء صحيفة البرافدا السوفيتية، بالرغم من أن مثل هذه المقارنة قد تبدو كيِّسَةً جدًّا في ضوء الظروف المحيطة[13].

علينا أيضًا أن نضع في أذهاننا أن البندين الثاني والثالث في برنامج ريغان يتبعان خطوطًا عريضة وضعها جون كيندي الذي لم تكن إدارته مرغَمَةً على تبنِّي بند ريغان الأول؛ لأن قوة الولايات المتحدة قادتهم إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة «تستطيع بناء مجتمعات عظيمة في الداخل وخططًا عظيمة في الخارج»، (هذا ما قاله المستشار الرئاسي والتر هيلر). وفي ظل التراجع النسبي في قوة الولايات المتحدة، كان لا بد للمجتمعات العظيمة في داخل الولايات المتحدة أن تتعرض الآن للإهمال؛ وهذه حقيقة أقرَّ بها الليبراليون الجدد المنحدرون من السلالة العقائدية لكيندي، وكان من بين هؤلاء، بعض أهم المؤيدين للأعمال الوحشية الريغانية؛ فعلى سبيل المثال، محررو مجلة (the New Republic) الذين مازالوا يعدون من أعمدة الليبرالية الجديدة في أمريكا، والذين حثُّوا ريغان على متابعة المذابح التي كان يرتكبها في السلفادور، بصرف النظر عن عدد الموتى التي تتسبب بها تلك المذابح، وهم الآن، يهنِّئونه ويهنئون أنفسهم بالنجاحات التي تحققت في هذا المسعى[14]، وقد مرت هذه المذابح وكأنها لم تحدث في ظل ثقافة الإرهاب السائدة.

ثالثًا: واجهت الاستدارة الصحيحة معارضة من الرأي العام؛ إذ لم تتعَدَّ نسبة التصويت لريغان في انتصاراته الكاسحة الثلاثين بالمئة من مجموع الناخبين، ويعد ذلك على نطاقٍ واسع، تعبيرًا عن عدم رضا الناخبين عما آلت إليه الأمور؛ ومع وجود البدائل الديموقراطية

الغَشَّة، أَمِلَ معظم الناخبين في أن يرفض الكونغرس المصادقة على برنامج ريغان التشريعي، وكانت هناك نسبة ضئيلة جدًّا من الناخبين صوتت له (لم تتجاوز الواحد بالمئة من الناخبين سنة 1984، وقد كانت هذه النسبة أربعة بالمئة سنة 1980)؛ لأنهم اعتقدوا أنه شخصية محافظة فعلًا، وكما أظهرت استطلاعات الرأي بصورة مستمرة، فإن الناخبين استمروا في تحولهم البطيء باتجاه دعم سياسات على صورة صفقات جديدة، مفضِّلين بصورة متزايدة الإنفاق على الشؤون الاجتماعية بدلًا من الإنفاق العسكري، ومؤيدين لحقوق المرأة والعمال والأقليات والفقراء، إلى ما هنالك[15]. كان الجمهور يدعم بأغلبية ساحقة تجميد السباق النووي، وإذا كانت هناك أقلية من بين هؤلاء على دراية بمبادرات روسية بهذا الشأن مثل تجميد سباق التسلح النووي من طرف واحد، فإن عامة الشعب لا بد وأنها كانت ستؤيد من دون شك وبقوة، مشاركة الولايات المتحدة بهذا التجميد، زد على ذلك تصاعد الرفض الشعبي للهجمات التي كانت تُشنُّ على نيكاراغوا[16]. بالرغم من وجود إجماع بين النخب على ضرورة احتواء نيكاراغوا؛ لكن التعليقات الإيجابية حول الساندنيستا قد منعت من التداول بصورة مؤثرة في لغة الخطاب العام، وهذه مسألة في غاية الأهمية سوف أعود إليها لاحقًا. بحلول سنة 1987م، بدأت استطلاعات الرأي تشير إلى أن الشعب يريد من رئيسه المقبل أن ينأى بنفسه عن سياسات ريغان؛ وبمعدل أكثر من اثنين إلى واحد، رأت أغلبية لا بأس بها أن ارتباط اسم جورج بوش نائب ريغان باسم ريغان لن يساعده؛ بل إنه سيضر بِفُرَصِه للفوز برئاسة الجمهورية، فضلًا عن أن ثقة الكونغرس بريغان حول مسائل تتعلق بحل مشكلات الأمة الكبرى اهتزت بما يقرب من اثنين إلى واحد؛ ويقول الجمهور المستطلعة آراؤه بالنسبة نفسها تقريبًا، إن الأمور في هذه البلاد قد انحرفت بدرجة خطيرة عن مسارها الصحيح، كل ذلك بالتزامن مع عودة متجددة لروح الإحباط والسلبية التي طبعت سنينَ تعجُّ بالندوب والقروح التي سادت العقد الماضي مثل ووترغيت والحظر النفطي والتضخم[17].

باختصار، الاستدارة الصحيحة موجودة فعلًا، لكنها تمثل فقط إجماعًا نخبويًّا، هذا إذا نحَّينا الاعتبارات التكتيكية جانبًا مع استثناءات قليلة ومبعثرة، في غضون ذلك كله كانت هذه الإدارة غير متساوقة إلى حد كبير مع المزاج الشعبي؛ وفوق هذا وذاك، كان من الممكن أن تصفها بأي شيء إلا بكونها إدارة مُحافِظة. بدأت الاستدارة الصحيحة في أوساط النخب في أوائل سبعينيات القرن العشرين في ردة فعل على المشكلات التي سببتها إلى حد كبير الحرب الفيتنامية، هذه المشكلات كانت تحت عنوانين رئيسيْن: اقتصادي ومسلكي.

تجلت المشكلة الاقتصادية في حقيقة أن كلفة الحرب كانت باهظة جدًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ومفيدة بالنسبة إلى منافسيها الصناعيين؛ فقد أصبحت كندا- على سبيل المثل- أكبر مُصَدِّرٍ حربي بالنسبة إلى الفرد الواحد، وقد اغتنت بسبب الدمار الذي حلَّ بالهند الصينية في الوقت الذي كانت تعلن إدانتها للوحشية الأمريكية[18]. أما المثال الأكثر أهمية في هذا الصدد فهو اليابان؛ بدأ الاقتصاد الياباني بالتعافي الذي حفَّزَتْهُ الحرب بين الكوريتين؛ ولكن الحرب الفيتنامية هي -حقيقةً- ما أطلقه بسرعة فائقة إلى الأمام بسبب كونه وسيطًا في صفقات عسكرية أمريكية.؛ كانت إدارة كيندي تلهث وراء إيجاد سُبُلٍ لضمان حيوية الاقتصاد الياباني؛ لكن هذه لم تكن هي المشكلة الأساس في سنين ما بعد الحرب الفيتنامية؛ تحول الميزان التجاري سنة 1965م لصالح اليابان، ووصل الخلل إلى مستويات خطيرة بحلول ثمانينيات القرن العشرين، أما بالنسبة إلى أوروبا، فقد بدأ الميزان التجاري يميل لصالح أوروبا في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين[19]، وأصبح التراجع النسبي في قوة الولايات المتحدة واضحًا للعيان، ومقلقًا بالنسبة إلى الرأي الذي تمثله النخب كنتيجة للحرب الفيتنامية، يعود الإقلاع الكوري الجنوبي اقتصاديًّا خلال تلك الحقبة ذاتها، حيث كانت حرب فيتنام هي السبب وراء ما نسبته عشرون بالمئة من الأرباح التي جنتها كوريا الجنوبية في مبادلاتها المالية الخارجية خلال تلك الحرب، بما في ذلك تغطية رواتب ثلاث مئة ألف من الجنود الكوريين المرتزقة بدءًا من سنة 1965م، من أجل الدفاع عن فيتنام الجنوبية من خلال ممارسة الإرهاب ضد سكانها[20].

وعليه، أصبح من الضروري بالنسبة إلى الحكومة تبنِّي إجراءاتٍ لاستعادة الرِّبحية والقوة للاقتصاد الأمريكي، بدأ نيكسون هذه العملية بتعليق قابلية الدولار للتحويل، وفرض نسبة عشرة بالمئة من الضرائب الإضافية على المستوردات، مخالفًا بذلك الالتزامات الدولية للولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن هذه الخطوات لم تحظَ برضا أوساط رجال الأعمال والدوائر المالية؛ إلا أن الإجراءات الداخلية التي طبقت في السنوات التالية لاقت دعمًا كبيرًا من أوساط النخب المالية والاقتصادية؛ الهجوم على الطبقة العمالية وتخفيض الدعم للبرامج الاجتماعية، وفرض التمويل للصناعة المتقدمة من خلال نظام البنتاغون، إضافة إلى برامج أخرى تأسست لاحقًا في الوقت الذي أخذت إدارة ريغان على عاتقها القيام بالاستدارة الصحيحة[21].

كانت المشكلات المسلكية على نوعين: دولية وداخلية. كانت بعض دول العالم الثالث خارج نطاق السيطرة خصوصًا مع انهيار الإمبراطورية البرتغالية، وما رافق ذلك من ثورات في أمريكا اللاتينية، هذه المشكلات تتطلب بالمقابل سياسة خارجية نشطة، تتطلب بدورها هي الأخرى إجماعًا ذا بعدٍ شوفيني، أقلُّهُ في أوساط النخب والشرائح الناشطة سياسيًّا بين الناس.

كانت هناك مشكلات مسلكية داخل البلاد أيضًا، حيث إن أغلبية الناس كانوا يغردون خارج السرب؛ أسهمت حرب فيتنام في تسييس المجتمع الأمريكي، وفي الوقت الذي يطلق فيه السُّذّجُ على هذه الظاهرة اسم الديموقراطية، لكنَّ المفكرين الغربيين البعيدي الرؤية يفهمونها على أنها كما يصفونها أزمة ديموقراطية، لا بد من التغلب عليها من خلال إعادة الشرائح المُهَمَّشة من الشعب إلى حيث تنتمي؛ أي إلى السلبية واللامبالاة، هذه مسألة ضرورية إذا كان للديموقراطية بمنظور جورج أورويل حول لغة الخطاب الصحيحة، حيث تشير العبارة إلى سيطرة مطلقة لقطاعات التجارة والأعمال، ألّا يعكر صفوَها شيء؛ وهي نظامٌ مبنيٌّ على قرار نخبوي لا بد من الحصول على مصادقة الشعب عليه بين الحين والآخر؛ ولكن من المهم جدًّا الإشارة إلى أنه لا وجود لدور شعبي في صياغة أو تقرير سياسة الدولة. وعليه، أضحى من الضروري إعادة عموم الشعب إلى حالٍ من الخمول واللامبالاة والانصياع؛ من أجل إعادة تفعيل الانضباط المسلكي في الحالات التي قد تؤدي إلى تفشي ظاهرة التحزُّب في أوساط الشباب، بغية استبعاد أي شكل محدود من أشكال التمرد الذي بدأت بوادره بالظهور في وسائل الإعلام.

أما من الناحية العامة، فإن من شأن ذلك منع ظهور أيِّ تَحَدٍّ لحكم النخبة، وهذه المشكلات بدأت بالظهور حقيقةً في أنحاء العالم كلها، وقد تم تناول هذه المشكلات في المنشور الرئيس الأول الصادر عن لجنة ثلاثية تشكلت بمبادرة من ديفيد روكفلر من أجل جمع نُخب ليبرالية من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان؛ وكانت الدراسة التي نشروها سنة 1975م حول أزمة الديموقراطية هي المصدر الذي اقتبستُ منه وأعدتُ صياغة بعض أفكاره[22].

الحروب الكبرى جميع التي خيضت في هذا القرن استثارت ردود فعل متشابهة من جانب المجموعات الاجتماعية الرئيسة؛ رجال الأعمال والنخب السياسية ذات الجذور التجارية بصورة رئيسة، ووسائل الإعلام المشترَكة والطبقة المتعلمة صاحبة الامتيازات، والتي تعد بوجه عام المديرَ الإيديولوجي للمجموعات الآنفة الذكر. شنَّتْ إدارة ويلسون في أثناء الحرب العالمية

الأولى وبعدها، تحت ذريعة التهديد البلشفي، حملةً أطلقت عليها الهلع الأحمر؛ وقد نجحت هذه الحملة في ردع التهديد الذي تمثله الديموقراطية (بالمعنى الحقيقي للكلمة)؛ في الوقت الذي كرَّستْ مفهوم الديموقراطية بالمعنى الأوروبللي التقني للكلمة|؛ نجحت حملة الهلع الأحمر، من خلال الدعم الواسع الذي تلقَّتْه من الليبراليين حينها، في تهميش الحركة العمالية والحركات السياسية المتمردة، وتعزيز دور السلطة المشتركة، وكان لافتًا حصول تطورين دستوريين كان لهما تأثير كبير في تلك الحقبة، وهما: بروز ظاهرة صناعة العلاقات العامة المكرَّسة بصورة لا إبهام فيها للسيطرة على العقل الجمعي، والشرطة الوطنية السياسية (مكتب التحقيقات الفيدرالي أو FBI). في المدة ذاتها، كان المنظرون الليبراليون الديموقراطيون من أمثال والتر ليبمان، قد بدأوا مناقشة أهمية صناعة الإذعان بصفتها إحدى وسائل السيطرة على الشعب، في مجتمعات لا تستخدم فيها الدولة القوة الضرورية لقمع التمرد الداخلي، وكان أن أصبحت هذه الأفكار الموضوع الرئيس في العلوم الأكاديمية والاجتماعية وصناعة العلاقات العامة.

الحرب العالمية الثانية كانت لها هي الأخرى تداعياتها، وكان أكثرها شيوعًا وتداولًا ظاهرة أطلق عليه خطأً وصف المكارثية (في الحقيقة كانت هناك جهود حثيثة قادها رجال الأعمال وصناعة العلاقات العامة التابعة لهم إضافة إلى الديموقراطيين الليبراليين؛ من أجل وضع حدٍّ لأزمة الديموقراطية التي كانت تختمر حينها، في سنة 1938م، لاحظ مجلس مديري الرابطة الوطنية للصناعيين (NAMBD) أن الخطر الذي يهدد الصناعيين يكمن في السلطة السياسية التي أصبحت مؤخرًا بين أيدي الجماهير؛ وحذَّرَ هؤلاء أنه «في حال العجز عن إعادة توجيه طريقة تفكيرهم، فإننا نتجه حتمًا نحو مواجهة عدائية». بُذِلت الكثير من الجهود من أجل التغلب على هذا التهديد؛ وقد لاقت تلك الجهود قَدْرًا كبيرًا من النجاح؛ في سنة 1947م، علَّقَ ميلتون ديفيس؛ المسؤول عن العلاقات العامة في وزارة الخارجية بالقول: «إن العلاقات العامة الذكية قد أتتْ أُكُلَها كما فعلتْ في الماضي وكما ستفعله من جديد مستقبَلًا، وذلك من خلال إحداث انعطافةٍ نوعية حادة في مناخ الرأي العام باتجاه اليمين ـ الذي يتصف بأنه معادٍ للتغيير الاجتماعي، ومعادٍ للتغيير الاقتصادي ومعادٍ للطبقة العاملة، في الوقت الذي اتجهت فيه معظم دول العالم، بما في ذلك أوروبا باتجاه اليسار، وضمَّت العمال إلى الحكومة [و] أقرَّتْ تشريعات ليبرالية». وتابع يقول إن المناخ في الولايات المتحدة «لم يتجه صوب اليمين؛ لقد تمَّ توجيهه ـ بذكاء ـ إلى اليمين» بعكس ما حصل في أوروبا. هذه التطورات التي حصلت في بقية

أنحاء العالم، سببت الكثير من القلق في الولايات المتحدة التي استخدمت القوة من أجل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه[23].

النقطة التي أود التركيز عليها هنا هي أن الحروب والأزمنة التي تطغى فيها الاضطرابات تحرض الناس على التفكير، وتدفعهم باتجاه الانخراط في العمل السياسي، ما يسبب أزمةً ديموقراطية؛ أي تهديدًا باحتمال حدوث نَقلات باتجاه الديموقراطية، وهكذا تصبح الاستدارة الصحيحة الحالية نموذجًا طبيعيًّا ونظاميًّا. لقد كانت هذه الاستدارة ناجحة جدًّا في أوساط النخب المتعلمة، لكنها لم تكن كذلك في أوساط العامة من الشعب، بعكس ما حدث في ممارسات سابقة. ونخلص هنا إلى القول إن بعض الملامح الرئيسة في مبدأ ريغان تمثل ردة فعل على هذه المشكلة التي نعود إلى مناقشتها الآن.

obeikandl.com

الفصل الثالث: مشكلات الإرهاب السري

السمات المهمة الأربع التي يتصف بها المجتمع الأمريكي الداخلي، والتي لها صلة بالقضايا التي نتناولها هي:

أولًا: التغييب الفعلي لغالبية المكونات السكانية عن أي مشاركة نشطة في النظام السياسي.

ثانيًا: انضواء المؤسسة الفكرية تحت لواء سلطة القطاع الخاص المتحكم في مقدرات الدولة.

ثالثًا: القيود المفروضة على قدرة الدولة للسيطرة على مواطنيها بالقوة؛ رابعًا، التحسن الملموس في المستويين الأخلاقي والفكري لعموم السكان، والناتج من الحركات الجماهيرية الشعبية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين[1]. وكان للتأثر والتأثير المتبادلَيْن بين هذه العوامل نتائج معقدة.

لنتأمَّلْ في موضوع الهجوم على نيكاراغوا الذي قامت به قوات الكونترا التي شكَّلتها الولايات المتحدة؛ كان الشعب في غالبيته يعارض تقديم المساعدات لعصابات الكونترا، تمامًا كما عارض فعليًّا كل برنامجٍ رئيسٍ طرحته إدارة ريغان، لكن المسائل المتعلقة بالسياسة المركزية غالبًا ما يتم تجاهلها بصورة كاملة من قِبَل وسائل الإعلام المشتركة؛ ولا تُثارُ داخل أروقة النظام السياسي إلا فيما ندر؛ ويشكل ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض مستوى نسبة التصويت بصورة مستمرة حتى إنه لم يلامس إلا بالكاد، نسبة سبعة وثلاثين بالمئة، في انتخابات شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1986م.

مع ذلك، يبقى للرفض الشعبي أهميته، ولا يمكن السيطرة عليه أو قمعه بالقوة؛ وضع الكونغرس الذي يأخذ بالحسبان ـ إلى حد ما ـ المزاج الشعبي، بعض الحواجز أمام العدوان الأمريكي المباشر على نيكاراغوا، ما أجبرَ إدارة ريغان على استنباط مجموعة معقدة من الوسائل السرية لمواصلة جيشها من عصابات المرتزقة هجومه على نيكاراغوا؛ أُرسلت شحنات من الأسلحة لجماعة الكونترا عن طريق شبكة سرية ممولة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكذلك من منظمات خاصة يشرف عليها جنرالات أمريكيون متقاعدون بالتنسيق

الكامل مع البيت الأبيض[2]. وكان ضمن قائمة من انخرطوا في هذه الهجمات إرهابيون دوليون سيئو السمعة؛ على سبيل المثال، هرب لوي بوسادا كاريليس؛ وهو أحد المبعدين الكوبيِّين الذين دربتهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من أحد السجون الفنزويلية، حيث كان يقضي عقوبته بتهمة التخطيط لهجوم بالقنابل على شركة طيران كوبانا سنة 1976م، وقضى في ذلك الحادث ثلاثة وسبعون شخصًا من الركاب المدنيين؛ رُحِّل بعدها إلى السلفادور للمساعدة على تنظيم شبكة تموين لعصابات الكونترا من القاعدة الجوية التي تقع تحت السيطرة الأمريكية في إيلوبانجو[3]. وضعت إدارة ريغان يدها على عصبة معاداة الشيوعية في العالم، وهي منظمة أعضاؤها من النازيين الذين جُنِّدوا في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكذلك من المُعادين للسامية المتعصبين، ومن القتلة الذين ينتمون إلى فِرَق الموت، إضافة إلى متخصصين في عمليات الاغتيال والقتلة والجلادين من مختلف أنحاء العالم؛ وقد تلقَّت هذه العصبة الدعم من دول تدور في فلك الولايات المتحدة مثل كوريا الجنوبية وتايوان؛ تحولت هذه المنظمة إلى أداة لتنفيذ أعمال إرهابية على المستوى الدولي من زيمبابوي إلى نيكاراغوا[4]. أما الأرباح التي تم الحصول عليها جرَّاء بيع أسلحة أمريكية إلى إيران من خلال إسرائيل، لأجل غايات مختلفة تمامًا سنعود إليها لاحقًا، فقد تم تجييرها إلى جماعة الكونترا من خلال بنوك سويسرية، إضافة إلى عشرات ملايين الدولارات من حلفاء بعيدين جغرافيًّا مثل تايوان، ومن مقتنصي الفرص من أمثال سلطان بروناي.

نجحت الولايات المتحدة فيما أطلقت عليه مجلة Far Eastern Economic Review وصف قضية لافتة في دبلوماسية السلاح، في ترتيب جهد تعاون مشترك بين الصين وتايوان من أجل مساعدة المقاومة النيكاراغوية المناهضة للشيوعية، وذلك ضمن صفقة أُبرِمت في شهر نيسان، أبريل، سنة 1984م، وكان عرَّابَها أوليفر نورث؛ وقد شحنت الصين بموجب هذه الصفقة أسلحة إلى جماعة الكونترا عن طريق تجار أسلحة كنديين، وبرتغاليين، وقامت تايوان بتمويلها[5]. كان مستوى الدعم من خلال هذه الشبكات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص من الضخامة بحيث إنه عندما اكتُشِفَ أن عشرة ملايين دولار حصلت عليها وزارة الخارجية من سلطان بروناي قد فُقِدت، فقد مرت هذه الواقعة من دون حتى أن يلاحظها أحد. أسهمت مثل هذه المؤامرات بتزويد جماعة الكونترا بقوات جوية وتجهيزات عسكرية في خرق فاضح للتشريع الذي سنَّهُ الكونغرس، وللقوانين الأمريكية التي تعود إلى القرن الثامن عشر؛ وتحديدًا قانون الحياد، ما ساعد تلك الجماعة على إبقاء بعض القوات داخل نيكاراغوا، والاستمرار

في القيام بأنشطة إرهابية تجاهلتها بصورة عامة وسائل الإعلام الأمريكية، وقد أنكرها المدافعون عن جماعة الكونترا في واشنطن بصفتها مزاعم عن وقوع أعمال وحشية أطلقتها حكومة الساندنيستا[6].

بمثل هذه الطرق، بَنَتْ إدارة ريغان شبكة إرهابية دولية متطورة للغاية لا مثيل لها في التاريخ بحسب ما أعلم، واستَخدَمَتْها في تحقيق عدد من الأهداف انسجامًا مع مبدأ ريغان الذي سبقت لي مناقشته.

عَلَتْ وجوه بعضهم الدهشة بعد اختتام جلسات الاستماع العلنية حول فضيحة إيران- كونترا أن «مسؤولين كبارًا في إدارة ريغان أعطوا موافقتهم على خطة في سنة 1984م، بموافقة من وزير الخارجية جورج شولتز» (كما أوضحت برقية صادرة عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، على ضم دولة جنوب إفريقيا أيضًا إلى عمليات الدعم لجماعة الكونترا، وأن تتلقى قوات إيدن باستورا تجهيزات بقيمة مئتي ألف جنيه من دولة جنوب إفريقيا، هذا ما ذكرتْهُ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شهر شباط، فبراير، سنة 1985م. ولكن بعدما وصف دوين كلاريدج المسؤول المكلَّف بالإشراف على الدعم السري الذي تقدمه الوكالة لجماعة الكونترا تلغيمَ الموانئ بالجَلَبة، حَدَثَ «نوع من إعادة النظر في العاصمة وجدل حول الحكمة من إشراك جنوب إفريقيا في العمليات» (هذا ما وردَ في برقية أرسلها جون ماكماهون؛ نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في شهر نيسان، أبريل، سنة 1984م)، وعليه، فقد وضِعَت هذه الخطة على الرف، وبحسب صحيفة التايمز، «استبعدت الإدارة بصورة واضحة الدول التي لديها مشكلات حول حقوق الإنسان، وكذلك الدول التي تعتمد على معونات الولايات المتحدة؛ لكنها سعت بالمقابل، إلى طلب المساعدة من دول ذات سجلات جيدة في احترام حقوق الإنسان مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، وكذلك من إسرائيل وتايوان والصين التي لها جميعًا سجلات جيدة في مجال احترام حقوق الإنسان» بمعايير صحيفة التايمز، وليست معتمدةً على المساعدة الأمريكية[7].

من المهم أن نضع في أذهاننا أن قرار الاعتماد على الإرهاب السري والقوات التي تحارب بالوكالة قد اتُّخِذَ لخداع الرأي العام ذي التأثير الضعيف في التشريع النيابي في الكونغرس؛ فالعمليات السرية لا تمثل سرًّا بالنسبة إلى ضحاياها، أو إلى القوى الخارجية بوجه عام، أو لأي مجموعات أخرى، بما في ذلك المصالح التجارية في الخارج من أجل كسب مزيد من

الدولارات، أو للدول الأجنبية، أو لشخصيات غامضة ضمن تشكيلة منوشهر غوربانيفار الذي كان أوليفر نورث يعده عميلًا إسرائيليًّا، إضافة لوصفه له بالكذَّاب و المخاتل، بينما اعتمد نورث على نصيحته في كيفية خداع التشريع النيابي، إلى ما هنالك. الشعب في الداخل هو من تجب حمايته من الاطلاع على هذه العمليات؛ لأنه لن يوافق عليها، وإلا فإنها لن تكون في خانة الأسرار. وكما سنرى لاحقًا، ساعد كلٌّ من الكونغرس ووسائل الإعلام على حجب المعلومات حول هذه العمليات إلى أن أصبح مثل هذا الحجب مستحيلًا؛ وعليه فقد بدأ السعي لوضع قيود على أي فهم ذي قيمة لها. مثل هذه التكتيكات هي السمة الطبيعية التي تطبعُ الاستدارة الصحيحة، إذا أخذنا بالحسبان طبيعتها المحدودة بوصفها ظاهرة نخبوية.

من الطبيعي أن تنظر الدولة إلى عامة الشعب بوصفه عدوًا رئيسًا، وعليه لا بد من عزله أو قمعه أو السيطرة عليه بما يخدم مصالح النخب، هذا الاحتقار لمبدأ المواطنة والعمليات الديموقراطية التي تعكس إلى حد ما قلقها، كان السمة التي لا تخفى على أحد، والتي طبعت إدارة ريغان، وكُشفت بشيء من الوضوح في جلسات الاستماع في الكونغرس بالرغم من إلقاء الضوء عليها بصورة محدودة وتجنبها الخوض في هذه المسائل؛ تجلَّت إحدى هذه المسائل اللافتة عندما تناول استجوابُ الكولونيل نورث من قبل النائب جاك بروكس خطته التي كانت تقضي بتعليق العمل بالدستور، وفرض قانون الأحكام العرفية في زمن الأزمات الوطنية؛ مثل حدوث معارضة شاملة وعنيفة، معارضة على المستوى الوطني لقيام الولايات المتحدة بغزو أي دولة أجنبية. في مثل هذه الحال، يجب أن تستلم إدارة الأزمات الوطنية (FEMA) مقاليدَ الحكم في الولايات المتحدة بإدارة لوي غويفريدا. هذا الشخص هو أحد مساعدي ريغان المقرَّبين؛ وهو مقَرَّبٌ كذلك من إدوين ميز الذي كتب عندما كان يعمل في معهد الجيش الحربي سنة 1970م مذكرة يوصي فيها باحتجاز الزنوج الأمريكيين جميعهم في مراكز تجمع، أو إعادة توطينهم في حال وقوع قلاقل أو عصيان مدني. تدخَّلَ رئيس الجلسة دانيال إينوي بسرعة لإنهاء هذا النوع من الاستجواب، وقد تم التغاضي عن هذه التسريبات أيضًا من قبل وسائل الإعلام الوطنية؛ إذ إن صحيفة نيويورك تايمز ـ على سبيل المثال ـ لم تُشِرْ إليها اللهم إلا من خلال جمَلٍ قليلة حول الاستجواب النيابي الذي تم إجهاضه[8].

التوجس نفسُه من ردود الفعل الشعبية، هو ما دفع إلى اللجوء إلى إنشاء شبكة إرهاب دولية سرية ضمن إطار مبدأ ريغان؛ فالمبدأ المركزي في ثقافة الإرهاب يتمثل في الإبقاء على هذه الحقائق الخطيرة طي الكتمان، وهذا بالضبط ما حصل.

أما بالنسبة إلى جيوش جماعة الكونترا، فإن حجم الدعم الهائل الذي تتلقاه، ونظام التجهيز والتدريب والتواصل المباشر مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية والاختراق الإذاعي والتلفازي لفضاء نيكاراغوا وتأمين الملاذ لها في الخارج، أكبر بكثير من حجم أي دعم يمكن أن تتلقاه أي مقاومة حقيقية [9]؛ ولو تلقت حركة مقاومة حقيقية كتلك الموجودة في السلفادور، جزءًا يسيرًا من الدعم الذي أُغْدِقَ على جماعة الكونترا، لكانت تحولت تلك المقاومة بسرعة إلى قوة عسكرية كبرى، ولكان نظام الحكم المدعوم أمريكيًّا فيها منذ مدة طويلة، قد سقط وانهار. مع ذلك، فقد أثبت جيش الجماعة المدعوم أمريكيًّا عجزه عن التحرك خارج إطار الإرهاب العشوائي، ما أجبر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مرة أخرى ـ كما حدث عندما نفذت عملية زرع الموانئ بالألغام والقيام بهجمات على المنشآت النفطية ـ على استخدام قوات المغاوير التابعة لها، والذين هبطوا بالمظلات على أراضي نيكاراغوا من أجل تنفيذ مهمات تخريبية بوساطة طائرات قادها طيارون مرتزقة (بمن فيهم البلجيكيون ومواطنون من روديسيا السابقة إضافة إلى أمريكيين أيضًا)، يعملون بموجب عقود وقَّعوها مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كانت هذه العمليات تنفذ من مراكز قيادة في السلفادور والهندوراس والسفن الأمريكية الراسية مقابل شواطئ نيكاراغوا في المحيطين الأطلسي والهادي[10]. وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «تُحدِّد أهدافًا عسكرية محددة للمتمردين»، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، وبذا، فهي «تزودهم بمعلومات دقيقة عن السدود والجسور ومحطات توليد الكهرباء وتسهيلات المرافئ»، إلى ما هنالك؛ هذه الأهداف العسكرية الدقيقة بُنيت من قبل مجموعة من المهندسين والوكالات الأمريكية الأخرى التي زودت المتمردين بالخرائط والمسودات والخطط الأرضية؛ لتسهيل مهمات رجال الوحدات الخاصة التابعة لدول أجنبية في هجومها على نيكاراغوا[11].

ومع بدء الهجوم الربيعي الذي قام به الجيش العميل الذي تم ترميمه، فقد كانت قوات ذلك الجيش تدار من قبل الأسياد الأمريكيين من أجل «مهاجمة الأهداف الناعمة ... وعدم [محاولة] مواجهة الساندنيستا وجهًا لوجه»، هذا ما أوضحه الجنرال جون غالفين آمر قيادة

الجبهة الجنوبية في الولايات المتحدة، في شهادته أمام الكونغرس ولقائه مع وسائل الإعلام، مضيفًا أن استهداف المدنيين الذين لا يملكون أي وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس ضد عصابات الإرهابيين المسلحة، عن طريق استخدام هذه التكتيكات الأكثر منطقية، سوف يحسن فرص انتصار جماعة الكونترا باطِّراد. بعد مضي أشهر عدة على ذلك، لاحظ المراقبون العسكريون الأمريكان والغربيون أن جماعة الكونترا «مازالت بانتظار تحقيق انتصار في معركة كبرى لافتة في أي مكان من نيكاراغوا ... لم يستطع أي هجوم قاموا به من إحداث اختراق في دفاعات الساندنيستا كي ينزلوا من المناطق الجبلية إلى المدن والبلدات المكتظة بالسكان، أو القيام بضرب أهدافٍ ذات قيمة إستراتيجية. فما زالوا يستهدفون أهدافًا صغيرة ناعمة مثل التعاونيات الزراعية»، على حد وصف المحلل العسكري الأمريكي[12].

ابتكرت الولايات المتحدة في ظل مبدأ ريغان شيئًا جديدًا يضاف إلى سجلات الإرهاب الدولي: وهو جيش مدجج بكثير من السخاء بالسلاح، شُكِّل ليس من أجل خوض المعارك بل من أجل ممارسة الإرهاب، وانتشر في الميدان من خلال نظام تجهيز شامل من تقديم دولة عظمى وفي ظل حمايتها، وتم توجيهه من أجل القيام بهجمات ضد أهداف صغيرة وناعمة، والتسبب في استنزاف الضحية التي هي في واقع الأمر أضعف بكثير من أن تقوم بإدارة مجتمع قابل للحياة، ناهيك عن القيام بإصلاحات اجتماعية في الوقت الذي تواجه العدوان الذي تقوم به تلك الدولة العظمى. هذا الإنجاز يقف بالتوازي مع إنشاء جيش إرهابي يهدف إلى قمع الشعب عن طريق استخدام مفرط للعنف في السلفادور؛ وتتلقى قوات مشابهة لهذا الجيش الدعم من دول مرتزقة مثل غواتيمالا، وقد حقق هذا البرنامج نجاحًا لافتًا في تحقيق أهدافه الأساسية، ولم يكن ذلك النجاح مثيرًا للدهشة إذا أخذنا في الحسبان توازن القوى. وهناك من الأسباب ما يكفي لكي يُتَوَقَّعُ له الاستمرار بصورة أو بأخرى، بصرف النظر عن الاتفاقات المدونة على الورق؛ علاوة على أن هناك شكوكًا قليلة من أنه سوف يواجَهُ بكثير من الانتقاد من قبل أصحاب الآراء من المسؤولين؛ بسبب الإخفاقات التي تحدث بين الحين والآخر في السعي لتحقيق هدف نبيل يكشف عن حسن نوايانا.

علينا أيضًا عدم التغاضي عن حقيقة أن أسلحة الولايات المتحدة الإستراتيجية وقوات التدخل التابعة لها كانت دائمًا تستخدم في الحرب ضد نيكاراغوا؛ كان ذلك النوع من الأسلحة يخدم وظيفته التقليدية بصفته سلاح ردع؛ أي توفير مظلة نووية لردع أي تدخل بسياسات

الولايات المتحدة المتَّسمة بالتخريب والاعتداء والإرهاب الدولي ـ هذا هو المعنى الرئيس لكلمة الردع، مستبعدةً هنا الأوروبيليات المعروفة[13]. إن خطر احتمال إلحاق الهزيمة بقوات من الجيش الأمريكي كان عاملًا حاسمًا في تشكيل جيش عميل يتولى مهمة الهجوم على نيكاراغوا. هذه القوة العسكرية باتفاق الأطراف جميعها، لا تشبه مطلقًا رجال العصابات بأي معنى من المعاني؛ فهي لم تحاول أن يكون لها برنامج سياسي، أو أن تبني لها قاعدة شعبية ذات قيمة، حتى في المناطق التي لا تتمتع فيها الحكومة بقاعدة شعبية تذكر. أما الجبهة المدنية التي بنتْها الولايات المتحدة لتلميع صورة الإرهابيين لأسباب محلية فقد كان يعوزها الإحساس بوجود دافع، أو الكفاءة المطلوبة حتى من أجل القيام بحركات سطحية في هذا الاتجاه. القوات التي تعمل تحت سيطرة الولايات المتحدة يمكن لها الصمود في الميدان فقط من خلال نظام تموين وإمداد، بما في ذلك المساعدات التي تلقوها من الجو بحلول منتصف سنة 1987م، وأجهزة مخابراتية دقيقة ومتطورة قدَّمها لها سيدها الأجنبي، إضافة إلى أنواع من الأسلحة لا يمكن لرجال المقاومة الحقيقيين أن يحلموا بامتلاكها.

نعود الآن، إلى التفصيلات، ولكن أود الإشارة مرة أخرى إلى أن الحقائق الأساسية ليست موضع شكٍ ألبتة، وعليه فإن من الضروري جدًّا ضمان عدم السماح لنيكاراغوا الحصول على الوسائل التي تدافع فيها عن أراضيها من الاختراق المعادي من قبل الولايات المتحدة في عمليات التموين والإمداد الجوي التي تقوم بها، ومنعها كذلك من أن تكون لها قوتها الجوية الخاصة بها أو أنظمة دفاع جوي فاعلة، إلى ما هنالك. هناك اتفاق بين ألوان الطيف السياسي كلها في الولايات المتحدة على أنه لا يجوز السماح لنيكاراغوا بامتلاك وسائل الدفاع عن نفسها. يتفق بعض الحمائم الليبراليون من أمثال السيناتور بول تسونغاس وكريستوفر دودس أنه لا يجوز السماح لنيكاراغوا بالدفاع عن حرمة أراضيها؛ وذهب تسونغاس إلى حد التأكيد أن على الولايات المتحدة قصف نيكاراغوا في حال امتلاك هذه الأخيرة طائرات حربية نفاثة؛ لأنهم قادرون على مواجهة الولايات المتحدة أيضًا، وهذه ملاحظة هي من الغرابة بمكان، لدرجة أنها لا تستحق التعليق عليها، اللهم إلا ضمن سياق أنها تلقي الضوء على المناخ الفكري الهيستيري في دولة عظمى إرهابية [14]. إن خطر إلحاق الهزيمة بالعنف الأمريكي يشكل ضمانة في أن التوجهات الأمريكية في هذا السياق لن تُخرَق؛ وهذه تعدُّ مساهمة كبرى لضمان استمرار بقاء قوات المرتزقة التي تحارب في نيكاراغوا.

القوات العسكرية الأمريكية التقليدية متورطة في أمريكا الوسطى بصورة مباشرة، ليس فقط من خلال عمليات مثل تنسيق الضربات الجوية التي تشنها في السلفادور، ولكن من خلال هجماتها التي تشنها على نيكاراغوا أيضًا. أما المناورات الدورية في الهندوراس فلها هدفٌ مزدوج؛ فهي من جهة تنشئ قاعدة عسكرية أمريكية متحدية بذلك توجيهات الكونغرس، وهي من جهة أخرى، ترغم نيكاراغوا على أن تبقى في حال التأهب لتحريك قواتها ضد هجمات غازية قد تقع في أي لحظة، إن نشر (50) ألف جندي من القوات الأمريكية في المناورات التي أجريت في أيار، مايو، سنة 1987م، كان لها هدف أكثر تحديدًا؛ فقد كانت تلك المناورات جزءًا مهمًّا من الهجوم الربيعي الذي سوف تشنُّه جيوش جماعة الكونترا؛ لذا فقد كانت المناورات الأمريكية تهدف إلى إلهاء الجيش النيكاراغوي عن الدفاع عن المناطق المكتظة بالسكان، بحيث يتاح لجيش الإرهابيين أن يثبت للكونغرس أن بإمكانه تحقيق نجاحات ملحوظة في هجماته ضد الأهداف الناعمة، ما يجعله يستحق الدعم المستمر.

عندما يُرغم أحد حلفاء الولايات المتحدة على التحرك لمواجهة أعمال تهديدية، فإننا نعدُّ هذا التهديد بمثابة تمهيد لشن العدوان علينا؛ ما يعطينا المبرر للقيام بضربة وقائية بصفتها إحدى وسائل الدفاع عن النفس؛ عندما أجبرت إسرائيل على التحرك في شهر أيار، مايو، سنة 1967، بينما كانت الجيوش العربية تتخذ لنفسها مواقع قتالية تهديدية، عدَّت الولايات المتحدة وكذلك الرأي العام الغربي ذلك عملًا لا يمكن القبول به ـ كيف يمكن لإسرائيل أن تستوعب حشد قواتها لأكثر من أيام محدودة؟ ـ وعليه، فقد بُرِّر هجوم إسرائيل على أنه يندرج ضمن حالات الدفاع عن النفس، لم تكن إسرائيل تلك الدولة الفقيرة المُعْدَمَة التي تواجه عدوانًا تقوم به دولة إرهابية عظمى، ولكن عندما يجبر التهديدُ الأمريكيُّ نيكاراغوا على حشد قواتها بصورة دائمة، والقيام بسحب قواتها المولَجة بحماية المناطق الآهلة بالسكان المدنيين ما أدَّى إلى إخلاء الطريق أمام إرهابيي الولايات المتحدة المنظمين تنظيمًا جيدًا، لم تكن هناك كلمة انتقاد واحدة في وسائل الإعلام (في العالم الغربي بوجه عام) ـ ما عدا كلمات الاستنكار والإدانة لنيكاراغوا بالطبع؛ لاستمرارها في حشد قواتها العسكرية الدفاعية، وعلى الأخص لحصولها على أسلحة سوفيتية بعد رفض الحلفاء الغربيين بضغط من الولايات المتحدة تزويدها بوسائل تعينها على مواجهة العدوان الأمريكي الإرهابي على أراضيها؛ ومن الواضح أن ذلك كان الدليل القاطع على أنهم مجرد عملاء للسوفييت، ولا يستحقون أن يطلق عليهم اسم النيكاراغويين، وأنهم يشكلون تهديدًا كبيرًا لأمننا. لو نحَّينا مسألة الجُبْن

الأخلاقي جانبًا، فإن ردود الفعل على ذلك تبقى مفهومة ضمن إطار ثقافة الإرهاب، حيث يأخذ أصحابها على أنفسهم عهدًا بتجاهل هذه الحقائق الجلية تجاهلًا تامًّا، ويمنعون بصورة مُمَنهجة تداولَها في وسائل الإعلام وأعمدة الرأي.

وبالرغم من أن معدل القتلى في نيكاراغوا كان أقل مما كان عليه الأمر في السلفادور وغواتيمالا، إلا أنه مثَّلَ انتصارًا كبيرًا لمبدأ ريغان، وقد احتُفي به من دون شك على هذا الأساس، عندما لقي آلاف من الأطفال حتفهم بسبب أوبئة كانت قد استؤصلت من نيكاراغوا إبَّان المراحل الأولى للإصلاحات التي قام بها رجال الساندنيستا. لقد دُمِّرت هذه الإنجازات برمَّتها، ما أثار الكثير من الارتياح في واشنطن؛ إضافةً إلى تدمير منجزات في مجالات محو الأمية والتنمية الاقتصادية، نتيجةً للإرهاب الأمريكي المنهج الذي كان يصوَّب باتجاه الأهداف الناعمة بالتزامن مع فرض حصار على نيكاراغوا، وممارسة الضغط على الحلفاء ومؤسسات الإقراض الدولية والتهديد المستمر بغزوها. وَقَعْنا بالمصادفة على تقرير مفاده أن برامج الرعاية الصحية في المناطق الريفية النائية في نيكاراغوا التي أسهمت «بصورة دراماتيكية في تدنِّي نسبة الوفيات والأمراض المناعية بين الأطفال الرُّضَّع، قد انهارت الآن بفعل قلة الدعم الحكومي؛ لأن الحكومة قد أُجبِرت على إعادة توجيه مصادرها الفقيرة أصلًا لدعم المجهود الحربي، ولأن القوات الموالية للولايات المتحدة قد هاجمت تلك الأهداف الناعمة مثل المدارس والبرامج الصحية؛ متسببةً في تدمير أكثر من ستين مركز صحي، إضافة إلى قتل أو خطف أعداد كبيرة من العاملين في القطاع الصحي.

ففي إحدى القرى توفي مئة وخمسون طفلًا متأثرين بداء الحصبة؛ لأن جماعة الكونترا منعت عمال الصحة الحكوميين الذين كانوا دائمًا أهدافًا لعمليات اغتيال ممنهجة، من الوصول إلى تلك القرية، فضلًا عن أن هناك العديد من الأمراض ومنها مرض السل وصلت إلى مستويات وبائية، في الوقت الذي كانت المستشفيات والمراكز الصحية تعاني نقصًا في الأدوية والمعدات الطبية، زد على ذلك أن ظاهرة سوء التغذية بدأت ترتفع بصورة ملحوظة؛ حتى إنها كانت ستنكفئ إلى معدلاتها الأولى لو نجحت جهود الولايات في تحقيق ما ترمي إليه؛ لقد عاد معدل الوفيات بين الأطفال إلى الارتفاع بعد أن خفَّضتْه حكومة الساندنيستا إلى النصف، علاوة على أن المستشفيات التي كانت سابقًا تقدم الخدمات للأغنياء الذين يشكلون اثنين بالمئة من مجموع السكان، والتي فتحت أبوابها لجميع المرضى من دون مقابل تحت حكم

الساندنيستا، أصبحت عاجزة الآن عن تقديم أي خدمات صحية بسبب تزايد الطلب على الرعاية الصحية، ونقص التجهيزات بسبب الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والحصار الذي تفرضه على نيكاراغوا. وعلى المنوال نفسه، فبينما ازداد عدد المدرسين بنسبة ثلاثة أضعاف تقريبًا، لم يعد للتجهيزات المدرسية أو التعليمية أي وجود تقريبًا.

لقد وضعت صحيفة الواشنطن بوست في صدر صفحتها الأولى عنوانًا يقول: «لقد تعلم رجال الكونترا أن يضربوا في أكثر المواضع إيلامًا»، وقد أُرفق هذا العنوان بتقرير حول كيف أن جيش جماعة الكونترا الذي ذُكِرَ أن معنوياته كانت مرتفعة للغاية بعد أن جُهِّز من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، نجح في إحراق مستوصف صحي ممول من قبل الكنيسة، وكان يعد مصدر فخر للرعية في قرية تابالس النائية؛ وهو ما نقلته بكثير من المباهاة، مجموعة من رجال الكونترا بوصفه واحدًا من أهم عملياتها العسكرية[15].

هذه كانت من بين العواقب الناجمة عن التزام الولايات المتحدة بإعادة نيكاراغوا إلى نقطة الصفر في الحياة. في معرض تقييمنا للجرائم التي ارتكبها بول بوت، فإننا لا نحتسب فقط عدد الذين قتلوا بصورة مباشرة، بل أيضًا الذين قضوا بسبب الأوبئة وسوء التغذية وأوضاع العمل القاسية؛ أولئك القادرون على الإفلات من النظام الحزبي يمكن لهم أن يتذكروا جوقة المحتجين على الإبادة الجماعية التي ارتكبتها جماعة الخمير الحمر، أو ما كان يطلق عليها أيضًا (الإبادة الجماعية الذاتية) التي وصلت الاحتجاجات عليها إلى ذروتها في أوائل سنة 1977م، في وقتٍ قدرت استخبارات وزارة الخارجية الأمريكية ـ وكانت المصدر الوحيد للمعلومات الموثوقة ـ عدد الضحايا بعشرات بل مئات الآلاف الذين قضوا لأسباب مختلفة، وبصورة رئيسة بسبب الأوبئة أو سوء التغذية أو عوامل أخرى، وليس عن طريق القتل المباشر وحسب ـ وهي تقديرات ذات مصداقية عالية على ضوء البحوث التي جرت حول هذا الموضوع[16]. لكن الآراء ذات المصداقية لن تجري أبدًا تقييمًا لمبدأ ريغان، أو للممارسات السابقة فيما يتعلق بالكلف الإنسانية الحقيقية، وما كان لها أن تستوعب أن مثل هذا التقييم ـ الذي سوف يقودنا إلى كمٍّ مرعبٍ هذا إذا أُجري بدقة على الصعيد العالمي ـ هو الفرض الواجب اتخاذه في الولايات المتحدة نفسها. وعلى الدرجة نفسها من الأمانة، فقد شعر المفكرون الملتزمون السوفييت بالرعب جرَّاء الجرائم الأمريكية المزعومة منها والحقيقية؛ لكنهم يرون أن جرائمهم هي مجرد جرائم نيَّةٍ خيِّرةٍ بالأساس إلا انها انحرفت عن مسارها، أو أنها هفوات

مـن الزمن الماضي، وقد تمت السـيطرة عليها الآن. مثـل هذه المقارنة تعوزها الدقة والعدل بما أن المفكرين السـوفييت يمكن أن يتذرعوا بالخوف بوصفه تبريرًا للخدمات التي قدَّموها لعنف الدولة.

في عالم الواقع، يجب أن يُعاقَب شعب نيكاراغوا على الجهود الإجرامية التي ارتكبتها حكومة الساندنيستا لتحويل موارد البلاد لصالح فقراء البلاد؛ هذه الجريمة تشرح اليقين الثابت لدى إدارة ريغـان أن «حكومـة الساندنيسـتا يجب أن يطاحَ بهـا، أو على الأقل يجب أن تتحول ثورتهم إلـى ثورة بؤس وشـقاء، وهو درس مخيف لشـعوب المنطقـة»[17]، «الذين يجـب أن يرتدعوا عن تصديق إشـاعات مشـابهة، يمكن لنا بعد ذلك مراقبة بؤسهم بسعادة غامرة، مهنئين أنفسنا؛ لأن ـ الروح القتالية الأمريكية ـ أرغمتهم على ـ حصر بؤسهم داخل جدرانهم»[18]. كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز.

يوجد كمٌّ كبيرٌ من التشـابه في نمط التفكير نفسـه وراء لجوء الولايات المتحدة إلى ممارسة الإرهـاب علـى نطـاق واسـع ضد السـكان القرويـين في جنوب فيتنـام، وقد أوضح هـذه النقطةَ الجنرال ماكسـويل تايلور مستشـار الرئيسـين كيندي وجونسـون للكونغرس بالقول: «إن حرب التحريـر ... مكلفـة وخَطِـرَة ومحكومة بالفشـل»[19]، كما أي محاولةٍ يقوم بها أشـخاص يعانون الأمرَّيْـن لتعديـل قواعـد النظام الـدولي التي تشـرف عليها القـوى الخيِّرة مثل رجال ونسـتون تشرشـل مـن الأثريـاء الذيـن يعيشـون بسـلام ووئام داخـل بيئتهـم المحيطة، والذيـن تقع على كاهلهم مهمة إدارة العالم تبعًا للمواقع التي يشغلونها. هذه الأسباب نفسها تبيِّنُ لماذا يمثل هذا الالتـزام مـن قبـل إدارة ريغـان إجماعًا نخبويًّا، ولمـاذا لا يعبَّر عن مثل هـذه الحقيقة الواضحة ضمن الوسط الثقافي إلا بالكاد.

مـن الممكـن أيضًـا أن نعيد إلـى الأذهان أن حال البؤس والمعاناة والموت التي كابدها شـعب نيكاراغوا، والتي لا تسـتثير سـوى كم ضئيل جدًّا من الاهتمام بين الأوسـاط المثقفة في الولايات المتحـدة، تشـبه إلى حد بعيد اسـتمرارية هذه الظروف في الهندوراس وأماكـن أخرى من دون أن تسـترعي انتبـاه أحـد في الوقت الحاضر. على العكس من ذلك، كانـت الجهود الموجهة نحو طمس تلك العواقب الوخيمة الناجمة عن قرن كامل من السيطرة الأمريكية هي ما أثارت الهلع والغضـب، (والتـي كانت تُغَطَّى تحت القناع المعتـاد، وأعني به مناهضة الشـيوعية)، بالإضافة

إلى التزام لا لبْسَ فيه، بإعادة نيكاراغوا إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى، وهي العبارة التي استخدمها محررو صحيفة الواشنطن بوست والتي سنعود إليها لاحقًا.

تخدم الهجمات الإرهابية التي تُشَنُّ على أهدافَ ناعمة أهدافًا واضحة؛ فالتهديد الذي يمثله الساندنيستيون كان يتجلى في حقيقة أنه بالرغم من شُحِّ مصادرهم وأوضاعهم المزرية التي خلَّفتها الحقبة الأخيرة من الإرهاب الذي مارسه سوموزا المدعوم أمريكيًّا، فقد يكون بإمكانهم طرحُ بعض أنواع من الإصلاحات التي قد تجد لها قَبولًا في البلدان المجاورة، وفي مناطقَ من نيكاراغوا استحوذ فيها سوموزا في السابق على كمٍّ كبير من الدعم الشعبي في أوساط الفلاحين الذين كانوا يُظهِرون نوعًا من الرفض للإجراءات التي تقوم بها حكومة الساندنيستا، والتي كانت تُنَفَّذُ أحيانًا بطريقة همجية وبكثير من الرعونة، خصوصًا في المراحل الأولى من استلامهم الحكم. لكن الخوف من نجاح تلك الإصلاحات كان يُتغلَّب عليه بوساطة تدمير مرافق الخدمات الصحية والمدارس والمزارع التعاونية. وعليه، فقد كان من المنطقي توجيه الجيش العميل لمهاجمة تلك الأهداف الناعمة، وتحديدًا في المناطق النائية حيث كان بإمكان القوات المهاجمة التغلغل فيها بسهولة؛ ولقد حققت هذه السياسات بعض النجاح في الأهداف التي سعت إليها؛ وهذا ما أكَّدَتْه بعض التقارير الصحفية.

وهكذا، ففي تقرير أعدَّهُ بيتر فورد، نجحت جماعة الكونترا في إقليم جينوتيغا قرب الحدود الهندوراسية في ترويع المدنيين من خلال نصب كمائن للشاحنات، ما أدى إلى وقوع إصابات عديدة بين صفوف المدنيين حيث قتل العديد من الأطباء والعمال في القطاع الصحي والمدرسين، مُرغِمين بذلك الحكومة على إغلاق العديد من المدارس والمستوصفات التي افتتحت مؤخرًا، وأيضًا أحرقوا المنازل والمنشآت التعليمية والمؤسسات التعاونية الاستهلاكية ومواقع إعداد الطعام الجماعية إلى ما هنالك، متسببين بدمارٍ عشوائي هائل لدرجة أن الأشخاص المشاركين في التعاونيات لم يعودوا قادرين على الحصول على ما يسد الرمق إلا بشق الأنفس، ناهيك عن جني أرباح من مواسم القِطاف. أصبح باستطاعة قادة جماعة الكونترا الآن أيضًا، إلقاء ما يمكن عدُّه «خطابًا سياسيًّا بالمعايير الأمريكية؛ أيّ توجيهُ تحذير لأعضاء التعاونيات بحسب ما ذكرته إحدى النساء الريفيات من أنهم «لو أعادوا بناء تلك التعاونيات مئة مرة فسيتم تدميرها مئة مرة»[20]. وكان المأمول أن تؤدي هذه التكتيكات إلى إجهاض إجراءات الإصلاح والانصهار الوطني، وتأجيج روح التمرد لدى المواطنين، وفي نهاية المطاف إفهام

الشعب أن العودة إلى حظيرة دول أمريكا الوسطى التي أنشأتها الولايات المتحدة هي السبيل الوحيد لوضع حد للإرهاب في نيكاراغوا.

كان داعمو الإرهاب الذي تديره الولايات المتحدة قد كوَّنوا لأنفسهم مفردات خاصة من أجل إخفاء سعادتهم بالإنجازات التي حققها مبدأ ريغان، بالرغم من وجود بعض نقاط الضعف فيها؛ فها هو مورتون كوندراك رئيس تحرير مجلة the Republic يحذرنا من أن الفشل في متابعة هذا المسار يمكن أن «يهدد كل ما تم إنجازه من خطوات ديموقراطية في السنين الأخيرة في أمريكا الوسطى»[21]. في غضون ذلك، يشرح لنا تشارلز لين الذي يقبع في أقصى اليسار الليبرالي من الطيف السياسي في المجلة نفسها من دون أي تهكم، أن مبدأ ريغان سعى إلى «إيجاد طريقة ذات كلَفٍ متدنية يوازي فيها بين أماني أمريكا النبيلة لإحداث تنمية ديموقراطية في العالم الثالث، وبين رغبتها القوية في تجاوز عقدة أعراض فيتنام». ولكن حيث نجح هذا المبدأ في السلفادور، كما قال، فإنه مهدد بنفاد صبر الولايات المتحدة في نيكاراغوا حيث «تجد الولايات المتحدة نفسها في مواجهة مجتمع وثقافة لا يمكن لهما تَقَبُّلُ الديموقراطية بالسرعة التي ترغبها الولايات المتحدة من خلال العصيان المسلح، المدعوم- بالمناسبة- من ديموقراطيات من الطراز الأول مثل الأرجنتين تحت حكم الجنرالات من النازيين الجدد، وتايوان وكوريا الجنوبية، ويشرف عليها وينظِّمها داخل الولايات المتحدة ناشطون في مجال العمليات الديموقراطية؛ أمثال ويليام كايسي وإدوين ميز وجون بويندكستر وبقية العصابة.

أما منتقدو مبدأ ريغان فقد كان يساورهم القلق من أن «الترويج النشط للديموقراطية الذي ينادي به مبدأ ريغان قد يكون عدوانيًّا» إلى حد كبير (بحسب جون ريللي) بحيث تبدو جهودنا الرامية إلى إرغام الثورة في نيكاراغوا على السير باتجاه النموذج الأمريكي، وكأنها لا تستحق المخاطرة (بحسب جون أوكس)، وأن نيكاراغوا يمكن أن تكون بعيدة عن متناول نيّاتنا الطيبة (بحسب جيفرسون مورلي)[22]. يقبع كل من لين وأوكس ومورلي في أقصى الطرف الآخر المناهض لمبدأ ريغان داخل إطار الاتجاه السائد في عالم الصحافة، ولكن لو أمعنَّا النظر خارج حدود الطيف الذي يمثِّله الرأي المتَّسِم بالاحترام، فسنجد أمامنا مَنْ وصَفَهُم ماك جورج بندي يومًا بأنهم «أشخاص متهورون يغردون خارج السرب»؛ وهو يشير بذلك إلى أشخاصَ تجرَّؤوا على مساءلة الفريق الذي كان مسؤولًا عن حملتنا المقدسة الماضية لإرساء قواعد الديموقراطية في فيتنام[23].

تبقى الثقة بنوايانا الحسنة لا تشوبها شائبة، وذلك بحسب السجل التاريخي للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، ناهيك عن جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى عديدة؛ وهذا يعد منطقيًّا إذا أخذنا في الحسبان أن السجل التاريخي والوثائقي بالنسبة إلى ثقافة الإرهاب هو غير ذي صلة؛ لأن هذه الثقافة لا تتقبل ألبتة أي صورة من صور النقد المؤسساتي، ويمكن لها أن تلجأ دومًا إلى مبدأ تغيير المسار؛ إذا لم يكن هناك ملجأ آخر. إن ما قامت به الولايات المتحدة من دعم وتمويل لأسوأ صور الإبادة الجماعية في أمريكا الوسطى في السنين الأخيرة يوحي فقط بفكرة أن بعض المشكلات قد تحدث خارج حدود إرادتنا ونوايانا الحسنة. وقد كانت ردود الفعل مشابهة عندما وصلت المعارضة الشعبية للديكتاتورية المتوحشة وإرهاب الدولة في كوريا الجنوبية، والتي كانت الولايات المتحدة تدعمها منذ أمد بعيد، إلى حدٍّ كان من الصعب على الولايات المتحدة تجاهله سنة 1987م؛ وكان تفجُّرُ الاحتجاجات المناوئة المناهضة لأمريكا هناك قد استحضر ذكريات تشير إلى أن فرض الأخلاقيات الأمريكية على الأنظمة السياسية للبلدان الأخرى هو موضوع في منتهى الحساسية، لا أكثر ولا أقل[24].

إن مبدأ النوايا الحسنة هو خارج المساءلة، ويمكن عدُّه حتى خارج إطار الوعي ـ على الأقل داخل الولايات المتحدة، بعضُهم ينجح في رؤيته من زاوية أكثر وضوحًا، وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تستغل الجهود البريطانية للاستيلاء على المواقع التقليدية لهذه الأخيرة في أثناء الحرب العالمية الثانية، استطاعت المساعدات البريطانية اختراق القناع الإيديولوجي؛ ففي السجلات البريطانية التي تؤرخ لتلك الحرب، نقرأ بوضوح أن الإمبريالية الأمريكية هي في المقدمة فيما يتعلق بإدارة المسائل في الشرق الأقصى، كما في أماكن أخرى؛ وهي تحاول أن تزيحنا من طريقها. وقد حذَّر المندوبون الساميون في المناطق الخاضعة للتاج البريطاني أن الإمبريالية الاقتصادية لمصالح الولايات المتحدة التجارية تعمل بكثير من الفاعلية، تحت مظلة أممية خيِّرة يشرف عليها ذوو القربى الأمريكيون. أما فيما يتعلق بحكاية النزعة الأمريكية نحو الخير، وهي السلعة الأكثر رواجًا في أنظمة الإيديولوجيات الغربية، فقد علَّق عليها وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية ريتشارد لو بالقول إن الأمريكيين «يعتقدون أن الولايات المتحدة تناضل من أجل شيء ما، في العالم ـ شيء يحتاج إليه العالم بشدة؛ وهو شيء سيحبه العالم؛ هو في نهاية المطاف شيء سوف يقبل به العالم سواء رضيَ بذلك أم لمْ يرضَ ـ هذا ملخص بليغ لسياسة أمريكا الخارجية وقناعها التقليدي.

من المعروف أن الضحايا يتوصلون عادة إلى هذه الرؤى: البريطانيون الذين اقتلعتهم الإمبريالية الأمريكية؛ والفلاحون الذين كانوا عرضة لإجراءات مسلكية أشد قسوة في أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا وفي أماكن أخرى؛ والطبقات العاملة الأوروبية التي طُلِبَ إليها تَحَمُّل نفقات إعادة بناء الرأسمالية لصالح المستثمرين الأمريكان وأعوانهم المحليين في المراحل الأولى التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية. كان على الطبقات المثقفة مهمة إخفاء هذه الحقائق عندما كان أفرادها يتحدثون عن نبل الهدف الأمريكي، والمبادئ الأخرى المعروفة؛ وقد قاموا بتلك المهمة على أكمل وجه داخل الولايات المتحدة نفسها باتِّساقٍ وإخلاصٍ لافتيْن.

أثبتت الوقائع أن المحافظة على هذا المبدأ لم يكن سهلًا أبدًا في الخارج؛ فمنذ المراحل الأولى، رصدت الإدارة الأمريكية بعضًا من الامتعاض الذي يدعو إلى القلق حتى ضمن الدوائر المحافِظة؛ بسبب زيادة حدة التوتر في العالم وانحدار لغة التواصل الدولي جرّاء الشعارات المحمومة، ما أدى إلى شرخٍ بين فهم أمريكا الحالي للعالم ونظرة العالم إلى أمريكا» (ديفيد وات، مدير المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن). وبينما كان الإرهاب الأمريكي في نيكاراغوا مايزال سريًّا ـ ما يعني أنه كان معروفًا جيدًا لكنه بقي تحت الطاولة ـ فقد أدانت واحدة من كبريات الصحف الكندية، المعروفة بتحفظها عادةً وموالاتها للولايات المتحدة، إدارة ريغان بسبب جنونها المتجلِّي في الإشراف على عصابة من قاطعي الأعناق؛ من أجل مهاجمة نيكاراغوا بإدارة قائدٍ غريب الأطوار من رعاة البقر في واشنطن التي سعت إلى التقليل من شأن الاتفاقيات التي أُبرمت حول أمريكا الوسطى سنة 1987م؛ وحثَّتْ الصحف البريطانية المنتمية إلى تيار الوسط الرئيس ريغان على الاعتراف بالواقع في أمريكا الوسطى، والسماح لخطة السلام أن تتقدم باتجاه الأمام بدلًا من تمويل عصابات من المرتزقة القتلة والفاسدين؛ بغية تحقيق هَوَسِه في الإطاحة بحكومة منتخبة في نيكاراغوا، في حملةٍ مقدسةٍ لم تجلب سوى العار له ولإدارته؛ إنها تشكل إهانةً أيضًا لمحكمة العدل الدولية، وتماثل بالفعل ما يسمى مبدأ بريجنيف السوفييتي المطبق في أفغانستان وأوروبا الشرقية؛ لقد تسببت في الحد الأدنى بموت عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وبدمار لا تقل كلفته عن ملايين من الجنيهات في منطقة هي من أكثر مناطق العالم بؤسًا وفقرًا.

> وبالرغم من الجهود كلها التي بذلتها واشنطن، فإن الولايات المتحدة يُنظَرُ إليها دوليًّا بوصفها الطرف الخاسر، وينظر إلى حكومة الساندنيستا بوصفها

> واحدة من أكثر الأنظمة شعبية في أمريكا الوسطى. إن علاقة نيكاراغوا بالاتحاد السوفييتي هي من الضعف بحيث إن غورباتشوف قطع إمدادات النفط عن نيكاراغوا، وفي الوقت الذي تدعي فيه إحدى الدول أنها أعظم ديموقراطية في العالم، فإنها تتحالف مع أنظمة كتلك الموجودة في غواتيمالا والهندوراس والسلفادور التي ليست سوى واجهة للحكم العسكري ... إن شعار الحزب الجمهوري كان دائمًا وما يزال، الفيل. إلا أنه من المثير للحنق أن نراه يتصرف مثل بعوضة[26].

من الصعوبة بمكان، قراءة مثل هذه الآراء في الصحافة الأمريكية الوطنية، بالرغم من وجود تجاوبٍ شعبيٍّ متعاطفٍ في عدد قليل من الدول التي تدور في الفلك الأمريكي مع الجنون الريغاني[27].

وفي حين يتسبب الإرهاب الدولي بإثارة مشكلات بين الحلفاء، فإن هناك ما يعوِّض عن ذلك أيضًا، من الطبيعي أن القائمين على إدارة شؤون البلاد ليسوا على دراية بالصورة التي يقدمونها في الخارج عن بلادهم، وسعوا دائمًا إلى استغلالها للدفع بعملياتهم الإرهابية قُدُمًا؛ فبعد مرور أسابيع عدة على قصف ليبيا في شهر نيسان، أبريل، سنة 1986م، سعت الولايات المتحدة إلى حشد القوى الغربية في حملتها ضد ليبيا، ولقد وزَّعت لهذه الغاية ورقة على المجتمعين في قمة طوكيو في شهر أيار، مايو، لاستبيان مواقف حلفائها، محذرةً من الحاجة إلى القيام بما يلزم لكيلا يُضطرَّ الأمريكيون المجانين إلى أخذ المبادرة بأيديهم من جديد. كانت تلك إستراتيجية ناجحة، وكان مساعدو ريغان واضحين حول أسباب ذلك النجاح:

> «لقد استخدمنا عامل الجنون لصالحنا»، هذا ما صرح به أحد المسؤولين الأمريكيين في معرض إشارته ليس إلى القذافي بل إلى ريغان. «أتعلمون؟ عليكم أن تثنوني عن ارتكاب القتل مرة أخرى»[28].

بالعودة إلى العمليات الإرهابية التي تجري في أماكن أقرب جغرافيًّا بكثير إلى الولايات المتحدة، فإن وسائل الإعلام وبعض المعلقين يؤكدون لنا أن رجال الساندنيستا يستغلون فقط الادعاء بأنهم يتعرضون للهجوم، وأنهم مهددون بالغزو لتبرير عمليات القمع التي يقومون بها، وكذلك لتبرير الكارثة الاقتصادية التي تسبَّبَ بها عجزهم وطبيعتهم الشريرة. ليس

من الضروري تقديم أساس يستند إلى الحقائق، أو مناقشة منطقية لإثبات هذه المزاعم، طالما أن هذه المزاعم تُطلَقُ استجابة لنظام الدعاية، وعليه فهي تعد صحيحة من دون جدال؛ يمكننا نحن أيضًا وبكثير من الحبور، تجاهلُ سجلات القمع الذي تمارسه بلدان أخرى في حال الصراع ـ من الواضح أنه يجب إغفال اسم السلفادور؛ لأن الاستنتاجات غير الصحيحة يمكن أن تكون في غاية الوضوح؛ لكنّعلينا أيضًا إغفال سجلات دول مثل إسرائيل أو الولايات المتحدة نفسها في أوضاع أقل حدَّة بكثير[29].

على المعلق الحصيف أن يتجاهل الحقائق حول الأداء الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، كانت النتائج التي خلص إليها بنك التنمية الأمريكي الدولي سنة 1983م، وهو البنك الذي توقف عن منح أي قروض لنيكاراغوا بضغط من الحكومة الأمريكية، تشير إلى أن «نيكاراغوا حققت تقدمًا جديرًا بالملاحظة والاهتمام في القطاع الاجتماعي الذي يضع أساسًا متينًا لتنمية اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى»، وهذه النتيجة أثنت عليها وكالة التنمية الخيرية؛ أوكسفام، والعديد من الوكالات والمؤسسات الأخرى التي لا تعد منظَّمَةً كما يجب؛ وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن نيكاراغوا حققت زيادة صافية على مجمل دخلها المحلي بين سنتيْ 1980م و1985م بمعدل 4،4 بالمئة؛ وهو تقريبًا ضعف الزيادة على الدخل المحلي في أمريكا اللاتينية بصورة عامة، وأعلى بكثير من أي دولة من دول أمريكا اللاتينية على مجمل دخلها المحلي. يجب علينا تجاهل برامج الرعاية الاجتماعية أو الاستخفاف بها، والزيادة الملحوظة في الاستثمار في مجال الزراعة، والتي هددت بجعل نيكاراغوا مكتفية ذاتيًّا من الناحية الغذائية، بينما في السنين نفسها (أي السنين الأولى من ثمانينيات القرن العشرين) كان الاستثمار في مجال الزراعة قد هبط في أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية بمعدل 57 بالمئة و73 بالمئة في كوستاريكا.

وقد يبدو من غير المناسب ذكر الأرقام المتعلقة بالإنتاج المعد للتصدير التي ازدادت بنسبة وصلت إلى 11 بالمئة بين سنتيْ 1979م و1985م (في الوقت الذي انخفضت قيمة هذه الصادرات بمقدار 25 بالمئة تقريبًا بسبب تراجع العمليات التجارية)، مقابل انخفاض وصل إلى 19 بالمئة في بقية دول أمريكا الوسطى. علينا تجاهلُ الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأمريكا اللاتينية، وقد عانت دول أمريكا الوسطى تحديدًا أسوأ مظاهر هذه الأزمة، أو النتيجة التي خلص إليها إنريك بولانوس؛ رئيس مجلس الاستثمارات الخاصة في نيكاراغوا، والمعارض الرئيس لحكومة الساندنيستا (من هنا عُدَّ هذا الشخص واحدًا من القياديين الديموقراطيين بنظر واشنطن)،

الذي عزا أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعانيها نيكاراغوا بنسبة 60 بالمئة إلى الحرب التي شُنَّت عليها، والانكماش في السوق المشتركة في أمريكا الوسطى بنسبة 10 بالمئة، وتأمين قطاع التجارة والأعمال وأخطاء الحكومة بنسبة 20 بالمئة[30].

من المهم أيضًا نسيان أن الإنجازات غير المقبولة بعد الإطاحة بنظام سوموزا الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة، حدثت على خلفية الدمار الذي خلفته تلك الإطاحة بمقدرات البلاد، وسرقة ما تبقى من موارد، تاركةً البلاد في حالٍ قدَّرتْ لجنة من البنك الدولي في تقرير لها في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1980م أنّ «مستويات الدخل الفردي التي كانت سنة 1977م، لن تعود إلى ما كانت عليه إلا في نهاية الثمانينيات في أفضل الأحوال»[31]. الأحوال الحقيقية كانت تتمثل في تصعيد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، ما تَطلَّبَ تجييش الشعب وموارد الدولة إلى مستوى لم يكن من الممكن تحمُّله حتى من قبل اقتصاد غنيٍّ وفاعل.

وبالرغم من العوامل الأخرى كافة، فإن المشكلات في نيكاراغوا لا بد أن يتحمل مسؤوليتها العدو الرسمي، ولا حاجة إلى إضافة أي قول على ذلك كي نثبت هذه النقطة؛ فالمشكلات التي تعانيها البلدان المجاورة لنيكاراغوا التي تنعم بالمساعدة الأمريكية، نادرًا ما تصل إلى عتبة الاهتمام، علاوة على أنها لا تستثير أي نوع من أنواع الإدانة المثيرة للعواطف.

ليس من السهل ألبتة، الإبقاء على ضوابط صارمة لهذه المسائل، وهذه تمثل إحدى المشكلات الإيديولوجية الرديفة للإرهاب السري، ولكن لا بد من ممارسته، وعليه فإن المرء سوف يجد بعض الطرق الملتوية التي تحرفه عن المتطلبات العَقَديّة لإرهاب الدولة.

التمحيص الدقيق في الاتهامات الموجهة إلى حكومة الساندنيستا بأن لها ممارسات تعسفية نابعة من فكرها الماركسي اللينيني وعواقبه الكارثية يساعد على إلقاء الضوء على ثقافة الإرهاب من زاوية مختلفة؛ تُعَنونُ صحيفة وول ستريت جورنال إحدى مقالاتها بقلم كليفورد كروس بالعنوان الآتي: «نيكاراغوا تتلقى القليل من المساعدات الأجنبية في محاولتها تصحيح الفوضى الاقتصادية التي تسببت بها»[32]. يعترف كروس بأن الحرب ربما تسببت في انكماشٍ في ميزانية الحكومة؛ لكنه يرفض الاعتراف بتأثير الحصار التجاري والإجراءات الأخرى المتخذة من قبل الولايات المتحدة، وما أدت إليه بالرغم من أن تلك الإجراءات كانت شديدة إلى درجة أنها أغلقت في وجه نيكاراغوا أبواب أسواقها الطبيعية ومصادر تمويلها، حتى إنها

منعت عنها قطع الغيار، مُرغِمَةً بذلك نيكاراغوا على الاعتماد على الاتحاد السوفييتي بسبب الحصار الذي فرضته إدارة ريغان عليها[33]. ويصرُّ كروس على أن المشكلة الحقيقية تكمن في «سياسات الحكومة حول الأسعار التي كانت لها مفعولات عكسية أدت إلى مثل تلك الفوضى في السوق»، مثل الأسعار المتدنية للموز بطريقة مفتعلة، ما عُدَّ على أنه جزء من الجهود التي تُبذَلُ لضمان حصول الفقراء على ما يلزم من مواد غذائية؛ لنفترضْ أن مثل هذه الانتقادات صحيحة، سوف يبحث المرء من دون جدوى عن مقالات تبعث على السخرية حول سياسات الأسعار المستندة إلى وقائع السوق في البلدان الواقعة تحت سيطرة الولايات المتحدة؛ مثل الهندوراس التي تصدِّر المحصولات إلى الخارج في الوقت الذي تتضور غالبية سكانها من الجوع، لدرجة أن بعضهم يقضي جوعًا. هذه هي بالفعل، الطريقة التي تعمل بها الأسواق، والتي تلاقي استحسانًا بصفتها سياسات عقلانية لأنها تنعكس إيجابًا على الشركات الأمريكية والجهات التابعة لها، والتي تستفيد من مثل هذه السياسات، وليس المزارع الهندوراسي.

إن إدانة حكومة الساندنيستا بسبب فشلها الاقتصادي الناجم عن ممارستها الماركسية اللينينية التعسفية، لا بد لها أن تترافق مع إحجامٍ عن إجراء أي مقارنة معَ الدولة الأغنى والأقوى في العالم، حيث أُجريت مراجعة لتقرير للإدارة الاقتصادية الحكيمة للريغانيين في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1986م، صادرٍ عن وزارة التجارة الأمريكية، وعكست إلى حد كبير الإجماع النخبوي؛ يصف التقرير «كيف أنه خلال سنين قليلة، تحولت أمة غنية مانحة إلى الدولة المقترضة الأولى في العالم، في الوقت الذي فقدت الولايات المتحدة إلى حد كبير قدرتها على المنافسة بنجاح في مجال التجارة العالمية[34]. فقد تحتاج الولايات المتحدة إلى سبعين سنة لتستعيد موقع الدولة المانحة بمستوى رقم (170) مليار دولار الذي كانت عليه سنة 1982م ... أما الآن، فهي مَدينةٌ بنحو (250) مليار دولار. يتوقع بعض المحللين أن وضعها بوصفها دولة مَدينةٍ قد يلامس أو يتجاوز مبلغ (800) مليار دولار بحلول سنة 1990م». وقد يؤدي هذا إلى نقلة قد تجعل حجم الدَّين يقترب من تريليون دولار خلال عقد واحد من علاقات الدولة الأكثر قوة في العالم مع منافسيها؛ وهذه تعد ظاهرة لافتة وغير مسبوقة في العلاقات الدولية. يحذِّر صندوق النقد الدولي أن الخطر الرئيس على الاقتصاد العالمي يكمن في العجز الهائل في ميزان المدفوعات والتجارة الأمريكي، والذي يرى بأنه لا يمكن تحمله من قِبَلِ الاقتصاد العالمي[35]. من الواضح أن مثل هذه الإنجازات التي هي بعضٌ من الإرث الريغاني الباهت،

تقدم لنا الأرضية المناسبة للإعراب عن إدانتنا واحتقارنا لإخفاقات حكومة الساندنيستا التي كانت تتمتع بظروف أفضل بكثير من تلك التي كانت الولايات المتحدة تتمتع بها.

في معرض التبرير للمستشارين الريغانيين، يمكن للمرء أن يجادل بأنهم كانوا ملتزمين بتضييق الهوة أو الصدع في مستويات المعيشة بين شعب الولايات المتحدة وبين الشعوب التي تعاني شظف العيش في العالم الثالث. وعليه، فنحن نقع على قراءات تشير إلى أن الأوضاع في العالم الثالث قد وصلت إلى تخوم الغرب الأوسط الأمريكي، فقد بدأنا نلاحظ ظاهرة التضخم في الغدة الدرقية والأسنان المنخورة عند الأطفال الذي يعيشون في المزارع، ما يشير إلى أنهم لا ينالون نصيبًا وافيًا من التغذية، علاوة على أن المجاعة وسوء التغذية تشكلان ظاهرة غير مسبوقة بين أوساط العائلات الريفية في كنساس، كما يقول الخبراء؛ وهي ظاهرة بدأت تظهر في ثمانينيات القرن العشرين؛ وبالرغم من أنها لم تكن تشكل ظاهرةً جديدة داخل المدن أو في أماكن أخرى، إلا أن الأوضاع ازدادت سوءًا بصورة كبيرة خلال سنيِّ إدارة ريغان. من المفارقة- كما يشرح الخبراء- أن المزارعين اليوم يعانون أكثر مما كان أقرانهم يعانون إبّان مدة الكساد الكبير؛ لأن الممارسات الحديثة هدفت إلى رفع نسبة الكفاءة، بحيث إنه بدأ يتعيَّن على المزارعين شراء طعامهم من المخازن الكبرى في الوقت الذي كانوا ينتجون الذُّرَة والسَّرغوم والقمح ويعرضونها للبيع[36].

يمكن لنا أيضًا أن نبدي ملاحظة أخرى حول أزمة ديون أكثر خطورة، وخصوصًا في العالم الثالث؛ فمنذ سنة 1981م أصبحت دول العالم الثالث دولًا مصدِّرة من دون رأسمال؛ لأن خدمة الديِّن فيها تجاوزت نسبة قدرتها على الاقتراض من جديد، ويمكن لنا أن نضيف إلى ذلك، إعادة توطين الأرباح من قبل المؤسسات العابرة للجنسيات، وهروب الأموال بصورة كبيرة، والذي اقترب في أمريكا اللاتينية من حجم الدَّيْن نفسه، ومع تدنِّي أسعار المنتجات غير النفطية والنزوح السريع والمتزايد لرأس المال، انتشرت ظاهرة غير مسبوقة تاريخيًّا لنزوح رؤوس الأموال والموارد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، كما لاحظ ذلك أحد التقارير التي نشرت مؤخرًا[37]. هذا النزوح للموارد مع العواقب الوخيمة كلها المحتملة والناجمة عنه على الصعيد الإنساني، لم يُنظَرْ إليه من قبل النخبة بوصفه يشكل مشكلة، بالرغم من أن العجز عن تسديد الديون للمصارف هو مسألة أخرى.

الأنشطة السرية لإدارة ريغان، والتي تمثل خرقًا فاضحًا للرأي العام الأمريكي وقرارات الكونغرس معروفةٌ للجميع طيلة الوقت. «لقد كان الصحفيون العاملون في أمريكا الوسطى يعرفون منذ مدة طويلة أن جهة ما، ترسل جوًّا شحنات من التجهيزات لجماعة الكونترا داخل نيكاراغوا»، هذا ما ذكره مراسل المجلة البريطانية اليمينية الاتجاه (the Spectator) التي تصدر في لندن بعد أن أزكمت الفضائح الأنوف[38]. كان بمقدور الكابتن ريكاردو ويلوك، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في حكومة الساندنيستا إعطاءنا تفصيلات دقيقة إلى حد كبير حول تلك الشحنات الجوية، ولكن لم يتجشَّم أيٌّ كان عناء متابعة هذه القصة إلى أن أُسقِطتْ طائرة يوجين هاسينفوس، وألقيَ القبض عليه في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1986م. وعلى النهج نفسه، أخفق الصحفيون في تتبع العديد من الدلائل التي توضح أن أوليفر نورث كان يدير عمليات جماعة الكونترا من مكتبه في مجلس الأمن القومي. كان دور نورث معروفًا بطبيعة الحال[39]، لكن أحدًا لم يكن ليتحدث في ذلك. في السنة التي سبقت الفضيحة، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن جماعة الكونترا كانت «تتلقى توجيهات عسكرية مباشرة من مسؤولين في البيت الأبيض، في عملية كان يشرف عليها ضابط في جهاز مجلس الأمن القومي؛ وهذا الضابط يرفع تقاريره إلى الرئيس ريغان مباشرة، واسمه أوليفر نورث، وبقي اسمه طيَّ الكتمان مخافة أن يشكل ذلك تهديدًا لحياته»، بحسب محرري الصحيفة. بعد ذلك بمدة قصيرة، عقد ريغان مؤتمرًا صحفيًّا أجاب فيه عن ستة وعشرين سؤالًا حول خمسة عشر موضوعًا طرحها عليه الجسم الصحفي في واشنطن، والذي رسم لنفسه صورة احتفالية مشبَعَة بالعدوانية إلى درجة مضحكة؛ لكن أيًّا من تلك الأسئلة لم يتعرض ألبتة لهذه التقارير[40]، التي لم تشكل أي أهمية تذكر؛ لأن العمليات قد تعرض للخطر حياة أشخاص يستحقون أن يعاقَبوا على تلك الخطايا.

كان من الواضح أيضًا أن جماعة الكونترا كانت تتلقى أسلحة من الدول العميلة للولايات المتحدة مثل السلفادور والهندوراس وإسرائيل؛ ما يعني في واقع الحال، أنهم كانوا يتلقون تلك الأسلحة من الولايات المتحدة، وذلك في خرق واضح لقرارات الكونغرس وتوجيهاته بهذا الشأن[41]. قبل انتشار الفضائح بمدة طويلة، كُشف عن تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تقديم المساعدات لجماعة الكونترا، ما شكَّلَ انتهاكًا للقيود التي وضعها الكونغرس، وكان هذا التورط قد بلغ مستوًى «يثير الذهول لدى أكثر المراقبين إرهاقًا»، كما علَّق عضو الكونغرس سام جيجدينسون، بما في ذلك العمليات العسكرية والرشوات التي كان تدفع للمسؤولين في

كل من الهندوراس وكوستاريكا[42]. لكن الكشف عن تلك الفضائح لم يلقَ سوى قدْرٍ ضئيلٍ من الاهتمام.

بوجه عام، بدأت الحقائق بالتكشف، لكنها كانت مكبوتة، وينطبق الأمر ذاته عما كُشِفَ عنه بشأن إيران التي سنعود إليها لاحقًا. في الواقع كانت الرؤية الجديدة الوحيدة حقًا هي تلك التي تجلت في الكشف سنتيْ 1986م-1987م عن أن هاتين العمليتين السريتين مترابطتان، بالرغم من أن درجة التطور التي وصلت إليها هذه الشبكة الإرهابية الدولية التي أنشئت في عهد ريغان لم تكن معروفة بالتفصيل، ولم يكن أحد يولي هذا الأمر إلا القليل من الاهتمام. الشيء نفسه ينطبق على الحروب السرية في لاوس وكمبوديا، والتي كانت معروفة لوسائل الإعلام كافة إلا أنها كانت من النوع المسكوت عنه[43].

وفوق هذا وذاك، كان من الواضح تمامًا حتى من دون وجود معلومات مباشرة، أن الإدارة التي لا تقيم وزنًا للقوانين، لا تعدم الوسيلة كي تجد لنفسها طرقًا أخرى لتحقيق أهدافها إذا كان الكونغرس قد منعها من إعلان الحرب بصورة مباشرة، كان هذا أمر تعرفه وسائل الإعلام جيدًا، إضافة إلى الكونغرس، كما كانت تعرفه أيضًا قيادات الإرهابيين التي كانت تحظى بالدعم تحت مظلة مبدأ ريغان؛ فعلى سبيل المثال، علينا أن نستذكر ما قاله جوناس سافمبي الذي صرح أمام الصحفيين سنة 1982م أن «دولة عظمى مثل الولايات المتحدة لديها أقنية أخرى... فتعديل كلارك الدستوري [الذي يمنع تقديم المساعدة لحركة يونيتا بزعامة سافمبي] لا يعني شيئًا»[44]. أما بالنسبة إلى أولئك الذين لا يستطيعون أن يخلصوا إلى هذه النتائج من تلقاء أنفسهم، فبإمكانهم العودة إلى إدارة ريغان نفسها كي تتضح أمامهم الحقائق، وهكذا فقد أفردت صحيفة ميامي هيرالد على صدر صفحتها الأولى في التاسع من شهر آذار، مارس، سنة 1986م الطلب الذي تقدم به ريغان إلى الكونغرس يطلب فيه الموافقة على مساعدة لجيوش جماعة الكونترا؛ وقد اقتبست الصحيفة تلك الفقرة البالغة الأهمية التي تُفَوَّض وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأي وزارة أو وكالة في الجهاز التنفيذي من أجل تقديم الدعم للمجهود الحربي.

قال المسؤولون: «إنه إذا رفض الكونغرس هذه الحزمة، فمن الممكن أن تكون لريغان مطلق الحرية في استخدام إجراءات أخرى لاحتواء نيكاراغوا»[45]. هذه العبارة الأخيرة تمثل واحدة

مـن الإيحـاءات التـي تلمح إلى الإرهاب الـدولي. عندما أصبح من المتعذر إبقـاء تلك الفضائح طـي الكتمـان، فقد نقلت وسـائل الإعلام ما صرح به المسـؤولون الذين أشـرفوا على إدارة تلك الحـرب السـرية: «ينظـر إلـى القانون بوصفـه عقبة لا بد مـن الالتفاف حولها؛ تلـك كانت روح البرنامج»، ثم تابعوا معلِّقين بالقول: «الأمر الذي يثير التعجب حقًّا، كان الوقتَ الذي استغرقه الكونغرس وإدارة ريغان وعموم الشعب كي ينتابهم القلق جرَّاء الأنشطة المشبوهة، والمخالفات القانونيـة المتمثلـة في تمويـل عصابات الكونترا وهو مـا كان جليًّا على امتداد سـنينَ كثيرة»[46]. السـؤال الأكثر إلحاحًا الذي لم يطرحه أحد بعد، هو: ما الذي أخَّرَ وسـائل الإعلام هذا الوقت كله لكشـف ما تعرفه منذ زمن طويل؟ كانت هناك مؤشـرات أخرى كثيرة على ما هو واضح كل الوضوح، ولكن كان من المناسـب أكثر أن يتم تجاهله؛ كل ذلك كان مؤشـرًا على الأسـلوب المتبع من قبل وسائل الإعلام، والمتمثل في إذعانها وخضوعها للسلطة.

كانت الرحلات الجوية التي تنقل المؤن والتجهيزات إلى جماعة الكونترا إضافة إلى الدلائل الأخرى التي تجاهلتها وسـائل الإعلام، معروفةً طبعًا للاسـتخبارات الأمريكية، ومن ثم لوزارة الخارجيـة الأمريكيـة؛ وحتى لـو لم تكن تلك الرحلات الجوية تتم بترتيب مباشـر من الوكالات التابعـة للولايـات المتحـدة، فمـن الصعـب تخيُّـلُ أن الاسـتخبارات الأمريكية لا تتمتـع بالكفاءة اللازمـة، أو أنهـا عاجـزة عن رصد مثل تلـك الرحلات المنطلقة من قواعد جوية تشـرف عليها الولايـات المتحـدة في كل من السـلفادور والهندوراس باتجاه نيكاراغوا؛ لأن هـذه القواعد ربما تكـون تحـت مراقبة جوية أشـد صرامةً مـن أي مكان آخر في العالم، أو أن تعلـمَ ما كان معروفًا لأي صحفيٍّ يعمل في ماناغوا عاصمة نيكاراغوا، كل ما تقدَّمَ كان بالتأكيد معروفًا بالنسبة إلى إليوت أبرامز وجورج شولتز[47]. إن ادِّعاءهما بالجهل بما يجري، والتحقيق الروتيني حول هذه المسـائل في قضيـة إيران-كونترا ليس بحاجة إلى تعليق، ولسـنا بحاجة لكـي ننتظر الصراحة المتناهية لوزير الخارجية جورج شـولتز الذي يناضل من أجل الحفاظ على شـرفه في جلسـات الاستماع التي أثارت إعجاب الكونغرس ووسائل الإعلام[48].

ولكنْ أصبح بحكم المؤكد أن من المسـتحيل المحافظة على السـرية بعد إسـقاط طائرة المؤن والتجهيزات المرسَلة إلى جماعة الكونترا فوق أراضي نيكاراغوا، وقيام مجلة لبنانية تصدر في بيروت وكذلك الإيرانيين بكشـف النقاب عن زيارةٍ قام بها روبرت ماكفارلين؛ مستشـار مجلس

الأمن القومي السابق إلى طهران. إن الكشف الجزئي عن الشبكة المعقدة من الخداع منذ شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1986م أصبح مصدر إحراجٍ كبيرٍ لقادة الإرهابيين في واشنطن الذين أُرغِموا على الادعاء بأنهم لا يعرفون شيئًا عن البرامج التي نُفِّذَت بموجب أوامرَ صدرت عنهم، ربما تسببت هذه الفضائح بالحد من قدرتهم على إدارة برامج الإرهاب الدولي الذي يلتزمون بمتابعته والإشراف عليه وتنفيذه، ولو بصورة مؤقتة على الأقل، وقد أتاح الكشف عن هذه الفضائح المجال لتوسيع فرص الصحفيين الشرفاء لنشر ما كانوا يعرفونه، ليس فقط حول أمريكا الوسطى، والكثير مما كانوا يعرفونه حول ما حدث في مرحلة فضيحة ووترغيت قبل أن تغلق الأبواب في وجوههم مرة أخرى.

obeikandl.com

الفصل الرابع: حدود الفضيحة

من المهم لنا أن نفهم ما مكونات الفضيحة التي انفجرت أواخر سنة 1986م، وما الذي ينزع عنها صفحة الفضيحة؛ الفضيحة الكبرى من وجهة نظر رأي النخبة هي أن إدارة ريغان ضُبِطت متلبسة بالتعامل مع إيران الدولة الإرهابية؛ «وذلك في خرق واضح لالتزاماتها النبيلة التي تقضي بحماية الحضارة من السوط الشرير للإرهاب» (بحسب رونالد ريغان)، وهو الوباء الذي انتشر بوساطة المناوئين الفاسدين للحضارة نفسها «في عودة إلى البربرية في العصر الحديث» (بحسب جورج شولتز). في أقصى الطرف الآخر المعارض، يصف جورج ماكغفرن الفشل الذريع والمهين الذي يمثل الفضيحة الحقيقية لسنة 1986م بالقول: «إن الإدارة التي جاءت إلى السلطة معلنة أن محاربة الإرهاب هي حجر الرحى في سياسة أمريكا الخارجية، تبيِّن أنها كانت تبيع أسلحة بصورة سرية لأعتى حكومة إرهابية في العالم»؛ إي إيران[1]، وهي من دون شك حكومة إرهابية، لكنها حكومة لا ترقى إلى مستوى ما فَعلتْه الولايات المتحدة والحكومات العميلة في الدول التي تدور في فلكها؛ وهذه حقيقة لا يمكن فهمها أو استيعابها. الفضيحة الأقل صِدامية، تمثلت في حقيقة أن تعليمات الكونغرس قد تم التملص منها، وأن حكومة سرية قد تشكلت، واستطاعت أن تتهرب من العين المُراقِبة للكونغرس، وربما إذا كان باستطاعة المرء أن يصدِّقَ شهادات الشهود الذين لا يتمتعون إلا بالقليل من المصداقية، أو حتى العين المُراقِبة لأعضاء الحكومة والرئيس، لكن حدود الفضيحة لم تكن أبدًا ضيقة.

ضمن تلك الحدود كان هناك ما يكفي من الفضائح؛ كان الاحتقار للعمليات الديموقراطية الذي بدأ يتكشف يومًا بعد يوم، بمثابة شهادة واضحة على الطبيعة الحقيقية لصيغة الفكر المحافظ الذي يدعو إلى سلطة تنفيذية تتمتع بحصانة ضد أي نوع من أنواع المساءلة أمام الشعب، أو ممثليه المنتَخَبين، كان أداء أوليفر نورث ـ خصوصًا ـ يعد مثالًا مخيفًا على الالتزام المتعصب لآخر نموذج من الفكر المحافظ بسلطة الدولة والعنف، وخوفه من الديموقراطية وكرهه لها، وهو ما تجلَّى بأوضح صوَرِه ـ لكل من اختار أن يرى ـ في سياسات ريغان، حتى صحيفة نيويورك تايمز وكذلك وول ستريت جورنال استطاعتا أن تشتمَّا رائحة الفاشية في شهادته غير المنطقية[2]. ويمكن للمرء أن يتفهم مدى الاشمئزاز الذي تسببت به العصابة

السيئة السمعة التي أسستها إحدى السلطات التنفيذية في الحكومة من أجل تفادي المراقبة الشعبية ـ كما يُنظَرُ إليها في الخارج ـ أو مسائل مثل الدفعة التي دفعها نورث، وبلغت مليونًا ونصف المليون من الدولارات لتاجر السلاح منذر القصار الذي كان قد مُنِعَ من الدخول إلى بريطانيا بصفته أجنبيًّا غير مرغوب فيه، والذي كان أيضًا يخضع للمساءلة من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووكالة مكافحة المخدرات[3]. ومع ذلك، نرى أن من المفيد أن ننعم النظر بحدود الفضيحة.

في معرض تبنِّيه للمنظور الأضيَق بدايةً، فقد أخذ التحقيق الذي قاده الكونغرس الكثير من الحيطة كي لا يُرفَعَ الغطاء عن الكثير من الحقائق التي ستكون حتمًا مزعجة فيما لو كُشفت، وقد قادت الكثير من نتائج هذا التحقيق إلى دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فضلًا عن أن العمليات التي كشف النقاب عن بعضها لم تكن غير مألوفة بالنسبة إلى أولئك الذين لفتت انتباههم العمليات السرية التي قام بها رجال من السلطة التنفيذية، وما خلَّفته هذه العمليات من كَلَفٍ بشرية مريعة، وبحسب قادة جماعة الكونترا كان ألان فيرز؛ رئيس القوة الضاربة التي تشرف عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الشخص «الأكثر انخراطًا في إدارة شؤون جماعة الكونترا اليومية»، كما ذكر دينيس فولمان، مُستشهدًا بمحللي شؤون الإدارة والكونغرس الذين أكدوا إدارةَ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للبرنامج خلال المدة التي مَنعَ فيها بصورة لا تقبل الجدل، التعديلُ الذي طرحه بولاند مثلَ هذه العمليات؛ لقد كان فيرز هو ذلك «الشخص الذي أدار العمليات الميدانية، وهو الشخص الذي غرق في خضم المناكفات والصراعات داخل فصائل جماعة الكونترا المختلفة، وهو الشخص الذي لم يكن مجرد منفذ للسياسات بل صانعًا لها»، وكان يتمتع بصلات قوية مع أدلفو كاليرو، رجل الأعمال اليميني المتطرف، وقائد أكبر فصائل جماعة الكونترا المسلحة، الذي كانت له صلة لصيقة وعريقة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تعود إلى مرحلة ما قبل استلام جبهة الساندنيستا الحكم في نيكاراغوا.

وتشير مصادر جماعة الكونترا إلى أن فيرز أراد الإبقاء على أرتورو كروز ـ الديموقراطي الرسمي بالنسبة إلى المشاهدين الأمريكان ـ ضمن فريقه؛ من أجل ضمان الحصول على دعم الكونغرس، وحاول التأثير عليه من خلال مستشاريْه الأمريكيَّيْن الأكثر صدقية وموثوقية، من جماعة الضغط المؤيدة لجماعة الكونترا وهما بروس كاميرون وروبرت ليكين، لكن هدفه كان

يتمثل في حماية كاليرو وعصابة سوموزا والأوليغاركيين الذين يتحكمون في حركة رجال جماعة الكونترا، ويعملون بالتعاون مع اليمين المتطرف في الولايات المتحدة ونيكاراغوا من أجل إعاقة الإصلاح الذي يقوم به رجال الكونترا بحسب مصادر الكونترا والولايات المتحدة.

تلاحظ المصادر الأمريكية القريبة مما يجري أن تجربة فيرز مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في إحدى دول الشرق الأوسط لسنين عديدة (ربما كان يعمل هناك بصفة رئيس فرع الوكالة هناك) كانت لها قيمتها أيضًا في الوقت الذي أصبحت تلك الدولة واحدة من أهم الداعمين لرجال الكونترا من خلال شبكة سرية، وتعتقد مصادر مطلعة في الولايات المتحدة وأوساط الكونترا أن فيرز ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بوجه عام «لهما تأثير في مسألتيْ تنظيم عمليات الكونترا وإدارتها، أكبر بكثير مما كان لدى نورث الذي كان فعليًّا تحت إمرة فيرز الذي كان مسيطرًا عليه؛ بمعنى أن نورث كان ينفذ كل ما كان فيرز يطلبه منه». علَّق رالف ماغيهي العميل السابق لدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قائلًا: «إن اللجان تتحرك بسرعة إلى الخلف بأقصى ما تستطيع من قوة، بعيدًا عن أعين وكالة المخابرات المركزية، بالرغم من أنه عند كل مفترق طرق، كانت تأتي بدليل جديد يقول: إنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية». ويلاحظ أيضًا أن الشبكة العنكبوتية المعقدة من العمليات السرية لا تحمل فقط خاتم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ولكنها أيضًا تتطلب ذلك النوع من التنسيق الذي لا يمكن لجهة أخرى غير الوكالة تقديمه؛ وهو بذلك يتفق مع التقرير الذي أعدَّه وقدَّمه فولمان[4]. أدلى فيرز ومجموعة من كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشهادتهم بصورة سرية بعد الانتهاء من جلسات الاستماع العلنية بطريقة روتينية، بحسب ما ورد على لسان بعض العاملين في اللجنة، وقد استغرق الاستجواب ما يكفي من الوقت لإقناع السيناتور ويليام كوهين نائب رئيس لجنة الاستخبارات في الكونغرس، أن رئيس وحدة مكافحة الإرهاب في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية دوان كلاريدج كان مساعدًا في صفقات إيران-كونترا[5]. - أي إنه كان يُسَعِّرُ نار الإرهاب.

فوق هذا وذاك، يبدو أن من غير المحتمل أن تكون وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو المشرفون عليها في الفرع التنفيذي قد أطلقوا أيدي متبجحين وعديمي الكفاءة من طراز أوليفر نورث ليفعلوا ما يشاؤون؛ وهو استنتاج يبدو أنه لا غنًى عنه بعد أن أدلى بشهادته، من الناحية الفعلية كانت كل عملية ادَّعى نورث أن له يدًا فيها تحولت إلى كارثة بما في ذلك تلك

العملية التي تباهى بها إلى أقصى حد[6]. إن عجزه عن الإدلاء بالحقيقة يقارب الظاهرة المَرَضية؛ فحكايته التي تستدرُّ الدموع حول تهديدات تلقاها من أبي نضال، والتي دفعته إلى قَبول هدية من الجنرال سيكورد، تبدو وكأنها عملية احتيال؛ إذ ليس هناك دليل حول أي تهديد ذي معنى، ويذكر البنتاغون في تقرير له أن نورث لم يتقدم بأي طلب للحماية في أثناء تلك المدة[7]. أما قصته بشأن ما ذُكِرَ حول تسريبات من الكونغرس أجبرته على الكذب على أعضائه، فقد كشفت مجلة نيوزويك أن نورث نفسه كان المصدر الرئيس لتلك التسريبات التي أشار إليها بالتحديد (حول حادثة سفينة أكيلي لاورو)، في حين أن الآخرين، فيما يتعلق بالهجوم على ليبيا، تبين أنهم استقوا معلوماتهم من الفرع التنفيذي، كما وثَّقَ ذلك السيناتور إينوي في رده. وفي قصيدة مُهداة لنورث نشرتها صحيفة يو إس نيوز أند وورلد ريبورت بعنوان (Olliemania)، خلال موجة الحماس التي اجتاحت الولايات المتحدة دعمًا لنورث، نُسِبَ إلى فيكتور كرولاك؛ الجنرال والمؤرخ في القوات البحرية الأمريكية رفضُه لاستغلال ما جرى في فيتنام بوصفه ينزع إلى الرومنتية، وأنه ليس سوى قصة منشورة في ملحق يوم الأحد، وهي قصة مختلقة ولم تحدث أبدًا[8]. من المؤكد أن كل ذلك كان واضحًا بالنسبة إلى مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كايسي، وهو رجل مخابرات بارع، زعم نورث أنه كان مُرشِدَهُ ومُلهِمَه.

لكن اللجنة حرفت اتجاهها بعناية، بعيدًا عن قنوات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهذا كان متوقعًا من تلك اللجنة منذ البداية عندما اختارت محققًا رئيسًا للقيام بهذه المهمة هو توماس بولغار وليس غيره، وهو عضو في رابطة ضباط المخابرات المتقاعدين؛ هذه الرابطة التي تعمل على حشد التأييد في الكونغرس لصالح وكالة المخابرات المركزية، وكان قد عمل لمدة خلال سنيٍّ خدمته الطويلة في الوكالة في الهند الصينية، حيث عمل جنبًا إلى جنب مع رجال مخابرات يعملون لدى الوكالة مثل ثيودور شاكلي الذي كان متورطًا في عملية بيع الأسلحة إلى إيران. إن مثل هذا التضارب في المصالح لم تكن له أهمية تذكر بالنسبة إلى وسائل الإعلام التي تجاهلت عن عمد ـ أيضًا ـ الثناء الذي كاله بولغار ليوجين هاسينفوس ولوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ونُشِرَ في صحيفة ميامي هيرالد[9]. وقد أشاحت اللجنة ببصرها أيضًا عن الدلائل الدامغة حول تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجماعة الكونترا بتجارة المخدرات؛ وكُشف عن بعض هذه الدلائل في أثناء مدة الاستجواب[10]. لم تكن هناك أي محاولة للكشف عن الروابط المديدة لأشخاص تورطوا في عمليات إيران ـ كونترا مع أشخاص مثل

مهرب للأسلحة صدرت بحقه أحكام بالسجن، وهو العميل السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إدوين ويلسون الذي كان غارقًا حتى أذنيه في إنشاء شبكة جماعة الكونترا، وكان متورطًا كذلك في قضية إيران- كونترا؛ علاوة على أنه كان مقربًا جدًّا من الجنرال ريتشارد سيكورد ومعاونه توماس كلاينز؛ المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، لكنه لم يخضع للاستجواب من قبل محققي اللجنة أو مكتب المدعي الخاص في أثناء جلسات الاستماع. إضافة إلى كل ما تقدَّم، فإن اللجنة لم تحقق في العمليات السرية الأخرى التي قام بها أولئك الذين أدلوا بشهاداتهم، أو مع مصادر معلوماتهم الذين لم يدلوا بشهاداتهم منذ أيام كوبا وفيتنام؛ وذلك لأن الضوء الذي سيلقى على هذه العمليات يمكن أن يضيء أيضًا على مثل هذه القضايا المتداولة الآن[11].

ما تمَّ تجنُّبه أيضًا كان العامل الإسرائيلي؛ ففي معرض تعليقه على فشل التحقيق الذي قام به الكونغرس حول الدور الإسرائيلي، لاحظ السيناتور جون تاور رئيس مجلس مراجعة قضية إيران- كونترا التابعة لإدارة ريغان أنك «لو ظننتَ أن الكونغرس سوف يمسك بحبة البطاطا الحارَّة تلك، فإنك ستنتظر إلى ما لانهاية»[12]. في الحقيقة، كان الدليل الدامغ حول القضية «قد مرَّ مرور الكرام، ولم يحظَ إلا بأقل القدْرِ من الاهتمام من قبل اللجنة، أو من قبل السيناتور إينوي الذي كان قد تلقى دعمًا ماليًّا كبيرًا من لجنة العمل السياسي المرتبطة باللوبي الإسرائيلي»، كما ذكر الصحفيان إيفانز ونوفاك. وفي أثناء زيارة إينوي لإسرائيل في المدة التي كُشف فيها عن تلك الفضائح، وقيام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير بوصفه على أنه واحد من أعظم أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، أعلن عن إدانته لوسائل الإعلام؛ لأنها حوَّلت قضية إيران-كونترا إلى فضيحة من العيار الثقيل، ونتيجة ذلك فقد لحقت إساءةٌ بالغةٌ بمصداقيةِ بلادي وكرامتها. وبالرغم من أن العامل الإسرائيلي كان واضحًا منذ البداية، إلا أنه عبَّر عن رأيه بالقول إن أيًّا من ذلك لا يجوز أن يتسبب في «إلحاق الضرر بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية أو إضعافها»[13]، أو إعادة النظر فيها على أي مستوى كان.

باختصار، سعت لجان التحقيق لجعل ذلك التحقيق في أضيق حيِّزٍ ممكن، متجنبة الخوض في مناطق حساسة، ولكنها غير مأمونة العواقب، وملتزمة بإثارة تساؤلات ذات طابع إجرائي أو أسلوب إداري أو مغزى محدود.؛ أهم هذه المناطق كانت تلك التي تعد أنها القضية المركزية؛ أي فيما إذا كان الرئيس ريغان يعرف أو يتذكر ما الذي كانت العصابة المحيطة به تفعله، أو

فيما إذا كان هو من أعطى الأوامر للقيام بهذه العمليات. حول هذه النقطة، كان إنكار ريغان أمرًا مثيرًا للريبة بالنسبة إلى غالبية الشعب والعديد من المعلقين السياسيين، لكنها تبدو لي ذات مصداقية، وبما أن هذه القضية هي من نتاج صناعة العلاقات العامة، فإن من الممكن جدًّا أنّ أحدًا لم يُطلِع ريغان على قضايا لم يكن عليه أن يناقشها أو يتعرض لها خلال مؤتمراته الصحفية؛ المسألة ليست لها سوى عواقب بسيطة في عالم الواقع بالرغم من أهميتها البالغة في عالم الخيال والأوهام، حيث يتعيَّن على الإيديولوجيين أن يجهدوا؛ من أجل المحافظة على الادعاء أن الشعب هو الذي يرسم الخطوط العريضة للسياسات من خلال التصويت الذي يقوم به لانتخاب رجل السلطة التنفيذية الأول.

لكن المنظور الضيق حول حدود الفضيحة قد يقود بصورة حادة، إلى الاتجاه غير الصحيح، طالما أنه يستثني موضوعات ذات مغزى أكبر بكثير؛ موضوعات ليست على أجندة الاهتمامات الشرعية التي وضعتها الدولة وتبنَّتها وسائل الإعلام، لكنها تقدم رؤية شاملة حول ثقافة الإرهاب. دعونا ننحِّ التقاليد المعترف بها جانبًا، ونعود إلى بعضٍ من تلك الموضوعات.

ما قامت به الولايات المتحدة في الديموقراطيات الناشئة في أمريكا الوسطى في ثمانينيات القرن العشرين لا يرقى إلى مستوى الفضيحة، ولم يكن يدور في خَلَدِ أحد أن ذلك سيكون موضوع أي مساءلة مستقبلًا، سواء في الكونغرس أو من خلال وسائل الإعلام، وعلى العكس من ذلك كانت هذه الإنجازات تعد مثالًا على طبيعتنا التقليدية الخيِّرة، وأن استخدامنا للقوة هو فقط لخدمة قِيَم محددة؛ مثل الحرية والديموقراطية التي نتمسك بهما، ليس فقط كي نظهر بوصفنا أناسًا خيِّرين، بل لأننا فعلًا خيِّرون[14].»

في حال نيكاراغوا، فإن اللاشرعية الواضحة المتمثلة في الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة لا ترقى إلى مستوى الفضيحة، وليست عاملًا في تأجيج الإرهاب الدولي الذي ترعاه الولايات المتحدة؛ في شهر حزيران، يونيو، سنة 1986م، قررت محكمة العدل الدولية أن ما تقوم به الولايات المتحدة هو استخدامٌ غير قانوني للقوة وخرقٌ للمعاهدات، وأصدرت حكمًا يقضي بأن «هذه الخروقات لا يمكن تبريرها سواء من خلال منطق الدفاع الجماعي عن النفس [وهو ما تزعم الولايات المتحدة أنها تقوم به] ... ولا من خلال أي حق للولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات مضادة، بما في ذلك استخدام القوة كما هي الحال في تدخلها في نيكاراغوا وفي السلفادور، بما أنه لا يوجد مثل هذا الحق في القانون الدولي المعمول به». لم تجد المحكمة أي

دليل يثبت المزاعم التي تقول إن نيكاراغوا تقدم الدعم للمقاومة في السلفادور منذ أوائل سنة 1981م، «وإذ تلاحظ أن نيكاراغوا، وفي معرض مطالبتها بوقف إرسال الأسلحة، لا يمكن الطلب إليها تحمُّل مسؤولية أكبر من مسؤولية السلفادور والهندوراس والولايات المتحدة التي ادعت أنها عاجزة عن فعل ذلك، بالرغم من الموارد الهائلة التي تنشرها الولايات المتحدة». ولاحظت المحكمة أيضًا أن السلفادور لم توقفْ هجومها المسلح إلا بحلول شهر آب، أغسطس، سنة 1984، وذلك بعد أربعة أشهر على شكوى نيكاراغوا التي تقدمت بها إلى المحكمة[15].

جُوبِهَ قرار محكمة العدل الدولية بالرفض التام؛ عبَّر مجلس الشيوخ الأمريكي عن التزامه بالقانون الدولي من خلال تصويته لصالح تقديم ما قيمته مئة مليون دولار من المساعدات العسكرية للكونترا، بعد أسبوعين على دعوة المحكمة للولايات المتحدة لإنهاء استخدامها غير المشروع للقوة، ولم يُثِرْ هذا التصويت أي رد فعلٍ ذي صلة، وعبَّر مجلس الشيوخ الذي كان يسيطر عليه الديموقراطيون عن قلقه بشأن النظام الدولي بالتصويت بالطريقة نفسها عشية قرار المحكمة المتوقع صدوره. رُفِضَ قرار المحكمة؛ لأنها منتدىً معادٍ ولها تاريخ طويل من التحامل على الغرب»[16]. وهذا المنتدى المعادي هو ذاتُهُ الذي أصدر قرارًا لصالح الولايات المتحدة ضد إيران سنة 1980م، لكن ذلك القرار أصبح طيَّ النسيان. وضع روبرت ليكين، المؤيد لعصابات الكونترا اللوم على المحكمة التي قال إنها «تعاني أعراضًا تتضح يومًا بعد يوم، تشير إلى أن لها علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفييتي»[17]؛ انسحب القاضي السوفييتي من القضية، وكان الانطباع العام مثيرًا للضحك، لكنه كان طبيعيًّا ضمن ذلك الخليط العجيب من الماويَّة والليبرالية الجديدة والفكر المحافظ الجديد.

حتى التعليقات العقلانية نادت بضرورة تجاهل الولايات المتحدة قرار المحكمة؛ لأنها بحسب توماس فرانك المتخصص في القانون الدولي، يجب أن تحافظ على «الحرية من أجل حماية الحرية»، كما هي عليه الحال في نيكاراغوا. حينها استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن الدولي لإسقاط مشروع القرار (بنسبة 11 إلى 1، وامتناع ثلاث دول عن التصويت) الذي يدعو الدول جميعها إلى احترام القانون الدولي؛ وصوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار يدعو إلى الالتزام بتطبيق قرار محكمة العدل الدولية، بموافقة أربع وتسعين دولة ومعارضة ثلاث دول من بينها دولتان حليفتان للولايات المتحدة، وهما السلفادور وإسرائيل إضافة إلى الولايات المتحدة بطبيعة الحال[18]. لم تتطرق صحيفة نيويورك تايمز

ألبتة إلى التصويت الذي تم في الجمعية العامة؛ أما مراسلها في الأمم المتحدة فقد اختار أن يتحدث في اليوم ذاته عن الرواتب العالية التي يتقاضاها موظفو الأمم المتحدة. لم يستحق قرار مجلس الأمن حول الموضوع سوى حيِّزٍ صغير في الصحيفة ذاتها، لكن قرار الجمعية العامة الذي اتُّخِذَ بنسبة 124 دولة مقابل دولة واحدة قبل يوم واحد ولم تعارضه كما العادة، سوى الولايات المتحدة، والذي يدعو إلى إقامة منطقة سلام[19] في جنوب المحيط الأطلسي، لم يَحُزْ على أي تغطية إعلامية ألبتة.

لم يكن قرار محكمة العدل الدولية، أو الرفض المخجل له جزءًا من الفضيحة. فهو لم يحرِّضْ على الدعوة لإجراء تحقيق في الكونغرس، وكان نصيبه الانزلاق السريع من خلال ثقب الذاكرة ليطوى في غياهب النسيان، متزامنًا مع الإدانة للإجراءات الأمريكية في مجلس دول «الغات» الذي يراقب مجرى سير التجارة الدولية وقضايا أخرى غير ذات صلة؛ لا شيء مما تقدم، شكَّلَ طعنًا في سمعة جورج شولتز الذي كان يطلق تصريحات رنَّانة يقول فيها: «أستطيع أن أؤكد لكم أن كل ما تقوم به هذه الإدارة يخضع لسلطة القانون»[20]. وهذا صحيح، إذا أخذنا في الحسبان المبدأ القائل إن القانون هو ما تقول حكومة الولايات المتحدة إنه قانون؛ هذا هو المبدأ الطبيعي الناظم لثقافة الإرهاب.

نستنتج من هذه الأحداث وبكثير من الوضوح الصورة التي رسمتها النخب الأمريكية عن نفسها؛ فالولايات المتحدة هي دولة عنيفة وخارجة عن القانون، وعليها أن تبقى كذلك، بمعزل عن مثل ذلك الهراء الذي يدعى القانون الدولي، أو محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة أو أي مؤسسات دولية أخرى؛ الرأي العام العالمي يمكن أن يكون مصدر قلق بالنسبة إلى قادة الإرهاب في واشنطن فقط إذا أصبح محددًا ودقيقًا ومسببًا لما يكفي من الإرباك، بحيث يستدعي دفع أثمان وكلَفٍ لا رغبة لديهم في مواجهة استحقاقاتها، تمامًا كالرأي العام المحلي الذي لا يقيمون له وزنًا، اللهم إلا إذا وصل إلى حد التمرد الذي قد يهدد مصالحهم داخل الولايات المتحدة نفسها. في غضون ذلك، يكيل الإيديولوجيون والمنظِّرون الحالمون المديح بلهجة مُخَضَّبةٍ بالخشوع والاحترام، لالتزامنا الفريد بحكم القانون: «لا توجد دولة أخرى في العالم تتحدث عن القوانين الأساس، وعن حدودها ومرونتها كالولايات المتحدة»[21]. هذا صحيح إلى حد ما، طالما أننا نعترف بكلمة فاعلة هي التحدث.

الإرهاب الدولي الذي تمارسه الولايات المتحدة يعد فضائحيًّا فقط إذا شكل خرقًا لامتيازات الأقوياء، أو حمل في طياته كلَفًا يجب أن تُدفع من رصيد مصالح النخب. يمثل الكونغرس كُتَلَ قوىً مختلفة؛ ومن ثم فإن أي خرق لتوجهات الكونغرس الواضحة هو فعل فضائحي- على الأقل بعد أن يصبح من الصعب بمكان إخفاؤه- بعكس ما هو معمول به ضمن الإطار المعهود للقانون الدولي ومتطلبات المعاهدة الجادة التي ينظر إليها بوصفها معدومة القيمة. بصورة مشابهة، في أثناء مدة فضيحة ووترغيت التي كانت إلى حد كبير عمليةَ تحكُّم في الضرر من قبل الكونغرس ووسائل الإعلام[22]، كان هناك الكثير من مشاعر الغضب بسبب اقتحام مقر الحزب الديموقراطي، وليس بسبب الجرائم التي ارتكبتها إدارة نيكسون والإدارات السابقة التي كُشف عنها في الوقت نفسه تقريبًا، بما في ذلك استخدام البوليس السياسي الوطني للحد من نشاط حزب العمال الاشتراكي، والقيام بأعمال نهب بصورة متكررة، إضافة إلى أعمال أخرى غير قانونية تعود إلى ستينيات القرن العشرين ـ ناهيك عن عمليات مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI التي صُمِّمت على إشعال الفتن وأعمال العنف في المناطق والأحياء التي تقطنها الأقليات، وتهميش حركة الحقوق المدنية وأي شكل آخر من الحركات الشعبية، إلى ما هنالك. يمثل الحزب الديموقراطي القوى المحلية، لكن حزب العمال الاشتراكي ـ وهو حزب قانوني ـ لا يمثلها؛ من هنا ينبع الاختلاف المتوقع في مسألة ردة الفعل على فضيحة كبرى تتعلق بحزب العمال الاشتراكي، وردة الفعل على عملية لصوصية قليلة الأهمية يكون الحزب الديموقراطي طرفًا فيها. كانت قائمة أعداء نيكسون فضيحة بحد ذاتها، إلا أن تورط مكتب التحقيقات الفيدرالي في عملية اغتيال فريد هامبتون من قبل شرطة شيكاغو التي أعلن عنها في الوقت نفسه، لم تكن تعد كذلك. أن تسب أشخاصًا في موقع السلطة في المجالس الخاصة، هو فعل فضائحي، أما أن تغتال مؤسس حركة الفهود السود فليس كذلك.

قَصْفُ كمبوديا بالقنابل لم يكن على لائحة الاتهام في فضيحة ووترغيت، وقد أثيرت هذه القضية في تحقيق في الكونغرس، لكن الجريمة المزعومة تمثلت في عدم إطلاع الكونغرس على عملية القصف، وليس قصف كمبوديا بحد ذاته والتسبب في مقتل عشرات الآلاف من القرويين المسالمين؛ تشكل الفضائح التي ظهرت إبَّان مدة فضيحة ووترغيت تجربة حاسمة، رتَّبها لنا التاريخُ بعناية، أما الدرس المستقى من قضية ووترغيت فصارخٌ وبسيط؛ الأشخاص في مواقع السلطة سوف يدافعون عن أنفسهم، وهذا ليس بالأمر الذي يدعو إلى الدهشة؛ فالقمع المحلي والاعتداء المتسبب بإراقة الدماء والقتل أمران مشروعان؛ أما انتهاك امتيازات أصحاب

السلطة المحلية فليس كذلك. كثير مما ذُكِرَ آنفًا ينطبق على القضية التي نحن بصددها الآن؛ نحن نتعلم الكثير عن أنفسنا من حقيقة أن هاتيْن الحادثتين اللتين تمثلان الاستسلام للسلطة تعدان مثالًا على شجاعة وسائل الإعلام واستقامتها، وعلى متانة الأسس التي تقوم عليها مؤسساتنا وأدائها الاستثنائي الذي تقوم به تحت شتى صور الضغط.

من المفهوم إذًا أن الاستخدام الناجح للإرهاب لا يعد عملًا فضائحيًّا، وعلى العكس من ذلك إنه عمل محمودٌ ومرحبٌ به، بما في ذلك الإرهاب الذي يجري على نطاق واسع في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، والذي تموله أو تقوم به مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية[23]، والعمليات الإرهابية الناجحة في السلفادور وغواتيمالا، على نطاق أكبر وأكثر شمولًا، والبؤس والقمع المتزايدان في الهندوراس حيث يزداد التورط الأمريكي هناك حدةً، أما الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على نيكاراغوا، والذي أُعْطِيَ تفويضًا جديدًا له من قبل الكونغرس في الوقت نفسه الذي أعلن فيه عن قرار محكمة العدل الدولية، فينظر إليه بوصفه خطأً ربما، ولكن ليس فضيحةً تهز أركان الجمهورية برمَّتها؛ يصبح كل ذلك مفهومًا تمامًا عندما يبدأ المرء باستيعاب مبادئ ثقافة الإرهاب.

الفصل الخامس: ثقافة الإرهاب

إننا نبدأ بالتعرف أكثر ثقافتنا الأخلاقية والفكرية من خلال إمعاننا في الحوار الدائر حول أمريكا الوسطى، أو غياب مثل هذا الحوار؛ لقد سبق أن لاحظنا العوامل المُحَدِّدَة لهذا الحوار؛ فقد توقف القلق الذي انتاب الدوائر في واشنطن بشأن السلفادور عندما قَلَّصَ الإرهابُ الناجحُ الخطرَ من أن تُستدرَجَ الولايات المتحدة إلى خوض حرب قد تكون مكلفة لها، لم تكن غواتيمالا مصدرًا لمثل هذا القلق؛ لأن دور الولايات المتحدة كان متواريًا خلف دولٍ تابعة استخدمتها في الحرب التي شنت عليها، وبدا الأمر وكأن القوات العسكرية المحلية كانت كافيةً لتولي القيام بعمليات القمع العنيف هناك، وعلاوة على أن هناك مئات الآلاف من القرويين يتعرضون للمجاعة في الهندوراس من دون أن يعبر أيٌّ كان عن أدنى درجات الاهتمام بمصيرهم، أما بالنسبة إلى نيكاراغوا، فقد استمر القلق في أوْجِهِ بسبب الخوف من فشل إرهاب الدولة هناك، ما قد تترتب عليه كِلَفًا عالية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

يعكس الجدل الذي أثير حول الدعم المقدم إلى الجيش العميل للولايات المتحدة هذه الأولويات، وتشرح وسائل الإعلام ذلك قائلةً: «إن قادة جماعة الكونترا وداعميهم في واشنطن، يعون تمامًا أن مستقبل المشروع برمَّته يمكن أن يتقرر في ضوء كمِّ النجاح الذي سوف تحرزه جماعة الكونترا»، وذلك قبل التصويت القادم في الكونغرس حول المساعدات، «وهؤلاء يفهمون جيدًا أن هدف المساعدة الأمريكية هو السماح للمقاتلين إلى جانبنا باستخدام مزيد من العنف»، كما قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي إليوت أبرامز[1]. وعليه، فإن قادة جماعة الكونترا لن تقارب الكونغرس من خلال التعهد أن بإمكانهم أن يحوزوا على الدعم الشعبي من خلال اقتناع الشعب ببرنامجهم السياسي والإنجازات التنظيمية التي سوف يحققونها في نيكاراغوا؛ لكنهم يُصِرُّون بدلًا من ذلك، على أنه ـ ومن خلال مساعدةٍ عسكرية من الولايات المتحدة، وإشرافٍ من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ سيكون بإمكانهم قتل ما يكفي من الناس، والتسبب بما يكفي من التدمير للأهداف الناعمة؛ كي يُحدِثوا اختراقًا حقيقيًّا، إنهم ومن خلال تبنِّيهم لهذا الموقف العلني، يُثَبِّتون مفهومهم بأن الحوار ضمن دوائر النخب

هو بصورة رئيسة حوارٌ تكتيكي، وأنه لا شيء يُحسَبُ له حسابٌ إلا نجاح العنف في هذا المناخ الثقافي الإرهابي.

تلقَّى هذا الإدراك دعمًا لافتًا في أعمدة الرأي والتعليقات الأخرى التي تبقى بانتظام ضمن إطار الفرضيات مُحَذِّرةً من أن جماعة الكونترا ـ لو أخذنا مثالًا نمطيًّا ـ «يتعين عليها أن تذهب بعيدًا قبل أن تقنع الشعب الأمريكي أنها قادرة إما على إرغام حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة التفاوض، أو تحقيق انتصار عسكري، علمًا أنها ربما تخسر دعمًا ماليًّا إضافيًّا إلا إذا أصبح الكونغرس مقتنعًا أنها مؤهلة للقيام بمثل هذه المهمة. في ضوء السجل الدبلوماسي غير المناسب ـ ومن ثم غير ذي الصلة ـ الذي سنعود إليه، فإن بإمكاننا استبعاد احتمال الإشارة إلى إرغام حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة التفاوض بصفتها عبارة ببغائية ليست سوى صدى للدعاية الحكومية المصَمَّمَة لكي تُعَمِّي على القضية الحقيقية؛ تحقيق انتصار عسكري. يتخوف محرر عمود الرأي؛ النقابي سميث هيمبستون من أنه سيكون «من الصعب على ريغان أن يتلاعب بالالتزام المالي ومدته سنتان تجاه جماعة الكونترا، بالرغم من أن انتصارًا عسكريًّا كبيرًا لجماعة الكونترا قبل حلول موعد طلب المساعدة المالية، سوف يسهل كثيرًا توفير هذا الدعم»[2]. يرتقي هذا التعليق الذي يبدو أنه لا يستثني أحدًا، إلى الإقرار بأن قيادة جماعة الكونترا تفهم تمامًا عقلية النخب في الولايات المتحدة؛ فالمعيار الأكثر تداولًا في تلك الدوائر هو نجاح العنف؛ إذا نجح هذا العنف وتجاوز معدل العنف الذي مارسه نظام بول بوت في عمليات الإبادة التي ارتكبها بحق شعبه، كما في السلفادور وغواتيمالا، فهو يعد برهانًا على التزامنا العاطفي من أعماق قلوبنا بالديموقراطية وحقوق الإنسان؛ ولو بدا وكأن العنف قد يفشل في تحقيق أهدافه، كما في نيكاراغوا، فإن ذلك يعد مؤشرًا على أن نيكاراغوا قد أصبحت خارج نطاق نوايانا الحسنة.

استنادًا إلى المبدأ الإرشادي بشأن تغيير المسار، فإن من المسموح أن يُقِرَّ المرء بأن أحداث الماضي عكست الملامح المنفِّرة لهدفنا الوطني؛ أما الآن فيبدو أن كل شيء تغيَّرَ بالرغم من أن شيئًا لم يتغير في واقع الأمر، علاوة على أن ضحايانا التقليديين سوف يعيشون رعبَ الماضي مرة أخرى؛ وسيعانون كذلك عبء شعاراتنا التي يفترض أن ترفع من معنوياتهم، وكذلك من وضعية تهنئتنا لذواتنا، في الوقت الذي نضعهم في مكانهم الطبيعي. من المشكوك فيه أن يكون

مـن المتعـذر احتـواء أي جريمـة مهما كانـت مروِّعة، بطريقـة متزنة، وذلك ضمن هـذا النظام اللافت المتسم فكريًّا بالدفاع عن النفس.

ارتفعت أصوات أخرى في الداخل تعبر عن القلق بشأن تأثير العنف خلال مدة حرب فيتنام؛ ففي هذا السياق حثَّ ويليام بندي في شهر حزيران، يونيو، سنة 1965م على أن «تتم الضربات الجوية التي تقوم بها قواتنا بأعلى تأثير ممكن، بما في ذلك استعمال قاذفات B_52 العملاقة، بالرغـم من وجود مشـكلة واحدة فقط: سـوف نكون مثيرين للسـخرية وعرضـة للانتقاد لو أن هـذه [الغـارات التـي تقوم بها تلك القاذفـات] لم تظهر نتائج ملموسـة». في غضون ذلك، كانت الغارات التي تشن على المناطق المكتظة سكانيًّا في منطقة دلتا نهر الميكونغ تظهر نتائج ملموسة وفاعلة تجلت في تدمير المجتمع المدني، ما أثار شكوكًا حول فاعلية هذه الغارات[3].

علينـا إذًا، ألّا نبدي أي دهشـة عندما نعلم أن قيـادة الولايات المتحدة فخورة بنجاحاتها في توجيه القوات الإرهابية العميلة لها لكي تُهاجم الأهداف الناعمة مثل تلك الأهداف العسكرية المحدد»، كما وصفتها صحيفة نيويورك تايمز. تتضمن قائمة الأهداف الناعمة الأخرى مواقع؛ مثـل المراكـز الصحية وعمال الصحة والمدارس التي اسـتهدفتها قـوات الكونترا محققة بعض النجاحات، كما ذكرنا سابقًا، إضافة إلى مزارع المدنيين التي كما وصفها أدولفو كاليرو، زعيم الكونترا بالقول إنها أهداف مشروعة[4]. وأكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية تشارلز ريدمان في الأول من شـهر تموز، يوليو، سـنة 1986م، في مؤتمر صحفي دعم الولايات المتحدة لهذه الإستراتيجية موضحًا أن المزارع التعاونية «غالبًا ما تكون لها أهداف اقتصادية وعسكرية مزدوجة»، وأن قاطنيها «مسـلحون ويتلقون تدريبات عسـكرية بصورة منتظمة». وبالإشارة إلى البيان الذي تلاه ريدمان حول هذه الموضوع، لاحظت منظمة العفو الأمريكية أنه

> «يعطـي مصداقية لوزارة الحقيقة في جمهورية جورج أورويل؛ إذ إن من اللافت معرفة ما إذا كانت [وزارة الخارجية] تعد أن من الممكن لنظريتها التي تقول إن تعاونيـةً مـا، لها هدف اقتصادي وعسـكري مزدوج، وإنها من ثم هدفٌ مشـروعٌ للهجوم عليه، أن تُطَبَّقَ ـعلى سبيل المثالـ على كيبوتز إسرائيلي غير محصن، حيـث يمكـن أن يقتـل المهاجمـون ويجرحوا الأطفـال ويحرقوا المنـازل ويخطفوا المدنيـين. هـل يعد مثل هذا الهجوم ـإن حصلـ بالنسـبة إلى سياسـة الولايات المتحدة هدفًا مشروعًا؟»[5].

الأكثر أهمية في مسألة تقييم طبيعة ثقافة الإرهاب يتمثل في أن المبادئ التي عبَّرت عنها وزارة الخارجية الأمريكية هي مبادئ مقبولة حتى من قبل منتقدي سياسة الحكومة؛ فوسائل الإعلام ـ على سبيل المثال ـ تستبعد بسخرية اتهامات بالإشراف على عمليات الإبادة الجماعية من قبل المدافعين عن حكومة الساندنيستا الذين يتجاهلون احتمال أن يكون المُغتالون من المدنيين من قبل جماعة الكونترا مسلحين، أو إن ميليشيات مسلحة قد تكون في حراستهم؛ لكنَّ قتل عمال المزارع في التعاونيات الإسرائيلية المسلحين بهدف الدفاع عن النفس، أو شن الهجمات الصاروخية على نقاط الحراسة خارج تلك التعاونيات، يُعامَلان بأسلوب مختلف نوعًا ما. كتب مايكل كينسلي، رئيس تحرير مجلة (The New Republic) الذي يعد من حمائم الليبراليين بالمعايير الأمريكية يقول إن دفاع وزارة الخارجية الأمريكية عن «الهجمات الدموية التي شنتها جماعة الكونترا على المزارع التعاونية الممولة من قبل الحكومة لها ما يبررها؛ لأنه في المجتمع الماركسي المهيأ دائمًا لخوض الحرب، لا توجد خطوط واضحة تفصل بين المسؤولين والجنود من جهة والمدنيين من جهة أخرى، وهو تبرير يمكن أن يستعمله بسهولة تامة أبو نضال»[6] الهجمات التي شُنَّتْ على أهدافَ ناعمةٍ أخرى تبدو مناسِبة بصفتها وسائل «لخفض الروح المعنوية والثقة بالنفس لدى الحكومة المعادية»،»= كما يقول كينسلي؛ ويتابع قائلًا: «إن هذا يعد هدفًا مشروعًا تمامًا إذا كنت تؤمن بالقضية» ـ كما يؤمن بها هو نفسه في الجوهر ـ «إلا أن من المستحيل تحقيق ذلك من دون أن يتسبب ذلك في كثير من المعاناة في أوساط المدنيين». لا بدَّ إذًا من اتباع «سياسة عقلانية تحقق شروط التوازن بين الكلَف والأرباح، وهذا يتضمن تحليلًا لكمية الدم الذي سيسفحُ مع كل ما يرافقه من بؤس ومعاناة بالمقارنة مع نسبة الديموقراطية التي سوف تنجم عن ذلك»[7]. ويكشف تحليل نسبة الكلَف مقابل الأرباح في كل من السلفادور وغواتيمالا بصورة واضحة أن السياسات التي اتبعَت هناك كانت عقلانية: مئة وخمسون ألف جثة، وأكثر من مليون لاجئ، وأعداد غير معروفة من الناس الذين خضعوا لعمليات تعذيب أو اغتصاب أو تجويع، كانت هي الثمن الذي دُفع في الطرف الآخر من المعادلة؛ أي ذلك النوع من الديموقراطية التي فُرضت بموجب معايير الرأي الليبرالي الأمريكي.

أما زميل كينسلي، في الصحيفة نفسها وهو مورتون كوندراك، فيطرح الأساس الذي يُبنى عليه مبدأ تحليل نسبة الكلف مقابل الأرباح بوضوح مثير للاهتمام، حين يقول: «يبدو أن حركة الكونترا قد فعلت ما يجب عليها فعلُه كي تستحق رفدها بتمويل جديد؛ لأنه وبحسب مسؤولين في إدارة ريغان، قامت جماعة الكونترا باجتياح العديد من الثكنات العسكرية والتعاونيات

التي يزعم زعماء الكونترا أنها لم تكن مدنية وزراعية، بل ذات صبغة عسكرية ـ تمامًا مثل الكيبوتزات الإسرائيلية». إن نجاح العنف هو العامل الحاسم، وبما أنه عنف مناسب ضمن معاييره هو، فإن جماعة الكونترا تستحق تلقِّي مساعدات أكبر، خصوصًا لأن القائد العسكري لجماعة الكونترا إنريك بيرموديز يؤكد له وجود دعم شعبي لقواته داخل نيكاراغوا ـ خصوصًا في التعاونيات التي سوِّيت بالأرض بعد حرقها من قبل محاربيه البواسل، على سبيل المثال[8].

لو وضعنا هذه المصادر المؤثرة جانبًا، يمكن لنا أن نستفسر عن نوع الانتصارات العسكرية التي أثارت إعجاب الصحفي كوندراك؛ «أهم عمل عسكري قمنا به في الجزء الشمالي من البلاد» بحسب الناطق باسم جماعة الكونترا، باسكو ماتوموروس، وهو تصريح أفرد له حيِّزٌ في صحيفة نيويورك تايمز، تبيّنَ أنه مختلف قليلًا عما اكتشفه مراسل الصحيفة في الميدان: «فقد كان مجرد هجوم آخر على واحدة من القرى النائية في أقاصي الجبال الشمالية في نيكاراغوا التي لم يقترب فيها المهاجمون مطلقًا لا مِنَ المدرج الترابي للبلدة، ولا من مجموعة الأكواخ التي تستخدم بصفة مقر رئيسٍ للجيش النيكاراغوي، لكن ذلك الهجوم نجح في حرق معظم المنازل في التعاونيات التي تزرع القمح، وسرقة المواشي من القرويين البؤساء الذين ذكروا في شهاداتهم أننا نزلنا إلى هنا من الجبال هربًا من عصابات الكونترا، ولن يكون باستطاعتنا العودة؛ لأنهم سوف يقتلوننا، وقد قاموا بقتل ثلاثة أطفال وامرأة حامل إضافة إلى ثماني عشرة ضحية أخرى من المدنيين بإطلاق النار على المنازل من بنادقهم الرشاشة وهم في طريقهم إلى إحراز هذا النصر العسكري الكبير»[9]. يعترف كوندراك أن هذا النصر العسكري الذي أدى إلى مقتل أطفال بعد أن رمى رجال الكونترا قنابل يدوية على منازلهم ـ وهو الانتصار الوحيد الذي أتى على ذكره ـ لن يساعد من يحظون بتأييده على حشد الدعم الشعبي لهم؛ «وهكذا فلم يبقَ بين أيدينا سوى اجتياح التعاونيات بوصفها أساسٍ وافٍ لتجديد الدعم لجيش العملاء».

أثبتت التحريات أن انتصارات عسكرية أخرى مشابهة قد حُقِّقت؛ فقد ذكرت صحيفة التايمز اللندنية أن «لتقرير الذي صدر في شهر نيسان، أبريل، عن المتمردين حول العمليات العسكرية يؤكد أن المتمردين النيكاراغويين دمَّروا حامية عسكرية تابعة لجيش الساندنيستا الحكومي في قرية لا فيكتوريا»[10]. ولكن عندما زار الصحفيون هذه القرية في جنوب وسط نيكاراغوا لم يكن بإمكانهم إيجاد دليل دامغ يؤكد مزاعم الكونترا، وبدلًا من ذلك اكتشف

هؤلاء أنه في قرية لا فيكتوريا التي تم بناؤها منذ سنتين من قبل القرويين، وذلك بعد أن هربوا من الغارات التي كانت تشنها قوات الكونترا في الشمال، «لم تكن هناك أي حامية عسكرية، بل مستوطنة تقطنها خمس وأربعون عائلة تم الهجوم عليها من قبل رجال من جماعة الكونترا المدججين بالأسلحة الذين اقتحموا القرية صارخين: ها قد جئناكم، نحن أبناء ريغان». نجح أبناء ريغان في اقتحام التعاونية التي كان يدافع عنها أفراد ميليشيا غير مدربين على الأعمال القتالية؛ وكانوا مسلحين بأسلحة فردية، ومن بينهم فتىً في الثالثة عشرة من عمره قضى في تلك الهجمة؛ وقد قام المهاجمون بتدمير المنازل وأعمال القتل وحرق المحاصيل.

كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشعر بالإحباط في محاولاتها وقف المساعدات للمتمردين المناهضين لحكومة الساندنيستا الذين كانوا يقومون بمهاجمة مزارع وتعاونيات حكومية لم تكن تتمتع إلا بحماية بسيطة، وقتل المدنيين الأبرياء، استنادًا إلى مصادر دبلوماسية غربية ذات صلة بالاستخبارات الأمريكية، ويتابع التقرير سرده لما حدث (متقبِّلًا صحة هذا الزعم الملتبس الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) وهو حتى الآن، عاجز عن تغيير صورة جماعة الكونترا من جماعة عديمة الرحمة إلى قوة عسكرية مؤثرة لها طموحات شرعية وذات مَدٍّ شعبي وجماهيري، وكانت هذه الأخيرة هي الصورة التي ترغب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تسويقها.

لكن صورة جماعة الكونترا كانت واضحة بما فيه الكفاية بالنسبة إلى رئيس تحرير مجلةٍ متنورٍ يكاد يتميز من الغيظ بسبب إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنه وتحت تأثير الولايات المتحدة، فإن جماعة الكونترا تَعِدُ بالديموقراطية، تمامًا كما أسست لها السلفادور بتأثير الحكومة الأمريكية؛ لأن إحداها، كما الأخرى، تتمتع بالدرجة نفسها من قوة الإقناع[11].

من المعترف به على امتداد الطيف أن النجاح في ممارسة العنف هو أحد الشروط التي يجب أن يحققها الجيش العميل لكي يستحق استمرار الدعم له من قبل مموليه، بالرغم من أنه قد يكون من المفيد لو استطعنا تعديل صورته. هناك بعض التوجس وغيابٌ للوعي حول ما يمكن أن تتضمنه تلك الالتزامات المفتوحة على الاحتمالات كلها، كما يجب على المرء أن يتوقع في ظل ثقافة الإرهاب.

هنـاك فرضيات أخرى كانت سـائدة في أماكن أخرى؛ الإرهـاب الدولي الذي تتبناه أمريكا وتمارسه لم يكن مقتصرًا بأي صورة من الصور على أمريكا الوسطى، وكما لاحظنا آنفًا كانت أسـوأ حادثة منفردة مورِسَ فيها الإرهاب الدولي هي قصف ليبيا؛ حيث قتل ما يربو على مئة شـخص بحسـب التقارير الغربية. كانت الذريعة التي استخدمتها الولايات المتحدة لتبرير هذا القصف خادعة كما هو معروف، لكن حقيقتها أُخفيَت عن عيون الشعب من قبل وسائل الإعلام في ذلـك الوقـت ـ ولكـن من دون أن تكـون لديها القدرة على أن تخلص إلـى النتائج الواضحة. في ذلك الوقت، كان أشد منتقدي ريغان متحمسين لقصف ليبيا، وقد جادلوا بأنه من «الجائز تمامًـا قتـل المدنيين الأبريـاء، وإلا فإن أنظمة القَتَلَة لن تخشـى أن ينزل فيهـا العقاب» (أنتوني لويس)[12].

وبالرغم من الاعتراف الآن بأن الذريعة كانت جوفاء، يستمر المعلقون السياسيون المتمتعون بالاحترام مثل تشارلز كروثامار الحائز على جائزة بوليتزر للصحافة سنة 1987م بكيْل المديح لفعل تأكيد الذات الذي تقوم به الولايات المتحدة التي يجب أن تمارس دورها بصفتها الفاعلة» علـى الصعيـد العالمـي؛ يديـن كروثامـار الأمـم المتحدة للوقاحـة التـي أبدتها في إدانـة الهجوم بوصفـه انتهاكًا للقانون الـدولي، وكانت الأمم المتحدة قد تراجعت إلى حد التعميم الذي قضى «بإدانـة ردود أفعـال الـدول الغربية مثل الغارة التي شـنت على ليبيا»، من دون اسـتعمال عبارة استفزاز التي اعترف الغرب بأنها كانت مُختَلَقة، ولا أساس لها من الصحة. كانت تلك ببساطة مؤشـرات إضافيـة علـى التزام الأمم المتحدة بتهميش شـرعية الأفـكار والمؤسسـات والمصالح الغربيـة، وتنفيـذ صـور أخرى مـن الأذى، والتي يجب أن تفرِضَ علينا إلغاء هذه المؤسسـة لأنها تبدو الآن عديمة القيمة بما أنها لم تعد تلتزم بأوامر الولايات المتحدة[13].

قلة قليلة من الناس ضمن الدوائر الفكرية الغربية المنظمة، تستطيع استيعاب ذلك استنادًا إلـى مبـدأ أنتـوني لويـس الذي أعلن فيـه أن أعدادًا لا تحصى من النـاس لهـم الحق في قصف واشنطن، وهو قصف سيتسبب في سقوط عشرات آلاف الضحايا؛ عقابًا لها على الأعمال التي قـام بهـا قـادة العصابات الإرهابية الذين يمارسـون هـذه العمليات مـن دون أي رادع[14]. إنها السمة المميزة لثقافة الإرهاب التي لا تسمح مطلقًا لمثل هذه الملاحظات أن يُعَبَّرَ عنها، ويجب أن تكون غير مفهومة ألبتة عندما يُعبَّر عنها خارج الاتجاه السائد؛ حيث تكون العقلانية البسيطة

والحد الأدنى من الصدق غير مُستثنيَيْن بصفتهما إهانة لآداب السلوك، لا يمكن التسامح معها.

نتعلم أكثرَ حول طبيعة ثقافة الإرهاب من خلال إلقاء نظرة أكثر تفحُّصًا على التفسيرات الحالية للعواقب التي نجمت عن مبدأ ريغان في أمريكا الوسطى ـ منتبهين إلى ضرورة ألّا ننسى أن هذه السياسات تتمدد حتى تصل إلى أعلى ذرى الوحشية، كما في حال برامج إدارة كارتر التي لها سابقة كبيرة في تاريخ الولايات المتحدة؛ فمنذ أن لم تعدِ المذابح الناجحة في كل من السلفادور وغواتيمالا مصدر قلقٍ بالنسبة إلى النخب وكذلك بالنسبة إلى غالبية الشعب الأمريكي، دعونا نعد إلى الحديث عن الهجوم على نيكاراغوا الذي ما زال يشغل الرأي العام بسبب كلَفِه المحتملة التي يتعيَّن علينا تحمُّلَها؛ تُقِرُّ الوثائق التي توزع داخل أروقة البيت الأبيض بصراحة، أن جيوش جماعة الكونترا التي شكلتها حكومة الولايات المتحدة هي قوة عميلة، يجب أن تبني لها الولايات المتحدة قاعدة سياسية بصورة أو بأخرى في نيكاراغوا؛ وهذه النقلة هي خارج نطاق قدرة المقاومة الديموقراطية.

في اللقاء الذي تم في أحد النوادي الريفية الفخمة في كوستاريكا وقدمت فيه أشهى أنواع الأطعمة، شرحت مجموعةٌ من كبار التجار وأصحاب المصارف والمحامين الذين يعدون بمثابة القيادة المدنية لجماعة الكونترا التي شكَّلتها الولايات المتحدة على منوال النمط الشيوعي الكلاسيكي نفسه بوصفها منظمة أمامية، المشكلات الكبرى التي يواجهها أعضاء هذه المجموعة: «يجب إيقاف الانطباع بأن رجال الكونترا ما هم سوى قوة عسكرية ذات برنامج سياسي مبهم يغلب عليه الطابع المحافظ»، ويجب أيضًا إسباغ صورة تقدمية علَّها تساعد على أن تجعلها مقبولة داخل نيكاراغوا. هذه المشكلات تفسر سبب تجاهل الصحافة لهذه الجمعية في المنفى؛ إذ لم تأتِ الصحافة على ذكر مفهوم هذه الجماعة للديموقراطية على سبيل المثال، وهو ما سنعود إليه لاحقًا. السبب الآخر يعود إلى أنَّ العناصر المعتدلة التي فُرِضت لأهداف دعائية داخلية من قبل حكومة الولايات المتحدة (مثل أرتورو كروز وألفونسو روبيلو) تلقت استقبالاً باردًا نسبيًّا وتجاوبًا فاترًا، في حين أن مجرد ذكر اسم القائد المدني صاحب السلطة الحقيقية وهو أدولفو كاليرو، استُقْبِلَ بعاصفة من التصفيق[15].

لم يُسمح لكاليرو هذا بدخول أراضي دولة كوستاريكا؛ هذا الشخص الذي يعد من أشد الداعين إلى الإرهاب، هو القائد اليميني الأشد تطرفًا للوحدة العسكرية الأكبر في جماعة

الكونترا (FDN) التي أسست على نموذج الحرس الوطني التابع لسوموزا بقيادة العقيد إنريك بيرموديز من ضباط الحرس الوطن؛ وصف تقرير سري صادر عن استخبارات وزارة الدفاع الأمريكية العناصر الأساسية لهذه الوحدة بأنهم نواةٌ لمنظمة إرهابية يقودها ضباط سابقون في الحرس الوطني، وقبل أن يتبوَّأ موقع الرئيس الشكلي المدني لهذه المجموعة، اعترف أرتورو كروز الذي كان أحد أكثر قادة جماعة الكونترا احترامًا، بأن الجيش العميل ارتكب عمليات إبادة جماعية شيطانية ضد المدنيين، وأن انتصاره يمكن أن يؤدي إلى إعدامات جماعية لزهرات شبابنا. بعد انضمامه إلى هذا الجيش بصفة الناطق الرسمي له، وبدعم مالي كبير من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، أوضح بأنه من غير الممكن ثني هذا الجيش عن فكرة ارتكاب المجازر؛ لأن ذلك من شأنه التأثير سلبًا في معنويات المقاتلين[16]. لم يتغير أي شيء منذ ذلك التاريخ بما في ذلك اللامبالاة التي أظهرتها النخب بشأن عمليات الإبادة التي كانت الولايات المتحدة تقف وراءها.

إن السجل المرعب لأعمال الإبادة الجماعية الذي ارتكبته (ومازالت ترتكبه) جماعة الكونترا مازال يُوثَّقُ من قبل مجموعات حقوق الإنسان ورجال الدين في نيكاراغوا وجهات أخرى حتى ساعة إعداد هذا الكتاب. يستشهد اثنان من المحققين بما ذكره أحد مسؤولي وزارة الخارجية الذي وصف موقف الولايات المتحدة بشأن عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبها الجيش العميل بالجهل المتعمّد، والشيء نفسه ينطبق على وسائل الإعلام، وكذلك على الكونغرس؛ فلو أخذنا أمثلة عشوائية على ما ذكرناه لوجدنا أنه باستثناء الصحفيين الأمريكيين الذين نقلوا في تقاريرهم خبر مقتل أربعة من المدنيين وخطف تسعة آخرين من إحدى التعاونيات الزراعية في (سان جوزيه ديل بويبلو)، فإنني لم ألحظْ أي إشارة إلى هذا التقرير في الصحافة الأمريكية. فضلًا عن أن ما ذكره بصورة مفصلة كلٌّ من ديفيد بونيور، عضو الكونغرس عن ولاية ميشيغان، وتوماس غمبلتون، أسقف مدينة ديترويت، حول أعمال القتل والاغتصاب والخطف وعمليات إبادة جماعية أخرى في أواخر سنة 1986م، قد مرَّ مرور الكرام على مسامع وسائل الإعلام، ويوجد أيضًا كتاب آخر دوَّنهُ قسيس أسباني معتمدًا على شهادات أدلى بها ناجون من عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها جماعة الكونترا، لقيَ أيضًا المصير نفسه؛ وهكذا دواليك[17]. ولو حدث وخرجت مثل هذه التفاهات إلى العلن، فسيكون مصيرها الإهمال بموجب مبدأ تغيير المسار.

استخدام المتعاونين والمرتزقة من أجل شن الهجمات والقمع والسيطرة على السكان المحليين هو تقليد معمول به، هناك العديد من الأمثلة على ذلك: كانت الفرق العسكرية الهندية تقوم بأغلب العمليات التي مهدت للغزو البريطاني للهند لصالح الإنجليز[18] الذين اعتمدوا بعدها على المرتزقة المحليين لإبقاء مواطنيهم المحليين تحت السيطرة، وفي دولة الكونغو الحرة تحت إمرة الملك ليوبولد الذي نجح في تقليص عدد السكان من عشرين مليونًا إلى عشرة ملايين في غضون عقدين من الزمن مرتكبًا عمليات إبادة جماعية شبيهة بالنموذج النازي، كان الجيش الوطني وقوامه عشرون ألفًا من الجنود الذين أطلقت أيديهم لممارسة أعمال النهب والاغتصاب الأداة الفاعلة التي حوَّلت البلاد إلى معسكر عبيد لصالح البلجيكيين. في جنوب إفريقيا، استطاعت أنظمة الأقلية البيضاء العثور على رؤساء قبائل من الأفارقة الذين عملوا بصفة حلفاء، وضغطوا من أجل تجنيد الأفارقة في الخدمة العسكرية، حيث ارتكب أولئك الجنود الأفارقة في جيش جنوب إفريقيا العنصرية أبشع المجازر ضد مواطنيهم السود[19]. وزيادة غبى ذلك اعتمد النازيون في أوروبا المحتلة على قوات محلية لتنفيذ مخططاتهم الدموية، والشيء نفسه ينطبق على فرنسا والولايات المتحدة فيما بعد، إبَّان احتلالهما للهند الصينية، وتستخدم إسرائيل في جنوب لبنان مجندين محليين لتنفيذ أعمال التعذيب والاغتيالات والمذابح وترويع المواطنين المحليين، ومنذ الأيام الأولى لإنشاء المستعمرات الأمريكية، تم تجنيد بعض العناصر من السكان الأصليين وتنظيم صفوفهم؛ من أجل القيام بأعمال إرهابية في أثناء فتح القارَّة، وكذلك في الفليبين والهند الصينية بمن فيهم رجال قبيلة همونغ الذين جنَّدتهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ لشن حرب سرية مدمِّرة قام بها العديد من الأشخاص نفسهم الذين ينخرطون الآن في الحرب السرية التي تخوضها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا[20]، والتي تم التخلي عنها الآن بعد أن ثَبُتَ أن جدواها لم يعدْ ذا شأن.

كانت هذه الممارسات نفسها تتم بصورة روتينية في منطقة البحر الكاريبي، وكذلك في أمريكا الوسطى، وكانت سياسة أمريكا الرسمية تقضي بالاعتماد على القوات العسكرية المكونة من السكان الأصليين، وهي مسألة سوف نعود إليها لاحقًا. كان القرويون هم الذين يتم تجنيدهم بانتظام لهذه الغاية، كما هي الحال في المنظمة الإرهابية أوردين (ORDEN) في السلفادور، أو الحرس الوطني التابع لسوموزا في نيكاراغوا الذي جنَّد أفرادَه سوموزا من بين القرويين الفقراء في المنطقة؛ وذلك للقيام بأولى عملياته سنة 1962م، وضم إليهم فيما بعد مجموعة من زملائهم الأميين الذي عضتهم أنياب الفقر المدقع[21]. الأمر نفسه

حدث في هاييتي؛ حيث إنشأت سلالة دوفالييه وحدات عسكرية أثارت الهلع، أطلقت عليها اسم فونتونز ماكوتيس مكوَّنة من عناصر مشابهة ـ وهي قوة ماتزال تقوم بعملياتها القذرة، وماتزال تتمتع بصلاحيات تخولها القيام بأعمال الترهيب والابتزاز والقتل مقابل راتب لا يتعدى الخمسة عشر دولارًا؛ ففي مجزرة ارتكبتها هذه الوحدات سنة 1987م، قُطِّعت أوصال المئات من المدنيين بوساطة المناجل من قبل المُرابعين الذين تسبب لهم مُلَّاك الأراضي التي يعملون فيها بلوثة أودت بهم إلى قتل رجال الدين الشيوعيين، وهي تهمةٌ اتُّخِذت أداةً فاعلة من أجل تجييش القرويين الفقراء والخائفين وراءهم، والقضاء على الجهود التي تبذلها الكنيسة من أجل تنظيم الفقراء في منطقة يسود فيها الظلم وانعدام العدالة؛ وبعد ذلك بمدة وجيزة، تعرَّضَ أحد القادة السياسيين المناهضين للشيوعية واثنان من مساعديه للخطف والقتل على أيدي عصابة من القرويين المهووسين، بعد اتهامهم من قبل خاطفيهم بانتمائهم إلى الحزب الشيوعي[22].

ما سهَّلَ نجاحَ مثل هذه الجهود، كانت الموارد الاقتصادية والدعائية الهائلة للفئة الحاكمة (وهي غالبًا أجنبية) مقترنةً باقتصاد يعاني الكساد، والصراعات العرقية، والتسلط الديني، واستغلال مشاعر الخوف، والجهل، والوتيرة المتصاعدة للعنف؛ إضافة إلى عوامل أخرى.

أما مؤيدو الإرهاب والقمع اللذين تمارسهما الولايات المتحدة، فتروق لهم حقيقة أن عملاءها تحركهم دوافع محلية؛ وذلك من أجل تبرير الأفعال التي يقومون بها على أساس أنها أعمال دفاع عن النفس، وحتى إن لها تغطية شعبية. النازيون، وملك بلجيكا، وعنصريو جنوب إفريقيا، وديكتاتوريو دول أمريكا الوسطى المدعومون من قبل الولايات المتحدة، والجلَّادون، والقَتَلة قد يلجؤون إلى مثل هذا النوع من الجدال لتبرير ما يقومون به. الحماس المفاجئ الذي ساد أوساط النخب في الولايات المتحدة دعمًا للقرويين الأشداء، خصوصًا أولئك الذين تم تجنيدهم للقيام بعمليات إرهابية لصالح الولايات المتحدة ـ يرقى إلى مستوى الظاهرة الثقافية التي تستحق الملاحظة والمتابعة.

نقرأ دائمًا في وسائل الإعلام الأمريكية أن جنود المشاة في وحدات جماعات الكونترا هم من القرويين، كما هي حال جنود المشاة بوجه عام في دول العالم الثالث، بمن فيهم أولئك الذين جُنِّدوا للخدمة في الجيش السلفادوري، وكذلك الذين جُنِّدوا في صفوف الحرس الوطني التابع لسوموزا، والذين يُجنَّدون في الغالب من مناطق العمليات التي ينشط فيها مقاتلو الكونترا

والتي تُسقِطُ الولايات المتحدة مساعداتها لهم من الجو. كانت المناطق القروية ذات الطابع الزراعي في أمريكا الوسطى المرتع الطبيعي الذي يتم منه تجنيد المقاتلين وإلحاقهم بالحرس الوطني الذي لا يعرف الرأفة، والذي مثَّلَ القوة الضاربة لحماية نظام سوموزا الدكتاتوري، وهذه المناطق التي ينعم فيها أصحاب المزارع بحياة وثيرة إلى حد ما، هي المركز الرئيس للدعم الذي مايزال مقاتلو الكونترا يتلقونه حتى اليوم[23].

كتب جورج كاستانيدا إن إهمال حكومة الساندنيستا للفقراء والقرويين المتخلفين في المناطق الشمالية، في السنين الأولى التي أعقبت سقوط سوموزا، عندما كانت المناطق النائية التي تعاني فقرًا مدقعًا، ترتبط بِصِلاتٍ بالحرس الوطني التابع لسوموزا ـ وهي مناطق تجنيد طبيعية لمعظم جيوش دول أمريكا اللاتينية ـ جعل من هذا القطاع والشعب مرتعًا لتجنيد سكانه لصالح جماعة الكونترا، وذلك قبل أن يتم تحييده من خلال قوانين الإصلاح الزراعي وإعادة التوطين من مناطق الصراع؛ وعليه، فقد انحسر معدل الدعم الضئيل لجماعة الكونترا، حيث لم يعد يظهر عمومًا إلا في مناطق مبعثرة ونائية[24]؛ لذا لم يكن من المثير للدهشة أن جماعة الكونترا، لم تكن تقيم وزنًا لعناصرَ فيها كانوا ضمن صفوف الحرس الوطني، أو لحقيقة أن العديد من هؤلاء انضموا إلى صفوف الكونترا؛ لأنهم إما كانوا جنودًا في صفوف الحرس الوطني، أو لأن أقارب لهم كانوا متطوعين فيه، بينما تحدث آخرون عن خدمتهم في وحدات النخبة المُدرَّبة من قبل الولايات المتحدة، والتي نشرت الدمار والخراب في الريف السلفادوري[25]. كانت مناطق الميسكيتو الخَزَّان البشري الرئيس لتجنيد عناصر للالتحاق بقوات الكونترا وذلك في المدة الأولى؛ إلا أن الأمر لم يعد يبدو كذلك، نتيجة للإصلاحات التي قامت بها حكومة الساندنيستا، والتحرك باتجاه منحها حكمًا ذاتيًّا، وهو إجراء استثنائي، إن لم نقل إنه فريد من نوعه في تلك المنطقة من العالم؛ من هنا نفهم السبب الذي جعلها هدفًا للتخريب من قبل جماعة الكونترا عن طريق عمليات الخطف والترهيب[26]. في الواقع، تراجع عدد المتطوعين في السنة الفائتة (في أنحاء نيكاراغوا كافة) إلى معدل الصفر تقريبًا، كما اعترف بذلك قادة جماعة الكونترا أنفسهم[27]، بالرغم من المستوى الاستثنائي للدعم الذي يقدمه السيد الأجنبي، وازدياد حدة شظف العيش ضمن ظروف الحرب في بلد لم تكن قد بدأت بعدُ بالتعافي من الأوضاع المدمرة التي طبعت إرث سوموزا.

تنقل منظمة العفو الأمريكية تقريرًا يفيد بأن إرهاب رجال الكونترا مستمر في كونه المصدر الرئيس لانتهاكات حقوق الإنسان في نيكاراغوا، علمًا بأن المنظمة تدين أيضًا ممارسات الحكومة. المنظمة لا تملك «معلومات حول انتهاكات ممنهجة للقوانين الناظمة للحروب في العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة»، وتخلص إلى الاستنتاج «إن هناك اثنين من السجناء السياسيين بالمعنى المتعارف عليه في الولايات المتحدة؛ أحدهما أطلق سراحه من دون توجيه أي اتهام له بعد توقيفه بتهمة التهرب من التجنيد، وليس لدى منظمة العفو الدولية أي لوائح بوجود سجناء رأي في نيكاراغوا»[28].

وكما هي الحال في مناطق الميسكيتو، كان القرويون ينضمون إلى جماعة الكونترا بسبب تعرضهم لمظالم حقيقية بالرغم من أن مثل تلك المظالم لا يمكن مقارنتها بالإساءات التي وقعت على كثيرين إبَّان حكم الأنظمة التي تدور في فلك الولايات المتحدة، أو الممارسات التي قام بها الجيش العميل الذي شن هجمات على نيكاراغوا، أما بالنسبة إلى مسألة ما إذا كانت هذه المظالم قد عولجت بصورة صحيحة، فإنه ليس أمامنا سوى التخمين، طالما أن الولايات المتحدة تدخلت فورًا لاستغلالها وتأجيجها خوفًا من أن تثبت إصلاحات حكومات الساندنيستا نجاعتها. القول بأن مواجهة هذه المظالم بهدف الوصول إلى حل لها، كان موضوعًا تم التطرق إليه في وسائل الإعلام الأمريكية بطريقة يرثى لها، ولكن مع الاستدارة المعتادة نفسها. تنقل صحيفة وول ستريت جورنال في تقرير لها بعنوان: ماناغوا تضيق الخناق على معاقل الكونترا السابقة كيف أن حكومة الساندنيستا استمرت في بناء الدعم لها عن طريق تسليم المزارع العائدة لملكية الحكومة إلى القرويين الذين لا يملكون أراضٍ، وتقديم حوافز تبادل أجنبية لمربِّي قطعان الماشية من أجل زيادة إنتاج كميات اللحوم، وافتتاح مشروعات لإنتاج الألبان، في الوقت الذي تقوم الحكومة في مناطق الميسكيتو بترميم المدارس والعيادات الطبية وطلائها، وافتتاح دور للسينما للمرة الأولى في القرى الهندية[29]. ـ وبذا فهي تقطع الطريق على مزاعم الولايات المتحدة بأن هدفها هو إنقاذ الشعب من الاضطهاد والقمع.

إيدن باستورا، وهو معبود داعمي جماعة الكونترا حينما كان يقود الجبهة الجنوبية في الهجمات التي شنها على نيكاراغوا من أراضي دولة كوستاريكا بدعم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ودولة جنوب إفريقيا العنصرية، فَقَدَ مكانته بصفته «الزعيم الوطني الكبير في منطقة أمريكا الوسطى»[30] ، واختفى من المشهد بعد أن أزيح من موقعه من قبل

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بسبب فشله في تنفيذ التعليمات، لكنه لم يلتزم الصمت؛ فقد علق قائلًا:

«في نيكاراغوا، يشار إلى جماعات الكونترا بوصفها رجال حراسة، وهو وصف لا يجانب الحقيقة بصورة كاملة؛ لأن رجال الحراسة الساموزيين السابقين كانوا يرغمون الشباب القرويين على الانضمام إلى صفوفهم وسوقهم إلى معسكرات في الهندوراس ... بدلًا من رفع معنوياتهم كي يصبحوا رجال عصابات مثاليين؛ فرجال الحراسة يحوِّلون هؤلاء المجندين إلى مجرد نكرات، ويعملون على إحباط معنوياتهم؛ يُحوَّل أولئك الشبان إلى رجال حراسة، وإلى آلات قتل وقمع؛ فهؤلاء يقتلون أسرى الحرب، ويستمرون في ترداد عبارة: حاضر، سيدي! لن يكون بمقدور جماعة الكونترا أبدًا الدخول إلى ماناغوا».

يوصف زعيم جماعة الكونترا بأنه جندي مخلص من جنود وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبأنه بيدق ميزته الوحيدة هي أنه كان بائع كوكاكولا. وأبلغ وكالة الصحافة الفرنسية أن أفراد جماعة الكونترا الفاشية هذه لن تُظهِرَ احترامًا حتى لأمهاتهم لو حدث واستلموا السلطة، وقال: «إن جماعة الكونترا تتصرف بصفتها أداة لتنفيذ سياسة واشنطن ضد نيكاراغوا، إن هذه الجماعة تعقد اجتماعاتها في الولايات المتحدة، ويتلقى أفرادها آلاف الدولارات لأنهم وضعوا أنفسهم في خدمة الإمبريالية»[31].

أجرت وسائل الإعلام الأمريكية مقابلة مع باستورا؛ إلا أن مثل تلك التعليقات المذكورة آنفًا قد حُذفت[32].

استنادًا إلى ما ذكره مرتزقة أمريكيون يعملون مع جماعة الكونترا، بمن فيهم جوزيف آدامز رئيس القوى الأمنية المولَجة بحماية أدولفو كاليرو، فقد كان باستورا الهدف الرئيس للعديد من المؤامرات الهادفة إلى اغتياله؛ وكان من مخططي الاغتيال عدد من كبار قادة الكونترا الذين كانت لديهم لائحة بأسماء عدد من المدنيين في ماناغوا ـ بمن فيهم أعضاء في الكنيسة إضافة لأسماء من قادة الساندنيستا السياسيين ـ الذين سوف يكونون على لائحة الاغتيال بمجرد أن تدخل قوات الكونترا (FDN) إلى العاصمة النيكاراغوية، من أجل تأسيس الديموقراطية في نيكاراغوا[33].

وجدت آراء باستورا حول جماعة الكونترا صدًى لها عند أشخاص آخرين في المنطقة، وهذه الأصداء نادرًا ما تُسمَع هنا في أمريكا، ومن دون أن تؤثر سلبًا في صورتها بصفتها مقاومة ديموقراطية. يصف أحد أصحاب مزارع البن في الهندوراس جماعة الكونترا بأنها مجموعة من «القادة الذين لا هم لهم سوى جمع المال، أما المُقادون الفقراء فليسوا سوى كلاب الحرب، وهذه الحرب حولتهم إلى عصابة من دون أي إيديولوجية حقيقية، ولكنها عمَّقَت كثيرًا إحساسهم بعدم المساواة، وهذه العصابة تجند الناس بالقوة؛ حيث يقترن ذلك بوعود لدفع مستحقاتهم يوم الانتصار، في حين تذهب الأموال إلى الجيوب الأكبر»[34]. دعا حاييم روزنتال، مالك مجلة الأزمنة (El Tempo) اليمينية في افتتاحيته الموسومة: الولايات المتحدة تتجه إلى غزو نيكاراغوا للإطاحة بحكومة الساندنيستا، وقال: «إننا نعرف السبب وراء التعاظم المتسارع للإرهاب بصورة أكبر بكثير مما كنا نتوقع [داخل الهندوراس]: يعود ذلك إلى وجود جماعة الكونترا بموافقة ضمنية من السلطات المدنية والعسكرية»، واصفًا التذمر الشعبي من جماعة الكونترا بأنه يشبه (برميل بارود) على وشك الانفجار[35]. ويصف ضابط كبير متقاعد في الجيش الإسرائيلي، وهو الآن تاجر أسلحة في أمريكا الوسطى منذ أربع سنين، جماعة الكونترا بأنها «اختراعٌ من قبل وسائل الإعلام وبعض الأشخاص المتخصصين في قسم الحرب النفسية في البنتاغون الذين سوف يستمرون في القتال طالما أن الأمريكيين يمدوننا بكثير من الأموال ... كي نمارس دور الجنود لصالحهم، ونتحدث عن الهراء الذي يدعى الديموقراطية». أما قادتهم، فإنهم «يجلسون في الغابات واضعين أصابعهم في داخل سوءاتهم وهم يفكرون بالطريقة التي يمكنهم من خلالها الحصول على قدْرٍ أكبر من الأموال من أولئك الأغبياء الحمقى في واشنطن، تمامًا كما كان الجنرالات في جنوب فيتنام يفعلون في الماضي»، في الوقت الذي كان الصحفيون الأمريكيون يُقتادون داخل الغابات الهندوراسية، ويقال لهم إنهم موجودون في نيكاراغوا ـ إضافة إلى بعض الملاحظات البذيئة الأخرى المبنيَّة على ملاحظاته حول أداء وسائل الإعلام في الهندوراس[36].

لكن أهم المعلومات المتداولة حاليًّا والصادرة عن مصدرٍ يملك معلوماتٍ مباشِرة حول جماعة الكونترا الجديدة، فقد تسربت من مساعد أحد المسؤولين الأمريكيين، وهذا المصدر هو رود نوردلاند؛ المراسل الخبير ذو السجل المتميز في الأحداث المهمة الذي أمضى شهرًا بين شهري نيسان، وأبريل، وأيار، مايو، سنة 1987م برفقة وحدة من وحدات الكونترا في شمال

نيكاراغوا، وبعدها تجول في المنطقة نفسها برفقة وحدات من جيش الساندنيستا[37]. وقد وجد المقارنة مُذهلة.

في الوقت الذي غادروا قواعدهم في الهندوراس، بدت معنويات رجال الكونترا عالية، وكانت الحقائب التي يضعونها وراء ظهورهم تكاد تنفجر من كثرة المواد الحديثة التي حشوّها بها؛ كانت تلقى إليهم ذخائر من الجو بوساطة طائرات شحن من طراز C 47 على صورة هبات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إضافة إلى قيام طائرات تموين عمودية بشحن تجهيزات عسكرية على أساس أنها مساعدات مقدمة من الصليب الأحمر (وكما ظهر في إحدى الصور المرافقة، كان ذلك يعد خرقًا لقوانين الحرب بالطريقة المخاتلة نفسها التي دائمًا ما كانت إدارة ريغان تلجأ إليها في خرق لمبادئ القانون الدولي؛ وهو أسلوب استخدم أيضًا في عملية الإنقاذ التي قام بها كارتر لقادة الحرس الوطني التابع لسوموزا، وهو ما أدانه الصليب الأحمر في جنيف في رد على صورة نشرتها مجلة نيوزويك الأمريكية، والتي لم تحظَ إلا بنذر يسير من الاهتمام هنا في الولايات المتحدة[38].) فقد كانوا مزودين بخرائط مراقبة جوية قدمتها لهم الولايات المتحدة، وكانت تكشف القاعدة التابعة لحكومة الساندنيستا التي كانت الهدف الذي يخططون لمهاجمته بذلك التفصيل الدقيق، لدرجة أن موضع كل واحدة من دورات المياه في تلك القاعدة كان واضحًا، وكانوا يستطيعون فك الشيفرات على أجهزة الحاسوب المحمولة الخاصة بهم.

باختصار، لقد كانوا رجال عصابات نموذجيين.

لكن رجال الكونترا سرعان ما انزلقوا إلى مستوى عصابات عديمة الرحمة كما وصفهم مراسل صحيفة التايمز اللندنية الذي أشرنا إليه آنفًا؛ فقد كانوا يسطون على الأطعمة والماشية من القرويين المذعورين؛ وكان بعضهم مدججًا بالسلاح، ويعملون بصفة مرشدين؛ والأسوأ من هذا كله، أنهم كانوا يمشون بخط مستقيم (الرجل الأول في الصف) للتأكد من أننا لا نتجه نحو الوقوع في مصيدة. ذهب رجال عصابات الكونترا إلى أبعد الحدود في سرقة القرويين المحليين الذين أشعرَهم وصولُنا بالإحساس بالشلل، باستثناء امرأة مذعورة طحنت وجبة من الذرة لنا بكثير من الكدِّ، لدرجة أنها تجاهلت طفلها الذي كان يبكي طلبًا لاهتمام أمه به، والذي أشاعوا في قلبه الرعب بسلوكهم الشبيه بسلوك اللصوص الغزاة بأذرعهم الموشَّاة بوشم على صورة جمجمة وعظمتين متصالبتين، متباهين بألقاب وُشِمَت عليها؛ مثل: المُدمِّر، أو التنين.

كانوا يجيدون إلى درجة كبيرة فن الانسحاب، أما الهجوم، فلم يستطيعوا القيام به على الوجه الأمثل، ولم ينجحوا ألبتة في إيصال أي رسالة سياسية، ولم يكن يبدو عليهم الإحساس بأن ذلك جزءًا من واجبهم، بالرغم من أن رفاق الجبال هؤلاء، من ذوي العقول المستقلة والحرة هم أعداءٌ طبيعيون لرجال الساندنيستا، ومن الذين أضناهم سوء الأحوال الاقتصادية، ولأنهم لم يستفيدوا ألبتة من مكتسبات الثورة. يصف نوردلاند كيف عمل رجال عصابات الكونترا على ترسيخ ولاء أحد القرويين، وكان من أشد المناهضين لحكومة الساندنيستا، من خلال قيامهم بالآتي:

«لقد التهمنا دجاجاته كلها، إضافة إلى مخزونه من الفاصولياء وخبزه المصنوع من الذرة، وما لديه من موز وموز الهند والبطيخ الأصفر وثمر الكريفون، ووافقناه الرأي أن من المحزن قيام بعض رجال الكونترا بذبح الخنازير التي كانت في حظيرته والتهامها. لقد نمنا في الساحة أمام منزله بالرغم من الأوامر الصارمة التي أعطيت لنا بضرورة الابتعاد عن المنازل؛ خشية تعرض المدنيين للقتل في أثناء الهجوم، لقد أرسلناه ليلًا في مهمة استكشافية إلى التلال المحيطة للتأكد من عدم وجود رجال الساندنيستا في الجوار؛ وقبل انبلاج الفجر، طلبنا إليه السير في المقدمة ... ومن المثير للدهشة أنه عندما تنتحي بأحدهما جانبًا، لا يتفوه الرجل أو زوجته بكلمة نابية بحق رجال الساندنيستا الذين يمرون من المنطقة. قالا إن رجال الساندنيستا كانوا يتحدثون إليهما بلطف، وكانوا يلقون أمامهما خُطَبًا سياسية، لكنهم عادة لا يطلبون سوى تناول كوب من القهوة... في معركة كسب العقول والقلوب، كان رجال الكونترا هم الطرف الخاسر،

حتى في المناطق النائية التي كان الناس فيها متضامنين معهم ضمنيًّا.؛ لقد كانوا الطرف الخاسر على طول الخط؛ حتى في أوساط العائلات التي اختُطف أبنائها وأُجبروا على الالتحاق بصفوف جيش الكونترا، بما في ذلك عائلة فتى في الرابعة عشرة من العمر التقاه نوردلاند مع جماعة الكونترا، وأجرى معه مقابلة فيما بعد: لقد مُنِحَتْ عائلته قطعة من الأرض من قبل حكومة الساندنيستا بعد انتصارها. تساءلت أم ذلك الفتى: كيف لنا أن نرغب في تدمير تلك الثورة، بعد أن ساعدتنا كما ساعدت الكثير من الناس؟».

أجرى نوردلاند أيضًا مقابلة مع واحدٍ من كبار ملّاكي الأراضي نسبيًّا، الذي توقع منه أن يكون مناهضًا لحكومة الساندنيستا؛ وقد قال له ذلك الشخص: «يا سيد، لو استمرت الحرب على هذا المنوال، فإنها ستنزلق بسرعة إلى حرب لصوصية». كان الاستنتاج الأخير الذي طلع به نوردلاند هو قوله ردًّا على ذلك الشخص: «يا سيد، لقد انزلقت الحرب إلى هذا الدرك بالفعل». بالعودة إلى المنطقة نفسها، ولكن هذه المرة برفقة رجال الساندنيستا الذين اكتسحوا بسرعة مواقع الكونترا وطردوهم من المنطقة من خلال هجوم معاكس شنُّوه على مواقعهم، وكان ذلك الهجوم هو الأكبر من نوعه، والأقصر من حيث المدة التي استغرقها تنفيذه، اكتشف نوردلاند صورة مغايرة تمامًا؛ فبعكس أفراد عصابات الكونترا الذين كانوا يتجنبون الاصطدام بأهداف عسكرية، مركزين بدلًا من ذلك على الميليشيات المدنية المسلحة تسليحًا خفيفًا، وعلى أهداف غير مسلحة (عندما لا يقومون بأعمال النهب والسلب)، فإن رجال الساندنيستا الذين كان سلوكهم يمثل نقيضًا صارخًا لسلوك رجال الكونترا، كانوا يرصدون أفراد الكونترا ويقاتلونهم بعد يومين فقط، واستمروا في قتالهم؛ كان سلوكهم المنضبط ثابتًا لا يتزعزع بعد انقضاء أشهر عدة على وجودهم في تلك الجبال النائية، بالرغم من أنهم كانوا مجندين إجباريين للخدمة العسكرية لمدة سنتين، وبينما تحوَّل أفراد الكونترا الذين كنا برفقتهم في تلك الجبال نفسها بعد ثلاثة أسابيع إلى جلَّادين خارجين على السيطرة، فإن رجال وحدات الساندنيستا لم يتوقفوا في أثناء سيرهم ليقتحموا أي منزل من منازل القرويين إلا بعد استئذان قائدهم ـ وحينها كانوا ينتظرون خارج المنزل كي يتناولوا جرعة من الماء ... وعندما كانوا يصادرون المؤن أو الأطعمة، كما أخبرنا مرافقونا في المعسكر، كانوا دائمًا يدفعون ثمنها، وقد أجمع القرويون على أن رجال الكونترا فقط كانوا يرغمون المرافقين الذين يعملون بصفة مرشدين، على السير أمامهم.

تشير قصة موازية إلى مذكرة نشرت في شهر آذار، مارس، سنة 1986م، وكتبها روبرت أوين الذي وصف نفسه بأنه «عينا أوليفر نورث وأذناه». خصَّ مجموعات الكونترا في نيكاراغوا ببضع كلمات إطراء، لكنه خلص إلى نتيجة مفادها أن الحرب «بالنسبة إلى العديد من قادتها أصبحت تجارة»؛ بعض من يمكن وصفهم بقادة هذه الحركة يهمهم حقًّا مصير الأولاد في ميدان القتال. فرناندو كامورو، قائد الجبهة الجنوبية المرابطة في كوستاريكا يحوط نفسه بأناس انخرطوا في هذه الحرب ليس فقط من أجل القتال، بل من أجل المال. قائد آخر من قادة

الكونترا تورَّطَ بصورة مستترة مع بعض عصابات المخدرات، وفي بيع مواد غذائية وتموينية مقدمة من حكومة الولايات المتحدة.

إن تزويد جماعة الكونترا بمزيد من المال، هو مثل صَبِّه في مجرى ثقب الحوض. مع ذلك، كانت كلفة هذه الحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة محدودة، أما العصابة العديمة الرحمة التي جُنِّد أفرادها مقابل خدمات يؤدونها للولايات المتحدة، كانت قادرة إلى حد ما ـ على الأقل ـ على أداء ما أوكِلَ إليها من مهام تجلت في منع الساندنيستا من القيام بإصلاحات، وضمان أن ثورتهم ستتحول إلى ثورة بؤس، ودرس مخيف لشعوب المنطقة. (بحسب بييرو غليجيسيس).

كان أرتور كروز الرمز الذي لا يمكن الاستغناء عنه في ديموقراطية الكونترا، إلى أن استقال من القيادة سنة 1987م ترافقه إدانة من وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز؛ لأن استقالته أتت نتيجة لفشله في تحقيق الخطوات التي رسمها لنفسه بدلًا من اهتمامه بالإصلاحات الديموقراطية في الحركة. اكتشفت جين كيرباتريك أيضًا أن ذلك البطل كانت له قدمان من طين بعد تقصيره الناجم عن انعدام الضمير عنده؛ لقد كان رجلًا ذا مزاج زئبقي، وقد عاش خارج نيكاراغوا لمدة عشرين سنة قبل أن يعود ويعمل لصالح حركة الساندنيستا سنة 1979م، ويبدو بالنسبة إلى الكثيرين من أبناء نيكاراغوا أنه لم يكن مرتاحًا قط في العمل داخل إطار السياسة النيكاراغوية؛ فهو ينتمي إلى فصيلة (التكنوقراط)؛ ولم يكن يومًا رجل سياسة؛ لقد بدا وكأنه «يثير الإعجاب في أوساط مواطني أمريكا الشمالية أكثر مما يثير إعجاب النيكاراغويين»، بحسب جين كيرباتريك. في الوقت نفسه، سرَّبت لجنة التحقيق في قضية إيران ـ كونترا المنبثقة عن الكونغرس، وثيقة تظهر أن المبالغ التي دفعها أوليفر نورث لكروز لم تُثِرْ اهتمامًا يستدعي من الكونغرس الإعلان عن أن هذا الأخير كان على لائحة الذين يتلقون رواتب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ خصوصًا في المدة التي كان مرشحًا لانتخابات الرئاسة سنة 1984م في نيكاراغوا[39].

عُدَّت التقارير التي تشير إلى أن كروز كان على تلك اللائحة من قبل مؤيدي جماعة الكونترا على أنها مختلقة؛ ولم تُذَكِّرْ أيٌّ من هذه التعليقات حول نقاط الضعف المكتشفة حديثًا لدى كروز، أو أي نقاط ضعف أخرى القارئ أنه خلال انتخابات سنة 1984م، قدَّمت حكومةُ الولايات المتحدة ووسائلُ الإعلام ومجلاتُ الرأي كروزَ على أنه الأمل الوحيد للديموقراطية

في نيكاراغوا، مرفقةً بمزاعم مفبركة تفيد بأن حركة الساندنيستا أعاقت حملته الانتخابية باستخدام العنف ووسائل أخرى بسبب شعبيته في نيكاراغوا؛ هذه الشعبية التي تلاشت الآن بعد أن فشل في أداء واجبه في تنفيذ أوامر الولايات المتحدة.

يصف كروز حركة الكونترا بأنها «عليلة جدًا»[40]. وأن مشكلتها الرئيسة تكمن في أنها «تشكلت بطريقة مفتعلة وبصورة متسرعة من قبل الولايات المتحدة التي استخدمت ما عَدَّته نواتها الحقيقية مجموعة ممن رفضهم الشعب النيكاراغوي ـ والتي جل أعضائها هم من الحرس الوطني التابع للرئيس المخلوع سوموزا». أما القادة المدنيون لهذه الحركة فهم مجرد عصبة من رجال الأعمال وسياسيي الخط القديم الذين أثبتوا عجزهم عن طرح رسالة سياسية متوازنة. وبعد تشكيل إدارة جديدة لحركة الكونترا بمبادرة من الولايات المتحدة في شهر أيار، مايو، سنة 1987م، يقول أحد كبار المسؤولين الأمريكان ممن عملوا مع حركة الكونترا لسنينَ عديدة: «الوحدة سوف تكون مجرد واجهة ستبقى متماسكة ـ على الأقل، إلى حين إجراء الانتخابات الأمريكية ـ بفعل حامل الجرس؛ وأعني به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»؛ فقادة الحركة هم «ثلة من الانتهازيين الذين تنقصهم المبادئ الأخلاقية والسياسية، أو أي تعاطف مع فقراء نيكاراغوا»، يضيف أحد المسؤولين الليبراليين في حركة الكونترا مشيرًا إلى الواعد الديموقراطي الجديد، ألفريدو سيزار[41].

ويقول فيليب بينيت في تقرير له «إن حركة الكونترا تعاني فقر دم سياسي، وهي مستمرة في إهمال تحقيق أهدافها العسكرية في الوقت الذي تُغيرُ على رموزٍ غير محمية جيدًا من رموز حركة الساندنيستا مثل التعاونيات الزراعية حيث تقوم غالبًا بقتل المدنيين الأبرياء». تكشف الزيارات إلى مناطق الحرب أن وحدات الكونترا التي تصول وتجول في تلك المناطق نادرًا ما يكون في جعبتها أي رسالة سياسية، ويشير بعض قادة مجموعات الكونترا إلى الصعوبات التي تعترض سبيل انبثاق صيغة سياسة تضاهي الوعود الحقيقية حول الخدمات الاجتماعية ومنح الأراضي التي تبنَّاها التغلغل الماركسي في السلفادور[42]. يشكو أحد المفكرين الأمريكيين البارزين الذين يدعمون جماعات الكونترا ـ ويفترض أنه بحكم ذلك أصبح مؤهلًا لنيل لقب المفكر البارز ـ من كون تلك الجماعات عاجزة عن الخروج إلى الناس ببرنامج اجتماعي يكون مقبولًا لديهم، ومن ثم تستطيع وضعه ضمن سياقٍ من نوع ما، ويشتكي أيضًا من أنها لا تبدي اهتمامًا بأي برنامج سياسي أو بنية تحتية، ويتابع هذا المفكر البارز قوله إن هناك

مشكلة أخرى تتمثل في أنه من الصعوبة بمكان، تجييش شعب نيكاراغوا ضد حكومته؛ بسبب الخدمات الاجتماعية التي تقدمها تلك الحكومة، وهكذا فإن رجال الساندنيستا استطاعوا إبقاء المعارضة في وضعٍ لا تستطيع فيه سوى إبداء التذمر؛ كيف يمكن لأحدٍ أن يعارض نظام حكمٍ كهذا؟ لا أظن أن جماعات الكونترا لديها أي فكرة حول هذا الموضوع[43].

لكنهم هم وداعموهم بمن فيهم ذلك المفكر البارز، يعرفون حق المعرفة أن لديهم فكرة واضحة حول هذا الموضوع: فأنت تعارض نظام حكم كهذا من خلال ممارسة الإرهاب العشوائي؛ خصوصًا وأن هناك وسائل يمكن تحريكها من قبل قوة عظمى دَيْدنها العنف، بما يتفق ورؤية ويليام كايسي بأن ذلك «يستدعي استخدام عدد محدود من الأشخاص إضافة إلى قليل من الدعم؛ من أجل زعزعة السلم الأهلي والاستقرار الاقتصادي في دولة صغيرة مثل نيكاراغوا»[44].

ومع رحيله عن الإدارة التي شكلتها حكومة الولايات المتحدة من أجل تضليل الكونغرس ووسائل الإعلام، فإن من المفترض أن يخسر مبلغ سبعة آلاف وخمس مئة دولار شهريًّا معفيَّة من الضرائب، وربما بضعة ملايين أخرى من الدولارات من شبكة المساعدات الخاصة على امتداد السنين الثلاث المنصرمة، وهي أموال لم يتم مطلقًا التحقق منها، بالرغم من أن ألفونسو روبيلو، رجل الأعمال الثري الذي بقي في تلك الإدارة للمحافظة على واجهة الديموقراطية، ربما سوف يستمر في تلقي مبلغ عشرة آلاف دولار شهريًا لقاء خدماته[45].

أبلغ كروز في اجتماع للجمعية في المنفى أعضاء الوفود ـ وكان حينها ما يزال المدافع البطولي عن الديموقراطية ـ «أن الشروط كلها [الممهدة للنصر] موجودة، باستثناء أننا أخفقنا حتى الآن في أن نطلع بتحديدٍ واضح ومتوازن لمواقفنا السياسية،»[46] ، ما يشكل خللًا بسيطًا في وضعنا الحالي». في غضون ذلك، كان المسؤولون الأمريكيون يشتكون من حقيقة أن «جماعة الكونترا لا يمكن لهم أن يُظهِروا أي كسبٍ سياسي، وأنه ليس لديهم أي نظام دعم داخل نيكاراغوا. فهم لا يفهمون ـ مثلًا ـ لماذا يكون جيشهم العميل الذي يهاجم نيكاراغوا من قواعد أجنبية غير فاعلٍ داخل نيكاراغوا مثل المتمردين اليساريين في السلفادور، الذين كانوا يقاتلون دائمًا من داخل حدود بلادهم، ولا يتلقون أي مساعدة تذكر من الخارج، ويواجهون قوة عسكرية مجهزة بأسلحة وعتاد أفضل بكثير من الجيش الذي يدافع عن نيكاراغوا ضد الهجمات الإرهابية؛ ذلك الجيش الذي يملك قرابة ثمانين طائرة هليكوبتر، وإحدى عشرة

قاذفة قنابل من طراز A 37، واثنتي عشرة طائرة من طراز C 47، ومشاركة مباشرة من القوات الجوية الأمريكية ووحدات عسكرية أمريكية أخرى تعمل في مجال الاستطلاع والمراقبة والتنسيق في عمليات القصف والعمليات الأرضية[47].

يشكو قادة جماعة الكونترا من نقص في أعداد الطائرات الحربية والطيارين، ومن قواتها الجوية البدائية، ومن نقص في أعداد الزوارق الصغيرة للقيام بأعمال الدوريات في الأنهار. المشكلة التي يواجهونها تتمثل في حاجتهم إلى عشرات الرحلات الجوية شهريًّا كي يُبقوا على فاعلية قواتهم داخل أراضي نيكاراغوا، نظرًا إلى أن هذه الشبكة من إعادة التموين عن طريق الجو هي مسألة حاسمة بالنسبة إلى قدرة جماعة الكونترا على الاحتفاظ بأعداد كبيرة من مقاتليها في ميدان المعركة[48]. وبحسب أحد الدبلوماسيين الغربيين المقيمين في ماناغوا، والذي يرصد تحركات المتمردين (وهو على الأرجح مسؤول في السفارة الأمريكية هناك، وربما كان من عناصر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، «فإن العمليات الجوية حاسمة في تقرير مسار الحرب؛ ومن دونها، لن تتمكن جماعة الكونترا من تحقيق أي شيء يذكر»[49]. لقد بلغت رحلات التموين الجوية الأمريكية مستوى ثلاثين إلى أربعين رحلة شهريًّا، بحسب التقديرات الأمريكية والنيكاراغوية؛ وقد أوصلت هذه الرحلات مئات الأطنان من التجهيزات منذ نيسان، أبريل، سنة 1987م؛ لضمان أن يكون الهجوم الربيعي الموعود عنيفًا وفاعلًا بما يكفي للتأثير في توجُّه الكونغرس[50]. زوَّدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المتمردين بمركز حاسوب بإمكانه اعتراض مئات الرسائل التي يتبادلها رجال الساندنيستا يوميًّا، وفك شيفراتها، وهي معلومات ترسلها الحواسيب المحمولة برموز خاصة إلى وحدات المتمردين في الميدان[51]. إضافة إلى ذلك، تقدم عمليات الاستطلاع الشاملة التي تقوم بها الولايات المتحدة للجيش العميل معلومات استخباراتية على مدار الساعة حول حركة الجيش النيكاراغوي[52]، في الوقت الذي يتعيَّن على الحكومة أن تتعامل مع عمليات القوات الخاصة التابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والتي تعد الخطر الدائم المرافق للغزو، إضافةً إلى حالات أخرى لا يمكن تخيلها في حال وجود قوة متمردين حقيقية.

ينقل الصحفيون البريطانيون الذي واكبوا جماعة الكونترا، أن بحوزة تلك الجماعة تجهيزات أفضل مما لدى الساندنيستيين، وهم يشيرون بذلك إلى الأسلحة الحديثة وذات النوعية المتطورة جدًّا، إضافة إلى أنظمة الاتصالات، ويشرحون أيضًا الأسس التي تقوم عليها

عمليات تجنيد أفراد جدد في الجماعة: إن قيام حكومة الساندنيستا بتجميد أسعار المنتجات الزراعية يعني أن العديد من المزارعين سوف يكون دخلهم المادي الآن أقل مما كان عليه إبان حكم الديكتاتور السابق أناستاسيو سوموزا[53]؛ نتيجة للجهد الذي تبذله الحكومة للحفاظ على مستوى المعيشة في الظروف التي تعيشها البلاد في زمن الحرب، بالنسبة إلى الفقراء الذين باتوا يواجهون المجاعة في المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، بما يتناسب مع ما هو متفق عليه في حظيرة منطقة أمريكا الوسطى.

في غضون ذلك، يؤكد لنا مناصرو جماعة الكونترا أن «الخروقات وعمليات الترويع التي مارسها قادة نيكاراغوا، هي التي أدت إلى نشوب ما يشبه الحرب الأهلية، وليس كما يزعم رجال الساندنيستا بسبب العدوان الأمريكي على نيكاراغوا»[54].

بالرغم من موارد الدعم كلها التي تُضخُّ بكثير من السخاء، وبمشاركة مباشرة من الولايات المتحدة، إلا أنها لم تفلح في تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، حتى الصحفيون المعجبون بالإنجازات التي حققتها جماعة الكونترا، يتفقون في الرأي على أنه لولا المساعدات الجوية الأمريكية والدعم الأمريكي المتجدد، لكان من المستحيل على جماعة الكونترا الاستمرار بوصفها قوة متمردين فاعلةٍ على الأرض، وعليه فإن هؤلاء الصحفيين يعترفون ضمنيًّا أن هذه الجماعة ليست قوة متمردين بالمعنى الحقيقي للعبارة، ونقل المراسل نفسه عن أحد المسؤولين الأمريكيين خشيته من أن هذه الإخفاقات غير المفهومة سوف تؤدي إلى كلَفٍ على المستوى البعيد بالنسبة إلينا»[55].

تعد إخفاقات الجيش العميل صادمة بالمقارنة مع ما يحدث في السلفادور المجاورة؛ ففي مناطق قريبة جدًّا من أماكن الجيش الحكومي هناك، والذي يقوم بعمليات تمشيط برية واسعة، عقد المتمردون بكثير من اللامبالاة اجتماعًا موسعًا في إحدى القرى التي لا تبعد أكثر من أربعة أميال عن قاعدة عسكرية تابعة للحكومة كانوا قد اجتاحوها ودمروها، وقد أجروا نقاشًا سياسيًّا راقيًا وصريحًا حول الاحتياجات الأساسية والقضايا الاجتماعية التي تهم الغالبية العظمى من الشعب السلفادوري؛ وقد كان جمهورهم مهتمًّا بصورة واضحة بما يجري ومؤيدًا له، في غضون ذلك استمرت دوريات من جيش الحكومة بالدخول إلى مناطق الصراع بصفتها قوات مغيرة، بدلًا من أن تمثل الوجود الحكومي ذا الرؤية السياسية التي تستقطب دعم القرويين لها، وبحسب المحللين العسكريين، «فإن كلًّا من المسؤولين الأمريكيين

وأعضاء في حزب السيد دوارتي نفسه يقولون إن هذا الأخير أخفق في إدارة برامج اجتماعية فاعلة، بالرغم من المساعدات الأمريكية السخية، وإن الحزب الديموقراطي المسيحي بزعامته قد أصبح كما يقال، آلة ينخر فيها الفساد في أرض لا يجد فيها أغلب القرويين السلفادوريين فرصًا للعمل، ولا يحظون بماء نظيف أو رعاية صحية؛ فالمساعدات الاقتصادية الأمريكية تذهب لدعم تجارة الأغنياء الذين تعد ثرواتهم ... بأمان؛ لأن الضرائب تُجمع بصورة غير منتظمة، ولأن الدولارات يمكن أن تُحَوَّلَ بصمتٍ إلى حساباتٍ في أحد المصارف في ميامي، ولأن أبناءهم بأمان؛ بسبب عدم وجود نظام تجنيد إجباري، ولأن العصابات التابعة للجيش لا تلتقط شبانًا من الأحياء التي يقطنها الأغنياء، وهذه الصورة هي إحدى السمات الطبقية التي تطبع هذه الحرب. قليلةٌ هي المساعدات الأمريكية التي يبدو أنها تصل إلى الغالبية من السلفادوريين الذين يعانون الفقر المدقع، والذين يقطنون في أحياء عشوائية تحيط بالمدن، وفي الأرياف التي لا يزورها المسؤولون الأمريكيون إلا نادرًا. يُرغَم الفقراء من قبل العصابات المتعاملة مع الجيش للانخراط في الجندية، علاوة على أن السلطة السياسية تبقى في أيدي النخبة التي تستوطن المدن، في حين يشعر معظم السلفادوريين بالخوف من رجال الشرطة والجنود، والقلة القليلة من الفقراء يحلمون بالتقدم بشكوى ضد الأغنياء؛ لأنه ما مِنْ قاضٍ يجرؤ على إصدار حكم قضائي لصالح شخص فقير»[56].

«القوات المسلحة التي اتبعت في إحدى المرات سياسة الأرض المحروقة وأشرفت على فرق الموت على الأرض، وقامت بعمليات قصف من الجو، بإمكانها الآن أن تكون أكثر ليونة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها حاليًّا»، كما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، «ولكن طالما بقي اليسار مصدر تهديد سياسي، فلن يجرؤ الجيش على شن هجوم شامل». يصف أحد الرهبان الكاثوليك قرية إل باريللو التي أعيد بناؤها بعد أن دمرها الإرهاب الحكومي، بأنها أشبه ما تكون الآن بمعسكر اعتقال. يقول القرويون إنهم «يخافون من التحدث إلى الصحفيين الأمريكيين». ويعلق أحد العاملين في مجال حقوق الإنسان الدوليين بالقول: «إنهم يشعرون أنهم تحت الحذاء»، ويتخوف الجيش من أن تنظيم قرية إل باريللو المتكامل نسبيًّا، قد يكون مؤشرًا على استمرا النفوذ اليساري، طالما أن شيئًا مثل هذا لا يمكن أن يُتَوَقَّعَ تحت سلطة هذه الحكومة»[57]. هذا هو النموذج الأمريكي للديموقراطية.

تكشف هذه المقارنات مرة أخرى التساوق الحقيقي بين السلفادور ونيكاراغوا، هذا التساوق ليس كما يدعي النظام الإيديولوجي أنّه في كلِّ بلد يوجد رجال عصابات يخوضون قتالًا ضد الحكومة المركزية بوصفه انعكاسًا للصراع بين الشرق والغرب، لكن الحقيقةَ هي أنَّ الولايات المتحدة تقوم بالتنظيم والإشراف على قوة إرهابية يجب عليها أن تستخدم العنف لتحقيق أهداف السيد الأجنبي والنخب المحلية التي تعتمد على القوى الخارجية، والعاجزة عن الدخول في صراع سياسي بما أنه ليس لديها ما تقدمه للشعب إلا تأكيد إغراقه في عالم البؤس والارتهان للأجنبي.

يمكننا البدء في الحديث عن تساوقٍ في الصراع بين الشرق والغرب، وعن المخاوف الأمنية للولايات المتحدة، عندما يُشكِّل الاتحاد السوفييتي قوة مرتزقة لمهاجمة السلفادور من قواعد في نيكاراغوا لترويع السكان، ويُزوِّدها بتجهيزات حديثة ومتطورة من خلال إسقاطها عن طريق الجو، في الوقت الذي تدير أجهزة المخابرات السوفيتية (KGB) برامج تخريبية في السلفادور مستخدمة مواردها الخاصة، وتفرض حالة من الاستنفار هناك من خلال تهديدها بغزو السلفادور فورًا، وتبني قاعدة عسكرية سوفيتية في نيكاراغوا، وتجري مناورات عسكرية هناك يشترك فيها عشرات الآلاف من الجنود السوفييت، وتواصل التهديد باستخدام قواتها البحرية المرابطة في البحر أمام شواطئ السلفادور، وتغرق سماء السلفادور بالموجات الإذاعية التي تطلق الدعايات المضادة، وتقوم بطلعات جوية منتظمة؛ من أجل جمع معلومات استخباراتية عن عمليات الجيش السلفادوري، وترسلها إلى أبناء غورباتشوف الذين ينتشرون في الأرياف، وتنسق الهجمات العسكرية مع جيشها العميل في السلفادور، وهكذا دواليك. وهناك أيضًا الصورة التقليدية التي ستكون أكثر من مجرد هدف للسخرية، أما بالنسبة إلى الوقت الحاضر، فليس لديها المصداقية التي تسمح لها بالشكوى في صحيفة البرافدا من العدوان الأمريكي على بولندا التي تعد ضحية مثيرة للشفقة للصراع بين الشرق والغرب.

فوق هذا وذاك، يعد النمط العالمي الواقعي نمطًا تقليديًّا، وقد شُرِحَ ذلك النمط بصورة وافية في السجل الوثائقي للتخطيط السري، وحتى في التعليقات العلنية؛ وهو الناتج المتوقع لجذور التدخل في داخل المجتمع المحلي الأمريكي. هذه الحقائق لا يمكن استيعابها ضمن دوائر الفئات المثقفة، إذا كانت تأمل الحفاظ على احترامها، وعند تلك التخوم، فإن أقصى ما يمكننا الذهاب إليه هو التأمل في السر وراء دعم الولايات المتحدة للدكتاتوريات في أغلب

الأحيان، وسنترك للمتخصصين في العلوم السياسية والفلاسفة والحكماء الإجابة عن هذا السؤال الذي هو من العمق بحيث يعجز البشر العاديون عن استيعابه وإدراك معناه[58]. ويمكن لنا أن نطرح السؤال التأملي الآتي: لماذا تبقى نيكاراغوا خارج نطاق نوايانا الحسنة؟

يمكن لنا ملاحظة أن دوائر رجال الأعمال في الخارج تبدو وكأنها تعاني مشكلة في الولوج إلى ذلك السر الذي يثير حيرة الأمريكيين؛ ففي أثناء مناقشة دعم الولايات المتحدة للرئيس الفليبيني فرديناند ماركوس، والتي استثارت مثل تلك الأفكار التي سبق لنا اقتباسها، لاحظت مجلة الإيكونومست اللندنية أنه «وعلى امتداد سنينَ عديدة، كان السيد ماركوس مفيدًا للتجارة الأمريكية والقواعد الأمريكية» [59]. لا يحتاج الأمر إلى درجة كبيرة من الرؤية العميقة، بل إلى رؤية تكفي لكي تحل اللغز المحيط بهذه القضية، والعديد من القضايا الأخرى.

يجد مؤيدو جماعة الكونترا الذين يصفون أنفسهم أحيانًا بأنهم ليبراليون أو اشتراكيون ديموقراطيون، أنَّ من الطبيعي أنْ تشكِّل الولايات المتحدة جيشًا عميلًا، وأن تحاول بناء قاعدة سياسة له؛ لأن هذا يعكس مفهومهم لكيفية التعامل مع الأوامر الأدنى. وعليه، فهم يُبدون حماسًا حول القادة السياسيين المدنيين لجماعة الكونترا، المتمتعين بالجاذبية[60]، والذين يتقاسمون أساسًا هذا المفهوم. يلاحظ أحد الصحفيين المستقلين الأمريكيين القلائل بدقة، أن القيادة الرسمية لجماعة الكونترا

تمثل قطاع التجارة والأعمال التقليدي في نيكاراغوا، وطبقة ملَّاك الأراضي، وهي فئات من العالم الثالث يرغب المسؤولون ورجال الأعمال الأمريكيون في التعامل معها؛ ولهذا السبب فقد اختيروا في واشنطن لقيادة جماعة الكونترا؛ فما يمثله كل من كروز وروبيلو وكاليرو هو عقلية المزرعة التي أفسدت الحياة السياسية في نيكاراغوا طيلة العقود التي مارست فيها الولايات المتحدة سياسة الهيمنة والتدخل؛ إنهم يتقاسمون فرضية أن نيكاراغوا تَمُتُّ حقيقةً إلى الولايات المتحدة، وأن من المناسب بالنسبة إلى القادة المحتَمَلين أن يرجعوا إلى واشنطن من أجل اختصار الطريق للوصول إلى الشرعية السياسية[61].

الشيء نفسه ينطبق على أولئك الذين يمتدحونهم هنا بوصفهم ديموقراطيين فُضَلاء، في الوقت الذي يهللون للنظام الاقتصادي والسياسي الذي فرضته الولايات المتحدة ودافعت عنه

في السلفادور، أو يشيحون بأبصارهم عنه؛ وهو نظامٌ يشبه في سماته ما تأمل الولايات المتحدة إعادة تطبيقه في نيكاراغوا.

يلاحظ أحد المتخصصين الأكاديميين الأمريكيين في شؤون أمريكا اللاتينية أن القيادة المدنية لجماعة الكونترا تميل إلى أن تكون ـ أو إلى ما كانت عليه قبل سنة 1979م ـ رافدًا أو ممثلًا لنخبة صغيرة أو لطبقة وسطى صغيرة الحجم، وهؤلاء هم جماعة تم إقصاؤهم من قبل الثورة؛ لأنها كانت تمثل تحديًا لامتيازاتهم، مُحْدِثةً حالة من الفوضى والاضطراب تتساوى فيها أوضاعهم الاجتماعية مع أوضاع المعوزين في العهد السابق. قادة جماعة الكونترا جميعهم تقريبًا يتقاضون رواتب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ وكل واحد من القادة السبعة في إدارة جماعة الكونترا يتقاضى راتبًا مقداره أربعة وثمانين ألف دولار سنويًّا، معفًى من الضرائب، مقرونًا بتحيات من العم سام. كان ألفونسو روبيلو أحد مزارعي القطن الأثرياء ومالكًا لمعمل زيوت الطبخ، وكان يشغل سابقًا منصب رئيس المجلس الأعلى للمبادرة الخاصة، وهي المنظمة التي تنضوي تحتها المبادرات الخاصة المنظمة كافة. وأما أرتورو كروز الذي أمضى سنة واحدة في نيكاراغوا طيلة المدة الواقعة بين 1960م و1985م، فقد كان يعمل بصفة موظف حكومي دولي لصالح بنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية.

وكان أدولفو كاليرو مديرًا لشركة كوكاكولا في نيكاراغوا، وكانت تربطه بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية صلات قديمة ووثيقة، وقد كان أريستيديس سانشيز الإقطاعي الثري أحد المساعدين المقرَّبين من سوموزا؛ أغلب أولئك الذي عارضوا سوموزا أخيرًا، قاموا بذلك للسبب نفسه الذي حَدَا بعناصر مشابهة لاتخاذ موقف معارض من تروجيللو وماركوس ودكتاتوريين آخرين، وإرهابيّي دول كانوا يتلقون الدعم من الولايات المتحدة: لم يكن يكتفي بسرقة الفقراء، بل كان يسرقهم هم أيضًا. لم يكن من المدهش أبدًا «أنَّ أيًّا من هؤلاء لم يصدر مطلقًا أي برنامج مفصل حول أهدافه الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. يقول إدغار تشامورو الذي غادر منصبه بقرف بوصفه ناطقًا باسم جماعة الكونترا بعد سنتين على بقائه فيه؛ وكان قد عيِّنَ في هذا المنصب بتوجيه من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إن تلك الجماعة «لم تقدم لنيكاراغوا أي شيء إلا العودة إلى الماضي؛ فجماعة الكونترا تُستَخدَمُ بصفتها أداة لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة ريغان

... فضلًا عن أنها مجرد أداة تستخدمها عصابة سوموزا القديمة لاستعادة المال والسلطة اللذين فقدتهما سنة 1979م»[62].

قبل انضمامه إلى الجبهة المدنية لجماعة الكونترا التي شكلتها الولايات المتحدة، كان أرتورو كروز قد وصف العناصر القيادية فيها بأنهم جِيَفٌ مدنية، مُلاحِظًا أن «معظم أولئك الأشخاص الذين يتبوؤون مناصب عسكرية في جماعة الكونترا هم أعضاء سابقون في الحرس الوطني، والذين كانوا يدعمون سوموزا من دون تحفظ إلى النهاية ضد إرادة الشعب النيكاراغوي» ـ في الحقيقة، كان عدد هؤلاء (46) من أصل (48) من قادة جماعة الكونترا بدءًا من منتصف سنة 1984م. عبَّر كروز في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1985م عن استيائه المستمر من حقيقة أن جماعة الكونترا «مُسَيْطَرٌ عليها بصورة كاملة تقريبًا من قبل العناصر اليمينية الذين كان أغلبهم من الموالين لسوموزا»؛ وهي آراءٌ أكَّدَها بعد استقالته من الجبهة المدنية التي تدعمها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[63].

إن ظاهرتيْ فقدان الذاكرة التاريخية والرؤية الضيقة التي نمت وترعرعت في أوساط المثقفين تحميان الصحافة والعديد من الصحفيين من استيعاب فكرة أن المشكلة التقنية الغريبة المتمثلة في إلهام أصدقائنا، وبناء قاعدة سياسية لهم دائمًا ما كانت تُشيْطن المخططين الأمريكيين الذين ينفِّذون مخططاتهم في مجال الإرهاب الدولي، والتي كان يطلق عليها بصورة مواربة وصف العمل السري، أو الحرب المحدودة الشدة، أو مواجهة التمرد، أو التهدئة، أو احتواء نيكاراغوا. كان الخبراء طيلة مدة الحروب في الهند الصينية، يتخبطون في المشكلة نفسها؛ الولايات المتحدة قوية عسكرية إلا أنها ضعيفة سياسيًّا، كما ظهر في الوثائق الفيتنامية التي تم الاستيلاء عليها، إضافة إلى التحليلات السياسية الأمريكية.

تأمَّل وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا في الحقيقة المحبِطة التي تشير إلى «أننا لم نعثر بعدُ على الصيغة أو الحافز لتدريب وإلهام [حلفائنا من الفيتناميين] للقيام بأفعال ذات تأثير»؛ وأضاف يقول إن كل ما نفعله هو القتل. عزا الرئيس آيزنهاور المعنويات العالية لدى القوات الشيوعية مقارنة مع القوى الديموقراطية إلى حس الالتزام الذي ينبثق بصورة غامضة من الفلسفة الشيوعية. كما تباكى الجنرال ماكسويل تايلور على الرمز الوطني الذي يحدُّ من تطوير الروح الوطنية الحقة في أوساط الفيتناميين الجنوبيين، في الوقت الذي كان يتأمل في قدرة رجال الفيتكونغ على إعادة بناء وحداتهم بصورة مستمرة، وحصر خسائرهم بوصفها

أحد أسرار حرب العصابات هذه التي لم نجد حتى الآن تفسيرًا منطقيًّا لها؛ التناقضات الواضحة فيما يتعلق بالرموز الوطنية للفيتناميين الجنوبيين يمكن حلها فورًا عندما يتبين لنا أن الفيتكونغ ليسوا فيتناميين جنوبيين، طالما أننا نرتكب مجازر بحق عائلاتهم وندمر منازلهم (في جنوب فيتنام).

في أوائل الستينيات من القرن العشرين، وفي برنامجه المكون من عشر نقاط من أجل النجاح الذي أعلنه سنة 1965م، اقترح السفير الأمريكي لودج في النقطة الأولى ما يأتي: «اشحنوا عقول الشعب بإيديولوجيةٍ ذات جاذبية اجتماعية واعية، يمكن أن توضع موضع التطبيق»[64]. وهي النصيحة نفسها التي يطرحها أرتورو كروز والمفكر الأمريكي البارز الذي تمت الإشارة إليه آنفًا. لكن هذه النصيحة يبدو أنها غير قابلة للتطبيق بصورة أو بأخرى؛ لذا فقد كان من الضروري إمطارُ الأرياف بالقنابل والإرهاب بدلًا من الأفكار.

كانت الخدمات الدعائية التي تقدمها الولايات المتحدة أقل تشوشًا واضطرابًا؛ فقد وصف جون ماكلين الذي كان مسؤولًا عن عملياتها في جنوب فيتنام، القروي الفيتنامي بأنه شخص «لا يستخدم سوى مفردات محدودة لا تتجاوز بضع مئات من الكلمات، أما «قدراته العقلية ... فهي لا تتجاوز إلا قليلًا، تلك التي يمتلكها طفل أمريكي بلغ السادسة من العمر،علاوة على أن عقله غير مدرب؛ وعليه، فهو مصاب بالضمور، كيف لهؤلاء إذًا أن يستوعبوا حسن نوايانا عندما نزجهم في معسكرات الاعتقال، ونذبح عائلتهم؟ وكيف لهم أن يستوعبوا إجراءاتنا الحضارية التي تهدف إلى بناء الدولة؟ لكن الغريب أن التكتيكات السياسية والعسكرية لقوات الفيتكونغ التي تستعمل تقنيات تتماهى بمهارةٍ مع حياة وشخصية القروي الفيتنامي، استطاعت أن تربك ليس فقط مهمة الولايات المتحدة، بل أيضًا القادة الأرستقراطيين لنظام دييم [الذي فرضته الولايات المتحدة على الشعب الفيتنامي]؛ فقوات الفيتكونغ «تطورت بصورة تثير الدهشة إلى مستوى راقٍ ... إذ أنشؤوا مصانع أسلحة في الغابات، ومحطات إذاعية، ومستشفيات سرية، وطابعة دعايات صحفية، ... إضافة إلى مصوري فيديو يصوِّرون المعارك والكمائن، إضافة إلى استخدامات أخرى مشابهة. بدت جماعة الفيتكونغ ـ من الفيتناميين الجنوبيين ذوي العقول الضامرة ـ وكأن طول الفرد فيها تجاوز ثمانية أقدام»[65]. بالنسبة إلى القوات العسكرية النظامية الأمريكية، ما هو تفسير مثل هذا التناقض الغريب؟

كثير مما حدث في فيتنام ينطبق على ما حدث في لاوس، حيث خرَّبت الولايات المتحدة حكومة الائتلاف المنتخبة سنة 1958م؛ لأن أغلبية أعضائها كانوا من اليساريين، وقد مارست فيما بعد واحدة من أشد عمليات القصف في التاريخ، محدثة دمارًا هائلًا في بنية المجتمع المدني في شمال لاوس، بوصفها وسيلة وحيدة لمنع تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والمنظمات الشعبية في هذا المجتمع القروي البدائي؛ وفي كمبوديا بعد ذلك بمدة وجيزة، وبنسبة أعلى بكثير من أعمال القتل، كان المراسلون الأمريكيون أكثر تشوشًا واستغرابًا للنمط المألوف من القيادة الأمريكية؛ في آخر تقرير مقتضب له من فنوم بنه؛ عاصمة كمبوديا، أثار سيدني سكانبيرغ السؤال المهم الذي لم يجب أحد عنه: كيف أمكنَ للمتمردين الذين لا يملكون أي طائرات حربية، وليس لديهم أي نوع من أنواع الدعم المدفعي التي تمتلكها القوات الحكومية ... ليس فقط أن تكافئ القوات الحكومية، التي يبلغ عددها ضعف عدد المتمردين، بل أن تستطيع إرغام القوات الحكومية على التراجع، وأن تحتوي الهجوم لمدة ستة أشهر من دون أي وقف للقتال؟ هذا السؤال بعينه يطرحه زملاؤه في صحيفة التايمز فيما يتعلق بما يجري في السلفادور ونيكاراغوا. طالما أن المتمردين ليسوا من فصيلة البشر الخارقين، يتساءل سكانبيرغ بشيء من الذهول، «فلا بد أن هناك تفسيرات أخرى لنجاحهم»؛ «ربما لأنهم يتصفون بالتصميم والقدرة؛ لأنهم أقل قَدَرِيَّةً من الخمير الحمر من هذه الناحية، ولأنهم يؤمنون بأنهم قادرون على تغيير بيئتهم». (هذا ما ذكره أحد المسؤولين في السفارة الأمريكية).

«بهذا المعنى، العدو ـ المنتمي إلى المجتمع القروي في الداخل الكمبودي ـ مختلف تمامًا عن أولئك الذين يطلق عليهم سكانبيرغ وصف القرويين الكمبوديين، الذين لا يهتمون عادة بالسياسة، ولا يبدون أي اهتمام بالانحياز إلى إحدى الجهتين المتصارعتين؛ فما يهمهم هو أن يُترَكوا وشأنهم كي يتفرغوا لزراعة أراضيهم واصطياد الأسماك لإطعام عائلاتهم، وأن يحتفلوا من حين لآخر بمناسبة يوم عطلة بوذية»[66]. وكما كان الوضع في فيتنام ولاوس، فإن الأمر نفسه يحدث في أمريكا الوسطى.

نكتشف مرة إثر أخرى، أن جانبنا عاجز عن كسب أي دعم شعبي، أو النجاح في أي منافسة سياسية، إلا إذا دُمِّرت ـ بالطبع ـ المنظمات الشعبية، وتحوَّل النظام الإيديولوجي والجيش وقاعدة الإنتاج والتجارة والشؤون المالية ـ باختصار ـ جهاز صناعة القرار برمَّته، وسبل العيش ووسائل العنف كافة ـ إلى يد عناصر مقبولة من الطرف الأمريكي. كان هذا العجز غير

مفهوم ألبتة في بيئة ثقافة فكرية لا تعترف إلا بحكم القوة، وبإصلاحٍ يفرضُ من عَلٍ بما يخدم مصالح السيد الأجنبي. أما الإرباك الحالي الناجم عن إخفاقات الجيش العميل بالرغم من الميزات الهائلة كلها التي يتمتع بها، والصبر والتحمل اللذين تبدياهما جماعات المتمردين في السلفادور التي يعوزها الكثير والكثير مما لدى الطرف الآخر، فهو العائق المألوف.

ليس من الصعب إيجاد حل للارتباك المستمر الناجم عن هذه المتناقضات، لكن الحل غير مقبول، ومن ثم فإن من المستحيل استيعابه، حتى عندما يُطرح من قبل أشخاص محترمين من مؤيدي الاتجاه السائد. لقد شرح برنارد فول المؤرخ الفرنسي المتخصص بالشؤون العسكرية وشؤون فيتنام، والمناهض المرير للشيوعية، هذه النقطة بوضوح في أثناء المراحل الأولى للعدوان الأمريكي على فيتنام؛ أثار سؤالاً حول السبب الذي حدا بالأمريكيين، مثل الفرنسيين والبريطانيين قبلهم، «لاستعمال خيرة قوات النخبة؛ أي خيرة رجال المغاوير البريطانيين والأمريكيين والفرنسيين والأستراليين، إضافة إلى تقنيات المدارس الحربية الخاصة، والمسلحين بأفضل الأسلحة التي يمكن أن تقدمها التقنيات المتقدمة؛ من أجل إلحاق الهزيمة بالمتمردين المحليين في كل من فيتنام والجزائر والمالاوي، والذين لا يدَّعي أيٌّ منهم أنه تلقى أي تدريبات مشابهة، أو أن لديه، إلا في أكثر الحالات ندرةً، قوة نارية تعادل القوة النارية لدى الخصم». كتب يقول: «الجواب بسيط جدًّا؛ نحن بحاجة إلى كل ما تقدمه التقنية التي يوفرها نظامنا؛ كي نسد النقص المرعب في مجال الدعم الشعبي والذكاء السياسي للكثير من الأنظمة التي سعى الغرب حتى الآن ومن دون جدوى، أن يساندها»[67]، أو استمالة الجبهات المدنية لصالح الجيوش العميلة التي حرَّكها. ربما كان بإمكانه إضافة حقيقة أنه كان علينا استخدام كل ما لدى مؤيدي إرهاب الدولة من فصاحة وقوة بيان؛ من أجل حجب الحقائق تمامًا كما أن الالتزام الصارم الذي تبديه ثقافة الإرهاب بضرورة التجهيل وعزل الشعب عن الواقع غير السار، إذا كان لنا أن نبتعد عن المعنى الحقيقي للدرس الذي ينبغي لنا أن نتعلمه. ولقد حذَّرَ فول من أن المشكلة ذاتها سوف تواجهها الولايات المتحدة في جنوب فيتنام، وهذا ما حدث بالفعل؛ وفي عموم الهند الصينية، وفي أمريكا الوسطى كما يحدث اليوم، وفي أي مناطق مضطربة أخرى غدًا.

في الهند الصينية، كان بإمكان دينس ورنر؛ الصحفي الأسترالي المناهض المرير للشيوعية، إدراك أصل المشكلة: «في المئات من القرى على امتداد جغرافية جنوب شرق آسيا، الأشخاص

الوحيدون الذين يعملون على رفع مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان هم الشيوعيون»[68]، بينما تصر الولايات المتحدة على إعادة النظام القديم المتسبب بالمعاناة لعموم الشعب والمتسم بالفساد، ونظرًا إلى أن مثل هذا الإدراك كان غير مقبول، فقد كان الإيديولوجيون الأمريكيون مرغمين على تقديم جواب مختلف: الحرب في جنوب فيتنام هي بكل بساطة انعكاس للصراع بين الشرق والغرب، حيث تحول الفيتناميون الجنوبيون إلى ضحايا لا حول لها ولا قوة؛ في الوقت الذي كان القادة الشيوعيون الماكرون في موسكو وبكين أكثر براعة في المناورة من أقرانهم الأمريكيين السُّذَّج، بينما كان أحباؤنا الفيتناميون (واللاوسيون والكمبوديون) قتلةً وفاسدين. اليوم، وعلى المنوال نفسه، لا يمكن أن نفهم أن الوضع في أمريكا الوسطى له السمات الأساسية نفسها للهجوم الأمريكي ضد جنوب فيتنام، وعلى العكس من ذلك، فحقيقة الوضع هي أنَّ الشعبين السلفادوري والنيكاراغوي هما مجرد متفرجَيْن سلبيَيْن على ما يجري من حولهما، وهما كذلك ضحيتان من ضحايا الصراع بين الشرق والغرب، في حين يبدو الأمريكيون السُّذَّج عاجزين عن منافسة حِيَلِ الشيوعيين المخاتلين في الكتلة السوفيتية.

هذا ما يقوله لنا الصحفيون الموضوعيون الذين يصفون الأحداث بتجرد؛ يوضح جيمس لو موين أن «إنشاء قاعدة للدعم الشعبي يبدو أمرًا مهمًّا بالنسبة إلى المتمردين ـ ويعد هذا اكتشافًا لافتًا من اكتشافات ثمانينيات القرن العشرين ـ وهو أحد الأساسات التي أكدها المدربون الكوبيون لقادة المتمردين السلفادوريين وقادة الساندنيستا الذين لا يمكن لهم أن يتوصلوا إلى هذه الرؤية العميقة من تلقاء أنفسهم»[69]. ويتابع قائلًا: «أما المستشارون الأمريكيون لجماعة الكونترا، فيبدو أنهم أقل خبرة بكثير في فن حرب العصابات، ولم يقدموا الأفكار الكافية لصناعة الديموقراطية التي تؤكد خيارات الفرد، وتحويلها إلى عقيدة الحرب الثورية». وهكذا، فإن جماعة الكونترا النيكاراغوية بحاجة إلى دراسة النجاحات التي حققها المتمردون السلفادوريون في الحصول على الدعم الشعبي، تمامًا كما حاول الأمريكيون في فيتنام تقليد أسلوب أعدائهم من الفيتناميين الجنوبيين.

لكن لو موين ذهب إلى أبعدَ مما ذهب إليه أسلافه في نظام الدعاية في الهند الصينية؛ فقد أوضح أن جماعة الكونترا تواجه مشكلات أبعد من تلك التي يواجهها المتمردون في السلفادور، وتتجلى هذه المشكلات في جهاز القمع الذي تستخدمه حكومة الساندنيستا، والذي أعاق تحركات جماعة الكونترا، وعرقل جهودها لبناء قاعدة سياسية في نيكاراغوا، ويلاحظ

أن المتمردين في السلفادور يواجهون المعوقات نفسها، إلا أن تلك المعوقات لا تُفرَضُ بصورة دائمة هناك. إن الإقصاء الفعلي لوسائل الإعلام باستخدام العنف، والهجمات الدموية التي أتت على الجامعة الوطنية، والقتل المتعمد للمعارضة السياسية من قبل قوات الأمن، واغتيال الأُسقُف الذي حاول أن يدافع عن المنظمات الشعبية التي دُمِّرت فعليًّا بوساطة الإرهاب المنظم والمدعوم أمريكيًّا، وذبح نشطاء في النقابات العمالية، وكذلك صحفيين، وعاملين في مجال حقوق الإنسان، ورهبان وراهبات وطلاب ومدرسين وعشرات الآلاف من القرويين، وسياسة الأرض المحروقة التي شردت مئات الآلاف من اللاجئين، وممارسة التعذيب وتقطيع الأوصال، والإرهاب الوحشي الذي أحدث هزة عنيفة في المجتمع ـ كل ذلك يبدو تافهًا بالمقارنة مع القمع الساندنيستي، في نظر مراسل صحيفة نيويورك تايمز في أمريكا الوسطى.

يشجب لوموين سلمان رشدي بسبب ما أبداه من تزلُّفٍ رخيص إعجابًا بالهراء الصادر عن عدد من قادة الساندنيستا؛ ما يجعل من السهولة بمكانٍ، رمي كتابه في الموقد حيث تنتمي الحقائق المسلم بها، نظرًا إلى أنه مرتهنٌ لثورة غريبة لا يمكن له أن يتبين جوانبها المظلمة ـ بعكس ذلك الصحفي المتشدد الذي لا يمكن خداعه من قبل الشيوعيين، والذي يستعرض الصراع الأمريكي السوفييتي في أمريكا الوسطى بعيون ثاقبة وموضوعية، من دون أن يخفق «في النظر إلى الجانب المظلم لعمليات الولايات المتحدة الهادفة إلى الدفاع عن الديموقراطية[70].

هذه موضوعات ملحة تتناولها التقارير الواردة من أمريكا الوسطى أرسلها أحد كبار المراسلين لصحيفة التايمز اللندنية في المنطقة ـ ولا بد من الإشارة هنا إلى أنها تقارير ذات مستوى عالٍ بالمعايير الإعلامية العامة. سوف نعود هنا إلى إيراد بعض الأمثلة.

كما سبقت لنا الملاحظة آنفًا، فبصرف النظر عن الوقائع، كائنًا ما كانت، تبقى حقيقة أن نيكاراغوا هي معسكر ستاليني الأشبه بالسجن، في حين أن السلفادور تناضل من أجل الديموقراطية بمساعدةٍ من الولايات المتحدة. وتُظهِرُ مراجعة للنظام الإيديولوجي في الولايات المتحدة أن هذه الصورة المطلوبة عُرضت بكثير من الالتزام والمهارة[71].

وبحسب النظرة الرسمية، تعد نيكاراغوا دولة هتلرية من خلال ممارساتها والتهديد بقيامها بمغامرات خارجية؛ «لا يوجد مجال للمقارنة بين جنوب إفريقيا ونيكاراغوا»، هذا ما صرَّح به الرئيس ريغان في مؤتمر صحفي؛ «ففي جنوب إفريقيا، أنت تتحدث عن دولة، أجل نحن

مختلفون، ونرى أن بعض ممارسات الحكومة هناك غير مقبولة، لكنهم لا يحاولون أن يفرضوا طريقة حكمهم على البلدان المجاورة بالطريقة التي يمارسها المُعتدون النيكاراغويون[72]؛ فالمرء لا يجد قوات جنوب إفريقية في ناميبيا في خرق للقوانين الدولية- على سبيل المثال- كما لا توجد أي تحركات من قبل جنوب إفريقيا لإثارة الاضطرابات والقلاقل في بوتسوانا وليسوتو وأنغولا وموزامبيق، أو في أي دولة أخرى من دول الجوار».

عُبِّر عن موقف الحكومة الأمريكية هذا، من خلال وثيقة مشتركة صادرة عن وزارتيْ الدفاع والخارجية الأمريكيتين بعنوان التحدي الذي تواجهه الديموقراطية في أمريكا الوسطى، وقد وزعت هذه الوثيقة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من شهر كانون الأول، ديسمبر، 1986م:

> «ليس هناك على امتداد القارة الأمريكية كلها، نظام أكثر بربرية ودموية، نظامٌ يخرق حقوق الإنسان بطريقة ممنهجة ودائمة، من نظام الساندنيستا».

تلاحظ منظمة العفو الأمريكية تعليقًا على هذه الوثيقة أن أعداد القتلى من المدنيين غير المحاربين، والتي تعزى إلى قوات الحكومة في نيكاراغوا على امتداد سبع سنوات، وخلال مدة الهجوم المتصاعد في حدته من قبل الولايات المتحدة وجيشها العميل، ربما وصلت إلى ثلاث مئة قتيل؛ وكان أغلب هؤلاء القتلى بين سنتيْ 1981م و1982م ينتمون إلى قبائل هنود الميسكيتو، مقارَنةً بأربعين إلى خمسين ألفًا من القتلى المدنيين السلفادوريين، اغتالتهم القوات الحكومية وفرق الموت المتحالفة معها في أثناء المدة نفسها، بالتزامن مع أعداد مشابهة من القتلى الذي قضوا في السنة الأخيرة من حكم سوموزا، وقد قُتِلَ معظم هؤلاء في أثناء الهجمات العشوائية على السكان المدنيين التي قامت بها عناصر من الحرس الوطني؛ إضافة إلى أعداد أكبر من القتلى في غواتيمالا المجاورة[73] -هذه المجازر كلها كانت تتم بدعم أو بتنظيم مباشر من قبل الولايات المتحدة، بعكس الكثير من الأوهام التي يُراد لها أن تُسَوَّقَ في وسائل الإعلام.

فوق هذا وذاك، ما يزال المسؤولون عن ذلك كله في واشنطن وأمريكا الوسطى موجودين في السلطة اليوم، باستثناء الحرس الوطني السوموزي النزعة، والنخب من رجال الأعمال الأثرياء الذين تعمل الولايات المتحدة جاهدة على إعادتهم إلى مواقع السلطة بحسب مفهومها للديموقراطية. عندما يزور مورتون كوندراك السلفادور للاحتفاء بمسيرتها نحو

الديموقراطية، فإنه يُستقبَلُ من قبل الرئيس دوارتي الذي كان العقل المدبر لمعظم عمليات القتل، ومن قبل وزير دفاعه الجنرال فيديس كازانوفا الذي أشرف عليها من خلال مبدأه القائل «إن القوات المسلحة جاهزةٌ لقتل ما بين مئتين إلى ثلاث مئة ألف شخص إذا كان ذلك سيساعد على وقف سيطرة الشيوعيين». ويخلص كوندراك إلى القول «إن إدارة ريغان تستحق التقدير للإنجازات العظيمة التي تحققت في ثمانينيات القرن العشرين، والتي تجلت في معالجتها للمسألة السلفادورية بطريقة أفضل مما فعله الديموقراطيون في نيكاراغوا». ويؤكد زملاؤه الصحفيون لنا أن «عمليات النهب والسلب التي يقوم بها ... القادة في نيكاراغوا هي أعظم وأكثر منهجية من عمليات النهب والسلب التي قام رجال سوموزا، بما في ذلك قتل ما بين أربعين إلى خمسين ألفًا من السكان المدنيين من قبل نظام سوموزا، بعد سنين من التعذيب والقتل والسرقة وإثراء الديموقراطيين، في الوقت الذي كان السكان يتضورون جوعًا»[74].

يخلُصُ صحفيو الواشنطن بوست إلى أن دوارتي «بذل الكثير من الجهد، كي يحكم البلاد بصورة ديموقراطية بدءًا بترويض اليمين الإجرامي، وصولًا إلى إخضاع القوات المسلحة، وانتهاءً بشن الحرب والقيام بثورة اجتماعية؛ إضافة إلى بذل أقصى ما يمكنه من جهد للحد من النتائج السلبية للحرب والتخلف والتغيير الاجتماعي على الوضع الاقتصادي». أما في العالم الواقعي، فإن اليمين المجرم يتكون من عناصر من القوات الأمنية التي امتدحها دوارتي لخدماتها الجليلة والشجاعة التي تجلت في اعتداءاتها الدموية ضد السكان، في الوقت الذي كان يعمل بجدٍ من أجل ضمان أن يزوِّدها الكونغرس بالوسائل الضرورية[75]، وتبقى قبضة القوات المسلحة محكمةً على الوضع كما تبيَّنَ من خلال الحصانة المطلقة التي تتمتع بها ضد الملاحقة القانونية لارتكابها أعمال إبادة سواء في الماضي أو في الحاضر؛ أما سياسات دوارتي البنَّاءة فهي من نسج خيال الصحفيين الذين بإمكانهم الاطلاع عليها من خلال التقارير الصحفية التي ينشرونها من حينٍ لآخر. لكن دوراتي يُنفِّذ المهمة التي أوكلت إليه، وعليه، فإن «الولايات المتحدة ملتزمة التزامًا كاملًا بدعم ديموقراطيةٍ في السلفادور، لا تزعم أنها تتصف بالكمال، لكنها تناضل من أجل البقاء، حيث لا يمكن للمتمردين أن يبقى لهم حضور قوي لولا وجود حكومة الساندنيستا في نيكاراغوا المجاورة»، كما يؤكد لنا هؤلاء الصحفيون؛ لكن الدليل على مثل هذه الاتهامات يعد إزعاجًا غيرَ ذي صلة، خصوصًا إذا كانت الدولة هي التي تتكلم.

الشعبية التي يحظى بها دوارتي في واشنطن لا تماثلها شعبيته في السلفادور؛ حيث أظهرت استطلاعات للرأي سنة 1986م أشرف عليها حزبه الحاكم؛ أي الحزب المسيحي الديموقراطي، أن أقل من ربع الناخبين في البلاد سوف يدعمونه في الانتخابات المقبلة؛ وهنا يحق لنا أن نتساءل حول ما يمكن ان تؤول إليه هذه الأرقام لو لم يتم إقصاء اليسار عن المشاركة في الانتخابات، ولو لم يتم ترويع المواطنين بالإرهاب؛ لا أحد بإمكانه إعطاء جواب محدد، بالرغم من أننا نستحضر اعتراف دوارتي أن «الجماهير كانت إلى جانب المتمردين» بعد انضمامه إلى صفوف الحكومة والبدء في شن الهجمات الإرهابية بكل زخمها[76].

وفي الوقت الذي كان يُكال المديح المفعم بالحماسة في الصحافة الحرة لإنجازات دوارتي الديموقراطية الرائعة في ظل حكومته، كان سكان السلفادور يشعرون بشيء مختلف نوعًا ما؛ فاستطلاعات الرأي العام التي قام بها معهد الرأي العام في جامعة أمريكا الوسطى في السلفادور في كانون الثاني، يناير، وشباط، فبراير، سنة 1987م أظهرت أن عشرة بالمئة فقط من السكان يؤمنون بوجود عملية ديموقراطية وحرية في البلاد في الوقت الحاضر، بينما يعتقد ثمانية عشر بالمئة من السكان أن الحال في البلاد تدهورت؛ ويعتقد ثمانية وعشرون بالمئة من السكان أن هناك تحسنًا في بعض المجالات لكن عمليات القمع مازالت مستمرة؛ وتعتقد الغالبية أن سياسات دوارتي الاقتصادية الجديدة سوف تلحق الضرر بالطبقة الفقيرة، مقابل قلة قليلة من المُستطلعة آراؤهم يعتقدون أن الأغنياء سوف يتضررون من هذه السياسات (ثلاثة وستون بالمئة وتسعة بالمئة على التوالي)؛ لكن نسبة عالية من المُستطلعة آراؤهم تقول إن الإصلاح الزراعي قد يكون مفيدًا، لكن الوعود التي قطعتها حكومة دوارتي على نفسها ليست سوى أكاذيب (واحد وأربعون بالمئة مقابل اثنين وعشرين بالمئة يرون أن هذا الإصلاح يحقق فوائد للناس)[77].

يعد دوارتي أقلَّ من بطل في أمريكا الجنوبية؛ فخلال رحلته الأخيرة إلى الديموقراطيات الناشئة في أمريكا الجنوبية، نأت القوى المعتدلة بنفسها عنه، وكان عليه مواجهة الجماهير الغاضبة، وبينما كان يحاول إلقاء كلمة في الكونغرس الأرجنتيني، انسحب أكثر من نصف أعضائه من الجلسة، أما في الأوروغواي فلم يسمح له بإلقاء خطاب في الجمعية العمومية، وتعرض لإدانة من الحزب الديموقراطي المسيحي بسبب تحالفه الفاضح مع إدارة ريغان. وقد ووجِهَ بمعارضة مماثلة في محطاته التي توقف فيها من البرازيل إلى البيرو[78].

«لم يحظَ دوارتي عند وصوله إلى الأورغواي والأرجنتين والبرازيل إلا باستقبال فاتر»، كما ذكرت مجلة ميسوأمريكا (Mesoamerica) التي تصدر في كوستاريكا، وأعلن مسؤول في اتحاد العمال أن «الطبقة العاملة في الأوروغواي تستنكر وصوله إلى البلاد؛ لأنه لا يمثل الديموقراطية، بل يرأس نظامًا يتصف بخروقات فاضحة لحقوق الإنسان، علاوة على أنه يسهِّل على إدارة ريغان التغلغل في نيكاراغوا». وقد أجهشت ابنة دوارتي بالبكاء في البرازيل عندما علت أصوات الاحتجاج من قبل الحشود الغاضبة وهي تلوح بلافتات كتب عليها «دوارتي قاتل ومرتكب لأعمال إبادة جماعية»، فضلًا عن أن الاحتجاج القوي على وجود دوارتي في البرازيل أجبره على إلغاء بعض مراسم الاستقبال التي كانت مُعَدَّةً له. إلا أن أكبر إحراج كان على دوارتي مواجهته خلال وجوده في البرازيل، حدث عندما دُعيَ الكونغرس البرازيلي للاجتماع لتكريم الضيف الزائر، إلا أن عدد من حضر كان مثيرًا للسخرية؛ إذ لم يحضر ذلك اللقاء إلا ثلاثون من أصل أربع مئة وتسعة وسبعين نائب في مجلس النواب، وسبعة من أصل تسعة وستين عضو في مجلس الشيوخ[79]!

في الأوروغواي والأرجنتين والبرازيل، حيث توجد خبرة جيدة في مثل هذه المسائل، فإن من السهولة بمكانٍ، بالنسبة إليهم أن يتعرفوا إلى قاتلٍ إذا رأوه.

تذكرنا شعبية دوارتي في الولايات المتحدة بأنور السادات الذي كان يعد بطلًا عظيمًا بنظر الولايات المتحدة، لكن شعبيته كانت أخف بكثير في مصر كما اكتشف المراسلون الأمريكيون، وكان ذلك مبعثًا لدهشة عظيمة بالنسبة إليهم عندما سافروا إلى القاهرة لتغطية حفل التأبين الذي أقيم له بعد اغتياله، ويبقى دوارتي شخصًا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى العسكر؛ بسبب قدرته على ضمان تدفق المساعدات المالية من الكونغرس، إضافة إلى أن دوائر رجال الأعمال قدمت له مساعدات غير معلنة لأسباب مشابهة. ليس أمام عامة الشعب إلا القليل من الخيارات؛ فطالما أنه بقي رمزًا للزعيم الديموقراطي داخل المنظومة الإيديولوجية في الولايات المتحدة، ويقوم بدوره المرسوم، فإن احتمالات بقائه في منصبه تبقى مضمونة.

يتهم بروس كاميرون المؤيد لجماعة الكونترا اليسار الليبرالي باستخدام المعايير المزدوجة؛ لأنه ينظر إلى مسألة انتهاك حقوق الإنسان من قبل حكومة الساندنيستا على أنها أقل حدة من مثيلتها في السلفادور، في حين أن رونالد رادوش، الديموقراطي الاشتراكي يوضح أن الحاجة إلى ممارسة الضغط على [نظام الساندنيستا] وقيام حكومة الولايات المتحدة بحماية المقاومة الديموقراطية، هو «أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى»؛ وأضاف يقول: «يجب ممارسة

الضغط على حكومة الساندنيستا للقيام بأقل مما قامت به حكومة دوارتي في السلفادور»[80] . مرة أخرى، نكتشف كم أن من السهل التسامح؛ وفي واقع الأمر، يمكن غض الطرف حتى عن أعتى صور الإبادة الجماعية طالما أنها تُرتَكَبُ من قبل الجانب الذي ندعمه. لو بدت هذه التصريحات صادمة في بداية الأمر، فسيكون علينا أن نضع في حسباننا أن رؤية رادوش تتسم ببعد النظر؛ لنفترض أن رجال الساندنيستا اختاروا تبنِّي أساليب حكومة دوارتي، كما يدعو إلى ذلك رادوش؛ أي اللجوء إلى التدمير المادي لوسائل الإعلام المستقلة، واغتيال أفراد المعارضة السياسية، وممارسة الإرهاب البربري، وارتكاب مذابح جماعية بين عموم السكان من أجل تدمير الحركات ذات القواعد الشعبية، وإعادة فرض النظام القديم تحت سيطرة العسكر والقطاعات المدنية صاحبة الامتيازات التي تكرس جهودها كلها من أجل زيادة ثرواتها وخدمة سيدها الأجنبي، بينما تتعرض قطعان المواشي للموت بسبب الأوبئة وسوء التغذية، ويجبر العمال على العمل بطريقة تشبه عمل العبيد، والتعرض للتسمم بمبيدات الحشرات. سيكون من دواعي سرور الولايات المتحدة في ظل هذه الظروف تقديم الدعم لديموقراطيتهم الناشئة وغير الكاملة، وسيقابل هذا الدعم بالتصفيق المؤدب أو اللامبالاة من قبل المثقفين الأمريكيين الذين يؤكدون لنا التزامهم العميق بقضية معاناة الفقراء في أمريكا الوسطى، أما ردة الفعل العامة هنا على ما يحدث في الديموقراطيات الفتية، فتُظهِرُ أن هذا الرأي صائب لدرجة تبعث على الألم.

بمثل هذه الطرائق، تقدم الطبقات المثقفة خدمات عظيمة للدور الذي تقوم به ثقافة الإرهاب.

الفصل السادس: التحكم في الأضرار

الكشف الجزئي عن شبكة الإرهاب الدولي في واشنطن في نهاية سنة 1986م، فرض ضرورة طرح مشروعٍ للتحكم في الأضرار؛ لضمان عدم تسرب أي معلومة ذات مغزى يمكن أن تخرج إلى العلن، مهما كانت بسيطة في ضوء ما فعلناه في أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي، ويعتمد هذا المشروع على الزعم بأن السياسة الخارجية لإدارة ريغان هي سياسة حمقاء وغير كفؤة، وأنها خارجة عن السيطرة، لكن المراقبين النُّبهاء يهزون رؤوسهم بحيرةٍ ويأسٍ؛ بسبب أقزام ريغان جميعهم[1]. الشيء نفسه كان صحيحًا في أثناء فضيحة ووترغيت؛ فردة الفعل تستثير الشكوك، هذا هو الرد المُمَيِّز عندما تبدأ الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الفاعلة بالظهور من خلال قناع المبدأ، أما الرد التلقائي فيكون من خلال حصر المساءلة بغية إخفاء الطبيعة المنهجة للجريمة التي يُكشف عنها اليوم بصورة جزئية؛ فالمشكلات يجب أن تلقى على كاهل أفرادٍ من السهل اتهامهم بعدم الكفاءة والتقصير، ولكن لا يجوز أن تُستقصى أصولها في الجذور المؤسساتية (في المحصلة، حتى أفضل الأنظمة على الإطلاق يمكن أن يحتوي على تفاحة فاسدة، أو شخص موغل في وطنيته إلى درجة الشوفينية). وهكذا، فمن المهم جدًّا حماية النوايا النبيلة للولايات المتحدة من أي تحدٍّ قد تواجهه.

تناغُمًا مع هذه المبادئ الجوهرية، كما سبق لنا أن رأينا، تَجِبُ إزالة العديد من المسائل الملحة من الأجندة: السجل التاريخي والوثائقي الذي يكشف عن الدلائل الإرشادية الثابتة لسياسات الولايات المتحدة؛ والأرضية المؤسساتية التي تتطور فيها هذه السياسات، وآخر مظاهر تطبيقٍ لهذه السياسات في غواتيمالا والسلفادور، وشروط الحياة الطبيعية في منطقتيّ الكاريبي وأمريكا الوسطى الخاضعتين لنفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها، وما يمكن أن يعلِّمنا كل ما تقدم، عن أهداف حكومة الولايات المتحدة وطبيعة سياستها على امتداد سنين طويلة؛ إضافة إلى قضايا أخرى مشابهة لا غنًى لنا من تناولها الآن. ليس من المناسب أن تكون مثل هذه الموضوعات مادة للتقارير الصحفية أو التعليقات أو الحوارات، وعلى العكس من ذلك، يجب أن تُصاغ هذه الأجندة وفقًا لمتطلبات النخبة التي ترسم خطوطها بوجه عام، الآلة الدعائية التابعة للدولة، بالرغم من أن النقاش حولها قد يكون مسموحًا به فقط في حال اختلف أفراد

النخبة حول بعض الأمور التكتيكية أو الإجرائية. تعد المبادئ الأساسية ضمن هذه المحددات خارج إطار التساؤلات والجدل؛ مثل التزام صانعي السياسة الأمريكية الصارم بالديموقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، ويجب أن يُعلن عن الأحداث المعاصرة ويُطرح نقاش حولها في ضوء هذه الشروط، ويجب أيضًا أن تتشكل الذاكرة التاريخية بطريقة لا تجعل هذه المبادئ عرضةً للتساؤلات، أو حتى مثيرة للجدل.

يمكن تسهيل أداء مشروع التحكم في الأضرار من خلال اللجوء إلى فقدان الذاكرة التاريخية وضيق الأفق؛ حيث تسمح لنا هذه بتجنب ما يمكن أن يكون مصدرًا لأسئلة مثيرة للإحراج (هي بالتأكيد ذات صلة وثيقة بالموضوع). من بين تلك الأسئلة التي تَرِدُ مباشرة إلى الذهن، ما يأتي:

> ما الذي يفسر التحول المفاجئ في الرأي النخبوي الأمريكي إلى إبداء الكثير من الاهتمام بحقوق الإنسان والديموقراطية في نيكاراغوا، وتحديدًا في شهر تموز، يوليو، سنة 1979م، عندما أطيح بعشيرة سوموزا وهي حليفتنا لعقود مديدة وتم طردها من ماناغوا، وفشلت إدارة كارتر في جهودها في الإبقاء على حرسه الوطني الممقوت من شعب نيكاراغوا، بحيث تستطيع من خلال الإبقاء عليه، إعادة إنتاج النظام القديم من خلال وجوه جديدة؟
>
> ما الذي كانت الولايات المتحدة وإيران تفعلانه قبل أن تبدآ بعقد تلك الصفقات التسليحية الفضائحية مع إيران سنة 1985م، بحسب التسلسل الزمني الذي قدَّمته لجنة تاور ولجان الاستماع النيابية في الكونغرس؛ أي عندما لا يكون هناك رهائن يتعيَّن إنقاذهم؟
>
> ما سبب ذلك الغضب العارم الذي تفجَّر بعد أن مُنعت مجلة لا برنسا من الصدور، وذلك بعد يوم واحد على إصدار الكونغرس ما وصفه مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة على أنه إعلان حقيقي للحرب على نيكاراغوا، مقابل الصمت المطبق حيال إسرائيل التي قامت في تلك المدة نفسها بإغلاق نهائي لصحيفتين تصدران في القدس، على أساس أنه «وبالرغم من أننا نمنحهم حرية حق التعبير ... فإن من غير المسموح لهم استغلال هذه الحرية لكي تكون

عاملًا في إيذاء دولة إسرائيل»، وكما قررت المحكمة العليا، «فإن من غير المفهوم أن تسمح دولة إسرائيل لمنظمات إرهابية تعمل على تدميرها بفتح مكاتب لها في أراضيها، بصرف النظر عن مدى شرعية تلك المكاتب» (كانت مجلة لا برنسا تتلقى مساعدات من منظمات تابعة لمؤيدي جماعة الكونترا التي تمولها تلك الدولة العظمى التي تشن حربًا على نيكاراغوا)[2]؟

أحد أهم شروط لغة الخطاب الراقية أن تكون مثل هذه الأسئلة غير مطروحة للنقاش على بساط البحث.

دعونا نستعرض بتفحُّص بعض ملامح فن التحكم في الأضرار.

يعبِّر النائب مايكل بارنز، وهو أحد كبار منتقدي سياسة ريغان في الكونغرس، عن دعمه للهدف النبيل لإدارة ريغان: «الرامي إلى إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا بطريقة أو بأخرى»، ويضيف قائلًا: «لكن جماعة الكونترا ليست الأداة التي ستحقق هذا الهدف»[3]. وهو يرى أن العملية الديموقراطية التي يقوم بها أصدقاؤنا في المنطقة؛ أي في الهندوراس وغواتيمالا والسلفادور حيث لا وجود لأيِّ شخص متعقل في أيٍّ منها يستطيع أن يتلفظ بعبارة الديموقراطية، من دون أن تسري في جسده قشعريرة، ومع ذلك علينا أن ندفع بالتزاماتنا بتحقيق الديموقراطية في نيكاراغوا، ولن يردعنا التأمل بما كشف النقاب عنه بشأن سجل تدخل الولايات المتحدة في المنطقة الذي امتد على مدى مئة وثلاثين سنة.

بالعودة إلى وسائل الإعلام، وتحديدًا في الصحافة الليبرالية الأكثر تطرفًا، نجد أن أحد منتقدي إدارة ريغان يكتب في تحليل إخباري له «أن العقيد أوليفر نورث الذي كان في قلب دوامة الفضيحة، تحول إلى أحد أكبر داعمي الديموقراطية في أمريكا الوسطى، خصوصًا فيما يتعلق بقضية الكونترا»[4]. حتى قبل إدلاء العقيد أوليفر نورث بشهادته التي كشفت عن احتقاره الشديد للديموقراطية بوضوح صادم، ما هو الدليل على أنه كان يهتم بالديموقراطية ـ سواء في نيكاراغوا أو حتى في الولايات المتحدة ـ أو أنه يعرف حتى ما تعنيه هذه الكلمة، أو أن قادة جماعة الكونترا أو الولايات المتحدة نفسها يلقون بالًا للديموقراطية، أو أنهم اهتموا يومًا لأمرها؟ من الواضح أن أيًّا من هذه الأسئلة لا يعد ضروريًّا بما أننا مهتمون هنا بمسألة الحقائق العَقَدية.

إحدى السمات المهمة في الثقافة الأمريكية تتجلى في مسألة أن هذه المبادئ هي المسلمات الأولى في لغة الخطاب؛ وهي خارج نطاق دائرة النقاش بالمطلق؛ إنها الحقيقة العَقَدية بصرف النظر عن الوقائع؛ وعلى هذا الأساس، ينظر إلى مبدأ ريغان على أنه «مصمَّمٌ بوصفه أداة في السياسة الخارجية لنشر الديموقراطية في مناطق تقع أنظمة الحكم فيها ضمن النفوذ السوفييتي التي أتت إلى الحكم في سبعينيات القرن العشرين»، بالرغم من أن هناك أسئلة تُطرَحُ حول ما إذا كان يتعيَّن علينا «تقديم مساعدة للمقاومة في نيكاراغوا» (كما تساءل ستيفن رمسفيلد) أي للجيش العميل الذي يشن هجمات على نيكاراغوا من قواعده الأجنبية، والذي حافظ على بقائه في ميدان المعركة بفضل المساعدات التي تنقل له جوًّا بصورة يومية بفضل كرم الدولة العظمى الممولة له، يطالب محررو صحيفة نيويورك تايمز بضرورة «مساندة الحكومات المنتخبة في المنطقة، وبتقوية الأنظمة الديموقراطية في السلفادور والهندوراس وغواتيمالا، ورؤسائها المنتخبين، وحمايتهم من السطوِ على المكاسب الديموقراطية التي تحققت في بلادهم من قبل رجال الساندنيستا الذين ليسوا حكومة منتخبة ذات رئيس منتخب، ولا يمثلون بكل تأكيد ديموقراطيةً كتلك التي تتمتع بها الدول التابعة لنا». يتفق صحفيو الواشنطن بوست مع هذا الرأي.

يضع الصراع في منطقة أمريكا الوسطى نظام الحكم الماركسي في نيكاراغوا في مواجهة مع الحكومة المنتخبة في السلفادور، و كذلك مع المقاومة النيكاراغوية؛ وعلينا نحن مساعدة الحكومات الصديقة في المنطقة في مواجهة التعاظم المتزايد لسلطة رجال الساندنيستا ـ وليس التعاظم المتزايد للقوة الأمريكية المنتهكة للقانون الدولي، كما جاء في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، والمرفق بتأييد ساحق من الأمم المتحدة ـ في الوقت الذي أُوكِلت إلى جارات نيكاراغوا من دول أمريكا اللاتينية مهمة وضعها على طريق الديموقراطية، كما اقترحتها خطة أرياس التي تتعامل مع الحكومات في منطقة أمريكا الوسطى، خارج إطار الصحافة الحرة، بصورة متساوية، ومن دون أن تأتي على ذكر نيكاراغوا. يخبرنا جيمس ريستون بعد الاستماع إلى الشهادة اللافتة التي أدلى بها بويندكستر إلى لجنة الاستماع في الكونغرس «أن الأدميرال بويندكستر كان يعتقد أن سياسة الرئيس العامة تهدف إلى مساعدة جماعة الكونترا في إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا»، ويضيف قائلًا: «ربما بدأت المأساة أولًا بفساد اللغة»، بالرغم من أنه بالتأكيد لم يكن يستوعب لماذا تستحق هذه الكلمات شيئًا من الخصاصة[5].

عندما تلتفت النخبة المثقفة إلى العمل على استرجاع الثقة، فإننا نشعر حينها أننا ننحدر إلى درك الكوميديا الهابطة، يؤكد لنا ليون ويسليتيير؛ المحرر الأدبي في صحيفة نيويورك تايمز ومجلة (New Republic) ـ ربما بشيء من اليأس ـ «أن من الصعب المبالغة في طهارة القلب التي تشعر بها إدارة ريغان التي تعد نفسها ممثلة لقوة عظمى خيّر»؛ «فالقلوب الطاهرة تحلم بتحقيق الديموقراطية في نيكاراغوا، وتعمل على تحقيق هذا الحلم بنفحةٍ إنسانيةٍ مبالغٍ فيها، لكنها ترتكب جملة من الأخطاء في جو الصلاح الفكري الذي يغلف واشنطن في عهد ريغان، والتي سوف تظهر قريبًا جدًّا وبصورة أوضح بكثير من ذي قبل في جلسات الاستماع في الكونغرس، ولكي نشفى من سَكْرَتِنا الأخلاقية والفكرية لسنوات ريغان في الحكم، علينا أن نضيف لمسةً من الواقعية على المثالية المتعجرفة التي ألهمت الريغانيين وهم يغتبطون لذبح أكثر من مئة وخمسين ألف شخص في أمريكا الوسطى، ويدعمون بكثير من الحماسة المجازر التي ارتكبتها إسرائيل؛ حيث أصبحوا بوجه عام من أكبر المؤيدين لبعض أسوأ الفظائع في عصرنا» بحسب ما ذكره مراقبو لجنة حقوق الإنسان الدولية، وبعض القائمين على هذه الفظائع[6]. لكن الصفقات التي عقدها الريغانيون مع إيران، كما يقول ويسليتيير، جعلت من مفهوم الثقة التي هي أهم ما تزعم هذه الإدارة أنها تمثله، أضحوكةً؛ ويعني بذلك أنه لا يجوز استرضاء الإرهابيين وأسيادهم[7]. هذه ليست سوى لازمة شائعة، لا تترافق مطلقًا مع ملاحظة أنه إذا كان يجب تحاشي الإرهابيين الدوليين، فإن واشنطن سوف ينتهي دورها.

أما فيما يتعلق بنيكاراغوا، فإن ويسليتيير يحثنا على ضرورة إبدال المثالية المتعجرفة للريغانيين بمعاداةٍ واقعيةٍ للشيوعية. تفرض الواقعية الواعية علينا التصرف بطريقة نستطيع من خلالها منع حدوث اندماج بين دولة الساندنيستا وبنية النفوذ السوفييتي، ومنع الساندنيستيين من التدخل في شؤون جيرانهم، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها من دون تضييق الخناق على جماعة الكونترا. بالعودة إلى العالم الحقيقي، فإننا نستطيع أن نكتشف أن إحدى عواقب السياسات الريغانية التي تبدو من الخارج متوقعة وذات مصداقية تكمن في إرغام الساندنستيين على الاعتماد على الاتحاد السوفييتي، متخلِّين بذلك عن جهودهم كي يُبقوا على حيادهم، ومن ثم، تبرير الهجوم الذي سوف يشن عليهم لأسباب أخرى مختلفة تمامًا؛ يعد هذا النموذج النمطي للتدخل الأمريكي، وما حدث في غواتيمالا سنة 1954م خير شاهد على ذلك. أما فيما يتعلق بفكرة أن على الولايات المتحدة منع نيكاراغوا من التدخل في شؤون جيرانها ـ وهو شيء لن نقوم به أبدًا ـ فمن المفيد ملاحظة أن الحقيقة العَقَدية تبقى بعيدة عن أي تأثر

سلبي قد يتسبب به غياب أي دليل ذي مصداقية، على مثل هذا التدخل، بما في ذلك الجهود المثيرة للغثيان التي أعلنت عنها الآلة الدعائية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية[8]. ما تبقَّى، يسير على المنوال نفسه بالتناغم مع معايير لغة الخطاب التي يستخدمها المثقفون.

هذه المعايير ليست ذات طبيعة غير استثنائية بالمطلق، كما سبق لبعض المراجع أن أشارت إليها[9]، وهي مختلفة تمامًا عن تلك التي عُثر عليها في الأدب الأمريكي اللاتيني المحترف، ومع ذلك فالاتساق لافتٌ جدًّا وذو طبيعة توجيهية، ويكشف عن سماتٍ للثقافة الفكرية السائدة التي لا تلقى سوى القليل من الاهتمام؛ وهو أقل بكثير مما تستحقه.

من الممكن أنْ نلاحظ أنّ تأثير البرامج الريغانية في ضمان اعتماد نيكاراغوا على الاتحاد السوفييتي، وهو ما لا يستوعبه رأي النخبة، واضحٌ تمامًا بالنسبة إلى المعارضة النيكاراغوية التي يؤكدون دعمهم لها، وفي الوقت الذي يعبر البرلماني المعارض موراشيو دفاز عن اعتراضه على الدستور الجديد، فإنه يلاحظ

أن هذه البلاد ليس لها سوى القليل من البدائل لربط نفسها بالعجلة الاقتصادية لمجموعة دول أوروبا الشرقية، أما ثمرة إستراتيجية الولايات المتحدة فإنها سوف تنضج إذا أصبحت نيكاراغوا بحق جزءًا من منظومة الصراع بين الشرق والغرب في مرحلة ما في المستقبل؛ لستُ معارضًا للدعم الذي تتلقاه نيكاراغوا من البلدان الاشتراكية، فمن المؤكد أنه إذا لم تتلقَّ حركة الساندنيستا السلاح من حلف وارسو، فإن بلادنا سوف تقع بين أيدي جماعة الكونترا، هذا واضح تمامًا، لكن جماعة الكونترا ليست خيارًا ديموقراطيًّا، لقد مات إدواردو فري وهو يأمل أن يُعيد بينوشيه السلطة إلى المدنيين، ونحن نعلم أن أمرًا مشابهًا أو أسوأ، سوف يحدث هنا في نيكاراغوا. نحن ضد جماعة الكونترا، وضد خيار الثورة المضادة[10].

التزام الولايات المتحدة المزعوم بتوفير الديموقراطية في نيكاراغوا، وهو واحد من أهم مبادئ التحكم في الأضرار، هو افتراضٌ أجمع عليه المعلقون والمحللون السياسيون كافة الذين لم يكلِّفوا خاطرهم عناء السؤال عن توقيته المريب والجهود الواضحة التي تقوم بها الولايات المتحدة لتدمير الديموقراطية بمعناها الحقيقي في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى في العالم؛ وهذه حقيقة لا يمكن أيضًا استيعابها؛ وهي في الواقع فكرة لا يمكن تدبُّرها؛ تؤكد لنا المقالات الصحفية أن الهدف الثابت للإدارة هو تحقيق الديموقراطية وإجراء انتخابات

حرة في ماناغوا، بالرغم من أن على إدارة ريغان الانتباه إلى أن جهودها لتوفير الديموقراطية في نيكاراغوا لن تكون على حساب الديموقراطية المطبقة الآن في الهندوراس المجاورة [11]. ونقرأ في الأخبار الصحفية أن الولايات المتحدة كانت «تبحث في إيجاد صيغة إقليمية شاملة من شأنها ... أن تفرض الديموقراطية في البلدان المجاورة وخصوصًا نيكاراغوا، والطلب إلى الكونغرس بأن ينظر إلى الدبلوماسية بوصفها «مقارَبَة جديدة في سياسة الولايات المتحدة، من خلال استخدامها لجماعة الكونترا للضغط على حكومة الساندنيستا اليسارية كي تصبح أكثر ديموقراطيةً» [12]. أما بالنسبة إلى الأعداء الرسميين، أو حتى الدول الأجنبية التي لا تعد من الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة، فإن الإعلان عن بعض أوجه هذه النوايا المزعومة لا يعني بالضرورة أنه الهدف الحقيقي لسياسة أمريكا الخارجية؛ ولكن عندما تفصح الولايات المتحدة عن أهدافها، فلا يعود هذا الزعم إلى حقيقةٍ لا يُسمَحُ معها أن تكون موضع تساؤل؛ علاوة على أنه لن يكون من المسموح حينها بأي شكل من أشكال التحليل المنطقي، أو حتى مجرد التفكير فيه.

يمكن إيراد العشرات من الأمثلة المشابهة، وسيكون من الصعب جدًّا على أيٍّ كان، العثور على خروج وسائل الإعلام عن الخط اللاعقلاني لحملات الدعاية التي تبثها الدولة، حتى بعد الكشف الصارخ عن الشعور بالازدراء الذي عبَّرت عنه أوساطٌ في إدارة ريغان تجاه الديموقراطية في أثناء جلسات الاستماع في الكونغرس بشأن فضيحة إيران ـ كونترا ـ كما لو أن سجل الأحداث في ثمانينيات القرن العشرين، أو السجل التاريخي ليْسا كافيَيْن للسماح بإجراء تقييم منطقي لهذه النزعة الجياشة تجاه الديموقراطية.

في مثل هذه الحالات، كما في دعوة الولايات المتحدة إلى الالتزام بتعهدها بحماية الديموقراطية، إلى ما هنالك، فإننا نرى بأم العين الميزات الإيجابية والعظيمة للالتزام بالخط الحزبي: لا ضرورة لإيراد أي حقائق، فالتاريخ غير ذي صلة؛ شأنه في ذلك شأن العقلانية الجوهرية؛ لأن مبادئ النظام العَقَدي أسمى وأرفع درجة من الحقائق، وعليه فهي لا تتطلب جدالًا من أي نوع كان، ولا تقبل التحدي.

هذا الالتزام المتشدد بالحقائق العَقَدية والمتكرر يومًا بعد يوم، نجح من دون شك في تحقيق هدفه المتمثل بالتأسيس لمبدأ الدولة المقدَّسة، أما المجرمون فلا بد أنهم سوف يستبطنون ما يقولون، وسيفقدون القدرة على جعله محل تساؤل. إن مجرد غياب الجدال سوف يؤدي إلى

ترسيخ العقائد المطلوبة، وجعلها في موقع المسلمات التي سوف يكون من العبث إخضاعها للبحث أو التمحيص. ولو أخذنا في الحسبان الإجماع الضمني للنخب حول الأساسيات، وخضوع الأنظمة السياسية والإعلامية لمركزية الدولة والسلطة الخفية المرتبطة بها ارتباطًا وثيقًا، فلن يكون هناك خطر يذكر من أنَّ مفاهيم بديلة قد تصل إلى قطاعات واسعة من الشعب، وإذا حدث مثل هذا الأمر عن طريق المصادفة، فإن إثبات مصداقيته سيكون صعبًا؛ وهي مصداقيةٌ ليس من المطلوب إثباتها في ظل الشعارات الرنانة التي تُطلَقُ بموافقة الدولة؛ فالنظام قادر بصورة ممتازة على احتواء أي أفكار مستقلة وإبقائها ضمن الحدود المسموح بها؛ على الأقل، ضمن الشرائح المهمة والناشطة سياسيًّا من الشعب.

ضمن هذا الإطار، يمكن تسمية جماعة الكونترا بالمتمردين، أو المقاومة، أو حتى المقاومة الديموقراطية (بحسب رونالد رادوش)، أو مقاتلي الحرية النيكاراغويين (بحسب مارك بيلنيك، المستشار في لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ، عند استجوابه لإليوت أبرامز)[13]. أما في دول أخرى في منطقة أمريكا الوسطى، فيعد المتمردون اليساريون مجرد مجموعات تخريبية كما يرد في مصطلحات مراسلي الأخبار[14]. ويصف مؤيدو الكونترا هذه الجماعة فقط في وثائقهم الداخلية بحق، بالقوة العميلة التي يجب أن نعمل من أجل بناء قاعدة شعبية لها.

كما أسلفنا، يشعر منتقدو ريغان بالقلق فقط إزاء احتمال أن يكون ترويج ريغان للديموقراطية يمكن أن يكون عدوانيًّا أكثر مما ينبغي. وفي الطرف الآخر لوسائل الإعلام المناهضة لسياسة ريغان، ينتقد توم ويكر الريغانيين على أساس أن الولايات المتحدة ليست ملزمة بفرض الديموقراطية بالقوة في نيكاراغوا، فضلًا عن أن منتقدًا آخر لإدارة ريغان، سول لينوويتز يطالب بضرورة ألّا تتخلى الولايات المتحدة وحلفاؤها في أمريكا الوسطى عن أهدافها في تحقيق الإصلاح السياسي في نيكاراغوا، بحيث تُمَكِّنها من أن تتحول إلى دولة ديموقراطية؛ مثل الهندوراس والسلفادور وغواتيمالا التي تُحكَمُ بأمانٍ من قبل العسكر والأقلية المرتبطة بالولايات المتحدة. يتابع شرحه لوجهة النظر هذه من خلال القول إن علينا أن ندعم خطة أرياس التي من المؤكد أنها لا تعني إهمال الهدف المتمثل في الدفع بمسألة حقوق الإنسان والسياسة الديموقراطية في نيكاراغوا بما يتلاءم والعواطف الإنسانية عند الريغانيين: «إن نقطة الارتكاز في خطة أرياس تتمثل [حقيقةً] في التغيير الديموقراطي في نيكاراغوا؛ أي في التحريف المعياري

لصياغة العبارات الواردة في الخطة، وكذلك في المبدأ العَقَدي للولايات المتحدة، والجديرِ بالملاحظة بسبب الافتراض المبطَّن أن التغيير الديموقراطي يشكل مشكلة أقل شأنًا في الدول الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة»[15]، وهو ما سنعود إليه لاحقًا. يؤكد لنا المعلقون وكذلك المقالات الافتتاحية المنشورة في وسائل الإعلام أن «أهداف واشنطن الجوهرية تكمن في توفير الأمن لجيران نيكاراغوا في أمريكا الوسطى، وأن الكونغرس دَعَمَ الضغط العسكري المتزايد على نيكاراغوا أملًا في أن يسهم ذلك في التأثير في حكومة الساندنيستا في أن تترك جيرانها وشأنهم، وتعيد بناء الحريات الديموقراطية الداخلية فيها»[16].

الأمثلة على ذلك عديدة؛ فهؤلاء الكُتَّاب يعرفون ـ أو يستطيعون بسهولة معرفة ـ حقيقة أن حكومة الساندنيستا هي التي طالبت بالإشراف الدولي على الحدود منذ سنة 1981م، بحيث تُتْرَكُ دول أمريكا الوسطى وشأنها، وهو اقتراح رفضته الولايات المتحدة التي كانت ملتزمة بالتدخل العسكري في المنطقة كما كانت الحال طيلة قرن من الزمن أو أكثر، وبإمكان هؤلاء أن يعرفوا أيضًا ـ ربما إذا بذلوا جهدًا أكبر بقليل ـ أنه ومنذ منتصف سنة 1986م، كانت نيكاراغوا الدولة الوحيدة في أمريكا الوسطى التي قبلت بمعاهدة الكونتادورا (سبق ورفضتها الدول التابعة للولايات المتحدة) التي تضمنت فرض حظر استيراد الأسلحة، وسحب المستشارين العسكريين الأجانب من المنطقة، وهذه حقيقة تعامت عنها وسائل الإعلام الأمريكية[17]؛ وأنه في شهر كانون الأول، ديسمبر، سنة 1986م، طالبت نيكاراغوا مرة أخرى أن تُرسل الأمم المتحدة لجنة مستقلة لكشف الحقائق إلى منطقة الحدود بعد وقوع بعض النزاع هناك؛ «لكي تقع على أسباب التوتر، وتوصي باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أي تدهور أكبر، ما قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع هناك» (بحسب ما ذكرته نورا أستورغا، مندوبة نيكاراغوا في الأمم المتحدة حينها)، وهو اقتراح رفضته الهندوراس بدعم من الولايات المتحدة، وهو ما لم تذكره بالطبع ـ كما دائمًا ـ وسائل الإعلام الأمريكية[18].

كان بإمكان كُتَّاب تلك التعليقات أن يطَّلعوا بسهولة أيضًا، هذا إذا لم يكونوا مطَّلعين بالأساس، على الحقائق التي سبقت لنا الإشارة إليها فيما يخص التبادل التجاري بين نيكاراغوا ودول الكتلة السوفيتية عندما أعلن ريغان عن فرض حظر على نيكاراغوا في وجه التهديد الذي تمثله نيكاراغوا على وجودنا، وهو الحظر الذي يجدد سنويًّا من ذلك الحين[19]؛ لكن الإمعان في هذه الحقائق، والحقائق المشابهة الأخرى، لن يكون مناسبًا، وسيكون غير

متَّسِقٍ مع الصورة المطلوبة عن دولة تعد أداة بيد الكرملين؛ فالقيام بذلك كان سيؤدي إلى إلقاء الكثير من الضوء على الهدف الحقيقي من الحظر؛ ألا وهو احتواء هذا الموقف المحايد من أجل تبرير العدوان الأمريكي الذي شُنَّ لأسبابَ مغايِرةٍ تمامًا.

كان بإمكان أولئك الكُتَّاب استيعاب حقيقة أن النتائج المتوقعة لفرض مثل ذلك الحظر وتلك العزلة، وشن الهجمات الإرهابية من شأنها تقليص فرص إحلال الديموقراطية في نيكاراغوا وزيادة حجم أعمال القمع هناك. إنهم يعرفون- أو كان من السهولة بمكان- لهم أن يكتشفوا، أن حلفاء الولايات المتحدة مثل إسرائيل يفرضون إجراءات لا تقل قسوة، بسبب ظروف أقل حدة بكثير، وأن الولايات المتحدة نفسها تبنَّت مثل هذه الإجراءات خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالرغم من أنها لم تكن عرضة للهجوم من قبل أي دولة عظمى؛ وفي حقيقة الأمر، لم تكن أراضيها يومًا مهددةً منذ حرب سنة 1812م[20].

للمرء أن يتخيل كيف ستكون عليه الحال فيما لو قام جيش من الإرهابيين مموَّلٌ ومدعومٌ من الاتحاد السوفيتي باستباحة أريزونا ومونتانا انطلاقًا من قاعدة له في أيداهو، ويتلقى معونات ضخمة تُسْقَطُ عليه من الجو، وتكون كندا قاعدة سوفيتية كبرى تجري فيها مناورات عسكرية سوفيتية ضخمة استعدادًا لشن عدوان على الولايات المتحدة، وأن الأسطول السوفيتي بقدراته التي تفوق الخيال، يجول أمام الشواطئ الأمريكية، وأن طلعات جوية منتظمة تُنسِّق الهجمات الإرهابية التي يشنها جيشه العميل، وأن الهواء الأمريكي مغطّىً بالبث الإذاعي والتلفازي المعادي من الخارج. هل كانت الولايات المتحدة ستسمح للروس الذين ينشرون أكاذيب فجة عن الولايات المتحدة في معرض تسويقهم وتبريرهم لما تقوم بها تلك القوى الإرهابية الغازية التي تسعى للحصول على معلومات استخباراتية ـ أو اختراعها إذا اضطرت لذلك ـ يمكن أن تستخدمها من أجل الاستعداد لهجوم على الولايات الحدودية، بِحُرِّية الحركة؟ أو هل كانت ستسمح بنشر أي مادة صحفية في أي مجلة يملكها شيوعيون أثرياء، استطاعوا أن يعيثوا فسادًا في العاصمة الأمريكية، بتمويل ودعم من الاتحاد السوفيتي ومتحفِّزون من أجل البدء في هجوم إرهابي مقدس؟ لو ألقينا نظرة على السجل الحقيقي الذي يؤرخ لظروف أقل استفزازًا بكثير، لوجدنا أن مثل هذه الأسئلة لا تستحق أن تطرح على بساط البحث، بالرغم من أنه من الجدير بالملاحظة أن مثل هذه المحاكاة يستحيل تصورها.

كان بإمكان الكُتَّاب أنفسِهم أنْ يكتشفوا بسهولة أنَّ السياسات القمعية لم تكن نتائجها المتوقعة الوحيدة تقتصر على الحربين اللتين شنتهما الولايات المتحدة على نيكاراغوا، والتي جمعت فيهما بين الهجمات الإرهابية والقيود على التجارة والمساعدات، بل تعدَّتْهما إلى النتائج المنبثقة عن نية خوض هاتين الحربين منذ أيامهما الأولى؛ ففي جلسات الاستماع التي عقدتها محكمة العدل الدولية، أدلى ديفيد ماكميتشيل؛ المحلل السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشهادته التي أعلن فيها أن برنامج وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذي صادقت عليه الإدارة الأمريكية، كان يهدف إلى استخدام الجيش العميل؛ من أجل استدراج القوات النيكاراغوية لشن هجمات على الحدود، ومن ثم كشف الطبيعة العدوانية لنيكاراغوا، ما يرغم حكومة نيكاراغوا على قمع الحريات المدنية داخل نيكاراغوا نفسها، واعتقال المعارضة، والكشف عن طبيعتها الدكتاتورية الراسخة، ومن ثم التسبب في زيادة حدة الانشقاق الداخلي في البلاد، وإضعاف اقتصادها المنهار أكثر فأكثر. لسنا بحاجة إلى مثل هذه الشهادة، بما أن النتائج المتوقعة هي بالتأكيد، النتائج المأمولة، ولكن لكي نفهم هذه المسائل، فإن من الضروري لنا أن نخطو خارج نطاق النظام الإيديولوجي، وأن نضع تحت المجهر، قداسة ونبل نوايا الولايات المتحدة، لكن هذا يجب استبعاده بوصفه نزوعًا عن المعايير المتحضرة، لا يمكن القبول به.

لو ألقينا نظرة فاحصة على المحتوى الأساس للحريات المدنية الرسمية، لوجدنا أن هذه استُبعدت أيضًا، بالرغم من أنها ليست مسألة هامشية، حتى في دول مثل كوستاريكا التي تملك سجلًا ديموقراطيًّا مثيرًا للإعجاب (أو حتى في الولايات المتحدة نفسها)، هذا الموضوع هو على طاولة النقاش في مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي ونقابة الصحافة (AFL_CIO) في اجتماعاتهما الدورية حول وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية[21]. وقد أوضح أعضاء هاتين المؤسستين أن الشعب في كوستاريكا التي تحترم فيها الحريات المدنية بصورة لا تجاريها فيه أي دولة من دول أمريكا اللاتينية، لا يطَّلع عمليًّا إلا على جانب واحد من الصورة؛ لأن الأثرياء الموغلين في الفكر المحافظ يسيطرون على الصحف اليومية الرئيسة ومحطات البث الإذاعي والتلفازي؛ هنا، يعد التحكم الفاعل في المعلومات مضمونًا في سوق الأفكار الحرة، وهو يعمل في مجتمع تتركز فيه الموارد بأيدي قلة قليلة، وعليه، لا يمكن للمرء أن يشعر بوجود أي قيودٍ على حرية الصحافة بالمنطق الأورويللي إذا أُسقِطتْ على إيديولوجية الولايات المتحدة المتعلقة بهذه المسألة.

في السلفادور التي يصنفها المجلس أسوأ منتهكٍ لحرية الصحافة بعد تشيلي والباراغوي، يستمر الصحفيون في العمل تحت التهديد المستمر بالمضايقة والقتل؛ حيث قتل عشرون صحفيًّا على الأقل منذ الانقلاب الذي وقع سنة 1979م، واختفى عدد أكبر منهم أو فُرِضَ عليهم المنفى. لقد كان الهاجس الأمني الطاغي ... عاملًا مؤثرًا جدًّا في عمل الصحفيين المعتدلين واليمينيين، في حين أن منشورات أخرى اضطرت إلى إغلاق أبوابها بسبب العنف الذي كانت تمارسه فرق الموت اليمينية المتطرفة؛ أما تلك التي أبقت أبوابَها مفتوحة فكان المحافظون المتطرفون الأثرياء يتحكمون فيها في الغالب؛ وبطبيعة الحال بقيت حرية التعبير معلقة [بين سنتيْ 1985م و 1986م] في ظل حال الطوارئ المفروضة التي كانت سارية المفعول منذ شهر آذار، مارس، سنة 1980م؛ لكن كما هي العادة دائمًا، لم يأتِ فعليًّا أحدٌ على ذكرها في الولايات المتحدة[22]. على المنوال نفسه، بقيت القيود على حرية الصحافة مفروضةً في الهندوراس غير رسمية، لكنها كانت نافذة، وأنتجت هذه القيود ما يعرف بنظام الرقابة الذاتية، خوفًا من قوائم الحكومة السوداء والإحساس العام بالخوف.

أثار آخرون نقاطًا مشابهة؛ فقد كتب ألان نيرن في المجلة التي تصدرها لجنة حماية الصحفيين أن «الأسلوب الرئيس للرقابة الذي يفرضه جيش غواتيمالا [الذي يحكم البلاد فعليًّا من خلف الواجهة الديموقراطية] هو القتل الموجه بالدرجة الأولى باتجاه الصحفيين المحليين». ويلاحظ أيضًا أنه ومنذ سنة 1978م، اغتيل أربعة وسبعون صحفيًّا غواتيماليًّا، والعديد من هؤلاء اغتيل بطريقة دراماتيكية ومشهدية؛ فالعديد من هؤلاء الصحفيين كان يتم اقتيادهم إلى خارج محطة البث وهم على الهواء مباشرة، وبعضهم كان يُغتال وهو يقود سيارته في وسط المدينة، أما المذابح الجماعية الكبرى التي كانت ترتكب بحق المدنيين من قبل الجنرالات الحكام، فلم تُطرح أو تُناقش في وسائل الإعلام الغواتيمالية ـ من إذاعة وتلفاز وصحف. كان كل ذلك يحدث من دون أي وجود لقانون يفرض الرقابة على وسائل الإعلام؛ إذ لم تكن هناك وزارة للرقابة في غواتيمالا؛ إنه ببساطة نظام أمر واقع يتعرض فيه الصحفيون للاغتيال إذا ما تجرؤوا على مناقشة مثل هذه المسائل.

يخلص روبن مارتينيز في مقال كتبه حول السلفادور إلى الاستنتاج أن الوضع في تحسن مطرد بمعنى أن الإرهاب تقلص منذ سنين الذروة عندما كان الأمريكيون يمولون عمليات الإبادة الجماعية، لكن «حرية الصحافة ما تزال محدودة بالنسبة إلى أولئك الذين يرفضون

أن يكونوا مجرد صدىً للخط الرسمي». أكبر صحفيتين يوميتين وأوسعهما انتشارًا هما ناطقتان باسم اليمين المتطرف، فضلًا عن أن محرريهما يمجِّدون حرية الصحافة، ويقولون إن لهم مطلق الحرية في انتقاد الحكومة بالقسوة التي يشاءون ـ«طالما أن الأوضاع الحالية لا تشكل مانعًا أمام اليمين السياسي من التحدث بصوت عالٍ»، بحسب مارتينيز؛ هذا يعني أن هؤلاء الصحفيين لن يتعرضوا للاغتيال أو الخطف من قبل القوات الأمنية أو الفرق الإرهابية المرتبطة بها. هاتان الصحيفتان لا تقبلان حتى الإعلانات المدفوعة الأجر إذا كانت تلك الإعلانات لصالح مجموعات تنتمي إلى تيار يسار الوسط؛ والأمر نفسه ينطبق على صحيفة أقل انتشارًا لكنها تنطق باسم الحزب المؤيد للرئيس دوارتي؛ وهناك صحيفة أخرى هي الأقل انتشارًا؛ صحيفة إل موندو، وهي الأكثر انفتاحًا بين الصحف السلفادورية، وهذه الصحيفة تقبل نشر إعلانات من اتحادات المعارضة ومجموعات حقوق الإنسان التي تدعو إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووضع حد للحرب واتخاذ إجراءات لمواجهة الصعوبات المعيشية التي تعانيها الطبقة العاملة. لكن أكثر مصادر المعلومات جرأة هي نشرة إخبارية أسبوعية صغيرة تصدرها الجامعة الكاثوليكية في أمريكا الوسطى؛ وهي محدودة في توزيعها، لكنها مستعدة لنشر إعلانات ترد من الاتحادات العمالية المعارضة والمجموعات السياسية المعارِضة. المؤشر الأهم على الانفتاح في الصحافة يتجلى في افتتاحية في صحيفة إل موندو مقتطفة من مقال نشر في نشرة الجامعة المشار إليها آنفًا، والتي تقول أكثر فقراتها تطرفًا إن الجيش «نجح فقط في عدم خسارة الحرب»، وهذه الفقرة كان من المستحيل التحدث بها في العلن في ذلك الجو المشحون بالإرهاب، والذي ساد في ثمانينيات القرن العشرين. تلاحظ منظمة العفو الأمريكية كذلك أن إرهاب الدولة كان كافيًا لتأكيد أنه ومنذ سنة 1981م، كان موقف الصحافة السلفادورية إما داعمًا للحكومة أو منتقدًا لها من منظور الجناح اليميني[23].

مثل هذه المسائل ليست محل نقاش أبدًا، خصوصًا ونحن نحتفي بإنجازاتنا التي توجت بمجيئنا بالديموقراطية إلى السلفادور، بينما حذفنا من الأجندة التي تتناول إسرائيل، موضوعاتٍ مثل الرقابة الصارمة على المطبوعات، وطرد الصحفيين ورفض منح أذونات بالنشر، يمكن للمرء أن يبحث في وسائل الإعلام الأمريكية من دون جدوى عن مطالب مثيرة للعواطف للسماح لصحف مثل لا كورنيكا (La Cornica) والإل إندبيندنتي (El Independiente) أن تعاودا الصدور في السلفادور بحمايةٍ يوفرها لهما حضور عسكري دولي من بطش القوات الأمنية التابعة للرئيس دوارتي، والتي تتحكم في مصير البلاد من دون حسيب أو رقيب. مَنْ

سمعَ حتى باسميْ هاتين الصحيفتين اللتين دمَّرهما إرهاب الدولة، وتسبب في مقتل محرريهما والعاملين فيهما وتقطيع أوصالهم من قبل القوى الأمنية، أو نُفوا من البلاد أو تم إسكاتهم عن طريق ترهيبهم، بعد تسوية مَقَرَّيْ الصحيفتين بالأرض؟ بالمقابل، نجد أن انتهاكات الحريات الصحفية في نيكاراغوا التي لم تصل قط إلى حد القتل أو ممارسة الإرهاب على الصحفيين، أثارت موجات من الغضب العارم.

هناك متطلبات حاسمة للقيام بعملية التحكم في الأضرار.

افترضت إدارة ريغان منذ البداية أن بإمكانها الاعتماد على المنافقين المحليين للتظاهر بالغضب بسبب العواقب المحتملة لسلوكها الإرهابي، مُطَبِّقَةً معايير مدنية ليبرالية متعالية تقول إنها لا تقبل ولا للحظة واحدة (كما تبيَّن في التحليل المقارن[24]) عصابيةَ حكومة الساندنيستا، أو طبيعتَها الشمولية، في الوقت الذي تنحو باللائمة لما يجري في نيكاراغوا على سوء الإدارة الشيوعية. لقد جرى كل شيء بالضبط كما توقع أي شخص ملمٍّ بالتاريخ والثقافة الأمريكيين. القلق الذي ساور الصحفيين العاملين في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، والمتمثل برغبتنا في العمل على إعادة بناء الحريات الديموقراطية الداخلية في نيكاراغوا، وجد له أصداء واسعة، وهكذا نجد أن صحيفة نيويورك تايمز تتبنى خطة أرياس؛ لأنها تدعو إلى إعادة الحريات وإجراء انتخابات في نيكاراغوا[25] ـ ذلك أنه لم تحصل انتخابات هناك بحسب مبدأ صحيفة التايمز.

إن مثل تلك الآمال المتعلقة باستعادة الحريات الديموقراطية في نيكاراغوا يجب أن يكون عصر سوموزا مرجعًا لها، إذا كان لنا أن نعطي للكلمات معنى؛ من هنا تبرز الرغبة في العودة إلى تلك الأيام السعيدة، عندما لم يُبْدِ أحدٌ حينها أي شكل من أشكال القلق حول ما كانت الأحول قد آلت إليه في نيكاراغوا؛ فمن سنة 1969م ولغاية سنة 1979م لم تحظَ نيكاراغوا سوى بساعة واحدة فقط من التغطية الإعلامية ـ وهذه الساعة تمحورت حول الزلزال الذي أصاب نيكاراغوا سنة 1972م، بينما تم تجاهل السلفادور أيضًا[26].هذه الصيغ المثيرة للاهتمام تعد معيارية ليس فقط في افتتاحيات الصحف، ولكن أيضًا فيما يسمى أعمدة الرأي؛ حيث نقرأ على سبيل المثال «أن خطة أرياس تدعو إلى إنشاء نظام ديموقراطي في نيكاراغوا، وأن غواتيمالا تفضل إعادة النظام الديموقراطي إلى نيكاراغوا»[27]. صحيفة الواشنطن بوست تطالب أيضًا بضرورة قيامنا بإعادة الديموقراطية إلى نيكاراغوا، وتؤكد لنا أن «الولايات المتحدة تعمل من

خلال جماعة الكونترا على إعادة الديموقراطية إلى نيكاراغوا ـ كما كانت أيام سوموزا، على ما يبدو؛ وأن ريغان يبذل قصارى جهده من أجل فك الارتباط بين حركة الساندنيستا وبين السوفييت والكوبيّن ـ والذي هلل له الريغانيون بالطبع وبذلوا أقصى جهودهم لتقويته من خلال النمط التقليدي الذي ناقشناه آنفًا»[28].

هناك في الواقع، طريقة يمكن من خلالها إضفاء بعض المنطق على الزعم بأن الولايات المتحدة مهتمة بالمجيء بالديموقراطية إلى منطقة أمريكا الوسطى، وأن رأي النخبة يشعر بالقلق الجدي من غياب الديموقراطية في نيكاراغوا (التي تتعرض للهجوم من قبل دولة عظمى). من المهم أن نستوعب أنه مثل معظم العبارات في علم اللاهوت السياسي، فإن عبارة الديموقراطية لها معنيان اثنان: معنى قاموسي ومعنى تقني صيغ من أجل ممارسات حزبية عادية. الديموقراطية بالمعنى التقني للعبارة ـ كما أشرنا آنفًا ـ توجد فقط عندما تقدم ضمانات بتوفير الفرصة للأشخاص الذين يخدمون مصالح المستثمرين في الولايات المتحدة لتولي قيادة النظام السياسي، هذا يعني داخليًّا أن الأنظمة السياسية والإيديولوجية يجب أن تكون تحت هيمنة رجال الأعمال؛ وهو هدف تحقق قبل مدة طويلة.

في العالم الثالث، تتطلب الديموقراطية أن تكون وسائل الإعلام والنظام السياسي في أيدي الأوليغاريين المحافظين المحليين، أو عناصر أخرى مشابهة ملتزمة بصيغة التنمية؛ وهذه العناصر هي المفضَّلة بالنسبة إلى المستثمرين الأمريكيين؛ لأنها تقضي بتهميش الشعب بغالبيته المطلقة (عن طريق استخدام العنف إذا اقتضت الضرورة ذلك)، وإطلاق يد العسكر الذي تربطه بنظام العنف في الولايات المتحدة روابط متينة.

وعليه، يمكننا استيعاب كيف يمكن لرونالد رادوش وآخرين وصف جماعة الكونترا بأنها مقاومة ديموقراطية، من جهة، بينما يصف ـ من جهة أخرى ـ إدغار كامورو جماعة الكونترا الناطق باسمها المعيَّن من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والذي يعْرِف هذه الجماعة كما لا يعرفها أي شخص آخر في واشنطن؛ بأنها «القوة الأكثر بعدًا عن الديموقراطية في أمريكا الوسطى؛ وتمثل خليطًا من فكر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ونظام سوموزا السابق والعسكر الأرجنتيني»[29]. إنَّ هذين الاستخدامَيْن لعبارة الديموقراطية مناسبان: فالأول يخدم لغة الخطاب الأورويللي المتفق عليه، والثاني يتسق مع المعنى القاموسي للعبارة؛

فالمعنى الأوروبللي مطلوب من أجل التحكم في الأضرار، والمتزامن مع عبارة الديموقراطية الشعبية التي يتباهى بها المُفَوَّضون الآخرون.

تعد الديموقراطية الناشئة في أمريكا الوسطى، بالمعنى الأوروبللي التقني للعبارة، والتي يحتفى بها من قبل النخب، ديموقراطياتٍ بحقٍّ، وتعد أيضًا المجموعة المكونة من رجال أعمال ومصرفيين ومحامين التي التأمت في أحد النوادي الريفية في كوستاريكا من أجل عرض برنامج سياسي تقدّمي تحت أسماع وأبصار أسيادهم مجموعة ديموقراطية بكل تأكيد؛ يعزى هذا السبب إلى كونهم ممن يعتمد عليهم للوقوف في وجه إجراءات الإصلاح التي ستعيد توجيه موارد نيكاراغوا لصالح الطبقات الفقيرة، ويصرون على الإبقاء على الامتيازات المحلية التي تضمن بقاء نظام الحكم التقليدي، ولكن بشرط أن يكونوا هم في موقع القيادة، بدلًا من أن تتحكم فيه عشيرة سوموزا، وبإشرافٍ كاملٍ بطبيعة الحال، من قبل حاكم النصف الجنوبي للكرة الأرضية، والقادر على فرض قراره بالقوة إذا اقتبسنا العبارة اللافتة والمناسبة التي أطلقها تشارلز كروثامار، والجاهز دومًا لتكسير عظام أي شخص يجرؤ على الخروج عن الخط.

بالمقابل لا تعد نيكارغوا دولة ديموقراطية لسبب وجيه، وهو أن مجموعات رجال الأعمال والإقطاعيين ليست ممثلة في النظام بنسبة أعلى بكثير مما تسمح به بُنيتها العددية، وهو ما كانت تتمتع به في ظل نظام الحكم السابق، كما يشير إلى ذلك توماس ووكر؛ علاوة على أن النخب من أصحاب الامتيازات المرتبطة بمصالح أمريكا ورجال الأعمال لم تحظَ بالامتيازات المطلوبة في انتخابات سنة 1984م: ونعني بذلك السيطرة على وسائل الإعلام، وكذلك على النظام السياسي للحكم، إضافة إلى السلطة المنبثقة من التحكم في الحياة الاقتصادية ـ كان كل ذلك يشكل إهانة شديدة لمبدأ الديموقراطية. ربما كان ذلك هو السبب الذي حدا بالمعتدلين إلى التخلي عن الطغمة الحاكمة في المدة التي سبقت الانتخابات[30]، وجعلتهم يرفضون الضغط الأمريكي الشديد للمشاركة في انتخابات سنة 1984م، في حين أن أرتورو كروز القائد»، هو مَنِ اختارته الولايات المتحدة وموَّلته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليخوض الانتخابات التي لم تحصل بحسب النظام العَقَدي الأمريكي؛ لأن النتيجة الصحيحة لم تكن مضمونة؛ نظرًا إلى أنها لم تسمح بتوزيع عادل لمواقع السلطة، وعلى نحوٍ مشابه ما يزال المعتدلون يعدون ديموقراطيين مثيرين للإعجاب، بالرغم من عدم وجود برنامج انتخابي لديهم، وإصرارهم في اجتماع للجمعية في المنفى على أنهم ـ وبعكس ما فعله رجال الساندنيستا

الذين منحوا عناصرَ من رجال الأعمال مكانًا ضمن الائتلاف الحاكم بعد أن تحقق لهم النصر سنة 1979م- سوف يستثنون حركة الساندنيستا كليًّا من أي تمثيل في مجلس الحكم بعد أن يحققوا هم النصر (بحسب بيدرو جوكين كامورو، رئيس التحرير السابق لصحيفة لا برنسا الذي أعلن بصورة لا تقبل التأويل عن دعمه للهجمات التي تشنها جماعة الكونترا، وذلك عند مغادرته إلى كوستاريكا، بعد أن كان يدعمها بصورة مبطنة قبل ذلك)[31]. هذا الموقف يتسق تمامًا مع الاستخدام الأمريكي لمفهوم الديموقراطية بالمعنى الأورويللي للعبارة؛ إضافة إلى أن الإجراءات الأخرى التي قضت باستثناء الشيوعيين من المشاركة في الحكم (وهي العبارة الأخرى لمفهوم اللغة المخادعة [ذكرت في رواية جورج أورويل الموسومة 1984م] التي تشير إلى أي شخص لا يقبل بعبارة الديموقراطية) تعد شرعية، بما في ذلك ممارسة أقصى صور العنف في الدول التي تدور في فلكنا، وعليه لن يكون من الضروري إبراز الوثائق التي تثبت السمات الديموقراطية للديموقراطيين الرسميين، أو النظر في أي حقائق أخرى حول نيكاراغوا.

نستطيع أن نستوعب من خلال أسس مشابهة، فهمَ المسؤولين الحكوميين الأمريكيين الين يناضلون من أجل المجيء بالديموقراطية إلى العالم الثالث، ومنهم على سبيل المثال، الجنرال المتميز إدوارد لانسديل الذي كرَّس حياته لإنجاز تلك المهمات على امتداد سنين عديدة في جنوب شرق آسيا؛ ففي معرض شرحه للتقدم الذي أحرزه في وضع الأسس التي ترسو عليها قواعد الديموقراطية في لاوس بعد أن نجحت الولايات المتحدة في إسقاط الحكومة الائتلافية التي تشكلت بعد انتخابات برلمانية ديموقراطية، يقول بكثير من التباهي وبصورة سرية: «في لاوس، هناك منظمة تضم محاربين قدماء ومنظمة أخرى سياسية ذات قاعدة شعبية، وكلاهما تخضعان لإشراف مباشر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي تتحكم فيهما بالكامل، وباستطاعة هاتين المنظمتين القيام بحملات دعائية، وشن عمليات تخريبية والقيام بمناوشات ضد الحكومة»[32]. الحال في نيكاراغوا تشبه الحال التي كانت عليها لاوس: ديموقراطية تتحكم فيها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

تشرح المبادئ نفسها لماذا لا تجد الصحافة الليبرالية حرجًا من نشر مقالٍ حول افتتاح المجلس النيابي في الفلبين يحتفي بالعودة الكاملة للديموقراطية، ويقتبس من النائب ستيفن سولارز الذي قال إن هذا «يدل على انتقال الفلبين من الديكتاتورية إلى الديموقراطية»، وكان هذا المقال تحت عنوان يقول: مرسوم من الرئيسة أكينو يحظر الشيوعية؛ وذكرت إحدى الفقرات الرئيسة في هذا

المقال أن «الرئيسة أكينو فرضت ضمن هذا المرسوم عقوبات بالسجن على كل من تثبت عضويته في الحزب الشيوعي، وهي بذلك تقلب رأسًا على عقب السياسة الديكتاتورية التي كان يمارسها سلفها ماركوس، والتي أصبغت صفة الشرعية على هذا الحزب في منتصف السبعينيات من القرن العشرين»[33]. يمكن للمرء أن يتخيل ردة الفعل على مثل هذه التحركات في نيكاراغوا لو نزعت حكومتها صفة الشرعية عن الأحزاب السياسية المحلية المعارِضة.

يمكننا على المنوال نفسه تفهُّم مخاوف وزارة الخارجية من كون حكومة غواتيمالا في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين ديموقراطية أكثر من اللزوم (بالمعنى القاموسي للكلمة)؛ لأنها تعاملت مع الحزب الشيوعي بصفته حزبًا سياسيًّا محليًّا ذا مصداقية، وليس بصفته جزءًا من المؤامرة الشيوعية السوفيتية الموجودة في أصقاع شتى من العالم[34]. وكما علَّقَ تقرير سري مخابراتي تابع لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 1955م، أي بعد مرور سنة على تحطيم الديموقراطية الغواتيمالية،

> أصرَّ أليفارو- الملتزم ببرنامج حكومته- على الإبقاء على نظام سياسي منفتح؛ وأنه لا العسكر الذي أوهنته الخلافات الداخلية بين قادته، ولا السياسيون الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة، قادرين على رسم خطوط سياساته، في مثل هذا الجو من مبدأ عدم التدخل، استطاع الشيوعيون أن يوسعوا من عملياتهم وينجحوا عمليًّا في الحصول على تأييد قطاعات شعبية مختلفة لبرنامجهم[35]...

وعليه، كان لا بد من إنهاء وجود الديموقراطية في غواتيمالا؛ نستطيع أن نفهم من خلال المبادئ الأساسية والثابتة نفسها، لماذا لا يمكن للديموقراطية أن تتلطخ؛ ومن هنا لا نستطيع سماع أي تعليق انتقادي، خصوصًا إذا كان العسكر يقبض على مفاصل الحياة في المجتمعات التي يحكمها في السلفادور؛ حيث يبقى الخوفُ من التلوث السياسي اليساري قائمًا (انظر الفصل الخامس). لو أمعنَّا النظر في بعض الحالات الأقل وضوحًا، حيث تبرز إلى الواجهة أعدادٌ أكبر من الأسئلة الحاذقة، فسوف يكون بمقدورنا أن نفهم كيف يمكن- في الطريق إلى تحقيق الديموقراطية- لقوات الاحتلال الأمريكية أن تعمل، وبصورة أصابت فيها قدرًا كبيرًا من النجاح، على رسم خطوط للديموقراطية تناسب مصالحها، وتقتصر على أوروبا واليابان في أوائل المدة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوجهها بما يخدم القيادة المدنية في واشنطن.

يصبح كل شيء واضحًا، فقط عندما نكون قد استوعبنا معايير لغة الخطاب المثقف.

الفصل السابع: أخطار الدبلوماسية

تواجه الولايات المتحدة في تعاملها مع دول العالم الثالث المشكلات المتكررة التي سبقت لنا مناقشتها: فبقدر ما هي قوية عسكريًّا، فإنها ضعيفة سياسيًّا؛ إحدى النتائج المترتبة على هذه الصيغة تتمثل في الحاجة المنظمة إلى اللجوء إلى استخدام العنف من أجل تدمير المنظمات الشعبية. هناك مشكلة أخرى تتمثل في الجهود المستمرة لتجنب الالتزام بالحلول الدبلوماسية، وبوصف أن هذه الحقائق غير مقبولة، فإن على المؤسسات الإيديولوجية تصويرها على عكس ما هي عليه؛ يجب أن تعاد على وجه الخصوص صياغة السجل الدبلوماسي بطريقة يبرر فيها اللجوء أكثر فأكثر إلى استخدام العنف، بدلًا من البحث عن حلول دبلوماسية استنادًا إلى المبدأ القائل إن العدو لا يمكن أن يكون موضع ثقة، كائنًا من كان هذا العدو (المنطق النمطي يعد كلمة شيوعي تقنيًّا عدوًّا للدولة).

من المنطقي أن نخلص إلى الاستنتاج بأن الشيوعيين لا يمكن أن يكونوا موضع ثقة، بشرط أن نضيف بقية العبارة: ولا أي جهة أخرى، وخصوصًا الولايات المتحدة. النموذج التقليدي للظلم الشيوعي يتمثل في السلوك السوفييتي الذي خَرَقَ اتفاقات يالطا وبوتسدام؛ ولكن حتى هذه الحال التي يختارها النظام الإيديولوجي بوصفها أقوى أرضية يمكن أن ينطلق منها، تمثل فقط الحقيقة التي سبق لنا التعبير عنها. يخلص ميلفن ليفلر بعد تحليلٍ متأنٍّ يستند إلى هذا السجل الوثائقي الغني بمحتواه، إلى نتيجة مفادها أن «النموذج السوفييتي المتبع في إخضاع الآخرين [من اتفاقية يالطا إلى بوتسدام، واتفاقات أخرى في زمن الحروب] لا يختلف نوعيًّا في الواقع، عن النموذج الأمريكي»[1]. لو قررنا أن نتوجه إلى مناطق أخرى، لوجدنا دليلًا دامغًا على سبب الضعف السياسي الذي يفرض على المخططين الأمريكيين تجنب إيجاد حلول سياسية للصراعات، وخرق للاتفاقيات والمعاهدات.

يعد السجل الأمريكي في الهند الصينية مؤشرًا في هذا السياق؛ فقد كانت الولايات المتحدة تعي منذ نهاية الأربعينيات من القرن العشرين أن دعمها للجهود الفرنسية لغزو الهند الصينية من جديد، واستلام الدفة بيدها بعد أن تخلت فرنسا عن القيام بهذه المهمة،

قد وضعها في مواجهة مع القوى الوطنية الرئيسة في المنطقة؛ لقد أثبتت الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لبناء قاعدة سياسية لعملائها الذين فرضتهم هناك، فشلها التام. نتيجة لهذا الضعف السياسي، أجبِرت الولايات المتحدة على إسقاط اتفاقيات جنيف الموقعة سنة 1954م فورًا، وإسقاط الحكومة المنتخبة ديموقراطيًّا في لاوس سنة 1958م، وتصعيد الحرب ضد جنوب فيتنام في أوائل الستينيات، في الوقت الذي كانت تبذل محاولات يائسة للتملص من اتفاقيات السلام التي كانت الأطراف جميعها تنشدها، وتوسِّعُ دائرة الحرب لتشمل أنحاء الهند الصينية كافة. أخيرًا، وعندما استيقنت عجزها عن التهرب من التوقيع على اتفاقية في باريس تنهي بموجبها نظريًّا الأعمال العدائية سنة 1973م، سعت الولايات المتحدة فورًا وللأسباب ذاتها، إلى تهميش تلك الاتفاقية، في محاولة يائسة منها للحصول عن طريق القوة على ما تخلت عنه ورقيًّا[2].

سجلُّ الحقائق هذا، يعوزه التطبيق العملي بصورة واضحة؛ ولذلك فقد تم إبدالُه بعملية ترميم أسطورية صُنِّعَتْ من أجل الوفاء بشروط المبادئ العَقَدية. وبصرف النظر عن ماهيَّةِ الحقائق، فلا بد للسجل أن يُظهِرَ أن العدو الشيوعي هو الطرف الذي لا يمكن أن يكون موضع ثقة؛ ازدادت أهمية هذه المهمة التي ترمي إلى تنظيف التاريخ بالتوازي مع إدراك حقيقة أنه لا غنًى للولايات المتحدة عن مواجهة المشكلة الرئيسة نفسها في مناطق أخرى، وأن عليها أن تتهيأ لمواجهتها بالطرق والوسائل نفسه؛ في أمريكا الوسطى في العصر الحاضر ـ على سبيل المثال ـ حيث يفرض عليها ضعفها الدبلوماسي اللجوء إلى ممارسة العنف والتهرب من الدبلوماسية، تزامنًا مع التزامٍ دائم بالتحكم في الأضرار من أجل إقامة سدٍّ يمنع الناس من معرفة الحقائق.

إن المبدأ القائل بأن العدو الشيوعي لا يمكن أن يكون موضع ثقة بشأن التزامه بالاتفاقيات، يتزامن بصعوبة مع المبدأ الثاني: نحن نسعى إلى المفاوضات وإبرام اتفاقيات سياسية، بينما يرفضون هم ذلك؛ ومن ثم علينا جرُّهم إلى طاولة المفاوضات بالقوة. السؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو: لماذا علينا استخدام القوة لجرهم إلى طاولة المفاوضات إذا كانوا سينتهكون ما قد يُتَّفق عليه في الأحوال كلها؟ ولكن لا حاجة إلى حل هذا التناقض طالما أن الأسئلة نظريةً بحتة؛ ففي الظروف التي تكون الولايات المتحدة تعاني الضعف السياسي، كما كان الأمر في الهند الصينية وأمريكا الوسطى، لا تسعى الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات دبلوماسية، بل تستعمل القوة من أجل إزالة الخطر الذي يمثله هذا التهديد؛ وللسبب ذاته، يكون التزام

الولايات المتحدة بالاتفاقيات احتمالاً غير واقعي. هذه الملاحظات هي في غاية الوضوح، وهي مثبتة في السجل التاريخي والوثائقي؛ ونظرًا إلى كونه غير مقبول بالنسبة إلى عامة الشعب، فهو يقبع خارج حدود لغة الخطاب الجادة والوقورة.

دعونا نسأل الآن، كيف تم التعامل مع هذه المشكلات من خلال الهندسة التاريخية؟ لنستحضر الحوار الذي جرى بين الصقور والحمائم حول مساعدة جماعة الكونترا بناءً على الافتراض أن هدفها الرئيس هو غاية نبيلة تتمثل في إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا، كما جادلوا بأن الهدف الثانوي كان إجبار حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. يوضح رونالد رادوش أن «معارضة الجناح اليساري في الحزب الديموقراطي فكرة تقديم المساعدة لجماعة الكونترا غير كافية؛ لأنها لا تقدم أي حوافز يمكن أن ترغم حكومة الساندنيستا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات»[3]. غالبًا ما كان المنتقدون الليبراليون لسياسة تقديم مساعدات لجماعة الكونترا يتبنُّون المواقف نفسها في الوقت الذي كانوا يتساءلون عن فاعلية هذه الوسيلة للوصول إلى الغاية المرجوة؛ أي إجبار النظام الماركسي-اللينيني على القبول بتسوية سياسية.

سبقت لنا مناقشة واحدة من الصعوبات التي تعترض طريق هذا المبدأ؛ كانت نيكاراغوا تسعى إلى الوصول إلى حل عن طريق الدبلوماسية منذ أن انفجر الصراع فيها، بينما سعت الولايات المتحدة بالمقابل ومنذ البداية، إلى التغلب على الخطر الذي يمثله الاتفاق السلمي، سواء كان الموضوع يتعلق بمراقبة الحدود، أو سحب المستشارين الأجانب، أو ضمانات بشأن القواعد الأجنبية، أو المفاوضات المباشرة، أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة، أو الالتزام بمقترحات الكونتادورا. وفوق هذا وذاك، كان الإرهاب الذي نظَّمته ورعته الولايات المتحدة يأتي أُكُلَه، وكذلك -بالتأكيد- الهدف الصريح المتمثل بوضع قيود على الحريات في الداخل النيكاراغوي. لو كان للفاشيين اليابانيين السوية نفسها من النفاق الذي نتصف به، لبرَّروا ما فعلوه في بيرل هاربر على أساس أنه كان عملًا ضروريًّا لإجبار الولايات المتحدة على تجاوز عنصريتها القذرة التي تمارسها في الداخل، وتبدأ باتخاذ خطوات جِدِّيَّة باتجاه الديموقراطية الحقة، وكانوا جادلوا بأنهم سوف يستمرون في هجومهم بسبب الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الولايات المتحدة وكشفت من خلالها عن طبيعتها الشمولية، بما في ذلك فرض قانون الطوارئ وتعليق الحريات الأساسية في مستعمرتها هاواي، وبسبب سوْقِها لسكانها الأمريكيين من أصول يابانية إلى معسكرات اعتقال، وإجراءات أخرى قامت بها من

أجل التحكم في الداخل الأمريكي بوساطة ممارسة القمع[4]؛ يمكن لنا أن نتخيل كيف ستكون ردة الفعل على مثل هذا المنطق. من هنا، يتضح وجود بعض المشكلات في النسخة المعيارية.

بالرغم من أن أغلب المحازبين في إرهاب الدولة الذي ترعاه الولايات المتحدة لا يذهبون إلى مدى أبعد مما ذهب إليه رونالد رادوش في الملاحظات التي اقتبسناها آنفًا، إلا أن بعضًا من الهندسة التاريخية مايزال فاعلًا وبصورة جليَّة، بما في ذلك النسخة المُطهَّرة من السجل الدبلوماسي. سبق لنا أن رأينا كيف تم الوصول إلى هذه النتيجة في معظم الحالات؛ من خلال تجاهل الحقائق أو إخفائها، ورفض الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية بوصفها غير ذات صلة؛ كونها منتدًى معاديًا للولايات المتحدة، إلى ما هنالك. دعونا نلقِ نظرة أكثر تفحُّصًا على الكيفية التي تتم فيها مثل هذه المسائل في حالة جهود مجموعة دول الكونتادورا على امتداد ما يربو على أربع سنوات.

هذا ما طلعت به علينا صحيفة نيويورك تايمز بعد قيامها بمراجعةٍ للسجل:

> «أخيرًا، قبلت نيكاراغوا واحدة من المعاهدات، ثم أعلنت رفضها للتعديلات التي طالبت بها الولايات المتحدة ودول منطقة أمريكا الوسطى، وفي سنة 1986م توقفت المحادثات حول تبنِّي خطة جديدة»[5].

دعونا نلقِ نظرة فاحصة على سجل الوقائع الذي يقبع خلف هذه النسخة من التاريخ التي تلقي باللائمة على نيكاراغوا لتسببها في إفشال الخطة؛ بسبب ترددها ورفضها للمقترحات الأمريكية، وبسبب وجود مشكلات أخرى عير محددة وقعت سنة 1986م[6].

كانت مسودة معاهدة دول الكونتادورا تلقى دعمًا مرفقًا بكثير من الحماسة من قبل حكومة الولايات المتحدة حتى شهر أيلول، سبتمبر، سنة1984م، وقد وصف جورج شولتز وزير الخارجية هذه المسودة بأنها «خطوة مهمة إلى الأمام» في الوقت الذي أدان بشدة الماركسيين الساندنيستيين لرفضهم مواد رئيسة في هذه المعاهدة؛ نعود الآن إلى مفهوم جورج شولتز المثير للانتباه عن الدبلوماسية، كما يعبِّر هو عنه؛ ففي شهر حزيران، يونيو، سنة 1984م، أبلغ ريغان الكونغرس أن «المساعدات لجماعة الكونترا يجب أن تستمر من أجل الضغط على حكومة الساندنيستا؛ وإلا فإن اتفاقيةً إقليميةً تستند إلى مبادئ مجموعة الكونتادورا سوف تستمر في التملص منا». وقد أدان الدبلوماسيون الأمريكيون نيكاراغوا بسبب عرقلة الاتفاقية

التي تدعمها الولايات المتحدة؛ ففي منتصف شهر أيلول، سبتمبر، [سنة 1984م] وفي لقاء مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في سان جوزيه؛ عاصمة كوستاريكا، أرسل جورج شولتز برقيات إلى وزراء الخارجية جميعهم الموجودين في ذلك اللقاء يحثهم فيها على «عدم تقديم أي شكل من أشكال المساعدة الاقتصادية إلى نيكاراغوا بسبب رفضها التوقيع على معاهدة السلام لدول مجموعة الكونتادورا»[7].

في شهر أيلول، سبتمبر، سنة 1984م، وافقت نيكاراغوا على مسودة معاهدة دول الكونتادورا من دون تحفظ، وكانت بذلك أول دولة في أمريكا الوسطى توافق على تلك المسودة؛ وهذه هي «المعاهدة الوحيدة ... التي قبلت بها نيكاراغوا أخيرًا». هذه الخطوة غير المتوقعة التي تسببت بإحراج بسيط لجورج شولتز كونها قد أُعلِنت مباشرة قبل أن تصل برقياته إلى سان جوزيه، أثارت نوعًا من الهستيريا في واشنطن؛ طالب كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية باتخاذ خطوات من شأنها «معاقبة السيد أورتيغا وحكومة نيكاراغوا لموافقتهم على مقترحات مجموعة دول الكونتادورا»، بحسب ما نقلته صحيفة نيويورك تايمز من دون أن تكون هناك أي مسحة من السخرية في نقلها لهذا الخبر، ضغطت الولايات المتحدة بعدها على حلفائها لرفض المعاهدة التي اكتشفت فجأة أنها غير مُقنِعة وأنه لا يمكن تنفيذها، وقد تباهت وثيقة سرية مسربة من وثائق مجلس الأمن القومي بنجاح هذه الضغوط التي بَزَّتْ آخر الجهود النياكاراغوية- الماركسية للتوصل إلى اتفاق دبلوماسي.

سبقت لنا مناقشة المماطلة الغامضة لاتفاقية سنة 1986م؛ أي رفض المعاهدة من قبل الولايات المتحدة وعملائها (لم تتم الإشارة إليها في وسائل الإعلام)، ورغبة نيكاراغوا في قبولها (والتي لم يأتِ أحد على ذكرها إلا بالكاد). تَذَكَّروا أن هذه الأحداث كلها تبعها فورًا تصويت في الكونغرس تمت فيه الموافقة على تقديم مساعدات لجماعة الكونترا، وذلك لإجبار حكومة الساندنيستا على قبول حل دبلوماسي؛ وهذا يشير إلى أنه لا حدود للعبثية طالما أنها تخدم هدفًا نبيلًا.

تنحو أعمدة الأخبار باللائمة على نيكاراغوا بسبب عرقلتها للخطة التي سبق لها أن قبلتها سنة 1986م، ما أثار سخط الولايات المتحدة، هذا ما نقله برنارد غويرتسمان، وذكر فيه أيضًا أن هدف لجنة دول الكونتادورا الموفدة إلى أمريكا الوسطى هو «لإقناع نيكاراغوا والبلدان الأخرى بالتوقيع على وثيقتها»[8]، وهي تشير بذلك إلى الجهد الجديد لإقناع حلفاء الولايات

المتحدة للانضمام إلى نيكاراغوا من أجل قبول معاهدة الكونتادورا. تجدر الملاحظة أن الصحافة كانت ملزمة بالتصويب على نيكاراغوا واتهامها بأنها مصدر التوترات والصراعات كلها؛ كونها العدو الرسمي.

من الممكن لنا مقارنة رواية صحيفة نيويورك تايمز لهذه الأحداث مع الرواية التي صدرت من كوستاريكا على صورة تقرير ورد من العاصمة سان جوزيه، ونشر في إحدى الصحف المكسيكية الأوسع انتشارًا:

> «حاولت الولايات المتحدة بشتى الوسائل منع توقيع صك مجموعة الكونتادورا للسلام في أمريكا الوسطى في سنتيْ 1985م و1986م. ضغطت الولايات المتحدة أيضًا وبشدة على كوستاريكا بالتحالف مع الهندوراس والسلفادور من أجل عرقلة عملية المفاوضات، بحسب بيانات صدرت هنا اليوم من قبل أحد كبار المسؤولين [في حكومة مونجي] الحكومة الكوستاريكية السابقة.
>
> وقال جيراردو تريجوس سالاس، نائب وزير الخارجية الكوستاريكي من منتصف سنة 1985م إلى شهر أيار، مايو، سنة 1986م: «بصفتي شاهدًا رئيسًا في القضية، أستطيع التأكيد أن الولايات المتحدة ـ على الأقل خلال المدة الزمنية التي قضيتها بصفتي نائبًا لوزير الخارجية في حكومة مونجي ـ حاولت بشتى السبل عرقلة توقيع المعاهدة التي طرحتها لجنة الكونتادورا من أجل السلام». أعطى تريجوس تفصيلات إضافية عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على حلفائها لعرقلة «عملية السلام التي بدأت في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 1983م»[9].

من الواضح أن هذه ليست الرواية المفيدة لما حدث حقيقةً خلال تلك السنين؛ وعليه، فليس هناك أي رواية للقراء حول هذا الموضوع في الصحافة الأمريكية.

في سنة 1987م، طرح أوسكار أرياس الرئيس الكوستاريكي خطة سلام جديدة، لكن ردة الفعل عليها تثبت أكثر فأكثر، ضرورات التحكم في الأضرار.

هذه الخطة التي حظيت بدعم الكونغرس وعارضتها إدارة ريغان[10]، توفر الفرصة الأفضل «لإقناع نيكاراغوا بالتساهل في مسألة جعل المجتمع ديموقراطيًّا، والتخفيف من سيطرتها على الجيش الثوري»، كما صرَّح بذلك السيناتور الديموقراطي تيري سانفورد[11] ـ وكان يشير بذلك ضمنًا إلى أن الجيش الثوري النيكاراغوي متهم بأنه يعيث فسادًا في طول البلاد وعرضها، بحجة سعيه إلى الدفاع عن البلاد ضد الهجوم الأمريكي. يعلق ستيفن روسينفيلد قائلًا: «إن الجرأة السياسية لخطة أرياس تتمثل في أن أشقاءها اللاتينيين المناهضين لها سوف يشرفون على قبول نيكاراغوا بتقديم الضمانات السياسية المُعطاة لهم بموجب المعاهدة، وإن نيكاراغوا تتحمل قسطها من اللوم لفشل هذه الخطة (التي كانت قد أعلنت موافقتها عليها، في حين رفضتها إدارة ريغان)؛ لأن الماركسيين في ماناغوا ... رفضوا تشجيع أي نقاش حول ديموقراطيتهم التي يمارسونها في الداخل النيكاراغوي، وذرَّوا الرمال في عيون الجميع». إن نقطة الارتكاز في الخطة كما وصفتها، مُؤَيِّدَةً، صحيفة نيويورك تايمز تكمن في أن نيكاراغوا سوف تتحول إلى الديموقراطية، وأن الولايات المتحدة سوف توقف دعمها لجماعة الكونترا، لكن جماعة الساندنيستا رفضت منذ مدة طويلة قبول العملية الانتخابية التي قد تعرَّض نظام الحكم القائم للخطر[12] ـ بعكس ما حدث في السلفادور حيث سُمح للجماهير التي تساند المتمردين عندما بدأت الأعمال الإرهابية بحسب دوارتي، كما أوردنا سابقًا، باختيار ناخبيهم ضمن نطاق ضيِّق يغلب عليه طابع يمين الوسط، ويسيطر عليه العسكر والأوليغاريون بعد سحق المعارضة السياسية وممارسة التهديد أو التدمير لقاعدتها الشعبية من خلال ممارسة الأعمال الإرهابية.

كانت ردود الأفعال مشابهة لدى الجميع بمن فيهم الحمائم.

لم تأتِ خطة أرياس على ذكر نيكاراغوا؛ فقد دعت إلى القيام بخطوات من أجل تطبيق الديموقراطية في دول المنطقة كافة، في الوقت الذي أصرَّت على حق كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بحرية تامة[13].

لم يُكَرَّسْ سوى قليلٍ من الاهتمام لحقيقةِ أنَّ أحدَ أوجه الجهود التي بذلتها إدارة ريغان لتخريب خطة أرياس تمثلت في أنها أوضحت أنه «إذا شعرت تلك الإدارة أن آراءها ومصالحها لم تُراعَ في الترتيبات الإقليمية، فسوف تستمر في تمويل جماعة الكونترا في نيكاراغوا بالرغم من الاتفاقيات التي توصل إليها القادة [في أمريكا الوسطى]»، هذا ما أبلغه فيليب حبيب، مبعوث

السلام الموفد من ريغان، لكبار أعضاء مجلس الشيوخ ومساعديهم[14]. لم يكن من الصعب أن يدرك الجميع في أمريكا الوسطى أن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا منزعجين من خطة أرياس؛ ولماذا كانوا يشعرون بمثل هذا الإزعاج؟ لأنه لا الرئيس السلفادوري جوزيه نابليون دوارتي ولا الإدارة الأمريكية كانا يشعران بالارتياح من احتمال حدوث عفو عام، وترتيبات لوقف إطلاق النار مع متمردي حزب جبهة التحرير الوطنية في السلفادور (FMLN)، كما كانت تطالب بها خطة أرياس[15]. يكشف البحث المتأني في الوثائق الصغيرة المركونة جانبًا أن وسائل الإعلام الوطنية في الولايات المتحدة أيضًا كانت على دراية تامة بهذه المشكلة الأساس التي تعانيها خطة أرياس، وبالسبب الذي يمنع أي خطة تدعو إلى الحرية والديموقراطية من أن توضع موضع التطبيق إلا بإطارها الشكلي كما هي الحال داخل الولايات المتحدة، الدولة التي أسست على الإرهاب:

> نُقِلَ عن المسؤولين السلفادوريين والغواتيماليين قلقهم بسبب مطالبة الخطة لحكومتيْهم إعلان عفوٍ عام عن المتمردين، ووقف شامل لإطلاق النار في حربهم ضد مجموعات المتمردين والسماح للمتمردين بتشكيل أحزاب سياسية، وفتح أبواب الصحافة أمامهم[16].

لا يمكن تصور اتخاذ خطواتٍ منطقية في هذا الاتجاه طالما أن إرهابيي الدولة مستمرون في وضع أيديهم على مقدَّرات الحكم في كل من السلفادور وغواتيمالا. وفي حين عانت المعارضة في نيكاراغوا قمعًا شديدًا في أثناء الحرب التي شنَّتها الولايات المتحدة على نيكاراغوا، إلا أنها كانت تمارس معارضتها ـ على الأقل ـ من دون أن تخشى أن تتم تصفيتها جسديًّا من قبل الدولة. ولكن كما يُظهِرُ سجلُّ ثمانينيات القرن العشرين بوضوح، لم تكن هذه هي الحال في السلفادور وغواتيمالا طالما بقيت الولايات المتحدة تتحكم في القرار في كلا البلدين، وطالما أن القوى الأمنية التي شكَّلتها أو قدمت لها صور الدعم كلها، ماتزال في موقع السلطة التي لا ينازعها فيها أحد. أما بالنسبة إلى الهندوراس، فإن شروط تحقيق الديموقراطية سوف تبقى عديمة المعنى إلا إذا أُسِّسَ لقاعدةٍ مبنيَّة على شراكة شعبية في النظام السياسي، وكما يبيِّن لنا التاريخ، فإن أي توجُّهٍ نحو مثل هذه الغايات، سوف يستدعي عقابًا شديدًا تنزله الولايات المتحدة بأصحاب مثل هذا التوجه، دفاعًا عن الديموقراطية. هناك بالتأكيد، مواضِعُ مهمة جدًّا تلمِّحُ فيها خطة أرياس إلى نيكاراغوا، وليس إلى الديموقراطيات الناشئة التي تحظى

برعاية الولايات المتحدة، وهي مواضِعُ يجب أن نَعِيها بوضوح. في البلدان التي تلتزم بمعايير الولايات المتحدة، يتم تبنِّي المبادئ الديموقراطية على المستوى الشكلي المحض الذي لا ينتج منه سوى القليل من النتائج المعقولة؛ فالتحكم في موارد البلاد من قبل العسكر والإقطاعيين ورجال الأعمال والنخب الاحترافية، يضمن السيطرة الفعلية للنظام السياسي ووسائل الإعلام، طالما أن المنظمات الشعبية قد قُمعت؛ ولهذا فإن اللجوء إلى الإرهاب سوف يؤدي الغاية المطلوبة.

أما الرغبة في اللجوء إلى سياسة استخدام العصا فتعد شرطًا مؤهِّلًا لتلقي المساعدة من الولايات المتحدة[17]، وكما يوضح لنا التاريخ الحديث، فإن الاستخدام الناجح للإرهاب كما في السلفادور في عهد الرئيس دوارتي، سوف يجيِّشُ دعمًا من الرأي العام المتنور في الولايات المتحدة، وإذا تحوَّل الإرهاب إلى ظاهرة بشعة لدرجةٍ لا يمكن إخفاؤها، فيمكن حينها أن يُعزى إلى مصادرَ مجهولة، أو إلى فِرَق الموت التي يمكن التحكم فيها من قبل المركز المعتدل الذي نقدم له الدعم، أو إلى المتمردين الماركسيين. وعندما تتحقق أهداف هذا الإرهاب، يكون بإمكاننا حينها أن نشير إلى انخفاض معدل الإرهاب بوصفه برهانًا على أن دعمنا للمركز المعتدل هو المسار الصحيح، ويمكن إجراء انتخابات حرة حالما تتحقق الشروط المطلوبة بوساطة إرهاب الدولة الذي يلاقي قبولًا واسعًا من الرأي النخبوي الأمريكي بمن فيه من صقورٍ وحمائم؛ ليست هناك حاجة إلى إبداء أي صورة من صور القلق حول حرية الصحافة أو حرية الانخراط في النظام السياسي، إذا أخذنا في الحسبان التهديد بالإرهاب أو بممارسته على أرض الواقع لضمان عدم خروج وسائل الإعلام عن الحدود المرسومة، وإقصاء البدائل السياسية غير المرغوب بها، والتي توصمُ عادةً بأنها شيوعية. ذلك كله يعد مقبولًا تمامًا في ثقافة الإرهاب، ليس فقط فيما يخص أمريكا الوسطى التي تعد فيها مثل هذه الممارسات مسألة طبيعية في ظل النفوذ الأمريكي لسنوات عديدة.

بالمقابل، تعد موافقة نيكاراغوا على الشروط الواردة في خطة أرياس أو أي خطة أخرى مشابهة، مجازفة خطيرة؛ فإذا التزمت بتلك الشروط، ستبقى هذه الحقيقة إما مكبوتة أو ستتحول في نظام وسائل الإعلام الأمريكية إلى برهان على الطبيعة الشمولية للنظام في نيكاراغوا، تمامًا كما تحقق في انتخابات سنة 1984م بوساطة نظام المعلومات المضللة الحكومي، الذي تقوم فيه وسائل الإعلام بدور التابع الخنوع الذي يفعل ما يُؤْمَرُ به[18]. فوق هذا كله، هناك سبب بسيط جدًّا يدعونا إلى الافتراض أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بأي

اتفاقية رسمية يتم التوصل إليها، بحيث يكون من الأرجح استمرار التخريب والضغوطات الاقتصادية والإجراءات الأخرى المتوافرة لدولة عظمى إرهابية؛ ربما من أجل استثارة ردة فعل من نيكاراغوا قد تشكل خرقًا للاتفاقيات الرسمية، ومن ثم تستدعي تدخلًا أكبر للإرهاب الأمريكي عقابًا لها على خرقها للاتفاقيات المبرمة، إن الخيارات محدودة جدًّا أمام بلد ضعيف وصغير استُدرِجَ إلى مواجهة ضد قوة عظمى ديّدنها العنف، وبمقدورها التصرف من دون حواجز أو ضوابط.

ما يتهدد نيكاراغوا ويستهدفها هو اختلال التوازن الهائل في القوى، وإذعان الثقافة الفكرية ومطالب رهانات القوة بأشكال أخرى أيضًا بحيث تستهدف خطة أرياس أو أي خطة أخرى تشبهها، نيكاراغوا بصورة رئيسة. لقد كان من المهم جدًّا بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن (تلعب بالورقة الرابحة) التي تمثلها الجهود التي تبذلها مجموعة دول الكونتادورا؛ لأن هذه الدول، وبرغم تبعيتها للولايات المتحدة، تشكل عنصرًا مؤثرًا في القضايا الدولية بما يكفي من الاستقلالية التي تمكنها من مقاومة مطالب الولايات المتحدة، إلى حد ما، ولا تخرج عن النطاق المسموح به من قبل الولايات المتحدة. إذا كان من الممكن أن تقتصر اتفاقية السلام على دول منطقة أمريكا الوسطى، فستتعزز إلى حد كبير، قدرة الولايات المتحدة على التحكم في العملية بسبب تأثيرها العارم في المشاركين بالعملية. لقد تتسبب هذه العملية بانهيار الحكومة في السلفادور، إضافةً إلى نظام الامتيازات الذي يتمتع به العسكر والطبقات، الذي تأسس بُغيةَ حماية تلك الامتيازات في حال انحرفت بشدة عن مسار مصالح الولايات المتحدة ولم تلتزم بأوامرها؛ غواتيمالا التي تُعَدُّ واحدة من الدول الإرهابية، والتي ليست مجرد صنيعة لحكومة الولايات المتحدة، مازالت تعتمد بصورة رئيسة على الولايات المتحدة؛ بغية المحافظة على نظامها العسكري وامتيازاتها الطبقية.

أما الهندوراس، فلا تتعدى كونها مجرد إقطاعيةٍ يستطيع فيها العسكر والأثرياء المحافظة على سطوتهم التي يمارسون من خلالها سرقة الفقراء طالما أنهم يحظون بمساعدة الولايات المتحدة ودعمها. أما كوستاريكا التي تتمتع بتقاليد ديموقراطية يربو عمرها على أربعين سنة، فهي مجتمع يسود فيه رجال الأعمال؛ مجتمعٌ يعاني انهيارًا اقتصاديًّا، وعاجزٌ عن المحافظة على برامج الرعاية الاجتماعية التي تعد الضامن لاستقرارها الداخلي، أو نظامها الداخلي المنفتح نسبيًّا من دون الحاجة إلى مساعدة كبيرة من الولايات المتحدة.

باختصار، تعتمد هذه الحكومات أيما اعتماد على الولايات المتحدة، وهي محكومة داخليًّا بِطُغَمٍ معادية بصورة طبيعية وتلقائية لأي قوًى في المنطقة يمكن أن تأخذ على عاتقها القيام ببرامجٍ إصلاح اجتماعي، بما يخدم الطبقة الفقيرة التي تشكل الغالبية العظمى من السكان؛ عندما تعرضت إدارة ريغان للضعف بعد الكشف الجزئي عن شبكة الإرهاب السري التي كانت تديرها، استطاعت دول منطقة أمريكا الوسطى كسبَ هامشٍ للمناورة، مَنَحها القدرة على التحرك بحرية أكبر، وأضحت قادرة على التوجه نحو اتفاق يمكن أن يضع حدًّا لخطر توسع الصراع الإقليمي. لكن الولايات المتحدة بإمكانها الاعتماد بأمانٍ على هذه الدول؛ لتركيز انتباهها على نيكاراغوا استنادًا إلى الإجماع النخبوي داخل الولايات المتحدة نفسها، عندما يحين الوقت لتقييم عملية الديموقراطية الداخلية، أو أي مظاهر أخرى من الالتزام بأي حل سياسي. لن يكون هناك احتمال بفرض أي عقوبات على السلفادور أو الهندوراس أو غواتيمالا بسبب عدم التزامها بتنفيذ مثل هذه الاتفاقية.

لا يمكن أن يساورنا الشك في أنَّ الرأي السائد داخل الولايات المتحدة سوف يتبنَّى مبدأ الدولة حول هذه المسائل؛ فالفشل في تطبيق الإصلاحات الديموقراطية في الدول الإرهابية التي تدور في فلك الولايات المتحدة سوف يمر مرور الكرام من دون أن يلحظ ذلك أحد، ولن يسيء إلى نجاح الديموقراطية ـ ذلك أن تطبيق هذه الإصلاحات من دون تفكيك الأجهزة الأمنية التي تحول دون أي مشاركة شعبية ذات معنى في النظام السياسي هو أمر مستحيل، وكما سنرى مباشرة فإن الرفض الواضح من قبل غواتيمالا لقبول شروط الاتفاقية التي وقَّعتها مع دول منطقة أمريكا الوسطى، والتي طرحت في شهر آب، أغسطس، لم تكن تستحق حتى أن تُذكَرَ لمامًا في وسائل الإعلام؛ فضلًا عن أن الإشارات العديمة المعنى التي أطلقتها السلفادور في هذا الاتجاه لم يتعرض لذكرها أحد، تمامًا كالقمع المتعاظم الذي بدأ يُمارَسُ هناك، بعد أن وُقِّعَت تلك الاتفاقيات وأُهملت فيما بعد. هذا النموذج ذاته سوف يستمر بكل تأكيد؛ فقد قررت الولايات المتحدة أن السلفادور هي دولة ديموقراطية ناشئة، في الحال التي هي عليه، استنادًا إلى المعايير الأوروبية المعمول بها في لغة الخطاب السائدة في الولايات المتحدة، تعد هذه الحقيقة كافيةً بالنسبة إلى الرأي المثقف في حالتيْ كل من الهندوراس وغواتيمالا أيضًا.

لنتأمَّلْ المسألة الحاسمة المتعلقة بمبدأ حرية التعبير؛ كما رأينا، لم يكن لمسألة حرية التعبير ـ على أهميتها ـ سوى تأثير محدود في الهندوراس، أو حتى في كوستاريكا، بينما في السلفادور

وغواتيمالا، يمكن بكل سهولة ممارسة الحريات الصورية مقرونة بإدراكٍ أنَّ المحاولات التي جرت لاستخدام هذه الحرية سوف تؤدي كما في الماضي إلى ممارسة شتى صور العنف من تعذيب وإخفاء وإعدام. أما في نيكاراغوا، فالحال مختلفة تمام الاختلاف، لأسبابٍ سبق لنا ذكرها؛ فالإذاعة والتلفاز في مناطق واسعة من البلاد تسيطر عليها حتى في زمن الحرب، محطات البث الخارجي، وفي أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كانت مجلة (لا برنسا) التي لم تكن لها علاقة إلا بالاسم، مع المجلة المعارضة لنظام سوموزا، هي المجلة المعارِضة الوحيدة التي تتمتع بثقلٍ في المنطقة؛ بل في نصف الكرة الجنوبي برمَّته، حتى لو كنا نعني عند استخدامنا عبارة (مجلة معارِضة) أنها مجلة تتخذ موقفًا معارِضًا من البنية الرئيسة للنظام الاقتصادي والاجتماعي، وهي منفتحة على آراء المنتقدين له؛ وحتى لو كنا نعني باستخدامنا عبارة (ذات ثِقَل)، الموارد المتوافرة التي تؤمن الوصول إلى ما بعد الشرائح الصغيرة من السكان. لو سُمح بممارسة الحريات الحقيقية في الداخل النيكاراغوي، كما كان يجب أن تكون عليه الحال بالتأكيد، لكانت موارد القوة العظمى الإرهابية ومجموعة رجال الأعمال العالمية، وأصحاب الامتيازات الاقتصادية المحليين ضمنت أن وسائل الإعلام ستبقى تحت سيطرة عناصر من القوى اليمينية المرتبطين بمصالح الولايات المتحدة، حتى وإن كان ذلك فقط في مجال السوق الحرة للأفكار في ظل الأوضاع الحالية، مرة أخرى يبدو أن نيكاراغوا مطالَبةٌ بتَحَمُّلِ أعباءَ تعفى منها بصورة كاملة دولٌ أخرى تدور في فلك الولايات المتحدة. لا شيء مما ذكرناه يلمح إلى أنه لا ينبغي لأحد تحمل هذا العبء؛ ما نعنيه أنه لا يجوز أن نستسلم لنظام المراوغة المنتصب في ديموقراطيتنا المبتورة التي يديرها عالَم رجال الأعمال.

لهذه الأسباب، نرى أن من الصحيح أن أي اتفاقية سلام بين دول أمريكا الوسطى سوف يتمحور حول نيكاراغوا؛ وأن التزامها بأي اتفاقية كتلك التي تفرضها قوة معادية، سوف تكون مثارًا للقلق.

بالعودة إلى المناورات الدبلوماسية سنة 1987م، وفي إطار جهودها المستمرة لإجهاض خطة أرياس، قامت الولايات المتحدة بالضغط على الرئيس السلفادوري دوارتي لإلغاء لقاءٍ كان مقررًا عقده في شهر حزيران، يونيو، لرؤساء دول منطقة أمريكا الوسطى في غواتيمالا، ونقل أحد المسؤولين الغواتيماليين أن مبعوث ريغان، فيليب حبيب الذي يمارس دوره المعتاد، كان وراء الطلب الذي تقدَّم به دوارتي لتأجيل اللقاء، وأن دوارتي أبلغ الرئيس الغواتيمالي شخصيًّا «أن

السبب الذي حداه إلى طلب تأجيل ذلك اللقاء كان الضغط الأمريكي»[19]. وقد رُتِّب لعقد لقاء آخر في السادس من شهر آب، أغسطس، بعد تشاورات تمهيدية مع دول مجموعة الكونتادورا التي تُمثِّل الوسيط؛ وقد خرجوا نتيجة هذا التدخل بنسخة جديدة من خطة أرياس؛ بهدف طرحها على مؤتمر القمة الذي كان سيعقد في السادس من شهر آب، أغسطس. ظنت إدارة ريغان أن بإمكانها وضع معوقات أمام خطة أرياس؛ فقد رفض فيليب حبيب الذي كان يدلي بشهادته أمام الكونغرس في التاسع من شهر تموز، يوليو، احتمال أن تتم الموافقة على الخطة من قبل دول منطقة أمريكا الوسطى، مجيبًا ببساطة: «هذا لا يمكن أن يحدث»[20]. وفي محاولة أخيرة لتهميش الجهود المبذولة من دول أمريكا الوسطى، طرحت إدارة ريغان خطتها البديلة للسلام في الخامس من شهر آب، أغسطس؛ بقصد لا لبس فيه لتخريب اللقاء المزمع عقده في السادس من آب، أغسطس بين رؤساء دول أمريكا الوسطى، ووضع الأسس التي ستستند إليها من أجل تجديد الدعم لجماعة الكونترا؛ صيغ مشروع خطة ريغان بالاتفاق مع رئيس مجلس النواب، الديموقراطي جيم رايت، وكانت هذه الخطة مختلفة كليًّا عن خطة أرياس، وكما لاحظنا سابقًا لم تفرض هذه الخطة أي شروط على حلفاء واشنطن، لكنها طالبت بتفكيك النظام السياسي في نيكاراغوا بما في ذلك الانتخابات المزمع إجراؤها سنة 1990، وجعل نيكاراغوا منزوعة السلاح من جانب واحد؛ كل ذلك مقابل تعهد لا قيمة له ولا معنى، ويقتضي هذا التعهد قيام الولايات المتحدة بالتوقف عن إدارة شؤون الجيش العميل؛ كان لهذا التكتيك أثره الطيب في الولايات المتحدة، وقد أخذه الجميع هناك على محمل الجد، لكنه جوبه برفض دراماتيكي في أمريكا الوسطى.

وقَّعَ الرؤساء المجتمعون في غواتيمالا على اتفاقية نسجت على منوال خطة أرياس تختلف إلى حد كبير عن مقترحات ريغان، كما علم بعض العاملين في وسائل الإعلام[21]. وقد ذكر أحد الدبلوماسيين الغواتيماليين لصحيفة وول ستريت جورنال أن «مبادرة الولايات المتحدة قدَّمت الغِراء كي توحد بين حكام أمريكا الوسطى التي تسود المنازعات علاقاتهم». وأضاف يقول مقوِّضًا جهود واشنطن لمنع إيجاد تسوية سلمية في المنطقة: «أعتقد أن ذلك كان خطأ تكتيكيًّا رهيبًا من جانب الولايات المتحدة»[22]. في مدينة غواتيمالا سيتي، قالت صحيفة سنترال أميريكان ريبورت the Central American Report في تعليق لها على مبادرة الولايات المتحدة، إن تلك المبادرة «استنهضت المشاعر الوطنية في الوفدين الكوستاريكي والغواتيمالي، ذلك أن أعضاء الوفدين شعروا بالإهانة». وقد صرح الرئيس الغواتيمالي أنه «لا يجوز لأحد أن

يقع في مصيدة إضفاء أهمية كبرى على مبادرة الرئيس ريغان، أما الرئيس أرياس فقد رفض تمامًا اقتراحًا من الرئيس الهندوراسي لإدراج خطة ريغان على جدول أعمال اللقاء بين هؤلاء الرؤساء»[23].

في أوروبا، تبيَّنَ للأوروبيين فورًا أن مقترحات ريغان المتسرعة وغير المتقنة كانت نذير شؤم ينبئ بتغير في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وأن دول منطقة أمريكا الوسطى تفسر هذه الخطة بوصفها حركة يجب أن تُسَرِّعَ في طرح مبادراتها. ولقد عبَّرَ أليكس برومر مراسل صحيفة الغارديان اللندنية في واشنطن عن دهشته من أن اقتراح ريغان «عومِلَ بكثير من الاحترام في وسائل الإعلام [الأمريكية]» مباشرة بعد الكشف عن فضيحة إيران-كونترا: «من المثير للهلع أن خطة ريغان التي لم تكن سوى مَفْسَدةٍ في أماكن أخرى من العالم، قد تم الترحيب بها على هذه الشاكلة في الولايات المتحدة»[24]. ربما كانت مثيرة للهلع، لكنها لم تكن مثيرة للدهشة أو غير طبيعية في ثقافة الإرهاب.

عندما اقتُرِحت خطة ريغان-رايت، كانت هناك أسئلة حول مدى جديتها، لكن جورج شولتز رفض تلك الأسئلة جميعها بقوة معلنًا أن تلك الخطة ليست مجرد خدعة، بل اقتراح منطقي وعقلاني، وهي تعبير إضافي عن الصراحة والصدق المتجددين اللذين يبعثان الإعجاب والبهجة في الكونغرس ووسائل الإعلام. بعد بضعة أيام وبعد فشل هذه المحاولة لتخريب خطة أرياس، أوضح مسؤولون في الإدارة أن تلك الضمانات ليست سوى أكاذيب. نقلت الصحافة الخبر الذي يقول: «إن مسؤولي البيت الأبيض يعترفون بأنهم كتبوا مسودة خطة ريغان-رايت، واضعين نصب أعينهم أهدافًا سياسية داخلية - بالتحديد، وضع أسسٍ لاستئناف تقديم المساعدة لجماعة الكونترا بعد الرفض المتوقع لحكومة الساندنيستا لهذه الخطة المستحيلة - وذلك بدلًا من استخدام الدبلوماسية؛ وأن تلك المقاربة أعطت نتائج عكسية عندما أقرَّت دول أمريكا الوسطى التي رفضت مقترحات ريغان، نسخةً من خطة أرياس التي قوبلت بالازدراء من إدارة ريغان. أكد مسؤولون في البيت الأبيض أنهم طرحوا خطة ريغان-رايت؛ لأنهم ظنوا بأن احتمالات الحصول على موافقة الكونغرس على تقديم قدْرٍ أكبر من المساعدات لجماعة الكونترا في نيكاراغوا سوف تتحسن في حال رفضت حكومة الساندنيستا الجلوس إلى طاولة المفاوضات؛ أي إذا رفض الساندنيستيون الخطة كما هو متوقع؛ قال المساعدون إنهم كانوا يعتقدون أن الإعلان عن الخطة سوف يثير التشوش والاضطراب في اللقاء الذي كان سيجمع

رؤساء دول منطقة أمريكا الوسطى ... في غواتيمالا بعد يومين، وربما أدى ذلك إلى إحباط محاولتهم إعلان الموافقة على خطة سلام يطرحونها هم، والتي رأى الكثيرون من المسؤولين في الإدارة أنها غير مقبولة بالنسبة إلى هم»[25].

استمرت عمليات التحكم في الأضرار في أثناء تلك الأحداث التي جرت في شهر آب، أغسطس، سنة 1987م، بالرغم من أن تغييرًا في المواقف، والتفافًا على الحقائق كانا يشكلان ضرورةً؛ في الوقت الذي كانت الأحداث تتسارع وتتطور. كان من الضروري تحقيق أهداف عدة: أولًا، ضمان أن تُفسَّر خطة دول أمريكا الوسطى على نحوٍ مشابه لخطة ريغان، من خلال تركيز الانتباه على إرساء الديموقراطية في نيكاراغوا لوحدها؛ ثانيًا، إلقاء اللوم على نيكاراغوا لتسببها في انهيار الاتفاقيات سواء كان ذلك صحيحًا أم مُختَلَقًا؛ وثالثًا، قولبةُ نسخةٍ مناسبة من التاريخ. النسخة التي تتم الموافقة عليها يجب أن تؤكد أن الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة كانت هي العامل الحاسم في إجبار حكومة الساندنيستا على القبول بتسوية سياسية؛ أيْ إنها خطة تمت الموافقة عليها بصورة مبدئية، في الوقت الذي كانت إدارة ريغان تبذل أقصى ما تستطيع من جهد من أجل تهميشها؛ وبوجه عام، لقد حدث كل ذلك من أجل إجبار حكومة الساندنيستا على القبول بسلوك نهج الخيارات الدبلوماسية التي كانت هذه الحكومة تطالب بها منذ ست سنوات، في حين كانت إدارة ريغان تلعب بهذه الورقة الرابحة في كل منعطف. إذا أخذنا في الحسبان الحقيقة المشؤومة أن رؤساء دول أمريكا الوسطى وافقوا على التسوية الدبلوماسية التي فعلت إدارة ريغان المستحيل كي تخربها، فإن التاريخ يجب أن يُظهِرَ أن العنف الذي مارسته الولايات المتحدة، إضافة إلى خطة ريغان-رايت شكَّلا أحد عوامل إبصار هذه الاتفاقية النور، ومن الممكن للمرء أن يعتقد أنها كانت مهمة صعبة، لكنها لم تكن تتجاوز المصادر التي تستقي منها الصحافة الحرة معلوماتها؛ من المفيد أن يتابع المرء عملية الهندسة التاريخية خطوةً خطوة خلال الأسابيع الأولى الحاسمة.

بدأت المرحلة الأولى عندما أعلنت واشنطن عن خطة ريغان-رايت، وكما أشرنا آنفًا، اتضح أنه من المستحيل على المرء أن يفهم، حتى وهو يصطلي بوهج جلسات الاستماع حول فضيحة إيران-كونترا أن تعهد ريغان بوقف المساعدات عن جماعة الكونترا مقابل تفكيك الجيش النيكاراغوي وتسريحه ما هو إلا مهزلة بكل ما لهذه الكلمة من معنى؛ أطلقت التعليقات الصحفية على خطة ريغان-رايت وصف الفرصة الجديدة التي منحت لماناغوا لإثبات حسن

نواياها، مضيفة أن «الكونغرس والبيت الأبيض يستحقان كل تقدير لجهودهما للانتقال بالعملية إلى الأمام» (بحسب ما أوردته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور). وفي معرض ترحيبهم بالمقترح المشار إليه، ذكر محررو صحيفة نيويورك تايمز أنه، وفي ظل الجهود المبذولة من أجل تهميش خطة أرياس، فقد «أوضح البيت الأبيض بما لا يدع مجالًا للشك دعمه لجهود السلام الإقليمية التي دعا إليها أوسكار أرياس، رئيس كوستاريكا»؛ وقد حذروا من أنَّ على الكونغرس فتْحَ عينيه جيدًا؛ كما دعوا واشنطن إلى «الحفاظ على الثقة المتبادلة مع جميع الديموقراطيين في منطقة أمريكا الوسطى ـ بمن فيهم المعارضة الداخلية في نيكاراغوا ـ خصوصًا في معارضتهم لأعمال القتل والترويع التي تَرِدُ من الجوانب كافة ؛ سواء من جماعة الكونترا أو حكومة الساندنيستا». لكن عبارة (الجوانب كلها) لم تشمل واشنطن في عيون أولئك المحررين المفتوحة عيونهم جيدًا[26].

كتب جيمس لو موين في أعمدة الأخبار أن خطة أرياس «تتقاطع مع النوايا المركزية في خطة السيد ريغان التي تقضي بإحداث تغييرات سياسية على الصعيد الداخلي في نيكاراغوا»، وهو بذلك يلقي ظلالًا على الحقائق بما يتلاءم والمبدأ المعمول به في واشنطن. أضاف يقول إن «تفسيرًا مكتوبًا داخل البيت الأبيض أوضح أن واشنطن ليس مطلوبًا منها قطع المساعدات عن جماعة الكونترا بحسب خطة ريغان، بل تقليصها فقط إلى درجة تسمح فيها حكومة الساندنيستا للمتمردين بالانخراط في العمل السياسي والمجتمعي في نيكاراغوا، بحسب أهواء واشنطن؛ وعليه، تمنح الولايات المتحدة الحق للاستمرار في الحرب بعد نزع سلاح الجيش النيكاراغوي وتفكيكه، وهذه حقيقةٌ صغيرة لم يلتفت إليها أحد». ذكر لو موين في تقريره أن المشاركين في المؤتمر من دول منطقة أمريكا الوسطى جميعهم كانوا ممتنِّين من اقتراح ريغان، باستثناء نيكاراغوا التي طرحت تقييمًا أشد عدوانية، ما قد يعرِّضها لأخطار العزلة[27]؛ لكن هذا الزعم تم تفنيده بعدما ردت دول أمريكا الوسطى على هذا الخطأ التكتيكي غير المعقول الذي ارتكبته إدارة ريغان، من خلال رفض هذه الأخيرة لمقترحاتها والتبنِّي الفعلي لنسخة من خطة أرياس (لا تشبه الخطة الأصلية من قريب أو بعيد)، وهي الخطة التي عارضتها واشنطن، متسببةً لهذه الأخيرة بعزلة تامة.

في الطرف الحاسم الآخر من الطيف، عبَّرَ توم ويكر عن شكوكه إزاء خطة ريغان بالقول إنه كان «على الأقل مفاوِضًا مترددًا، شأنه في ذلك شأن أي شخص آخر في ماناغوا»، وهذا

ما يمكن عدُّه تصريحًا مكبوحًا[28]. لكن الولايات المتحدة لم تُلْقَ على كاهلها من قِبَلِ أحد مهمةٌ تاريخية أو إلهية لتجيء بالديموقراطية للبلدان الأخرى، كما يحاول ريغان أن يقوم به بحسب مبدأ الدولة الذي ينظر إليه بوصفه شأنًا مقدسًا للغاية؛ أما التهديد بضخ المساعدات من جديد لجماعة الكونترا إذا لم يقبل الساندنيستيون بمقترحات ريغان، فليس من المحتمل أن يتسبب ذلك في إرغامهم على القيام بالإصلاحات المطلوبة عندما لا تكون لديهم الرغبة في القيام بذلك تحت الضغط العسكري؛ ذلك أن الفرضية القائلة إن الضغط العسكري ليس عاملًا في تعليق تطبيق الحقوق الداخلية للشعب، بل هو جهد يُبذَلُ من أجل استرداد تلك الحقوق، إنما هو قراءة غريبة للسجل التاريخي.

أما في الجانب الآخر الذي يمثل نقيضًا لما تقدَّم، فإن إي.إم. روزينتال؛ رئيس التحرير التنفيذي السابق لصحيفة نيويورك تايمز، اعترتْهُ فرحة غامرة وهو يدعو إلى أولئك الذين يفضِّلون استمرار الحرب بدلًا من منح الفرصة لإدارة ريغان في تقصِّي احتمال وقفها إلى التخلي عن سخريتهم التشاؤمية وإعطاء السلام فرصة. ووصف خطة ريغان أيضًا بأنها قريبة جدًّا من الخطة التي طرحها الرئيس الكوستاريكي أرياس ... (لكن مع استثناءات بسيطة). وبالرغم من أن خطة ريغان قد تؤدي إلى قيام رجال الساندنيستا بممارسة الخداع حول مسألة الحريات السياسية، إلا أن الأمل بشأن الوصول إلى حل لائق يجب أن يؤخذ على محمل الجد إلى أقصى حد[29]، أما رونالد رادوش فقد كان أكثر حماسةً؛ فقد كانت خطة رايت كما كان يطلق عليها، الجهد الرئيس الأول المبذول من أجل وضع حد للحرب الأهلية في نيكاراغوا ـ مترجمًا تلك اللغة الأورويللية المخادعة بما معناه: إنه الجهد الأول الذي قامت به الحكومة الأمريكية؛ وهو جهدٌ مُصَمَّمٌ بطريقةٍ يكون نصيبه فيها الفشل؛ ومن ثم، يُسحب بسرعة من التداول؛ وهكذا يكون البديل هو استمرار الهجوم الأمريكي على نيكاراغوا إلى ما لا نهاية.

أما قوله «إن المواد الرئيسة في هذا المقترح تتقاطع مع خطة أرياس وتبني عليها»، فهو مغالطة واضحة لا يمكن أن تخفى على أحد؛ فخطة رايت ترتكز على فهم المعارضة النيكاراغوية أن الحرب التي تشنها جماعة الكونترا ليست هي ما أرغمت رجال الساندنيستا على مقاومة عملية الديموقراطية؛ بل لأن غالبية شعب نيكاراغوا تعرف، كما خَلُصَ بعد دراسة متأنية للرأي العام في نيكاراغوا، أن السبب في ذلك يعود إلى السياسات التي تتبعها حكومة الساندنيستا، وليس بسبب سياسات حكومة الولايات المتحدة التي أدت إلى رفع وتيرة

المعارضة المسلحة. هناك ملاحظات عَرَضيَّة أخرى مشابهة برزت إلى السطح من دون أن تتأثر بالحقائق أو تأخذ بها[30].

بعد فشل هذا الجهد الذي قام به ريغان، كان لا بد لعملية التحكم في الأضرار أن تنتقل إلى المرحلة الثانية؛ فجيمس لو موين وبعد أن لاحظ أن خطة السلام الموقعة من قبل رؤساء دول أمريكا الوسطى كانت مختلفة إلى حد كبير عن مقترحات ريغان، وأنها تشبه إلى حد كبير خطة أرياس، كتب في تقرير له أن البنود المتعلقة بعملية الديموقراطية الداخلية موجهةٌ بالتحديد إلى نيكاراغوا، كما فُهِمَت في واشنطن؛ ومن ثم، في أروقة الصحافة الحرة؛ إلا أن لو موين على ما يبدو، نسيَ ما ذكره قبل ذلك من أن السلفادور وغواتيمالا لا يمكن لهما منح عفو عام أو إيقاف إطلاق النار، والسماح للمتمردين بتشكيل أحزاب سياسية وامتلاك صحفهم الخاصة[31]. وتابع لو موين يقول: «لو نُفِّذَت هذه البنود من قبل نيكاراغوا، لكان ذلك تراجعًا كبيرًا من قبل المسؤولين الساندنستيين الذين قلَّصوا كثيرًا حجم التنظيمات السياسية وحرية الصحافة في السنوات الأخيرة»، من دون أن يتطرق إلى الخلفية، وإلى حال الحريات المدنية في الديموقراطيات الناشئة، أو إلى حقيقة أن المراقبين الدوليين للانتخابات في نيكاراغوا سنة 1984م، قارنوا بين هذه الانتخابات والانتخابات التي جرت في السلفادور، وأتت تلك المقارنة في صالح الانتخابات النيكاراغوية؛ والأهم من ذلك، أن تلك الحقائق كلها تم تجاهلها وطمسها من قبل صحيفة نيويورك تايمز ووسائل الإعلام الأمريكية كافة، وكأنها لم تكن. لكن كان من اللافت جدًّا أن لو موين لم يذكر أن هذه البنود لا يمكن تطبيقها في السلفادور وغواتيمالا من دون اقتلاع الجهاز الأمني وتفكيكه لإرهابيي الدولة هناك، والذي يحظى بدعم الولايات المتحدة. كل ما تقدم يمكن تنحيته جانبًا لسببين اثنين: عمليات الإبادة الجماعية التي ترتكب من جانبنا ليست أعمال إبادة جماعية، بل مجرد أخطاء تحدث عند سعينا لتحقيق هدف نبيل؛ وبما أن كل ذلك حدث بالأمس، فإن بإمكاننا اللجوء إلى مبدأ تغيير المسار لو فكَّرَ أحد البُلهاء بإثارة ملاحظات حول مثل هذه التُّرَّهات.

يمكن لآخرين أيضًا أن يشعروا ببعض المشكلات بصرف النظر عن الشموليين الماركسيين اللينينيين في ماناغوا، وعندما طُرح السؤال الآتي: ما هي فرص حدوث إجماع إقليمي؟ كان جواب تقرير أمريكا الوسطى أن «الكثير سوف يعتمد على القدرة على التأثير في الهندوراس والسلفادور، بحيث لا تنحرفان عن روح الاتفاقية والتعاون مع الديموقراطيين والليبراليين في

واشنطن»، التي كانت مهمتها الإبقاء على الإرهابيين العاملين الذين يأتمرون بأوامرها تحت شكل من أشكال السيطرة. فوق هذا كله، صرَّح هيكتور غراماجو، وزير الدفاع الغواتيمالي فورًا أن الاتفاقية «لا تنطبق على بلادنا». وعلَّق رئيس الجامعة اليسوعية في مدينة سان سلفادور بعد أسابيع عدة على هذه النقطة بالقول إن «نيكاراغوا سوف تكون أكثر دول المنطقة التزامًا بخطة السلام، وأن الآخرين ربما سيفشلون في الالتزام بها»[32].

أما ردود الفعل في واشنطن، فقد اتبعت مسارًا مختلفًا؛ فقد أدان روزينتال، رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز السابق، الجهود المبذولة من أجل تدمير جماعة الكونترا التي وَفَّرَ وجودُها الفرصةَ لعقد المفاوضات، وكان ذلك الموقف نسخة تاريخية جريئة، لكنها كانت أيضًا النسخة المطلوبة؛ وعليه، فقد أصبحت حقيقية، بالرغم من أنها في الواقع مزيَّفةٌ بصورة لا تقبل التأويل، للأسباب المعروفة التي سبقت لنا مناقشتها. ورأى ديفيد أغناتيوس المحرر في صحيفة الواشنطن بوست أن احتمالات السلام «تبدو وكأنها تحسنت بعض الشيء إثْرَ الإعلان عن مقترحات الرئيس ريغان بوقف إطلاق النار، وتبنِّي خطة سلام جديدة من قبل قادة دول أمريكا الوسطى الخمسة». ولكن في واقع الحال، تراجعت احتمالات السلام بسبب جهود ريغان تهميش المفاوضات الجارية، وتحسنت قليلًا بعد أن رُفضت، بالرغم من استمرار معارضة الولايات المتحدة التي جعلت من السلام احتمالًا بعيد المنال. لكن مشكلة المستقبل كما يراها أغناتيوس، لا تكمن في استمرار معارضة الولايات المتحدة لتسوية سياسية، بل في قيام دولة ديموقراطية في نيكاراغوا؛ أي إن هذا ما كانت تدور من أجله حرب الكونترا، وهذا ما كان مبدأ واشنطن يشترطه؛ أي التأسيس لمثل هذا الزعم. ويضيف قائلًا: «إن المصالحة في نيكاراغوا تبدو صعبة المنال لأن أيدي الجانبين ملطخة بالدماء؛ أي إن العديد من الجنود التابعين لجماعة الكونترا قضوا في المعارك، وإن الساندنيستيين يتحدثون عن حكايات وأرقام مشابهة». ضمن معايير ثقافة الإرهاب، تبدو هذه حسابات منطقية حول الفظائع المرتكبة من قبل الطرفين[33]. يمكن للمرء أن يقع على حسابات مشابهة ضمن معايير العدالة نفسها في أدبيات أبي نضال.

لاحظ صحفيو الواشنطن بوست التردد الذي أبداه السيد ريغان حول تبنِّي خطة أرياس، لكنهم أكدوا أنه يستحق بعض اللين للشجاعة التي أبداها في الوصول إلى هذا المدى؛ لأنه اضطر إلى دفع ثمن ليس بالقليل أمام الناخبين الموالين له جرّاء موقفه هذا، لكن البيِّنةَ الرئيسة تقع على عاتق الساندنستيين، وليس على عاتق المعتدين الأمريكيين. يعزى ذلك إلى أن

الكونغرس يرمق السيد ريغان بعيون حَذِرة، ويحصي عليه حركاته وسكناته بعيون تشبه عينيّ الصقر، كما فعل بصورة دراماتيكية خلال السنين الأخيرة الماضية: ربما كان نصف العالم الجنوبي بأسره يرمق الساندنيستيين أيضًا بعيونٍ ملؤها الحذر. ولكن لا حاجة للدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة إلى أن تُرْمَقَ بعيون حذرة، طالما أن نواياها الحسنة المتمثلة في خلق الشروط المناسبة للحياة الديموقراطية ووضع حد للممارسات القمعية في الداخل، هي من باب تحصيل الحاصل؛ أو ربما تكتفي هذه الدول بمراقبة يقوم بها جورج شولتز، وأبرامز، وصحيفة الواشنطن بوست[34].

تحدثت صحيفة وول ستريت جورنال الشعور بالخيبة في واشنطن بعد أن قُبلت نسخة من خطة أرياس في مدينة غواتيمالا سيتي؛ فقد لاحظ اثنان من مراسلي الصحيفة أن خطة ريغان- رايت قد وُصِمَت بأنها ضربٌ من ضروب الاحتيال (بعد فشلها بالطبع)، وأن القصد منها كان استئناف ضخ المساعدات إلى جماعة الكونترا بعد أن ترفضها حكومة الساندنيستا، لكن مبدأ التحكم في الأضرار يتطلب منا عَدُّ خطة ريغان نسخة من خطة أرياس التي سعت واشنطن إلى تهميشها. ويتابع الصحفيان: «يعترف البيت الأبيض في المجالس الخاصة أنه لم يتوقع أبدًا أن تقوم حكومة الساندنيستا بتحدي السيد ريغان من خلال المشاركة في خطة سلام تدعمها دول منطقة أمريكا الوسطى الأخرى». يكتسب هذا التقرير معنىً بناء على احتمالٍ تمت الإشارة إليه هنا، في أن تكون خطة ريغان هي الخطة التي وافقت عليها حكومة الساندنيستا في مدينة غواتيمالا سيتي، وأن هذه الموافقة تشكل رسالة تحدٍّ للسيد ريغان. لا معنى للقول إن حكومة الساندنيستا تتحدى السيد ريغان من خلال توقيعها على خطة سلام عارضها بشدة، وكافح من أجل تهميشها؛ حقيقة الأمر أن دول أمريكا الوسطى رفضت جهود ريغان لتسريع المفاوضات، ووقعت على اتفاقية شبيهة بخطة أرياس أعربت نيكاراغوا عن موافقة مدروسة لها على طول الخط. أخفقت صحيفة وول ستريت جورنال أيضًا في إيضاح أنه لو فُهمت جهود ريغان بصورة دقيقة، لتبيَّنَ أنها تكرارٌ لما حدث سنة 1984م، عندما تحدى حينها رجال الساندنيستا بالفعل السيد ريغان بقبولهم مقترحات دول مجموعة الكونتادورا[35].

تتابع صحيفة وول ستريت جورنال تقريرها بالقول: «إنها ولكي تنقل ما تعده الإدارة الأمريكية الدرجة المناسبة من التشكيك في جلسة اليوم [التي عقدها سفراء دول أمريكا اللاتينية المجتمعون بدعوة من وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن]، فسوف تزود الإدارة

المبعوثين الأمريكيين بنسخة من اتفاقية السلام التي أبرمتها في باريس سنة 1973م التي كانت ثمرة التفاوض لإنهاء التورط الأمريكي في حرب فيتنام». هذه الاتفاقية قوبلت بالتجاهل من قبل شمال فيتنام.

تتابع صحيفة وول ستريت جورنال القول إن «تجربة فيتنام هذه، هي أحد العوامل التي أدت إلى إثارة الشكوك لدى الإدارة حول الاتفاقية التي تمت بين دول أمريكا الوسطى»، هذه المهزلة المثيرة للانتباه توسعت دائرتها في اليوم التالي من خلال الخبر الرئيس الذي نشره نيل لويس في صحيفة نيويورك تايمز، والذي يناقش فيه الاجتماع الذي عقد برئاسة إليوت أبرامز في واشنطن. ينقل لويس أنه وبالتزامن مع التضليل الذ ي لا مندوحة عنه، والزاعم أن الاتفاقية بين دول منطقة أمريكا الوسطى تركز بصورة رئيس على نيكاراغوا، فقد وزِّعت نسخ من اتفاقية باريس لسنة 1973م على مبعوثي تلك الدول، بوصفها تمثل دراسة مفصلية عن كيفية استغلال أو حتى تجاهل اتفاقيةٍ ذات بنود مبهمة، من قبل حكومة شيوعية. وهنا، يضيف لويس تعليقه الخاص على المشهد بالقول: «لقد اجتاحت فيتنام الشمالية جارتها فيتنام الجنوبية، ووحدت شطريْ البلاد تحت رايتها سنة 1975م، خارقة بذلك الاتفاقية التي وقَّعتها سنة 1973م[36].

نرى من خلال هذه التقارير الإخبارية، أمثلة حيةً على الطريقة التي يتم فيها استخدام السجل التاريخي المُصَنَّع بعناية، والمُصَمَّم من قبل وسائل الإعلام الموالية لخدمة احتياجات سلطة الدولة وأهدافها. لم يكن صحيحًا تمامًا القول، كما سبق وذكرتُ، إن اتفاقيات السلام الموقَّعة في باريس سنة 1973م قد طواها النسيان؛ فقط الحقائق نُسيت، أو لكي نكون أكثر دقة، طُمست منذ اليوم الأول للإعلان عنها؛ أما النسخة التي وزَّعتها السلطات الحكومية، فإن الجميع يتذكرها جيدًا، وقد تم تبنِّيها فورًا بصفتها جزءًا من الجهد المبذول من أجل تهميش خطة السلام التي أقرَّتها دول منطقة أمريكا الوسطى.

في حال حدث أن المبعوثين الذين جمعتهم الولايات المتحدة، اقتطعوا جزءًا من وقتهم لقراءة اتفاقية باريس للسلام، وهو أمر مستبعَد، تزامنًا مع التصريحات التي أدلى بها كل من هنري كيسنجر والبيت الأبيض، لكانوا حققوا ذلك الاكتشاف التنويري أن الولايات المتحدة أعلنت فورًا بأوضح العبارات غير القابلة للتأويل، أنها سوف تخرق كل بند من بنود الاتفاقية، وستستمر في سعيها لتحقيق أهدافها عن طريق استخدام القوة.

ألزمت اتفاقية باريس الولايات المتحدة والدول الأخرى كافة باحترام استقلال فيتنام وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها كما اعترفت بها اتفاقيات جنيف سنة 1954م حول فيتنام، مُشيرةً إلى الخط السابع عشر الموازي الذي يفصل بين شمال فيتنام وجنوبها بوصفه «خطًّا عسكريًّا فاصلًا ... مؤقتًا»، بانتظار إعادة توحيد فيتنام بالطرق السلمية و من دون أي تدخل أجنبي. وفي الجنوب، اعترفت الاتفاقيات بطرفَي النزاع في جنوب فيتنام بصورة موازية ومتساوية، وهما حكومة جنوب فيتنام (GVN) والحكومة الثورية المؤقتة (PRG) التي تعد (الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطنية (NLF)، أو ما أُطلِقَ عليها اسم (الفيتكونغ) بالمصطلحات الدعائية الأمريكية). كان يُتوقَّعُ من الطرفين التوصل إلى عقد مصالحة وطنية بوسائل سلمية تُحترَمُ فيها الحريات المدنية، في الوقت الذي لن يسمح للدول الأجنبية بفرض أي اتجاهات سياسية معينة تؤثر في هوية الشعب الفيتنامي في الجنوب، ولن تقوم الولايات المتحدة بأي تورط عسكري أو تدخلٍ في الشؤون الداخلية لجنوب فيتنام. علاوة على أن الطرفين الفيتناميين الجنوبيين سوف يتوصلان إلى اتفاق بشأن مسألة القوات المسلحة الفيتنامية في جنوب فيتنام ... من دون أي تدخل أجنبي، وسيحظر على الولايات المتحدة إيفاد مستشارين أو فنيين أو إرسال مواد حربية إلى جنوب فيتنام، وعليها سحب مثل هؤلاء الأفراد جميعهم خلال ستين يومًا.

ذلك كان أهم ما ورد في اتفاقيات باريس. بالعودة إلى واشنطن، فقد أعلن كل من كيسنجر والبيت الأبيض قبل أن يجف الحبر الذي تم التوقيع به على الاتفاقيات، أنهما يرفضان الاتفاقيات التي وقَّعاها رفضًا قاطعًا، وأنهما يقومان بذلك بكل جلاء ووضوح؛ أعلنت واشنطن أنها ستحتفظ بحقها في إرسال فنيين مدنيين إلى بعض الفروع ذات الطابع العسكري، وأنها سوف ترسل (7200) منهم إلى جنوب فيتنام، بمن فيهم عسكريون متقاعدون تحت إشراف أحد الجنرالات الأمريكيين؛ وبذلك فقد أبطلت مفعولات البنود كافة المتعلقة بالأفراد الأمريكيين في تلك الاتفاقيات.

الأهمُّ من ذلك، كان الإعلانَ من قبل الولايات المتحدة أنها ستستمر في عَدِّ حكومة فيتنام الجنوبية الحكومة الشرعية الوحيدة في جنوب فيتنام بكامل بنيتها الدستورية وقيادتها والحفاظ عليها من دون أي تغيير؛ ـ وهي بذلك أبطلت أحد أهم البنود المركزية في الاتفاقية ـ هذه البنية الدستورية تفرض حظرًا على الطرف الثاني الموازي في المعادلة، إضافة إلى

الحيادية الموالية للشيوعية، وأي شكل آخر من أشكال التعبير الذي يهدف إلى نشر السياسات أو الشعارات أو التوجهات الشيوعية، وتعده خروجًا عن القانون؛ وأعلنت حكومة جنوب فيتنام بتوجيه ودعم من الولايات المتحدة، أن مثل هذه الأنشطة غير القانونية سوف تُقمع بالقوة؛ وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ألغت ما تبقَّى من تلك الاتفاقيات.

باختصار، أعلنت الولايات المتحدة أنها تنوي تجاهل البنود الرئيسة كافة الواردة في كل صفحة من صفحات الاتفاقية التي أرغمت على توقيعها في باريس بعد فشل قصفها لهانوي وهيفونغ بالقاذفات العملاقة من طراز B 52 بعد عطلة عيد الميلاد في إرغام شمال فيتنام على قبول السلام بالشروط الأمريكية. لقد كان هذا القصف الإرهابي بمثابة آخر محاولة من قبل الولايات المتحدة لإرغام هانوي على التخلي عن الاتفاقية التي وقعتها في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1972م، التي رفضتها الولايات المتحدة بعد أن ألمحت إلى موافقتها عليها؛ أعادت الاتفاقيات الموقعة في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 1973م تأكيد بنود اتفاقية شهر تشرين الأول، أكتوبر؛ وهي في الواقع المقترحات نفسها لجبهة التحرير الوطنية (الفيتكونغ) التي طرحتها قبل عقد من الزمن، والتي عملت الولايات المتحدة على تهميشها من خلال استعمال العنف للأسباب المعروفة المتعلقة بضعف أمريكا السياسي. لكن ذلك كله كان خارج سياق الموضوع، إذا أخذنا بالحسبان الإعلان الفوري أن واشنطن لم تكن تنوي مطلقًا الالتزام بهذه الاتفاقيات التي لم يكن أمامها سبيل للتهرب منها.

لو أجرى مبعوثو دول أمريكا الوسطى مراجعة لِما اتَّضح تاليًا، لاكتشفوا أن حكومة الولايات المتحدة تابعت فورًا تطبيق نواياها التي لم تعد خافية على أحد، في خرق فاضح للبنود الواضحة التي لا تقبل التأويل والتي تضمنتها اتفاقيات باريس التي سبق لها التوقيع عليها؛ عبَّر المسؤولون الأمريكيون في العلن وفي إفاداتهم أمام لجان الكونغرس عن سعادة الإدارة بالنجاحات الأولى التي حققها اللجوء إلى استخدام العنف من قبل عملائها في جنوب فيتنام بدعم من الولايات المتحدة؛ من أجل إلغاء احتمال تحقيق أي بند من البنود الواردة في الاتفاقيات. أما وسائل الإعلام بما فيها الأكثر حمائمية، فقد تبنَّت موقف الإدارة بوصفه يشكل البنود الصالحة للتطبيق في الاتفاقية، وعليه، فهو يضمن استمرار الانتهاكات الأمريكية من دون رادع، ويؤكد أن الرد الذي لا مفر منه من قبل العدو الفيتنامي سوف يُفَسَّر على أنه دليل آخر على الظلم الشيوعي[37]. هذا المشهد اللافت لخنوع وسائل الإعلام المُذِلِّ أرسى الأساس لتجدد الأعمال

الحربيـة، في الوقـت الـذي أدى العنف المدعوم من قبل الولايات المتحدة إلى حدوث الرد المتوقع بعـد أن ثبـت بالدليل القاطع أن محاولة العدو الكريه الالتزام بالاتفاقيات هي عديمة الجدوى، وأرسـى الأساس أيضًـا لترجمـة التجربـة الفيتنامية التـي يتـم اسـتحضارها، في الوقت الذي تدرس الولايات المتحدة سبل الخروج بأفضل طريقة ممكنة من أجل تهميش خطة السلام غير المرغوب بها التي اقترحتها دول منطقة أمريكا الوسطى.

لا يتطلـب مـن الصحفيـين والآخريـن إلا القليـل مـن الجهـد لإقنـاع أنفسـهم أن تلك كانت الحقائق الثابتة للمسـألة؛ لكن مثل هذه الاسـتقلالية في التفكير هي احتمال شـبه مسـتحيل في ظل ثقافة فكرية تمثل منتهى الخنوع[38].

بالمناسبة، ربما ينتابنا شعور بالثقة أن الحكايات الخيالية التي تنتشر في كل مكان من أجل طمس حقيقة الاتفاقية التي طرحتها دول منطقة أمريكا الوسطى، سـوف تسـتغل في الجهود المستقبلية لتبرير استخدام العنف من قبل مديري شؤون الدولة.

لـو خطونـا خارج إطار وسـائل الإعلام، لوجدنا أن آخرين أيضًـا، كرسـوا أنفسـهم من أجل وضـع نسـخة أخرى مـن اتفاق دول أمريكا الوسـطى أَمْلَتْهَا عليهم الولايـات المتحدة؛ فقد أعلن إدوارد كـوخ؛ عمـدة مدينة نيويورك أن «لجنة مسـتقلة مكونة مـن أمريكيين، طلبت إليه مراقبة تنفيـذ خطـة السـلام الصادرة عـن خمـس دول في منطقة أمريكا الوسـطى، وبنـاءً على ذلك، سـوف يترأس وفدًا يقوم بزيـارة إلى نيكاراغوا من أجل مراقبة حسـن التزامهـا بالاتفاق». ما من شـك أن الوفد سـوف يكتشـف وجود بعض الانتهاكات، ولكن لا يمكن مقارنتها من قريب أو بعيد بحجم الانتهاكات التي يمكن أن يكشـف عنها أي تحقيق أمين في الديموقراطيات الناشـئة التـي تتجاوز المدى الشـديد التركيز للاهتمامات التحررية التـي توضع موضع التطبيق من قبل سـلطات الدولـة. لم تعـرف هويـات أعضاء اللجنة المسـتقلة باسـتثناء عضو واحد، هو تشـارلز روب؛ العضـو في منظمـة بيـت الحرية (Freedom House)، وهي منظمة غير ربحية تكرس جهودهـا مـن أجل تشـجيع ممارسـة الديموقراطيـة في أرجاء العـالم كافة. وبالسـؤال عن هذه المنظمـة تبـين أنها تمول هذه الجهـود لمراقبة مدى التزام نيكاراغوا بالاتفـاق، بوصفه الموضوعَ الجِدِّيَّ الوحيد الذي تعهدت به الدولة؛ بيت الحرية ملتزم بتشجيع الديموقراطية حول العالم، وهـذا يعـد حقيقةً بالنسـبة إلى الصحافة؛ وهكـذا تعده الدولة ورأي النخبـة، وعليه، لا ضرورة لأي تدقيق حول مصداقية هذه المنظمة. لكن اسـتقصاء بسـيطًا حول ماهية بيت الحرية هذا،

سيكشف بسرعة أن مفهومه للديموقراطية يتسق إلى حد بعيد مع المطالب الرسمية، كما هي الحال بالنسبة إلى مفهومهم للطرق المتبعة من أجل تجييش الصحافة الحرة لخدمة سلطة الدولة[39].

وفيما يعد حملة دعائية لصالح الدولة من الطراز الأول تحت مسمى الأخبار، راجع جيمس لو موين اتفاقية دول منطقة أمريكا الوسطى، وعدَّلها بما يتماشى مع مقترح ريغان الذي سبق له أن رُفِضَ. وفي معرض تبنِّيه لمبدأ واشنطن من جديد، يقول إنه بالرغم من أن المعاهدة «إقليمية في مداها، إلا أنه لا يوجد مجال للشك في أن بنودها الرئيسة موجهة بالدرجة الأولى إلى نيكاراغوا، وأنها سوف تؤثر في نيكاراغوا أكثر من أي دولة أخرى وقعت على هذا الاتفاق». هذا صحيح بطبيعة الحال في ظل خضوع وسائل الإعلام، وهو ما ناقشناه سابقًا؛ ولكن من المفترض أن هذه ليست النقطة التي يريد لو موين التحدث حولها؛ فالاتفاقية كما يقول، تتطلب موافقة حكومة الساندنيستا أن تتوقف عن إدارة شؤون البلاد بوصفها دولة اشتراكية ثورية تتبع نظام الحزب الواحد، وأن تستبدل ماركسيتها ذات النمط الكوبي بنظام حكم يشبه نظام الحزب الواحد في المكسيك. (وهذه عبارة مقتبسة من أحد الدبلوماسيين؛ لم يشأ أن يفصح عن اسمه). لو نحَّينا جانبًا مسألة الدقة في التشخيص، لاحظوا كيف أنه من السهولة بمكان، وبجرَّة قلم، نستطيع أن نتجاوز مشكلة اقتلاع الأنظمة الأمنية الحاكمة، والتي تجعل أي حديث حول الديموقراطية الداخلية ضربًا من ضروب الكوميديا السوداء في الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

حتى بوجود مثل هذا التفسير المريح، ما يزال التقرير الإخباري الذي أعدَّه لو موين يشير إلى جملة من المشكلات في خطة دول منطقة أمريكا الوسطى؛ يذكر التقرير على سبيل المثال أن «إحدى المسائل الكبرى التي لم تتطرق إليها الخطة هي المخاوف الأمنية». وأعطى في هذا الصدد مثالًا واحدًا: (المساعدة العسكرية السوفيتية لنيكاراغوا) التي لا تثير مخاوف أمنية على ما يبدو، في ظل الجهة التي تفرض وجهة نظرها بالقوة تمامًا كالمساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لعملائها، والتي لا تثير أي مخاوف أمنية لدى أي شخص في المنطقة؛ مثل القرويين في التلال السلفادورية على سبيل المثال، المشكلة الأخرى تتمثل في أن رجال العصابات السلفادوريين رفضوا بصورة متكررة مناشدة دوارتي لهم إلقاء السلاح، وتشكيل أحزاب سياسية وخوض الانتخابات، ولو فعلوا ذلك لكانوا قدموا أنفسهم قرابين وأضاحي

للقوى الأمنية التي سوف تذبحهم بسرور ومن دون تردد كما كانت تفعل في السابق، إذا دعت الحاجة؛ وهذا احتمال لا يشكل مشكلة. يقتبس لو موين مما قاله مسؤولون سلفادوريون وهندوراسيون، وكذلك من أقوال منسوبة إلى دبلوماسيين غربيين (ربما كانوا من السفارة الأمريكية) ومسؤولين كوستاريكيين سُمِحَ لهم بالحديث عن السبب الذي دفع نيكاراغوا إلى الموافقة على المعاهدة، ولكي يقدم التوازن المناسب، فقد اقتبس لو موين مما قاله أحد النيكاراغويين، وهو قائد إحدى مجموعات المتمردين، بيدرو جوكين كامورو الذي أخذ على نفسه عهدًا بالاستمرار في القتال إلى أن يشعر أن «طريقًا باتجاه واحد نحو الديموقراطية قد أصبح جاهزًا في نيكاراغوا»، هذا طبعًا ضمن مفهومه هو للديموقراطية التي- كما ناقشنا في الفصل السادس من هذا الكتاب- تُقصي الساندنستيين عن المشاركة فيها[40].

في اليوم نفسه، عرضت أيضًا إحدى الصحف الكندية التي تشبه في توجهها صحيفة نيويورك تايمز، الاتفاقيات حول منطقة أمريكا الوسطى؛ تستشهد الصحيفة بما قاله بعض المحللين السياسيين الإقليميين حول الهيبة المترنحة لريغان، كما كشفتها حقيقةُ أنَّ رؤساء دول منطقة أمريكا الوسطى رفضوا بصورة حازمة مناقشة مقترح تقدم به السيد ريغان قبل افتتاح القمة مباشرة. لم يكن أمام المراقبين والمشاركين أي مجال للشك في أنهم رأوا أن ذلك الاجتماع كان بمثابة توبيخ للولايات المتحدة، وقطب رحىً يؤسس لقرار مستقل في منطقة عدَّتها واشنطن لمدة طويلة حديقتها الخلفية. يعبِّرُ مسؤولون من دول أمريكا اللاتينية في مجالسهم الخاصة عن الضيق بسبب اللامبالاة والعجرفة اللتين تبديهما الولايات المتحدة تجاه بلدانهم؛ وهذه المسألة ليست استثناءً، خصوصًا إذا لاحظنا أن الصحافة الغواتيمالية المحافِظة توصلت إلى الاستنتاج نفسه الذي يفيد بأن اجتماع القمة ذاك، ألحق ضررًا كبيرًا بصورة السيد ريغان[41].

بعد أيام عدة، أعلنت قيادة جماعة الكونترا أنهم سيُبقون على جاهزية جهازهم العسكري، وسيحتفظون بحقهم في تلقي الأسلحة والمعدات إلى أن يحصلوا على ضمانات حقيقية حول حرية التعبير والمنظمات السياسية في نيكاراغوا، تتناسب مع معاييرهم، وطالبوا بإجراء مفاوضات مباشرة مع حكومة الساندنيستا، مع بقائهم قوة عسكرية تتلقى المساعدات من الخارج. وبصرف النظر عن رأي بعضهم بهذا القرار، فهو يرتقي إلى مستوى الرفض لمعاهدة السلام الإقليمية التي لا تعطي أي دور لأي قوى مسلحة غير حكومية، وتدعو إلى حلها، وعليه فقد أعلن في افتتاحية لإحدى الصحف أن «متمردي نيكاراغوا يتعهدون بقبول خطة السلام

اللاتينية»؛ أي الخطة نفسها التي كانوا قد أعلنوا للتو أنهم يرفضونها[42]. وبوصفه جزءًا من زعمها بأن جيشها العميل هو جيش أهلي، فقد فسَّرَت الولايات المتحدة الاتفاقية بأنها تتطلب مفاوضات بين حكومة نيكاراغوا وبين الجبهة المدنية لجماعة الكونترا التي أسستها إدارة ريغان، لكن هذه النسخة ذهبت بعيدًا خارج إطار نص الاتفاقية الأصلي، ولكن إذا كان للتاريخ أن يكون دليلًا مرشدًا، فقد نتوقع له النجاح.

انتقل قادة الكونترا بعد ذلك إلى مطالبة «الرئيس ريغان بالحصول على موافقة الكونغرس على تجديد ضخ المساعدات العسكرية والمساعدات غير الفتَّاكة لجماعة الكونترا، ولكن على أن تبقى هذه المساعدات معلَّقة إلا إذا ثبت أن حكومة نيكاراغوا أخفقت في الالتزام ببنود خطة السلام التي يتم التفاوض بشأنها الآ، والتي أقرّت في واشنطن وكذلك في ميامي». نُقِلَ عنهم كذلك أن لديهم «ما يكفي من الأموال والمعدات التي ضُخَّت لهم، وتكفيهم لمدة خمسة أسابيع بعد أن يكون التفويض بتمويلهم قد انتهت مدته، إلى أن يحين موعد وقف إطلاق النار المقترح في تشرين الثاني، نوفمبر»[43]، وتشير تقارير أخرى إلى أن ما لديهم من المؤن والذخائر يفيض عن حاجتهم، وأنه لا توجد أسباب تدعو إلى الشك بأن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم لهم دعمًا عسكريًّا إضافيًّا إذا اختارت هي أن تقوم بذلك، بطريقة أو بأخرى؛ سافر بيدرو جوكين كامورو، قائد جماعة الكونترا إلى مونتفيديو، عاصمة الأوروغواي أوائل شهر أيلول، سبتمبر بدعوة من مؤسسة القضية (CAUSA)، وهي أحد فروع كنيسة الكاهن مون الموحَّدة؛ وهي كما نقلت وسائل الإعلام في الأوروغواي، «منظمة إرهابية، مقرها الرئيس في أمريكا الجنوبية موجودٌ في مونتفيديو». جاء كامورو يطلب من مضيفه تقديم مساعدات إنسانية وعسكرية لقضية الكونترا[44].

في غضون ذلك، استمرت عمليات قتل المدنيين؛ فبعد الإعلان عن قبول خطة السلام، أدى كمين نصبه أبناء ريغان لسيارة يستقلها مدنيون في شمال مقاطعة جينوتيغا إلى مقتل خمسة مدنيين من العاملين في وزارة الإصلاح الزراعي، وجرح اثنين آخرين؛ هذه الحادثة لم تنقل عبر وسائل الإعلام أو يعلق عليها أحد. اختارت صحيفة نيويورك تايمز تجاهل تلك الحادثة، واختارت بدلًا من ذلك تقريرًا من مراسلها في ماناغوا يتساءل فيه حول مدى استعداد حكومة نيكاراغوا للالتزام بالعهود التي قطعتها على نفسها، ولكن لم تنشر أي مقالات حول احتمال أن تقوم الولايات المتحدة فجأة بالبدء في تنفيذ بنود الاتفاقيات والالتزام بالقانون الدولي،

ولم تصدر أي مقالات من نيويورك تتحدث عن احتمال أن تقوم أعظم صحيفة في العالم، وبطريقة تعكس فيها بصورة كاملة موقفها المعتاد، بمراقبة سلوك واشنطن المستمر، وتقبل لأول مرة في تاريخها أن تقوم بأبسط الواجبات التي يُؤمَلُ من الصحافة الحرة ممارستها، لكن هذه الصحيفة الواسعة الانتشار[45] تجاهلت احتجاجًا رسميًّا قدَّمه وزير الخارجية ميغيل دو إيسكوتو إلى جورج شولتز.

وافقت حكومة نيكاراغوا فورًا على المقترحات [المقدمة من دول أمريكا الوسطى] بكثير من الحماسة، معلنة أنها «جاهزة لرفع حالة الطوارئ، وإعادة الحريات الصحفية والسياسية كافة؛ لتهيئة المناخ لقادة المتمردين السابقين للعودة إلى البلاد والانخراط في الأنشطة السياسية العامة»، بشرط وقف الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية لجماعة الكونترا، وذهبت الحكومة إلى أبعد ما طالبت به خطة السلام من خلال الإعلان عن «نية نيكاراغوا إنهاء مهمة المستشارين العسكريين الأجانب كافة في البلاد»، وهذه مسألة لم تتطرق إليها الاتفاقيات. أقامت الحكومة أيضًا لقاءات عامة مع المعارضة ومع الكاردينال أوباندو من أجل تشكيل لجنة مصالحة وطنية كانت الاتفاقية قد طالبت بها[46].

حددت اتفاقية غواتيمالا أن على كل واحدة من دول أمريكا الوسطى الخمس تشكيل مثل هذه اللجنة لضمان الالتزام بالتحول الديموقراطي، إضافة إلى بنود أخرى في الاتفاقية. كان أحد بنود تشكيل اللجنة ينص على وجوب أن تتضمن في عضويتها أحد مسؤولي الحكومة، وإحدى الشخصيات ذات الوزن الاعتباري في المجتمع الأهلي، وأسقفًا، وشخصية من المعارضة؛ ويتم اختيار الشخصيتين الأخيرتين من قبل الحكومة من ضمن لائحة بأسماء تقدمها لها الكنيسة والأحزاب المعارِضة. في الخامس والعشرين من شهر آب، أغسطس، أصبحت نيكاراغوا الدولة الأولى التي تعلن التزامها ببنود الاتفاقية، وقد اختارت نائب الرئيس سيرجيو راميريز، وغوستافو باراجون (رئيس اللجنة القضائية ولجنة حقوق الإنسان اللتين أنشأتهما الكنائس البروتستنتية)، والكاردينال أوباندو، وموريشيو دياز عضو الحزب الشعبي المسيحي الاجتماعي الذي يصوت دائمًا ضد جبهة التحرير الوطنية الساندنستية في الجمعية الوطنية، والذي كان حزبه باستمرار ينتقد سياسات حكومة الساندنيستا حول الاقتصاد والتعليم والعلاقة مع كنيسة الروم الكاثوليك، وقد عُيِّنَ الكاردينال أوباندو، وهو من أشد معارضي حكومة الساندنيستا وأكثرهم شهرة، رئيسًا للجنة[47].

مـن الصعـب تصـوُّرُ طريقة أمثـل تدل على الالتـزام ببنـود الاتفاقية أكثر مـن ذلك، ولكن حكومـة الولايـات المتحدة أدانت على الفور حكومة الساندنيسـتا؛ لأنها عينت أعضاء في اللجنة بما يخدم مصالحها، ومن ثم أثبتت أنها تقدم خدمة شـفوية فقط لاتفاقية السـلام في أمريكا اللاتينيـة، وهـو اتهـام حظـي بتغطيـة إعلامية واسـعة. أمـا مصير اللجـان المشـابهة في الدول الأخرى، فلم يتطرق إليه أحد نهائيًّا[48].

بعد مرور أسبوعين، وتحديدًا في السابع من شهر أيلول، سبتمبر، أعلن الرئيس دوارتي عن تشـكيل اللجنة في السـلفادور؛ لم تكن تلك اللجنة تضم أيًّا من منتقدي النظام الحاكم ما خلا بعض المعارضين من الجناح اليميني للسـلطة، أما الشـخصية الأهلية الاعتبارية التي اختيرت لعضويـة اللجنـة، فكانت رئيـس البلاد السـابق ألفـارو ماغانا؛ المصرفي المحافـظ الذي اختاره العسـكر السـلفادوري رئيسًـا سـنة 1982م، بعدمـا عارضت الولايـات المتحدة تعيـين قائد فرق الموت روبرتو دو أبوسّـون رئيسًـا للبلاد، كما ذكر كريس نورتون في تقريره. اختير ماغانا رئيسًا للجنة، واختير أسـقفٌ محافظٌ سـكرتيرًا عامًا لها. أما بقية أعضاء اللجنة فكانا رئيس حزب أرينا اليميني والسكرتير العام للحزب الديموقراطي المسيحي. يتابع نورتون تقريره قائلًا:

> «يقول الدبلوماسـيون الذين أجرينا مقابلات معهم هنا [في سـان سـلفادور] إنه بخلاف اللجنة المشكلة في نيكاراغوا ـ التي عينت الحكومة أحد كبار معارضيها رئيسًـا لهـا ـ فإن اللجنة السـلفادورية لا تضم مثل تلك الشـخصيات؛ فأعضاء اللجنـة جميعهم من المتعاطفين مع اليمين والعسـكر، كما ذكر أحد سـفراء دول أمريكا اللاتينية في السـلفادور، وهكذا فبوجود مثل هذه اللجنة، يكون الرئيـس دوارتي قد أغلق المساحات السياسية لأي حوار مستقبلي»[49].

وقـد أعقبـت توقيع الاتفاقية موجة من عمليات القمع التي سـنعود إليهـا لاحقًا، من دون أن نتطرق الآن إلى أي تعليق حولها.

الفـارق بـين تعيـين اللجنـة في نيكاراغـوا وبـين اللجنـة في السـلفادور لافت جـدًّا من خلال منظوريْـن اثنين: أولًا، بينما ترأسـت اللجنة النيكاراغوية شـخصية هـي الأكثر معارَضةً لنظام الحكم، وتحظى بقاعدة شـعبية مهمة، فقد اقتصرت اللجنة السـلفادورية على يمين الوسـط، وترأسـها أحد مرشـحي الولايات المتحدة للرئاسة في السـلفادور؛ ثانيًا، بينما أثار تعيين اللجنة

النيكاراغوية موجة من الانتقادات الجارحة والبذيئة بحق الساندنستيين الخونة، فقد مُرِّرَت لجنة دوارتي بصمت ، من دون توجيه أي انتقاد لدوارتي بأنه أخفق في الارتقاء إلى سوية روح المصالحة، وأن ما قام به لا يعدو كونه مداهنةً لفظية للاتفاقية حول منطقة أمريكا الوسطى.

المقارنة ذاتُها تنطبق على بقية الديموقراطيات الناشئة؛ فالتصريحات الصادرة عن العسكر الغواتيمالي الذي يعد الحاكم الفعلي للبلاد، والتي تقول إنَّ غواتيمالا ليست ملزمة بالاتفاقية، يبدو أنها مرت مرور الكرام ولم يعلِّق عليها أحد. الأمر نفسه ينطبق كذلك على الهندوراس التي عدَّت نفسها معفاة من البند الوارد في خطة أرياس، والقاضي بتشكيل لجنة مصالحة وطنية، على أساس أنه لا وجود لنزاعات داخلية، أو معسكرات لجماعة الكونترا النيكاراغوية في البلاد، ومن الواضح أيضًا أنه ليست هناك مشكلات حول عملية التحول الديموقراطي داخل الهندوراس، أو حول الانتخابات الحرة، يمكن لهذه اللجنة أن تتابعها استنادًا إلى الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الاتفاقية[50]. وفوق هذا وذاك، لم تعطِ الهندوراس أي إشارة حول نيتها الالتزام ببنود الاتفاقيات التي تقضي بتفكيك القواعد على أراضيها، والتي تنطلق منها العمليات التي تقوم بها جماعة الكونترا، والتي تتلقى عليها أيضًا المساعدات التي يتم إسقاطها من الجو؛ والأنكى من ذلك، أنها لا تستطيع فِعْلَ أيٍّ من هذا حتى لو أرادت ذلك؛ إذا أخذنا بالحسبان حقائق القوة في المنطقة، والتي وضعتها الولايات المتحدة. شرعت غواتيمالا بتشكيل لجنة في التاسع من أيلول، سبتمبر قوامها نائب الرئيس وزعيم حزب المحافظين وأسقف، أيضًا عُيِّنَ المالك المشارك لأكثر صحف اليمين تطرفًا، والمعروف بصداقته الحميمة التي تربطه بالجنرال ريوس مونتي الذي ربما كان النموذج الأكثر تطرفًا لقادة الجماعات التي ارتكبت أبشع المجازر الجماعية في تاريخ غواتيمالا الحديث، ممثلًا عن القطاع الخاص. لم تعيِّن الحكومة أسقف غواتيمالا سيتي بروسبيرو بينادوس ديل باريو، وهو من أشد منتقدي انتهاكات حقوق الإنسان[51]. سوف تعالج لجنة المصالحة ـإذًاـ المشكلات المنبثقة من داخل الطيف بدءًا من اليمين المتطرف، وانتهاءً بيمين الوسط في واحدة من أكثر الدول التي يسود فيها العنف، وتخوض أطول حروب العصابات في المنطقة. وبصفتها حليفات للولايات المتحدة، أو تابعة لها، أعفيت غواتيمالا والهندوراس والسلفادور من بنود أي اتفاقية من المفترض أن توقع عليها، والتي تضمن الولايات المتحدة أنها موجهة حصرًا إلى نيكاراغوا (بحسب جيمس لو موين).

كما دائمًا، تحدد الدولة أولوياتها، وتأخذ الثقافة الفكرية موقعها، وتعلن تبعيتها، باستثناءات نادرة.

في الأسابيع التالية، اتخذت نيكاراغوا سلسلة من الخطوات باتجاه تلبية شروط الاتفاقيات حول الحريات الداخلية؛ أي السماح لمجلة لا برنسا المؤيدة لجماعة الكونترا بالصدور من جديد؛ لم تتخذ أي إجراءات مشابهة في أي دولة أخرى من أمريكا الوسطى. وهكذا، لم يقترح أحد في السلفادور على سبيل المثال، السماح لصحيفتيْ لا كرونيكا (La Chronica) والإندبندنتي (El Independiente) بالصدور من جديد، وفي حقيقة الأمر، كان مثل هذا الاقتراح سيبدو عبثيًّا، طالما أن هناك جملة من الأسباب التي تدعونا إلى الافتراض بأن أي محاولة لإنشاء صحافة حرة ستكون بمثابة دعوةٍ لفرق الموت التي تدعمها جماعات موالية للولايات المتحدة، إلى التحرك من جديد؛ على الأقل فيما لو بدأت تُظهر تلك الصحافة بعض التأثير في الرأي العام؛ انسجامًا مع التفسير المعهود لمفهوم الخطر الحالي والواضح الناجم عن حرية التعبير داخل الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة، حيث يتهيأ المناخ للصحفيين في أن يعبروا عن آرائهم بحرية من دون أن يخشوا إرهاب الدولة. لم يُتَح المجالُ في الهندوراس أو كوستاريكا أمام وسائل الإعلام المعارِضة؛ إلا أن مشكلة حرية التعبير قد حُلَّت في هاتين الدولتين على غرار ما تم في الولايات المتحدة؛ أي على طريقة ضرورات السوق، حيث توفر الشركات الإعلامية الجمهور المناسب للمعلِنين؛ لتأمين المصادر التي تستطيع بوساطتها السيطرة على نظام المعلومات، إضافة إلى وسائل أخرى تتعلق بتوزيع الثروة والسلطة الفاعلة.

واصَلَ الحديثُ حول هذه المسائل طريقَه المعهودة؛ يعتقد المتفائلون أنه حتى الحكومة النيكاراغوية مستعدة لتنفيذ بنود خطة السلام[52]. أما المتشائمون فيشككون في نوايا الشموليين الماركسيين ـ اللينينيين؛ يريد الرأي الليبرالي داخل الولايات المتحدة، شأنه في ذلك شأن الرئيس أرياس، أن يسود في نيكاراغوا نمط من الديموقراطية، يديره رجال أعمال ورأسماليون على غرار الديموقراطية المعمول بها في الولايات المتحدة، لكنه غير مكترثٍ لتطبيق ذلك في الدول ذات النظم الإرهابية طالما أنها ملتزمة بالشرط الرئيس: ألا وهو احترام حقوق أصحاب الامتيازات، والملتزمين بمبدأ الحرية الخامسة. يقول الرئيس أرياس: «إن الظلم الاجتماعي والاستغلال الذي تتعرض له الأغلبية من قبل الأقلية، يشكل مشكلة في أمريكا الوسطى، لكن تحقيق الديموقراطية في نيكاراغوا هو المفتاح الذي سيساعد في التوصل إلى سلام متين في

المنطقة»[53]، بحسب رأيه. ويتفق الرأي السائد في الولايات المتحدة مع هذا الطرح ولكن ضمن طيفٍ ضيِّقٍ جدًّا؛ فالديموقراطية موجودة فعليًّا بالمعنى الأوروبللي للكلمة في الدول الموقعة على الاتفاقية، بالرغم من أن أي تحسينات تضاف إلى هذه الديموقراطية يعد أمرًا طيبًا. لو استطعنا إقناع أنفسنا بمثل هذه التُّرَّهات، لأصبحنا سعداء لانخفاض أعداد الناس الذين يعانون المجاعة في الهندوراس، ولأن هناك من نجوا من معسكرات الاعتقال التي يديرها العسكر في غواتيمالا؛ ولأن الليبراليين يأملون في الحد الأدنى، بأن من الممكن يومًا ما، أن يزول الخوف الجاثم فوق صدور الناس من عمليات التعذيب والاغتيالات في السلفادور، لكن تبقى هذه المشكلات أقل شأنًا طالما أن الثروة والامتيازات ماتزال بأمان، وطالما أن نفوذ الولايات المتحدة لا يواجِه أي تهديد. وعليه، يصبح إطار نقل الأخبار والنقاشات المتعلقة به مفهومًا تمامًا، ولن يكون من الصعب توقع مساره المستقبلي.

رحَّب الرئيس دوارتي برؤساء الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة في السلفادور، وتشاور معهم حول العديد من القضايا، إلا أن ذلك لم يستثرْ أي تعليق من قبل وسائل الإعلام، لكن لو عُقِدَ اجتماع علني مشابه بين الرئيس [النيكاراغوي] أورتيغا وبين القادة المدنيين لجماعة المرتبطين بجماعة الكونترا في السلفادور، لكانت ردود الفعل من قبل وسائل الإعلام مختلفة. على المنوال نفسه، أثار تصريح للرئيس أورتيغا أنه «مثل مئة من القادة والرؤساء في العالم، قَبِلَ دعوة للجلوس في المنصة بمناسبة احتفالات الذكرى السبعين للثورة الروسية في تشرين الثاني، نوفمبر لهذه السنة في موسكو»، كما هو متوقع، موجة عارمة من السخط، وعُدَّ دليلًا على أنه مجرد عميل للاتحاد السوفييتي. ولكن لم يُسمَعْ إلا أقل القليل عن الوفد الهندوراسي الذي أُرسِلَ إلى موسكو في شهر أيلول، سبتمبر، سنة 1987م؛ لمناقشة إمكان فتح أسواق تصدير إضافية في كتلة دول أوروبا الشرقية[54].

أعلن الرئيس ريغان أنه «سيستأنف على الفور مساعداته للمتمردين، وربما سيطلب الموافقة على زيادة المساعدات العسكرية لدعم الجنود المتمردين، إلى أن يُظهر الساندنيستيون الجدية المطلوبة لإحداث تغييرات على الصعيد الداخلي، بالاتجاه الذي تقبل به واشنطن»، كانت هذه حركة «من شأنها وأدُ خطة السلام»، كما قالت نيكاراغوا. ولكي تؤكد رفضها للخطة، أعلنت إدارة ريغان «أنها قررت أن خطة السلام الإقليمية لمنطقة أمريكا الوسطى لن يكتب لها النجاح إلا إذا وفرت الولايات المتحدة دعمًا طويل الأمد للمتمردين في نيكاراغوا، وهو دعم قد يمتد

لأشهر عدة بعد وقف إطلاق النار»؛ ذكر أحد المسؤولين الأمريكيين في معرض إعلانه الواضح عن هذه النية في إفشال هذه الاتفاقية «نريد أن نحاول التعاون [لإنجاح خطة منطقة أمريكا الوسطى] ولسنا ضدها»، وأضاف يقول: «إذا اعتقد أي منهم أننا نحاول إجهاض الاتفاقية، فمن الضروري جدًّا أن يفهموا أننا لن نقوم بذلك»[55]. الأداة هي الشعار المعهود: «ارفض اتفاقية السلام في الوقت الذي تقدم تفسيرًا مغايرًا تمامًا لها؛ أملًا في أن يتم تبني ذلك التفسير من قبل المؤسسات الإيديولوجية، وعليه فأنت تلغي فعليًّا الاتفاقيات الحقيقية، وتلقي على كاهل أعدائك عبء مسؤولية الفشل النهائي الذي تعمل الولايات المتحدة على حدوثه». باختصار، فإن النموذج الذي اعتُمد واستُخدم في كانون الثاني، يناير، سنة 1973م سوف يعاد استخدامه من جديد، بالرغم من الشكوك التي تحوم حول احتمال نجاحه.

أعلن البيت الأبيض على لسان إليوت أبرامز أنه مايزال يعد أن خطة ريغان-رايت هي الاتفاقية العملية، في حين وصف الخطة التي أقرت في غواتيمالا بأنها «اتفاقية أولية، وليست معاهدة سلام نهائية»، وأضاف يقول إن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها بتعديل بنود الاتفاقية بما يخدم أهدافها. وأوضح القادة الديموقراطيون في الكونغرس أنهم سيسمحون للإدارة بالاستمرار في تقديم الدعم المالي لجماعة الكونترا الذي ينتهي في الثلاثين من شهر أيلول، سبتمبر، إلى ما بعد ذلك التاريخ بالرغم من أن الإدارة ليست لها أي صلاحية قانونية للقيام بذلك[56]، وهم بذلك يقومون بما يتعيَّن عليهم فِعْلُهُ لضمان استمرار الحرب، وإفشال اتفاقية السلام لمنطقة أمريكا الوسطى. في معرض متابعتها للجهود الحثيثة التي تبذلها بوصفها محاولة أخيرة للعب بالورقة الرابحة، أوفدت إدارة ريغان رأسَ حربتها جورج شولتز إلى مجلس الشيوخ في العاشر من شهر أيلول، سبتمبر، ليعلن من هناك عن طلب الموافقة على استئناف المساعدات لجماعة الكونترا. ولكيلا يبقى هناك مجال للشك في أن الإدارة تنوي تخريب الاتفاق حول أمريكا الوسطى إذا استطاعت إلى ذلك سبيلًا، طالب شولتز بزيادة تفوقُ مئتين وسبعين مليون دولار عما كانت عليه في السنة الفائتة، وتُصْرَفُ على مدى ثمانية عشر شهرًا؛ أي إن هذه المساعدات سوف تلتزم بها الإدارة القادمة، وقد قُدِّرت الدفعة الأولى بنحو مئة وثمانين مليون دولار سنويًّا، بدلًا من المئة مليون دولار التي تُدفع هذه السنة. أعلن شولتز بصراحته المعهودة أن «هذا الرئيس لن يبقى مكتوف اليدين ـ طبعًا هذا الوزير لن يكون مكتوف اليدين ـ ويسمح لبلدان أخرى قريبة جدًّا من حدودنا مثل نيكاراغوا أن تتحول إلى مرتع يشكل فيه الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه تهديدًا عسكريًّا لأصدقائنا أو لأمننا القومي»؛

لـذا علينـا تقديم تمويلٍ أكثر سـخاءً من ذي قبل، للمحافظة على الجيش العميل لأمريكا الذي سـوف ينهـار إذا لم تقـدم له مثل هذه المسـاعدات السـخية مـن العرَّاب، بما أن ذلك الجيش، وبعكـس حركات التمرد في دول أمريكا الوسـطى الأخرى، لم يسـتطع أن يؤسـس لنفسـه قاعدة قابلة للحياة داخل نيكاراغوا.

أحـد الملامـح غـير المرئيـة في المقترح المقدم مـن شـولتز تَمَثَّلَ في نقل سلسـلة النقاش إلى اليمين؛ وذلك من أجل وضع أساس ينطلق منه كي ينحو باللائمة على الجبناء والمتعاطفين مع الشـيوعيين الذين يرفضون أن يتفقوا معه في الرأي بخصوص المشـكلات التي ستنشـأ في المدة التاليـة؛ وبالتأكيـد سـيكون هناك كم كبـير من هذه المشـكلات، إذا أخذنا في الحسـبان الحال الخطـيرة في المنطقـة، حتـى لو حدثـت معجزة تسـتطيع الولايات المتحدة مـن خلالها أن تعطي موافقتها على اتفاقية سياسية، ما يُشكل انتهاكًا لسابقة متينة وراسخة.

قالت صحيفة نيويورك تايمز إن شولتز أبلغ مجلس الشيوخ «أن المفاوضات من أجل السلام التـي سـتعقد بعـد حينٍ لـن يكتب لهـا النجـاح، إلا إذا اسـتمرت الولايـات المتحدة في مسـاعدة المتمردين من أجل الإطاحة بحكومة نيكاراغوا المدعومة من الاتحاد السوفيتي»؛ لكن الصحيفة أخفقـت في أن تضيـف أنَّ الاتفاقيـة التي وقَّعها رؤسـاء دول منطقة أمريكا الوسـطى دعت كافة حكومات المنطقة، والحكومات المجاورة لها التي تقدم الدعم العسـكري أو اللوجسـتي أو المالي أو الدعائـي، سـواء مـن خـلال القوى البشـرية أو السـلاح أو العتـاد أو الذخـيرة أو التجهيزات بصورة معلنة أو سـرية إلى القوات غير النظامية وحركات التمرد، إلى التوقف عن تقديم مثل هـذه المسـاعدات التـي تعد **عنصـرًا لا غِنى عنه من أجل الوصول إلى سلام دائم ومستقر في المنطقة**[57].

باختصـار، يعد الطلب الذي تقدمت به إدارة ريغان انتهاكًا صارخًا للسلام الذي لا بد منه، والذي عُدَّ سـمة مركزية من سـمات الاتفاقية، ليـس هناك ما هو أوضح أو أبلغ من طلب شولتز إلـى الكونغرس الانضمـام إليه في العمل على انهيار التسـوية السياسـية، ما سيسـمح للولايات المتحدة بأن تتابع مسيرة العنف التي تعد خيارها الأفضل؛ ها هو التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى.

يمكـن للمـرء أن يلاحظ أيضًا أن الشـرط الذي لا مفر منه لتحقيق السـلام لم يكن بحاجة إلى أن يدوِّنَ على شـكل اتفاقيات سـلام، إن مجرد قيام الولايات المتحدة بتنظيم هجمات ضد

نيكاراغوا من القواعد الموجودة في الهندوراس، والتي شيدتها لصالح جيشها العميل، هو انتهاك للقانون الدولي، علمًا أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكمًا طالبت فيه الولايات المتحدة التوقف عن ممارسة مثل هذه الأعمال غير القانونية؛ فالاتفاقيات التي أبرمتها دول منطقة أمريكا الوسطى لا تتمتع بمرتبة أعلى من القانون الدولي أو قرارات محكمة العدل الدولية، والتي أظهرت الولايات المتحدة احتقارها الشديد لها بتأييد واسع من النخب؛ أما تلك الاتفاقيات التي لم تكن الولايات المتحدة طرفًا فيها، فهي ليست مُلزِمةً للولايات المتحدة أكثر من وجوب التزام هذه الأخيرة بالقانون الدولي أو قرارات محكمة العدل الدولية، وهكذا لو اختارت الحكومة الأمريكية الالتزام ببنود الاتفاقيات حول أمريكا الوسطى، فستكون تلك قضية نفعيَّة ناجمة عن معرفة الثمن الذي يتعيَّن عليها دفعه في حال فشلها في القيام بذلك؛ هذه حقيقة يجب أن يضعها الشعب الأمريكي نصب عينيه، بوصفه القوة الوحيدة التي يمكنها فرض هذه الأثمان.

في السابع عشر من شهر أيلول، سبتمبر، رفض الكونغرس الموافقة على طلبٍ لزيادة الدعم العسكري للجيش العميل، واختار بدلًا من ذلك، تقديم ملايين عدة من الدولارات على صورة مساعدات إنسانية، مقرونًا باعترافٍ منه أن هناك كتلة مالية ضخمة من مخصصات الكونترا لم تُصرفا بعد (متجاهلًا كالعادة، حقيقة أن الإدارة سوف تستخدم المساعدات الإنسانية لأي هدف ترتأيه، وأنها سوف تستمر في تمويل قوات المرتزقة التابعة لها بطرق أخرى، لو هي اختارت أن تقوم بذلك). وضَّحَ رئيس مجلس النواب جيم رايت أن الديموقراطيين «لا يريدون منع وصول الأطعمة والأدوية؛ فهم ليسوا أبدًا بمثل هذه القسوة أو غلظة القلب او الحماقة»[58].

الكلمة المهمة في تلك العبارة هي الحماقة؛ فالديموقراطيون يعرفون حق المعرفة العواقب السياسية المترتبة على رفض تقديم مساعدات إنسانية لقوات الكونترا التي تتلقاها في نيكاراغوا بوساطة عمليات إسقاط بصورة منتظمة من الجو، والتي يجب أن تستمر، ما يشكل انتهاكًا لأي تفسير منطقي للاتفاقيات حول منطقة أمريكا الوسطى أو للسيادة النيكاراغوية، تمامًا كالقواعد في الهندوراس والتي يجب أن تبقى على حالها، وبصرف النظر عما يتضمنه ذلك من التزام بالاتفاقيات، فالتلويح باستئناف الهجمات بتشجيع من الولايات المتحدة يبقى قائمًا، وتكون نتيجته أنَّ على نيكاراغوا أن تُبقي على جاهزيتها لمتابعة القتال. بإمكاننا اختبار ما إذا كان الديموقراطيون قساةً أو غِلاظ القلوب، كما زُعِمَ، من خلال طرح سؤال حول ما إذا كانوا

على استعداد لتمرير قانون يسمح بتقديم مواد غذائية وطبية لضحايا المجازر التي ارتكبتها وترتكبها الولايات المتحدة، أو ما إذا كانوا يسيرون خانعين وراء سياسة البيت الأبيض الذي لا يكتفي بإدارة هذه المجازر بل يستمر في فرض الحصار الذي أدى إلى عواقب وخيمة على مستوى المعيشة والوضع الصحي في نيكاراغوا، الجواب على ذلك هو أن الديموقراطيين قساةٌ وغلاظُ القلوب، إلا أنهم ليسوا حمقى. إن الاعتراف الصريح والواضح من قبل الجانبين الجمهوري والديموقراطي بأن جماعة الكونترا لن تكون قادرة على البقاء لولا المساعدات الأمريكية يعبِّر أيما تعبير، عن حقيقة إدراكهما أن هذه الجماعة ليست قوات متمردين حقيقيين، بل زمرة من المرتزقة تقودها جهة أجنبية، وليس لها أي حضور أو قاعدة اجتماعية في نيكاراغوا؛ علاوة على أن أحدًا لم يقترح ألبتة، ولدوافع إنسانية، تقديم أي صورة من صور المساعدات الغذائية أو الطبية للمتمردين في الهندوراس ـ الذين في أدنى الحالات، لا يقلُّون عن جماعة الكونترا في نيكاراغوا استحقاقًا لهذه المساعدات ـ وذلك لمساعدتهم في البقاء على قيد الحياة خلال مدة وقف إطلاق النار؛ أحد الموضوعات المحذوفة من أجندة الدولة العظمى الراعية للإرهاب، كان التحقيقَ حول الكيفية التي بوساطتها استطاع المتمردون السلفادوريون البقاء على قيد الحياة، ومدى عمق القاعدة الشعبية التي يتمتعون بها[59].

دخل هنري كيسنجر على الخط بإعلان دعمه لخطة ريغان-شولتز من أجل تهميش اتفاقيات السلام، وربما كان حينها يضحك ضحكة مكتومة عندما تذكَّرَ أنه قام بالشيء نفسه سنة 1973م، عندما احتشدت وراءه وسائل الإعلام الموالية كلها. قال: «إن جانبيْ الحوار الداخلي في الكونغرس يجب أن يعيا حقيقة أن لكليهما مصلحة في تقديم الدعم العسكري لجماعة الكونترا»، وتابع يقول: «يجب على الكونغرس أن يصوت لصالح تقديم مساعدات لجماعة الكونترا على امتداد ثمانية عشر شهرًا على المستوى الحالي [أي بمعدل مئة مليون دولار سنويًّا]؛ وذلك لكي يُعِينَ الإدارة الجديدة على وضع سياساتها الخاصة بها، وتَجَنُّبِ مواجهة مشكلةٍ لها عواقب وطنية جدية قد تغطي عليها الاهتمامات السياسية في السنة الانتخابية للرئاسة الأمريكية». لاحظوا هذا الخوف النمطي أنه، وفي خضمِّ الاهتمام الكبير لعامة الشعب بموضوع الانتخابات في تلك السنة الانتخابية، فإن العدو الداخلي قد ينجح في فرض تأثير غير مرغوب فيه على صانعي القرار في الدولة، ومن خلال فهمه العميق للتاريخ الذي يشتهر به، أدان كيسنجر معارضي تقديم المساعدات لجماعة الكونترا الذين رفضوا قبول حقيقة أنه من دون جماعة الكونترا، لن يكون هناك أي تحرك أو تقدم على جبهة المفاوضات؛

وقد سبقت لنا مناقشة حقائق القضية، أضاف بن كيمبل توصياته؛ وهو أحد كبار المؤيدين لجماعة الكونترا، ويعرف بأنه رئيس مجلس مناصري الديموقراطية (PRODEMCA) وهو تجمع تعليمي للمواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية، والداعمين لتطور الديموقراطية في أمريكا الوسطى (لو أردنا تبيان المهمة الحقيقية لهذه المجموعة لقلنا إنها مجموعة تمولها السلطة، وتدعم ممارسة الإرهاب لمنع خطر انتشار الديموقراطية الحقة في أمريكا الوسطى). لضمان نجاح خطة السلام، يتعيَّن على الآلاف من الديموقراطيين من البلدان الأخرى التجمع في ماناغوا في السابع من شهر تشرين الثاني، نوفمبر؛ لتأييد قادة المقاومة العائدين إلى نيكاراغوا في تظاهرة حاشدة؛ لا حاجة إلى أن يتجمَّع الديموقراطيون في عواصم أخرى؛ لأن نيكاراغوا محاطةٌ ببلدان ديموقراطية: تخطر في بالنا بلدان مجاورة لنيكاراغوا مثل السلفادور والهندوراس وغواتيمالا. فوق هذا كله، على الولايات المتحدة البحث عن وسيلة للمحافظة على قوات المقاومة داخل نيكاراغوا من التفكك، ما يعني أن على الولايات المتحدة أن تستمر في تسيير رحلاتها الجوية اليومية التي تحمل مساعدات عسكرية وإنسانية للمقاومة، في انتهاك واضح لاتفاقية السلام التي سوف ندعمها من خلال تظاهرة ستقام في ماناغوا.

أشار الكاتب الذي سبقت لنا الإشارة إليه، للمذكرة التي دعا فيها حكومة الولايات المتحدة لإيجاد طريقة لتكوين قاعدة شعبية في نيكاراغوا لجيشها العميل؛ وبحكم واقعيته، فَهِمَ أن المقاومة لا يمكن لها أن تستمر من دون مساعدة خارجية كبرى ومنتظمة، بعكس قوات رجال العصابات المحليين الذين يتمتعون بقاعدة ودعم شعبيين، كما هي حال الديموقراطيات في المنطقة[60].

قامت حكومة الولايات المتحدة في محاولة منها لاستدراج رد فعل عدائي من نيكاراغوا يمكن استغلاله ضمن الآلة الدعائية، بإيفاد وزير التعليم ويليام بينيت إلى ماناغوا، حيث عقد فيها مؤتمرًا صحفيًّا، وألقى محاضرة عامة أمام جمهور قوامه سبع مئة شخص، كان أغلبهم ينتمي إلى المعارضة السياسية، أدان فيها نيكاراغوا بوصفها دولة ديكتاتورية شمولية، قائلًا إن من غير الممكن إطلاقًا ممارسة الحرية في نيكاراغوا في ظل وجود حركة الساندنيستا في الحكم، وأعلن «أننا سوف ندعم جماعة الكونترا، ولن نتخلى عنها مطلقًا»؛ ووصف جماعة الكونترا بأنها «ثلة من الرجال والنساء الشجعان الذين يقاتلون من أجل استعادة نعمة الحرية»، مجريًا مقارنة بينهم وبين الوطنيين الأمريكيين الذين أنتجوا الدستور الأمريكي الذي بالغ في تمجيده

في احتفالات الذكرى المئتين لإعلانه. منع مسؤولو السفارة الأمريكية بينيتَ من حضور اجتماع في مقر الحزب المسيحي الاجتماعي المعارض؛ لأن مجموعة من أربعين شخصًا كانوا يتظاهرون سلميًّا خارج مكان الاجتماع، وكان من بينهم عساكر متقاعدون من مُصابي الحرب، وكانوا يهتفون «نريد السلام فقط يا سيد بينيت، وليس الحرب»، بحسب ما ذكره أحد مساعدي بينيت. وأبلغ أحد المسؤولين في السفارة الأمريكية في ماناغوا الصحفيين «أننا لم نرغب في خلق حالة نوفر فيها الفرصة لمحطات التلفزة التابعة لحكومة الساندنيستا، كي تظهر الوزير وهو يسير أمام هذه الثلة من جرحى الحرب بأرجلهم الخشبية وأطرافهم الملفوفة بالضمادات». تقدمت الولايات المتحدة باحتجاج رسمي لحكومة نيكاراغوا حول هذه الحادثة، ولسوء طالع الولايات المتحدة لم تكن هناك أي ردة فعل من قبل حكومة نيكاراغوا، بالرغم من كل هذا الاستفزاز المتعمد من قبل الأمريكيين. اعترفت الولايات المتحدة أنه لم تكن هناك أي معوقات في وجه الزيارة التي قام بها بينيت إلى نيكاراغوا أو في أثناء المحاضرة العامة التي ألقاها في ماناغوا، والتي تصدرت عناوين الصحف الصادرة هناك؛ كانت ردة الفعل الوحيدة تتمثل في بيان لوزير الخارجية ميغويل دو إيسكيتو قال فيه: «إن من المحزن مشاهدة هذا الأسلوب النمطي السائد في أمريكا الشمالية، والذي عانته نيكاراغوا طيلة تاريخها؛ إنه سلوك متعجرف ينم عن قلة احترام من قبل حكومة هذه الدولة العظمى»[61].

كان الوزير بينيت يملؤه الزهو بالذات وهو يتحدث عن أمجاد أمريكا وعن دستورها، في الوقت الذي أدان بكل جرأة، نظام الحكم القمعي للساندنيستيين في عقر دارهم، وقد قدَّم تقييمًا حصيفًا بعد زيارته التي استغرقت يومًا واحدًا، حين أبلغ الصحفيين أنه اكتشف أن حكومة الساندنيستا لا تتمتع إلا بالحد الأدنى من التأييد الشعبي؛ لكنها لم تتحول حتى الآن إلى دولة ماركسية لينينية شمولية، بالرغم من أنها في طريقها لكي تكون كذلك. لم يدرِّ في خلده كيف يمكن أن تكون ردة الفعل في الولايات المتحدة أو إسرائيل أو أي دولة أخرى ينظرُ هو إليها بكثير من الاحترام، لو أن مثل هذا الكلام قيل من قبل زائر أو ناطق باسم دولة معادية تمارس أعمالًا إرهابية ضد البلاد، وهو يدلي بتصريحات علنية مشابهة لتلك التي أدلى بها بينيت؛ من الطبيعي أن مثل تلك الزيارة ما كان ليُسمَحَ لها أن تتم في المقام الأول. لم يُضمِّن هذا المربي الفاضل والفيلسوف والطالب في مدرسة الدستور الأمريكي، بحسب ما وردنا من التقارير الإخبارية، في خطابه الوطني الرنان، أيَّ استنتاجات حول ما يمكن أن تكون عليه طبيعة رد فعلنا على ثورةٍ واحدةٍ في أي دولة من دول العالم الثالث، تبنَّتْ ممارساتٍ كتلك التي

قـام بهـا الآباء المؤسسـون وذُريّاتهم الذين أجازوا عبودية الإنسـان بمعناها الحـرفي، وارتكبوا أعمـال إبـادة جماعية بحق السـكان الأصليين: فقد جردوا الذكور مـن حقوق الملكية (لأكثر من مئة وثلاثين سنة)، والنساء والجماعات التي تنتمي إلى أعراق مختلفة (لأكثر من مئة وثمانين سـنة)، إلـى ما هنالك ـ آخذين في الحسـبان أن المسـتعمرات الأمريكية ربمـا كانت الأغنى في العـالم بأسـره، وهـي تتجاوز بالمطلق أغلـب دول العالم الثالث اليـوم في القضايا المصيرية، من الواضح أن مثل هذه الأفكار لن يكون من المناسب ذكرها في الوقت الذي تتم إدانة الضحية مِنْ عَلٍ، تمامًا كما تُمارَسُ في أمريكا نفسها.

أشار الوزير بينيت إلى أنه «لا توجد قطبة مخفية» حول القرار بإيفاده إلى نيكاراغوا، حيث الحريـات التـي يكفلها دسـتور الولايات المتحدة غير متوافرة هنا، كمـا قال بكثير من العجرفة. كان بينيت الوزير الأمريكي الوحيد الذي سافر إلى الخارج في مهمة رئاسية، للاحتفال بذكرى إعـلان الدسـتور الأمريكـي، والتـي يُتَوَقَّـعُ لنا أن نسـتنتج من خلالهـا أنَّ الحريـات التي يكفلها الدستور الأمريكي تتحقق في أماكن مختلفة من العالم، تمامًا كما يُفتَرَضُ بنا أن نوافق على أنَّها تحققت بالنسبة إلى المعترضين على الحرب العالمية الأولى، وكذلك بالنسبة إلى الأمريكيين من أصول يابانية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأيضًا بالنسـبة إلى السـود في ولاية المسيسـيبي. هـذا غيضٌ مـن فيض، أمثلة لا تعـد ولا تُحصى في المـدة التي لم يكـن فيها أي تهديـد للأرض الأمريكية.

وفي اليوم نفسـه الذي أعلن شـولتز عن نية واشنطن تعطيل الاتفاقيات حول منطقة أمريكا الوسـطى، عبَّرت إدارة ريغان من جديد عن انزعاجها من سـلوك الرئيـس الكوسـتاريكي غير المنضبط الذي لم يعد جديرًا بالثقة بسبب محاولته السير باتجاه تسوية دبلوماسية للصراع في نيكاراغوا؛ فقد رفض البيت الأبيض خططًا لقيام الرئيـس أرياس بإلقاء خطاب في الكونغرس بمجلسـيه أواخر أيلول، سـبتمبر، سـنة 1987م، كما اقترح رئيس مجلس النواب جيمس رايت؛ والاكتفاء بدلًا من ذلك بإبداء بعض الملاحظات بصورة غير رسمية أمام تجمع من المشرِّعين، كما ذكرت مصادر في كابيتول هيل يوم أمس[62].

حذر الرئيس بعدها أن خطة السلام لدول منطقة أمريكا الوسطى تعاني عيوبًا قاتلة؛ وقال: «إنـه يعتقـد أنَّ الطلب إلى الولايات المتحدة وقف مسـاعداتها لجماعـة الكونترا في الوقت الذي مايزال النيكاراغويون يتلقون مسـاعدات من الاتحاد السـوفيتي هو خطأ قاتل، وكوَّةٌ ستسـتفيد

منها حكومة الساندنيستا». بالإمكان إغلاق هذه الكوَّة عن طريق السماح لنيكاراغوا باستخدام وسائل أخرى للدفاع عن نفسها ضد دولة إرهابية عظمى؛ إلا أنَّ مثل هذه الرؤية تبدو خارج نطاق مصادر الصحافة الحرة.

أوضح إليوت إبرامز هذه النقطة بصورة أكثر تفصيلًا بالقول: «إنّ خطة السلام يمكن إنقاذها، ولكن فقط بعد أن يتم تغييرها من أجل وقف المساعدات السوفيتية والكوبية لنيكاراغوا، بحيث ينهار الاقتصاد تمامًا بعد أن خرَّبته الولايات المتحدة، وتنهار دفاعات نيكاراغوا بالكامل أمام الهجمات المختلفة التي تشنها الولايات المتحدة ضدها؛ إلا أن المساعدات الأمريكية لعملائها سوف تستمر وسوف تستخدَمُ كذلك قوة الولايات المتحدة بصورة فاعلة؛ لضمان ألّا تستطيع نيكاراغوا الحصول على مصادر أخرى للدعم، ذهب أرتورو كروز؛ وهو أحد القادة الديموقراطيين إلى أبعدَ من ذلك عندما عبَّر عن أمله في أن يتوقف الشيوعيون ومجموعات المتضامنين عن التدخل في شؤون نيكاراغوا. من المهم مَنْعُ بن ليندر [مهندس أمريكي اغتيل على يد جماعة الكونترا] من أن يُرَكِّب مولدًا كهربائيًّا صغيرًا في قرية نائية ومُعْدَمَة لا تصل إليها التغذية الكهربائية، وكذلك منع الأمريكيين من معرفة ما يجري في بلد تريد حكومتهم أن تدمِّره، لم يُعْرَفْ عن كروز معارضَتَه لاستئجار أبناء ريغان لمرتزقة إسرائيليين براتب شهري بلغ عشرة آلاف دولار، وهو مبلغ أكبر مما يتقاضاه هو من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأكبر مما يتقاضاه أوليفر نورث لقاء خدماته بوصفه رأس حربة؛ أو إدانَتَهُ لمتطوعين أمريكيين وأجانب انضموا إلى صفوف المقاتلين من أجل الحرية؛ وكذلك العالميين الذين يزورون إسرائيل للقيام بعمل تطوعي في التعاونيات شبه العسكرية التي تمولها الحكومة الإسرائيلية (والتي يحظر على المواطنين من غير اليهود العمل فيها أو الدخول إليها)؛ كل ذلك لم يُقابَلْ بأي شكل من أشكال الاحتجاج، ولم يُبْدِ رئيس الحركة الديموقراطية من أجل نيكاراغوا أي اعتراضات على مشروعات الحكومة الأمريكية التي تحاول فرضَ صيغتها على دول المنطقة، فقط عندما يحاول المواطنون أن يتحركوا من تلقاء أنفسهم، حينها يشعر الديموقراطيون الرسميون بالقلق؛ أي إنه، وبعد أن يتلقَّوا أوامر من السلطات العليا، يصبح كل شيء على ما يرام[64].

أكد ريغان في حديث إذاعي له أنه لا مجال للتشكيك في التزامنا المطلق بدعم جماعة الكونترا في معركتها ضد ما أطلق عليه المراسل الصحفي وصف «الحكومة التي تدعمها موسكو في نيكاراغوا، لكنه أخفق في أن يذَكِّرَنا بالسبب الذي دفع موسكو لدعمها[65]. وهكذا، أعلنت

واشنطن من جديد عن نيتها رفض العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه للوصول إلى سلام مستقر ونهائي في المنطقة، وإصرارها على الاستمرار في الاستخدام غير القانوني للقوة. وإذا انهارت المفاوضات لسبب غير محدد، كما يقول المراسل، فسوف يتحمل أولئك الذين لم يقفوا إلى جانب الولايات المتحدة عبء هذا الفشل. هذا هو المتطلب الحاسم الذي يمهد الأرضية للبدء في أعمال العنف مستقبلًا من قبل الولايات المتحدة دفاعًا عن الحرية. وهكذا ينتقل الجهد من أجل أمريكا الوسطى إلى مرحلته التالية[66].

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثامن: الحقيقة التي يجب أن تُطْمَسَ

إيران ونيكاراغوا

في الوقت الذي يتطلب مشروع التحكم في الأضرار منا التعبير عن امتعاضنا من حماقة وعدم كفاءة أولئك الذين شردوا عن الطريق الأمريكية في معرض سعيهم لتحقيق الديموقراطية، فإن عالم الواقع يعطينا صورة مغايرة إلى حد ما؛ هنا نجد أنَّ سياسات المخططين الذين يستخدمون ريغان واجهةً لهم ما هي إلا نسخٌ من ممارسات ومبادئ تقليدية عن الأوضاع الحالية، ويمكن أن توصَفَ بأي شيء إلا بأنها غبية؛ لا بد من أن نتذكر أنه حينما استلم الريغانيون السلطة، ظهرت بوادر حقيقية لاحتمال تحقيق الديموقراطية والإصلاح الاجتماعي في أمريكا الوسطى، بمشاركة فعلية من الشرائح السكانية المقموعة تقليديًّا، لكن هذه الأخطار سرعان ما تمت السيطرة عليها بنجاح؛ فقد تحولت الهندوراس إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وتعززت فيها سلطة العسكر ومُلَّاك الأراضي الإقطاعيين، بينما نجح إرهاب الدولة في كل من السلفادور وغواتيمالا في حماية حكم عناصر مشابهة لحكام السلفادور من أي تحَدٍّ أو خطر شعبي محتمل، وتحققت إنجازات مهمة تمثلت في منع حصول أي شكل من أشكال الإصلاح، أو تقدم على الصعيد الاقتصادي في نيكاراغوا، ومعاقبتها بسبب خروجها من بيت الطاعة المخصص لدول منطقة أمريكا الوسطى، والذي يقضي بضرورة الإذعان للقوة الأمريكية بالرغم من أن الهدف الأبعد المتمثل في عودة الديموقراطية بالمعنى المقبول أمريكيًّا بقيَ ضبابيًّا ويعوزه الوضوح.

فوق هذا وذاك، كانت مشاهد إراقة الدماء والتعذيب بعيدة إلى حد كبير عن أعين الأمريكيين – وهذا بحد ذاته يعد إنجازًا مهمًّا، إذا أخذنا في الحسبان مدى هذا الإنجاز وسماته – وعليه، كانت الكِلَفُ داخل أمريكا نفسها محدودة للغاية. إجمالًا، كان هذا فصلًا لافتًا في سجل الإرهاب الدولي.

عمومًا، يكشف تطبيق مبدأ ريغان عن تمرُّسٍ لافتٍ، وعن رؤية عالمية مؤثرة يتجلَّيان في صياغة وتنفيذ المشروعات التي تُدعم على نطاق واسع من قبل الإجماع النخبوي، هذا الاستنتاج ينطبق على اثنين من مكونات العمليات التي كُشف عن أجزاء منها في أواخر سنة 1986م: أولًا، الهجوم على نيكاراغوا خصوصًا، وشبكة الإرهاب الدولية التي تأسست من أجل تنفيذ هذا العمل، إضافة إلى عمليات أخرى مشابهة عمومًا؛ وثانيًا: الصفقات التي تمت مع إيران والمرتبطة بهذه العمليات الإرهابية، لكنها عُقِدَت لأهداف مختلفة تمامًا، لنعد إلى هذه الموضوعات، مُنَحِّينَ جانبًا مسألة فقدان الذاكرة التاريخية الذي يعد شرطًا من شروط لغة الخطاب المحترمة؛ حتى لو ألقينا نظرة خاطفة على التاريخ الحديث، سنجد أن التفصيلات المهمة لما كُشف عنه ـ أغلب ما كشف عنه كان في واقع الأمر معروفًا منذ أمدٍ بعيد بصرف النظر عن التفصيلات ـ تتموضع في مكانها الصحيح داخل الطيف الطبيعي للتخطيط والتنفيذ.

حُكِمَت كلٌّ من إيران ونيكاراغوا حتى سنة 1979م من قبل عملاءَ لأمريكا كانوا يتصفون بالوحشية والبربرية والفساد، ويمارسون القتل والتعذيب، وقد نُصِّبوا في مواقع السلطة من خلال العنف الأمريكي (تم تنصيب الشاه في انقلاب جرى في إيران سنة 1953م، أما سلالة سوموزا فقد استولت على الحكم بمساعدة رجال البحرية الأمريكية في أواخر العشرينيات من القرن العشرين)، وبقي هؤلاء وأولئك في السلطة من خلال دعم الولايات المتحدة؛ وفيما بعد، من خلال دعم من إسرائيل لكلا النظامين. فوق هذا وذاك، أثَّرت كل من إيران ونيكاراغوا في المخطط الإستراتيجي للولايات المتحدة، إلى حدٍّ عُدَّ فيه فقدان أمريكا لهذين النظامين العميلَيْن سنة 1979م، مسألة في غاية الخطورة.

كانت نيكاراغوا تحت حكم سوموزا تعد قاعدة رئيسة تنطلق منها عمليات التخريب والإرهاب التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة، أما إيران فكانت أحد أضلاع التحالف الذي شمل إسرائيل إضافة إلى إيران، وهذا التحالف الذي أسسته الولايات المتحدة في سبعينيات القرن العشرين (والذي كانت له جذور أقدم في تاريخ المنطقة) بوصفه واحدًا من مكوِّنات مبدأ نيكسون الذي أقرَّ بأن الولايات المتحدة لم تعد لديها القدرة على التدخل عسكريًّا في كل مكان من العالم؛ ولذا فلا بد لها من الاعتماد على دول حليفة، وقد أوضح ذلك وزير الدفاع الأمريكي ميلفن ريد بالقول: «إن الولايات المتحدة لن تقوم بعد اليوم بدور شرطي العالم. بدلًا من ذلك، نتوقع من دول أخرى أن توفر أعدادًا أكبر من رجال الشرطة، يكونون

جاهزين دومًا للتدخل في دول الجوار إن لزم الأمر»، بالرغم من أن المقر العام لهذه الشرطة سوف يبقى في واشنطن بطبيعة الحال. بالإشارة إلى العبارات البلاغية التي دأب كيسنجر على استخدامها، نُذَكِّرُ بقوله إن على الدول الأخرى متابعة مصالحها الإقليمية ضمن الإطار العام للنظام الذي تديره الولايات المتحدة.

في الشرق الأوسط، كانت كل من إسرائيل وإيران شرطيًّا المنطقة، وتولَّتا حماية موارد النفط من العدو المعهود، وأعني به شعوب المنطقة التي يمكن أن تتأثر بأفكار غريبة وغير مقبولة حول مسألة التحكم في مواردنا الموجودة في أراضيها، وكانت الشيفرة التقليدية التي تعبر عن القلق حول هذه المسائل هي الدفاع عن المنطقة ضد الاتحاد السوفييتي. وبحسب رأي السناتور هنري جاكسون، وهو أحد أهم الخبراء في شؤون الشرق الأوسط في مجلس الشيوخ الأمريكي، فإن هناك تحالفًا نشأ بين إسرائيل وإيران (وأعني بذلك النخب الصغيرة التي ترتبط بصورة لصيقة بالولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف[1]؛ لذلك لم يكن مثيرًا للدهشة بذل جهودٍ من أجل إعادة بناء نظام القوة هذا بالتعاون مع إسرائيل، كما كشفت عنها الفضائح التي ظهرت أواخر سنة 1986م ـ حيث تحولت إسرائيل إلى وكالة فيدرالية أخرى؛ وكالة من المناسب استخدامها عندما تريد أن تقوم بعمل ما، من دون إحداث أي ضجة، بحسب ما قاله أحد المحللين الإسرائيليين[2]، وهو موقع تأمل تلك النخب، من دون شك، أن تتبوأه أيضًا.

في كلتا الحالَيْن، تتناسب هذه الأنظمة الفرعية لسلطة الولايات المتحدة العالمية مع الإطار العام للجيوسياسية الأمريكية؛ لقد كانت خسارة إيران بصورة خاصة، مسألة غايةً في الخطورة.

يشكل نظام الخميني من المنظور الأمريكي تهديدًا حقيقيًّا لهيمنة الولايات المتحدة، يُذكِّرنا بالتهديد المتمثل في مصر جمال عبد الناصر الذي كان نظامه معاديًا للولايات المتحدة؛ لهذه الأسباب رأت إيران والولايات المتحدة نفسيهما في مواجهةِ بعضهما بعضًا؛ أما بالنسبة إلى ما هي عليه الأمور الآن، فإن من المفهوم قيام الولايات المتحدة بمحاولة إعادة إيران إلى الحظيرة الأمريكية بوصفها شريكًا مطيعًا ضمن نظامها العالمي.

أما فيما يتعلق بأمريكا الوسطى، فإن الهمَّ الرئيس للولايات المتحدة يكمن في «حماية مواردنا» بحسب ما ردَّدته حمائم وزارة الخارجية الأمريكية الذين ذكروا أن هذا الالتزام

غالبًا ما يتطلب الاعتماد على دول بوليسية؛ من أجل قمع المواقف المعادية للولايات المتحدة، بما أن العناصر الليبرالية لا يمكن الوثوق بقدرتها على سحق مثل هذا التمرد[3]. توضح الوثائق السرية بصورة أكثر تفصيلًا، أن النظم القانونية في أمريكا اللاتينية تمثل معضلات بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ لأنها تتطلب وجود دليل على وقوع الجرائم؛ وعليه، فإن من شأن ذلك أن يعيق الإجراءات التي يتعين القيام بها من أجل قمع الحركات المناهضة للولايات المتحدة؛ والأسوأ من ذلك، لا تفرض تلك النظم القانونية قيودًا على السفر لحماية أرض الأحرار من أفكارَ غير مرغوب فيها، كما حدث لأحد أعضاء جمعية أمهات وأقارب السجناء السياسيين والمفقودين والقتلى في السلفادور، (المعروفة باسم كومادريس CoMadres) الذي أطلق سراحه من السجن الذي خضع فيه للتعذيب من قبل حكومة دوارتي، والذي منع من دخول الولايات المتحدة لحضور اجتماعات كانت ستعقد في بلدات صغيرة بتنظيم من جمعيات نسائية محلية احتفالًا بيوم المرأة العالمي؛ وقد عُدَّت هذه الحقائق غير ذات معنى، ولا تستحق أن يَردَ ذكرُها في الصحافة الجادة[4]. هذه الرغبة المنبثقة من ثقافة أمريكا اللاتينية الموغِلة في الليبرالية والمتسامحة مع الحركات المناهضة للولايات المتحدة ـ وهي ما كان جورج شولتز يطلق عليها اسم الإيديولوجيات الغريبة[5] ـ كانت دائمًا مصدر قلق وإزعاج للرأي الأمريكي المتنور.

في معرض تعليقها على عبارة جورج شولتز، ذكرت مجلة تورنتو غلوب أند ميل (Torento Globe & Mail) «أن من الصعب قبول توصيف إيديولوجيا الحكومة النيكاراغوية المنتخبة بأنها إيديولوجيا غريبة عن نيكاراغوا، تبدو الفكرة واضحةً من حيث إن للنيكاراغويين الحرية في اختيار أي حكومة يريدونها، بشرط أن تستطيع حكومة الولايات المتحدة التعايش معها». لاحظوا معي أن المجلة الكندية وقعت في الخطأ نفسه الذي وقعت فيه كبريات الصحف البريطانية التي تمت الإشارة إليها سابقًا (الفصل الثالث)، وذلك في معرض حديثها عن الحكومة النيكاراغوية المنتخبة التي وصفتها بالمنتخبة؛ يصعب على المرء العثور على انحراف مشابه في مثيلاتها من الصحف الأمريكية.

كانت هذه في الحقيقة، هي السياسة المعتمدة في الولايات المتحدة منذ أمد بعيد، وهي مدونة في السجل السري كما في السجل العلني، وتقضي بأن حكومة الولايات المتحدة لها الحق في أن تطلب من الدول الأخرى الالتزام بأوامرها في نصف الكرة الجنوبي؛ وهذا يعد هامشًا

صغيرًا على مقولة «إننا نؤمن بالحرية» (بحسب كروثامار). بالمقابل، يُنظَرُ إلى مبدأ بريجنيف الذي صدر سنة 1968م، والذي يؤكد ضرورة قيام الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية بالالتزام الإيديولوجي بالخط السوفيتي ـ وهو المبدأ الذي هوجم بسببه الاتحاد السوفيتي وكاد أن ينهي وجوده قبل جيل من الآن ـ على أنه إثبات لا يقبل الجدل على السَّفاهة الشيوعية.

هذا الأمر القاضي بإطاعة رغبات الولايات المتحدة يترافق عادة بموجة من الهستيريا حول العواقب الوخيمة على أي جهة لا تلتزم بهذه الرغبات، وهكذا فعندما كان السفير الأمريكي في الأمم المتحدة فيرنون والترز يتحدث إلى رابطة المصرفيين الأمريكيين من أصول نيكاراغوية، فقد وصف النفوذ السوفيتي في نيكاراغوا بأنه «السرطان الذي أتى من خارج الأمريكيتين»، وبأنه أيضًا يمثل «أخطر تهديد لأمن وسلامة الأمريكيتين منذ أن حصلنا على حريتنا» (لكنه لم يبيِّن في خطابه من هي الشعوب التي أصبحت حرة في الأمريكيتين). يمكن أن تكون نيكاراغوا الساحل الذي تتم عليه عملية إنزال؛ من أجل زعزعة الاستقرار في المكسيك القريبة جدًّا من تكساس، كما قال ريغان محذرًا[6]. بالمقابل، للولايات المتحدة الحق في ضمان ألّا يكون هناك أي وجود عسكري معادٍ في أي مكان قريب من حدودها[7]، في حين يطوَّقُ الاتحاد السوفيتي بقوًى عسكرية قوية على حدوده، على صورة قواعد عسكرية أمريكية وصواريخ مُعَدَّةٍ للإطلاق موجهة إلى قلب أراضيه، وهو ما يطلق عليه وصف سياسة الاحتواء.

تستدعي طبيعة لغة الخطاب في الولايات المتحدة دراسة متأنية؛ فهي تعكس مزاعم إمبريالية قد لا نجد لها مثيلًا في التاريخ.

تشرح الوثائق السرية حول أمريكا اللاتينية بصورة أوضح أن علينا الوقوف في وجه الأنظمة القومية التي تستجيب للمطالبات الشعبية المتزايدة التي تقضي بوجوب القيام بإجراء تحسينات فورية على مستوى معيشة الجماهير المنخفض، ومن ثم فهي تبدي اهتمامًا بزيادة الإنتاج والتوسع في آفاق اقتصاداتها. هذه الأنظمة تستجيب للمصالح القومية الخطأ؛ أي تلك التي تحقق مصالح المجتمع المحلي وليس المصالح القومية المتمثلة بالشركات الأمريكية. علينا تبنِّي الإنتاج الذي يمكن تصديره، وحماية الاستثمارات الأمريكية، ومنع الحركات المناهضة للولايات المتحدة في نصف الكرة الجنوبي، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة أن يكون لها تأثير طاغٍ في العسكر في أمريكا اللاتينية؛ لضمان تفهّمِهم، ومن ثم توجيههم باتجاه تحقيق كل ما

يخدم أهداف الولايات المتحدة ومصالحها؛ وتحديدًا كما شرح ليبراليو كيندي: «لأن البيئة الثقافية في أمريكا اللاتينية، تقتضي أن يكون دور العسكر فيها إزاحة أي قادة حكوميين من السلطة، حينما يعرِّض سلوك هؤلاء القادة مصالح الأمة للخطر؛ أي مصالح الأخ الأكبر، وهو أمر متروكٌ تقديرُه للعسكر أنفسهم، حينما يفهمون أهداف الولايات المتحدة، ويتقبلونها. استوعب المخططون في الولايات المتحدة أن الحمَّى التي تجتاح أمريكا اللاتينية حاليًّا تؤجج الصراع الثوري على السلطة بين المجموعات المؤثرة الكبرى، والتي تكوِّنُ هذه البنية الطبقية الحالية. من الطبيعي أن تشعر الولايات المتحدة وحلفاؤها المحليون بضرورة التمترس في مواقعهم بصورة صحيحة من أجل حسم هذا الصراع الطبقي لصالحهم؛ لأن قوى الأمن الداخلي المحلية هي العنصر الأساس لحسم هذا الصراع؛ ربما لأنها أقل الجهات مناهَضَةً للمصالح الأمريكية من أي مجموعة سياسية [هكذا وردت في الأصل] في أمريكا اللاتينية. كل ذلك ينبع من حقيقة أنَّ الجذر الرئيس لمصالح الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية هو الجذر الاقتصادي، بما في ذلك الاستثمارات والتجارة[8].

من الجدير بالملاحظة أن فهمَ العالم ضمن إطار صيغة مبتذلة للماركسية هو أمر شائعٌ في السجل الوثائقي لتخطيط الدولة، وفي أدبيات عالم رجال الأعمال (انظر مثالًا على ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب).

أهداف المخططين الأمريكيين مُثبتةٌ بصورة واضحة في الوثائق الداخلية، وكذلك إدراكهم بأن هذه الأهداف تتطلب الاعتماد على استخدام القوة، وإدخال العناصر المحلية في تنظيمات يمكن اللجوء إليها واستخدامها في الوقت المناسب. يفسر مثل هذا التفكير الملامحَ الثابتة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية التي تظهر عمليًّا ليس فقط في أمريكا اللاتينية، بل في أي منطقة أخرى لأمريكا مصالحُ فيها. ونظرًا إلى أن الهوة بين السجل الوثائقي وبين التعويذات المعيارية كبيرة جدًّا، فإن السجل الوثائقي يجب تجاهله تمامًا.

في هذا السياق لم يعد من المثير للدهشة دعم إدارة كارتر التي تتشدق بحقوق الإنسان، لنظاميْ سوموزا والشاه في إيران، ونظرًا إلى وجود تشريع صادر عن الكونغرس كان يعكس الرفض الشعبي لتقديم مساعدات لنظام سوموزا، في أواخر الستينيات من القرن العشرين، والذي وضع قيودًا على تقديم مساعدات مباشرة لنظام سوموزا، فقد وجدت إدارة كارتر نفسها مجبرة على الاعتماد على إسرائيل لتقديم أسلحة وإيفاد مستشارين لنظام سوموزا، في

الوقت الذي كان حرسه الوطني قد قتل ما بين أربعين إلى خمسين ألف من الناس في آخر دورة عنف ارتكبها ضد الشعب النيكاراغوي[9].

عندما تحققت إدارة كارتر أن من المستحيل إنقاذ سوموزا، حاول كارتر ضمان أن يمنع الحرس الوطني حركة الساندنيستا من الوصول إلى السلطة؛ نظرًا إلى أنها حركة قومية استجابت للمصالح القومية الخطأ و لمصالح الطبقة الخطأ.» وعندما تبين استحالة ذلك أيضًا، تم إنقاذ عناصر من الحرس الوطني، وإعادة هيكلتهم بوصفهم قوة إرهابية تهاجم نيكاراغوا من قواعد في الهندوراس، وكانت هذه الهجمات تُشنُّ بدايةً من خلال ما أصبح يُطلَقُ عليه علنًا وصف الدول العميلة[10]؛ مثل السلفادور وتايوان والأرجنتين (التي كانت حينها تحت حكم جنرالات من النازيين الجدد، من هنا أتت تسمية العميلة المقبولة) وإسرائيل. وصل الأمر بإدارة ريغان أنها استدعت صديقها الجنرال ليبولدو غالتييري، وهو جنرال مجرم، «يبدو أنه لم يشعر أبدًا بتأنيب الضمير بعد إصداره أوامر باعتقال وتعذيب المشتبه بهم إبّان الحرب القذرة[11] إلى واشنطن في شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1981م للتوقيع على اتفاقية تقضي بقيام ضباط من الجيش الأرجنتيني بتدريب المتمردين النيكاراغويين»، بحسب أحد المسؤولين في الإدارة، الذي اطلع على بنود هذه الاتفاقية. وبما أن تلك العمليات كانت محدودة جدًّا، فقد اختارت الولايات المتحدة أن تطبقها بنفسها وبصورة مباشرة[12].

بالنسبة إلى الشاه الذي كان يُشار إليه بانتظام من قبل منظمة العفو الدولية بوصفه أحد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في عصره، فقد كال الرئيس كارتر المديح لإدارته التقدمية التي تنحو باتجاه تطبيق الديموقراطية في الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1978م؛ وذلك بعد وقت قصير من قيام قواته التي درَّبتها الولايات المتحدة بقتل الآلاف من المتظاهرين في الشوارع، وقد صرح كارتر قبل ذلك بأنه ليس هناك قائد آخر في العالم أشعر تجاهه بذلك الإحساس العميق بالامتنان والصداقة الشخصية أكثر من الشاه؛ كان كارتر معجبًا بصورة خاصة بحالة الاستقرار السائدة في إيران، في ظل القيادة العظيمة للشاه؛ «هذه تحية عظيمة لكم يا صاحب الجلالة ولقيادتكم، وهي تعبير عن الاحترام والإعجاب والحب الذي يكنُّهُ شعبكم لكم». في الوقت نفسه، كانت شحنات الأسلحة تتدفق على إيران بغزارة، وترافق ذلك مع قيام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمساعدة من متخصصين

إسرائيليين، بتدريب قوات الأمن السري التابعة للشاه على تقنيات التعذيب التي كان النازيون يستعملونها[13].

أطاح الإيرانيون بنظام الشاه من دون أن يكونوا على دراية بالحب الذي أخذ بمجامع قلوبهم تجاه الشاه نفسه؛ أوفِدَ الجنرال روبرت هويسر إلى إيران على عَجَل من أجل تنظيم العسكر هناك كي يقوموا بانقلاب عسكري إذا لم تستطع الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة المحافظة على نفسها، وبحسب السجل الشخصي لهويسر عن هذه الأحداث، فقد أبلغ الجنرالات الإيرانيين بالضبط ما يُفترَضُ بالقوات العسكرية المحلية القيام به من دور، بالتعاون مع مشرفيهم الأمريكيين كما هو مدوَّنٌ في الوثائق السرية الموقعة بين الطرفين على أعلى مستوى؛ وهي وثائق سبق لنا التحدث عنها ـ ليس فقط في البيئة الثقافية لأمريكا اللاتينية. عندما بدا وكأن رئيس الوزراء، بختيار غير راضٍ عن احتمال قيام العسكر بالاستيلاء على السلطة، رد عليه الجنرال هويسر بخشونة، وأصرَّ على «أننا نحن معشر العسكريين، نرى أن هذا هو نوع الفعل الذي يجب أن نتوقع أنه سيطلب إلينا القيام به». وعندما بدا لهويسر أن رئيس أركان الجيش الإيراني ليس الرجل المناسب لقيادة عملية [الاستيلاء على السلطة]، قال: «إنه إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى في نهاية المطاف، سنجد أنفسنا مرغمين على تنصيب شخص آخر للقيام بذلك». وشعر أنه بوجود تخطيط حصيف، يستطيع العسكر الاستيلاء على السلطة، وأن الجماهير لا يمكن أن يكون لديها أمل في خلعهم. رأت المعارضة أنها تسيطر [على الاقتصاد] من أجل الشعب، وأنها قادرة على قطعه في أي لحظة تشاء، وأنها محقة في ذلك تمامًا. الطريقة الوحيدة لتغيير هذه الحقيقة تتمثل في سيطرة العسكر على السلطة، وأن تكون هذه الخطوة فاعلة، وعلى العسكر أن يستلموا زمام السلطة في حال خرجت الجماهير عن السيطرة، ولكننا لم نحرز سوى تقدم بسيط [ضد] القوة الأساسية لهذه الحركة الشعبية. أثبتت القيادة العسكرية أنها غير جديرة بهذه المهمة، بالرغم من أن مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، زبيغنيو بريجنسكي بقي على قناعة أن «المماطلة وسوء الإدارة هما اللتان منعتا حدوث انقلاب عسكري تدعمه الولايات المتحدة» كان هو شخصيًّا من المؤيدين له؛ ولو حصل ذلك، فلربما أُنقِذَتْ إيران من الوقوع في يديّ الخميني، وبراثن الجماهير[14].

بعد فشل هذه الجهود لتحريض العسكر على استلام السلطة، أمرت الولايات المتحدة ـ ضمنيًّا على الأقل ـ بالبدء في عملية بيع الأسلحة إلى إيران من خلال وكيلها الإسرائيلي؛ وكان

ذلك خيارًا طبيعيًّا في ضوء التحالف الوثيق بين إسرائيل وإيران في ظل حكم الشاه[15]. لم يكن ذلك اكتشافًا في نهاية سنة 1986م؛ ففي شهر تموز، يوليو، سنة 1981م، تحطمت طائرة كانت تنقل السلاح من إسرائيل إلى إيران في الاتحاد السوفيتي بالقرب من الحدود التركية؛ وكشفت الحادثة عن الترتيبات الإسرائيلية لتزويد إيران بالأسلحة، بما في ذلك قطع غيار أمريكية وذخائر؛ وذلك عن طريق العديد من الرحلات الجوية وعمليات التموين منذ سنة 1979م. ذكر بريجينسكي في مذكراته التي نشرها سنة 1983م، أن إدارة كارتر علمت في سنة 1980م أن إسرائيل زودت إيران بشحنات من الأسلحة الأمريكية الصنع[16]. وفي سنة 1982م، تصدَّرَ صحيفة نيويورك تايمز تقريرٌ كتبه رئيس تحرير الصحيفة حينها ليسلي غيلب، قال فيه إن نصف الأسلحة المُصَدَّرة إلى إيران كانت إما بتزويدٍ من إسرائيل أو بترتيبٍ منها ـ وقد تم ذلك بالتأكيد بمعرفةٍ وتفويضٍ من الولايات المتحدة، إذا أخذنا في الحسبان طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وربيبتها المُرتزِقة [إسرائيل] ـ أما الباقي من تلك الشحنات فقد أُرسل عن طريق تجار أسلحة مستقلين، بعضهم كان على علاقة بالمخابرات الإسرائيلية، في الوقت الذي كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقوم بأنشطة سرية ضد نظام الخميني انطلاقًا من قواعدها في شرق تركيا، وقد نُشِرَ تأريخٌ مطوَّلٌ مستلٌّ من السجل العام في إحدى كبريات الصحف الإسرائيلية تحت عنوان: أكثر الأسرار شيوعًا[17]. من الصعب جدًّا أن يأخذ المرء على محمل الجد، التظاهر بالدهشة حول هذه المسائل بعد أن خرجت فضائح خريف سنة 1986م إلى العلن، أو السبق الصحفي المزعوم كما أوردته فلورا لويس في صحيفة نيويورك تايمز في شهر آب، أغسطس، سنة 1987م، وكشفت فيه أن «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت على علم بشحنات الأسلحة من إسرائيل إلى إيران»، كما أخبرها بذلك نائب مدير الوكالة بوبي راي إنمان في منتصف سنة 1982م، إذا أسعفتها الذاكرة؛ ولكن في أي حال، كل ذلك حدث بعد أن نوقشت هذه المسائل كلها بصورة علنية في صحيفة نيويورك تايمز، كما في مواضعَ أخرى[18].

تنقل صحيفة الأوبزرفر اللندنية أن وثائق حصلت عليها الصحيفة تظهر أن تاجر السلاح الإسرائيلي ياكوف نمرودي الذي تربطه صلات وثيقة بالحكومة الإسرائيلية والموساد الإسرائيلي، وكذلك مع العسكر الإيراني لسنين عديدة، كان يزود إيران بأحدث أنواع الأسلحة الأمريكية منذ سنة 1981م، بما في ذلك صواريخ لانس، إضافة إلى أحدث القنابل المضادة للدروع والموجهة بالليزر من طراز كوبرهيد، والتي دخلت على خط الإنتاج السنة الفائتة.

وتتضمن الوثائق عقدًا أُبرِمَ في شهر تموز، يوليو، سنة 1981م، بين شركة نمرودي وبين وزارة الدفاع الوطني الإيرانية؛ وكانت الطلبية من الضخامة بمكان، لدرجة أن المصادر الدبلوماسية والعسكرية في لندن وواشنطن والقدس، أكدت أن الصفقة ما كان لها أن تتم لو كان هناك حظر رسمي على بيع الأسلحة إلى إيران؛ فالطلبية على قذائف كوبرهيد لوحدها كانت تمثل أكبر صفقة عسكرية عقدتها الولايات المتحدة سنة 1981م. استمرت هذه العمليات بمعرفة الحكومة البريطانية، وبالتأكيد بمعرفة حكومة الولايات المتحدة أيضًا[19].

بحلول شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1984م ـ قبل وقت طويل من النظر في شحن أسلحة إلى إيران بحسب لجنة تاور وجلسات الاستماع في الكونغرس ـ تواصل العقيد نورث مع تجار أسلحة بريطانيين لترتيب إرسال شحنات من الصواريخ إلى إيران؛ هذا ما نقلته صحيفة الأوبزرفر اللندنية استنادًا إلى الوثائق التي حصلت عليها، وقد اشترك في الإعداد لهذه الصفقة ويليام كايسي؛ مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والعميل السابق في الوكالة ثيودور شاكلي، ورجل الأعمال الإيراني مانوشهر غوربانيفار الذي سطع نجمه في الترتيبات التي تمت لاحقًا، والسفارة الأمريكية في لندن، إضافة إلى أحد المرتزقة السابقين الذي كانت تربطه صلات قوية بأجهزة المخابرات الأمريكية، والذي نُقِلَ جوًّا على متن طائرة عسكرية أمريكية أقلَّته إلى فرانكفورت للقاء كايسي، وتم تسليمه رسالة للسفير الإيراني في بون، مؤرخةً في السادس من شهر كانون الأول، ديسمبر، سنة 1984م، أكَّدت إبرام الصفقة.

كل ذلك أُكِّد من قبل مصادر استخباراتية أمريكية، وهو يتناقض كليًّا مع الشهادة التي أدلى بها نورث تحت القسم، وذكر فيها أن انخراطه في المسألة بدأ بعد المبادرات الإسرائيلية في شهر حزيران، يونيو، سنة 1985م، وقد نقلت صحافة ألمانيا الغربية أن نورث نفسه التقى مع السفير الإيراني إلى ألمانيا الغربية في هامبورغ سنة 1984م؛ لترتيب صفقة شراء عشرين ألف صاروخ من طراز تاو المضاد للدبابات، وهي الصفقة التي فشلت بعد أن اختفى أحد الوسطاء الإيرانيين الذي كانت بحوزته رسالة ائتمان. في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1985م، منعت وزارة الخارجية الأمريكية تحقيقًا بدأت به إدارة الجمارك حول تسليم صواريخ تاو إلى إيران بوساطة إسرائيل، ناصحة رجال الجمارك بنسيان الحادثة برمَّتها، بحسب مذكرة صدرت عن إدارة الجمارك؛ ويزعم جورج شولتز وزير الخارجية أنه لم يكن يعرف شيئًا عن أيٍّ من شحنات الأسلحة تلك، إلا في كانون الأول، ديسمبر، سنة 1985م[20].

يشير السجل المتوافر بين أيدينا إلى أن شحنات الأسلحة نقلت إلى إيران من دول حليفة للولايات المتحدة، وبتفويض أو بمبادرة من حكومتها، بعد سقوط الشاه بمدة وجيزة.

استمرت التقارير العلنية حول شحنات الأسلحة إلى إيران من إسرائيل بما في ذلك الأسلحة الأمريكية، إلى ما قبل الكشف عن الفضائح في شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1986م بالرغم من محاولات طمس هذه الوقائع، تمامًا كما حصل بشأن عمليات تزويد جماعة الكونترا بالأعتدة والمؤن في خرق واضح لقرارات الكونغرس. وأكد آي بازنير كبير الناطقين باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية في مقابلة أجراها في شهر نيسان، أبريل، سنة 1982م، أن إسرائيل أرسلت إلى إيران معدات عسكرية بموافقة حكومة الولايات المتحدة بما في ذلك قطع غيار للطائرات المقاتلة الأمريكية الصنع[21]. وفي شهر أيار، مايو، نقل باتريك سيل أن تجار الأسلحة الإسرائيليين والأوروبيين يتسابقون على شحن أسلحة إلى إيران، بينما تتخلى إسرائيل عن الطرق الموارِبة المعهودة لمرور الأسلحة؛ على سبيل المثال، السفينة التي تحمل على متنها أكثر من خمس وعشرين ألف طن من الأسلحة الإسرائيلية من مدافع وذخائر وبراميل بارود وقطع غيار للطائرات ومعدات أخرى إلى إيران، أعطيت الأوامر بالتوجه مباشرة إلى إيران بدلًا من نقلها بالواسطة عبر زائير[22].

أحد أهم الأهداف وراء عمليات شحن الأسلحة تلك، كان يكمن في تحديد الأطراف التي توصف بالمعتدلة، وهكذا تنقل صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن شحنات الأسلحة الإسرائيلية لإيران بدأت على ما يبدو منذ سنة 1979م؛ أي بعد مدة وجيزة من إخفاق الجنرال هويسر في التحريض على القيام بانقلاب عسكري في إيران؛ وذلك من أجل الإبقاء على قنوات مفتوحة مع العناصر المعتدلة أو البراغماتية في إيران، خصوصًا في أوساط العسكر الذين سيطيحون يومًا ما بالسلطة الجديدة، أو يرثونها في أقل تقدير[23]. أما مصطلح (معتدل أو براغماتي)، فيدل على لغة معيارية مخادعة؛ لكن هذا التقرير أمينٌ بصورة استثنائية بمعنى أنه يأخذ بالأسباب. تم توصيف مفهوم الاعتدال من قبل أون لوبراني من حزب العمال والسفير السابق لإسرائيل في إيران تحت حكم الشاه؛ أما الآن، فهو مسؤول عن العمليات الإسرائيلية (أعني بها للأمانة، الإرهاب) في جنوب لبنان. قال لوبراني واضعًا الخطوط العريضة لدوافع إسرائيل من بيع الأسلحة، في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية في شهر شباط، فبراير، سنة 1982:

«أومن بشدة أن طهران يمكن غزوها باستخدام قوة صغيرة نسبيًّا، تكون مشحونة بالعزيمة وعدم الرأفة والقسوة؛ ما أعنيه هو أن الرجال الذين سيقودون هذه القوة العسكرية يجب أن يكونوا مستعدين عاطفيًّا لاحتمال أن يتسببوا بمقتل عشرة آلاف شخص».

في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1982م، أبلغ موشي أرينز، السفير الإسرائيلي في واشنطن، الصحافة أن «إسرائيل كانت تقدم أسلحة لإيران بالتنسيق مع الولايات المتحدة ... على أعلى المستويات تقريبًا؛ أملًا في التأسيس لعلاقات مع ضباط إيرانيين يمكن أن يكونوا على استعداد لتنفيذ انقلاب عسكري على السلطة الجديدة، أو ممن يمكن أن يكونوا في وضع يمكنهم من استلام السلطة في إيران في مرحلة ما بعد الخميني». التحليل نفسه طُرح علنًا سنة 1982م ـ بالرغم من أنه بقي بعيدًا عن أسماع المواطنين الأمريكيين ـ من قبل مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، بمن فيهم ديفيد كيمحي وياكوف نمرودي اللذين تم التعريف بهما بوصفهما أول وسيطيْن في العمليات السرية لتزويد إيران بالأسلحة، وربما كانا هما صاحبيْ المبادرة[24].

الإشارات غير المباشرة التي تتم بين الحين والآخر لهذه الحقائق في وسائل الإعلام تخفي عمومًا الأسباب التي أعلن عنها صراحة من قبل مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى متورطين في هذه القضية، وهكذا فإن صحيفة نيويورك تايمز تقول إن شحنات الأسلحة الإسرائيلية إلى إيران منذ سنة 1979م، كانت جزءًا من إستراتيجية كبرى تتمثل في حماية اليهود في إيران، وتهدف إلى إطالة أمد الحرب بين العراق وإيران؛ لكن الإستراتيجية الأكبر التي تمت بالتنسيق بينها وبين الولايات المتحدة بقيت طيَّ الكتمان، ذلك أن أحدًا لم يأتِ على ذكرها[25].

تقول صحيفة هآرتس الإسرائيلية الواسعة الانتشار «إن الحقيقة بحسب مصادر [إسرائيلية] موثوقة، هي أن الاتصالات بين إسرائيل وأمريكا وإيران تمت من خلال ديفيد كيمحي من أجل تجاوز النتائج السلبية لقضية الجاسوس جوناثان بولارد على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية». أدلى روبرت ماكفارلن بشهادته في مجلس الشيوخ، وذكر فيها أن كيمحي كان هو صاحب فكرة تزويده هو ونمرودي بالأسلحة[26]. وقد عبَّر كل من كيمحي ونمرودي مؤخرًا وبصورة علنية عن التزامهما الإنساني الذي أرغمهما على المشاركة في الجهود المبذولة منذ سنة 1985م لإنقاذ الرهائن الأمريكيين. لم يسألهما أحد متى حدث هذا التحول إلى الجانب الإنساني

في شخصيهما، ولماذا تخلَّيا عن الدوافع التي عبَّرا عنها قبل سنين قليلة ماضية حينما كانا يمارسان السياسات نفسها.

تمت المصادقة بصورة علنية على الجهود المبذولة من أجل تشجيع قيام انقلاب في إيران في شهر شباط، فبراير، سنة 1982م ـ وترافق ذلك مع بعض الشكوك حول احتمالات نجاحه ـ من قبل بعض المعلقين الأمريكيين بمن فيهم ريتشارد هيلمز (السفير الأمريكي السابق في إيران)، وروبرت كومر (المسؤول الرفيع في البنتاغون في عهد إدارة كارتر ورئيس مبادرة التهدئة في فيتنام، وأحد مهندسي قوة التدخل السريع التي كما قال، يمكن أن تدعم حدوث انقلاب عسكري في إيران)، إضافة إلى أشخاص آخرين. مرة أخرى، نؤكد أن كلًّا مما تقدم كان بعيدًا عن سمع الشعب الأمريكي وبصره، إلا تلك التي وردت في بعض المنشورات التي يمكن تجاهلها ببساطة في الولايات المتحدة.

ليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن أيًّا من تلك الخطط قد وضعت على الرف، بالرغم من بروز مشكلات أمام وضعها موضع التنفيذ؛ فالمسؤولون الإسرائيليون يقولون إن وسطاءهم الإيرانيين رُصدوا وأُعدموا في منتصف الثمانينيات، وإن وسطاء جدد قد تم التواصل معهم أوائل سنة 1985م[27]. كان تزويد الولايات المتحدة لإيران بالأسلحة من خلال إسرائيل منذ سنة 1985م بمثابة تجديد لتلك الجهود على ما يبدو، مترافقة مع مبادرات أمريكية كانت ستُطرح قريبًا.

كان يمكن لهذه البرامج أن تستمر، بالرغم من بعض التشويش عليها بسبب الكشف الجزئي عنها في خريف سنة 1986م. تنقل الصحافة القريبة من مصادر حزب العمل الإسرائيلي في كوبنهاغن أن «الأسلحة الإسرائيلية مستمرة في التدفق على إيران»، مُستشهِدّةً بتقارير صادرة عن الاتحاد البحري الدنماركي تحدثت فيها عن جملة من الشحنات التي أبحرت تحت العلم الدنماركي. في سجلات ذلك الاتحاد بين شهر أيلول، سبتمبر، 1986م وبين آذار، مارس 1987م، كان عدد الشحنات الإسرائيلية هو الأول؛ ذلك أن عشرًا من أصل أربع وعشرين شحنة شُحنت من إسرائيل، تبعتها ألمانيا الغربية وإسبانيا وتشيلي وجنوب إفريقيا والبرتغال. قوبلت التقارير الأولى الصادرة عن هذا المصدر بالتجاهل من قبل الصحافة عمومًا، ولكن تمت الإشارة إليها بصورة مختصرة بعد أن ظهرت الفضائح إلى العلن سنة 1986م.

وتنقل الصحيفة الإسرائيلية نفسها أن إسرائيل توفر التدريب على استخدام المؤن والأسلحة للحرس الثوري الإيراني (الباسداران)، في حين تنقل صحيفة هآرتس في شهر كانون الثاني، يناير، سنة 1987م أن مدربين إسرائيليين يقومون بتدريب جماعة الكونترا في الهندوراس، وقد تكون الولايات المتحدة هي الجهة التي تمول عمليات التدريب تلك، بحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية[28].

من الواضح تمامًا أن مثل هذه البرامج الإسرائيلية ما كانت لتتم لولا موافقة الولايات المتحدة، على الأقل ضمنيًّا. تصف الصحافة الإسرائيلية إسرائيل بأنها «رسول العرَّاب الذي يحاول دائمًا الظهور بمظهر رجل أعمال كبير ومحترم»[29]، يا لها من مماثَلَةٍ دقيقة!

تستشهد لجنة تاور بمذكرة تُنسَبُ إلى أوليفر نورث، وقد عُدَّت هذه المذكرة أساسًا لمعلومات قُدِّمت لوزير الخارجية جورج شولتز من مستشار الأمن القومي جون بويندكستر يحدد فيها ملامح المصالح الأمريكية في الصفقة المبرمة مع إيران. أولى هذه المصالح تمثلت في وجود حكومة إيرانية أكثر اعتدالًا، وتكون طرفًا أساسيًّا في استقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. إن مثل هذا التغيير في الحكومة الإيرانية يمكن أن يحدث نتيجة لوجود مؤسسة عسكرية ذات مصداقية، تعتمد على جيش إيراني محترف (ما يعني القيام بانقلاب عسكري). لو فسَّرنا معنى كلمتيْ معتدلة واستقرار، لوجدنا أن ذلك يعني الصيغةَ المعقولةَ للهدف الأمريكي الرئيس والأكثر إلحاحًا. هناك أيضًا مصالحُ أخرى؛ مثل منع انتشار ظاهرة الإرهاب الشيعي الأصولي، وكذلك عودة الرهائن الأمريكيين التي من شأنها أن تخلي مسؤوليتها أمام المجتمعين المحلي والدولي، إضافة إلى الجانب الإنساني الواضح لهذه القضية[30].

ما من شك في أن إدارة ريغان كانت ترغب كثيرًا في ضمان إطلاق سراح عميل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ويليام باكلي الذي تعتقد الإدارة أنه تعرَّض للتعذيب؛ من أجل الحصول منه على معلومات، إضافة إلى أن إطلاق سراح بقية الرهائن كان سيعد مكسبًا سياسيًّا إضافيًّا. ربما كان توماس أونيل رئيس مجلس النواب المتقاعد أول شخص يعبر بصراحة عما كان يدور بالتأكيد في خلَد كل مراقب في واشنطن؛ وهو أن صفقة الأسلحة لإيران كان مبعثها رغبة البيت الأبيض في استعادة الرهائن قبل انتخابات الكونغرس سنة 1986م؛ لضمان استمرار الجمهوريين في السيطرة على مجلس الشيوخ، مع فرص رائعة لالتقاط صور في حديقة البيت الأبيض العشبية عشيَّة الانتخابات[31]. مع ذلك، تبقى حقيقة أن السياسات

نفسها التي كانت متبعة هناك حتى قبل أن تظهر مشكلة الرهائن، تشير إلى أن ترتيب الأولويات والأهداف الواردة في المذكرة التي مررها نورث إلى بويندكستر ومنه إلى شولتز هو ترتيب واقعي، إذا نحَّينا جانبًا العاطفة الإنسانية التي تم التركيز عليها في النقاشات العلنية حول حماسة ريغان لإطلاق سراح الرهائن، وهي خِصْلةٌ كُشف عنها بصورة دراماتيكية في ظل مبدأ ريغان[32].

إضافة إلى ما تقدم، يعد نموذج الصفقة كلاسيكيًّا؛ فالشعور العدائي تجاه حكومة ما، يترافق عادة مع جهود مكثفة لتقوية الروابط مع العسكر لأسباب جدّ واضحة ـ خصوصًا تلك التي أوضحتها مذكرة صادرة عن البنتاغون سنة 1965م والتي سبقت لنا الإشارة إليها، وذكرها كذلك الجنرال هويسر، مبعوث كارتر، والتي تشير إلى أن دور العسكر يقتضي قيامه بالاستيلاء على السلطة عند الضرورة، من خلال إطاحته بالحكومات المدنية غير المقبولة، بحسب مدى تفهُّمِها وتوجُّهِها نحو تحقيق أهداف الولايات المتحدة، المغروسة بثبات في تفكيرها من خلال ارتباطها الوثيق مع العرّاب.

الأمثلة عديدة، وبعضها يشبه الحلقة الإيرانية، وهكذا فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإندونيسيا أصبحت عدائية مريرة في خمسينيات القرن العشرين، لدرجة أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية موَّلت غزوًا على إندونيسيا ومحاولةَ انقلابٍ فيها سنة 1958م، بعد فشل هذه المحاولة للإطاحة بنظام الرئيس سوكارنو، استمرت الولايات المتحدة بتزويد إندونيسيا بالأسلحة. في نهاية سنة 1965، قام الجنرال سوهارتو الموالي للولايات المتحدة بانقلاب عسكري، أدى إلى مقتل مئات الآلاف من الناس، كان أغلبهم من القرويين الذين لا يملكون أي أراض، وإلى تدمير التنظيم السياسي الوحيد الذي كانت له قاعدة شعبية، وأعني به الحزب الشيوعي الإندونيسي. وهكذا فقد أعيدت إندونيسيا إلى حظيرة العالم الحر، وأصبحت مرتعًا للنهب والاستغلال من قبل الشركات الأمريكية والكندية والأوروبية واليابانية التي لم يكن يعوقها إلا جشع الجنرالات الذين يحكمون البلاد، والذين فرضوا نظام حكم دكتاتوري يتسم بالعنف والفساد. تم الترحيب بحرارة بهذه التطورات من قبل أصحاب الرأي النخبوي المتنور في الغرب، وعَدَّه ليبراليو الولايات المتحدة تبريرًا لعدوانها على فيتنام الجنوبية، وهذا التبرير كان بمثابة الدرع التي شجعت الجنرالات على القيام بعمليات تطهير ضرورية في مجتمعهم. طُلِبَ إلى روبرت ماكنمارا؛ وزير الدفاع الأمريكي بعد الإدلاء بشهادته أمام مجلس الشيوخ أن

يوضح سبب تزويد إندونيسيا بالأسلحة، في الوقت الذي كان العداء بين الدولتين مستفحلاً؛ سُئِلَ فيما إذا كان تزويد إندونيسيا بالأسلحة قد أدى الدور المطلوب منه، فردَّ بالإيجاب ـ الحصيلة كانت سبع مئة ألف قتيل حينها، بحسب أصدقائه الإندونيسيين. أشار تقرير صادر عن الكونغرس أن تدريب الضباط العسكريين واستمرار التواصل معهم قد أتى أُكُلَهُ؛ بمعنى أن الجائزة الكبرى كانت إسقاط سوكارنو[33].

هذا ما حدث بالتأكيد، فإنجازات سوهارتو أهَّلَتْه كي يصنف في خانة الاعتدال: العديد من زعماء الغرب كانوا متحمسين لرعاية سوهارتو، زعيم جاكرتا المعتدل؛ هكذا علَّقت الصحافة بدقة، مستخدمة عبارة معتدل بالمعنى الأورويللي للكلمة، وذهبت صحيفة الإيكونومست اللندنية إلى حد وصف هذا القاتل والسفاح بالشخص الرحيم في أعماقه، وذلك ضمن مُغَنَّاةٍ طويلة لإندونيسيا في ظل حكمه ـ ربما على أساس لطفه الزائد تجاه الشركات العالمية، وهذا أمر لا شك فيه. ويتابع العدد نفسه من مجلة الإيكونومست التعنيف المعهود لقادة الساندنيستا الذين كرسوا جهودهم للأولويات غير الصحيحة[34]. وبيَّنَ جدولٌ ملحقٌ بالعدد نفسه من المجلة عدد القتلى لأسباب سياسية في أمريكا الوسطى منذ سنة 1979م، بما في ذلك خمسة عشر ألفًا في غواتيمالا وسبعين ألفًا في نيكاراغوا، وربما افترض القارئ أن هذا العدد من القتلى في نيكاراغوا تسبب به رجال الساندنيستا، وكانت هذه الأرقام قد أثارت نوبة من الهستيريا المريعة في دوائر التجارة والأعمال.

لنأخذْ مثالًا آخر من جنوب شرق آسيا؛ فبعد سنين عديدة من الفساد والحكم العسكري الوحشي الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة بدأت تايلاند التحرك باتجاه حكم ديموقراطي سنة 1973م، ما أثار الكثير من القلق في واشنطن بسبب الأخطار التي تهدد قاعدتها الرئيسة التي ينطلق منها العدوان والتخريب في المنطقة؛ كان من المأمول أن تكون تايلاند نقطة الارتكاز التي تنطلق منها العمليات السرية لتقويض اتفاقيات جنيف حول الهند الصينية سنة 1954م، كما تقرر في مجلس الأمن القومي في رده السري على الكارثة التي تمثلها التسوية السياسية، حيث كان يؤمل منها أن تكون مصدرًا للمرتزقة وقاعدة للقاذفات الأمريكية التي تنطلق باتجاه لاوس وفيتنام؛ لم تقدم الولايات المتحدة أي دعم، ولا حتى الدعم اللفظي للديموقراطية التايلندية المبتدئة؛ بل قامت على العكس من ذلك، بتقليص كبير لمساعداتها الاقتصادية التي كانت تايلاند بأمس الحاجة إليها؛ وفي الوقت عينه، زادت من مساعداتها العسكرية بدرجة

كبيرة من أجل تقوية القوى الأمنية التي أسستها، وهذه القوى الأمنية هي التي نفَّذت انقلابًا دمويًّا سنة 1976م ساعدَ على تهدئة المخاوف[35].

بالعودة إلى أمريكا اللاتينية، واستنادًا إلى ما أفادت به مصادر البنتاغون، فإن النفوذ العسكري للولايات المتحدة على القادة العسكريين المحليين كان يعد على نطاق واسع، عنصرًا من عناصر نجاح الانقلاب العسكري ضد الرئيس البرازيلي اليساري جاوو غولارت سنة 1964م[36]، وهو الانقلاب الذي لاقى الكثير من الاستحسان في أوساط الليبراليين من مؤيدي كيندي، وأدى إلى نشوء دولة وطنية أمنية تمارس على مواطنيها كافة صنوف التعذيب والقمع، وتحقق مكاسب وأرباحًا للمستثمر الأجنبي. تكرر المشهد ذاته في تشيلي بعد سنين عدة؛ فطيلة مدة حكم أللينْدي، استمرت الولايات المتحدة بإرسال مساعدات عسكرية في الوقت الذي عملت جاهدة على إسقاط نظام حكم أللينْدي، وحصلت على جائزتها من خلال الانقلاب الذي قام به الجنرال بينوشيه الذي رحبت الولايات المتحدة به أيما ترحيب.

تتساوق العمليات الإيرانية مع النمط المعهود في التخطيط السياسي المفهوم تمامًا، والواقعي في بعض الأحيان؛ «فالولايات المتحدة أرادت استعادة الرهائن»، كما كتب تشارلز غلاس، مراسل محطة ABC في منطقة الشرق الأوسط ـ من أوروبا ـ «لكنها أرادت كذلك أن تجد نسخة إيرانية من الجنرال بينوشيه»[37].

هذه الإنجازات في كل من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لم تكن مسألة صغيرة، وسيكون من المثير جدًّا للدهشة ألَّا تكون الولايات المتحدة قد تعلمت من تلك الدروس؛ فالمذكرة التي أشرت إليها سابقًا، والصادرة عن البنتاغون سنة 1965م، وفي معرض شرحها لدور العسكر في الإطاحة بالحكومات المدنية (الواقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة وسيطرتها)، أُرسلت بعد وقوع الانقلاب الدموي في البرازيل بمدة وجيزة، وأعقب ذلك الانقلاب بعد بضعة أشهر، انقلابٌ آخر أكثر عنفًا ودموية في إندونيسيا، ما يؤكد مرة أخرى وبصورة دراماتيكية هذا المبدأ، وفوق هذا كله، كان للانقلاب الذي وقع في البرازيل تأثير الدومينو في أمريكا اللاتينية؛ يوضح لارس شولتز في دراسة مهمة حول حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، أن النماذج الجديدة للديكتاتورية العسكرية التي اكتسحت القارَّة، بدءًا بالانقلاب الذي وقع في البرازيل والمدعوم من الولايات المتحدة، هي جديدةٌ بمعنى أنها تهدف إلى وضع حد نهائي لأي تهديد يمكن أن يتسبب في زعزعة بنية الامتيازات الاجتماعية

والاقتصادية الحالية، وذلك بوساطة إلغاء المشاركة السياسية للأغلبية العددية، خصوصًا في أوساط الطبقة العاملة أو (إذا استخدمنا عبارة أكثر عمومية ودقة) الشعبية، لقد نشأت هذه الدول الأمنية القومية وتطورت ردًّا على المشاركة السياسية الشعبية المتزايدة، كما يقول[38]. هذه الظاهرة ليست مقبولة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، علاوة على أنها غير متساوقة مع هذه الهجمة التقليدية لسياسة الولايات المتحدة ذات الدافع القوي والمناهضة للديموقراطية، وتُبَيِّنُ من جديد، الأحداث التي جرت في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين.

الإجراءات المعيارية ذاتُها قائمةٌ في أماكن أخرى أيضًا؛ ففي هاييتي ـ على سبيل المثال ـ انقلبت إدارة ريغان على حكم دوفالييه الدكتاتوري، فقط عندما أصبح واضحًا أنه بدأ بالتفكك، وأن النخب المرتبطة بالولايات المتحدة بدأت هي الأخرى تنقلب عليه، والأمر نفسه حدث في الفلبين في المدة نفسها[39]. إن الدافع وراء الحماسة للديموقراطية الذي برز إلى العلن بعد أن تبين أن الدكتاتورية لم تعد مجديةً، كشف عنه تقرير في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان الديموقراطية في هاييتي تتعرض للخطر بسبب ارتفاع منسوب العنف، حذَّر التقرير من أن هاييتي غرقت في خضم هذا العنف، لدرجة أنه أصبح من المشكوك فيه إمكان إجراء انتخابات في البلاد، تمامًا كما نكتشف عندما ننظر فيما وراء استخدام صيغة المبني للمجهول، أن هذا العنف هو الذي تمارسه القوى الأمنية والعصابات التي تنظمها وتمولها مجموعة مُلّاك الأراضي وعناصر يمينية أخرى، ماذا نستنتج من ذلك كله؟ الولايات المتحدة التي تجادل بأن الانتخابات هي الأمل الأفضل لعودة النظام والاستقرار إلى البلاد، قدمت لهاييتي معدات للسيطرة على أعمال الشغب بقيمة أربع مئة ألف دولار، ودرَّبت القوى الأمنية على أساليب قمع أعمال الشغب[40]، وهي إجراءات يمكن أن تعطي دفعًا قويًّا لأكثر العناصر المناهضة للديموقراطية تشددًا، وتسهِّل عملية السيطرة العسكرية الفاعلة على البلاد، سواء جرت الانتخابات رسميًّا أم لم تجرِ.

من الواضح أن إعادة الترتيبات المناسبة مع إيران إلى ما كانت عليه في السنين الماضية هو في مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، يجب ألَّا يكون مثيرًا للدهشة معرفة أن إسرائيل، كانت تُنسِّق مع الولايات المتحدة لتزويد إيران بالأسلحة، ولكن ليس بما يكفي لإنهاء عملية القتل المتبادل المفيدة بين إيران والعراق لمصلحة إيران، لكنها كانت كافية ـ كما كان يؤمل ـ لتحديد

المعتدلين من بين صفوف العسكر الإيراني الذين يمكن أن يتصرفوا على طريقة سوهارتو، والجنرالات التايلانديين والبرازيليين، إضافة إلى بينوشيه.

بالنسبة إلى فكرة ربط هذه الجهود بالهجوم على نيكاراغوا ـ وربما على أنغولا أيضًا، من بين مسائل أخرى، سوف يتم استقصاؤها لاحقًا[41] ـ فإنها ليست فكرة حمقاء مطلقًا، باستثناء احتمال الكشف عنها، وعلى العكس من ذلك تمامًا، فهذه الخطط كافة تعكس درجة عالية من التمرس والرؤية الجيوسياسية، والتي تطبق ضمن حدود تفرضها غالبية شعبية مظلومة ليس من المسموح لها أن تستفيق من غفوتها.

لم تخرج سياسات ريغان عن الإطار الطبيعي للتخطيط والجيوسياسية الأمريكية؛ صحيح أن مخططي سياسة ريغان كانوا يعملون ضمن فِرَقٍ سرية، كما كان يفعل أسلافهم، وأسسوا شبكة إرهاب دولية على مستوى غير مسبوق، لكن السياسات المعمول بها تبقى تلك التي تُصاغ ضمن السجلات السرية للإدارات الليبرالية والمحافظة على حد سواء، وتُمارَس على أرض الواقع لسنين عديدة. اللجوء إلى وسائل سرية وعمليات خفية وبِنىً تنفيذية بحسب ما تُمليه الظروف، يعد أمرًا طبيعيًّا عندما تفقد الوسائل الطبيعية المستخدمة لمنع الشعب من ممارسة أي تأثير في صناعة السياسة فاعليتها؛ لا يمكن التغاضي عن ممارسة الديموقراطية الوظيفية في الداخل، تمامًا كما أنه من غير المسموح بممارستها من قبل شعوب أمريكا الوسطى أو أي مكان آخر، لأسباب متجذرة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل ضمن نطاق الديموقراطية الرأسمالية، خصوصًا في التنوع الذي بدأ ينمو في الولايات المتحدة بملامحه الخاص؛ يمكن فهم السجل التاريخي مباشرة، لو قاربناه من دون أوهام أو عقائد جامدة.

واجه مخططو سياسة ريغان في الجهود التي يبذلونها بعض التناقضات التي لم يكن بإمكانهم تجنُّبها؛ كانت إحدى تلك المشكلات تتعلق ببرنامج دفع نيكاراغوا باتجاه الاعتماد الكلي على الاتحاد السوفيتي، وتحرمها في الوقت ذاته كلَّ أسباب البقاء، من المؤكد أنه خطر ببال مخططي سياسة ريغان أن برنامج ربطٍ من هذا النوع وعلى طريقة كيسنجر، قد يدفع بالاتحاد السوفيتي إلى الانخراط في شراكة تؤدي إلى خنق نيكاراغوا بالاتفاق الضمني مع شبكة واسعة بنيت لهذا الغرض تحديدًا، ربما مقابل عقد اتفاقية حول الأسلحة من ذلك النوع الذي كانت الولايات المتحدة تحاول تجنُّبَه في أثناء سنوات حكم ريغان، وقد أوضح ريغان هذه النقطة بصورة جليَّة في خطابه الإذاعي الذي أعلن فيه أن التوقيع على هذه الاتفاقية سيكون قريبًا

جدًّا، لكنه حذَّرَ من أن هذا سيكون توقيتًا مناسبًا للكرملين كي يتخلى عن مغامراته العسكرية في العالم؛ قال الرئيس ريغان بالتحديد: «بإمكانهم التوقف عن دعم نظام الساندنيستا في نيكاراغوا الذي يتسبب في اضطرابات، ويثير قلاقل مع جيرانه»، ولو حاولنا فكَّ شيفرة اللغة المراوِغة في خطاب الرئيس، لاكتشفنا أن ما يعنيه هو أن على السوفييت التوقف عن تزويد نيكاراغوا بالوسائل التي تعينها على الدفاع عن نفسها ضد العدوان الأمريكي عليها، تابع ريغان يقول: «إذا كان للعالم أن ينعم بسلام حقيقي، فإن على السوفييت التخلي عن مغامراتهم العسكرية تلك»[42]. كانت هناك مؤشرات على أن مثل هذه المبادرات ربما يكون قد شُرِعَ في تنفيذها؛ أي إن القرار السوفيتي قد اتُّخِذَ بشأن قطع إمدادات النفط الذي تحتاج إليه نيكاراغوا بشدة، لكن مثل هذه الخطوات تعد مخالفةً لضرورة بقاء نيكاراغوا في حال اعتمادٍ كامل على الاتحاد السوفيتي، بحيث يمكن تسويق الهجوم على نيكاراغوا في الداخل الأمريكي بوصفه صورة من صور الدفاع عن النفس ضمن إطار الصراع بين الشرق والغرب؛ هذه معضلة يصعب حلها حتى على أكثر المخططين السياسيين تمرسًا وخبرة.

برزت مشكلات أخرى في معرض التعامل مع عدوٍّ كبيرٍ آخر؛ أعني به شعب الولايات المتحدة؛ كما ناقشتُ سابقًا، كانت البرامج الكبرى للريغانيين تلقى معارضة دائمة من جماهير الشعب، خصوصًا برنامج اليميني كينز الذي يفرض على الشعب تمويل صناعة التقنية العالية من خلال النظام العسكري، يوجد أسلوب كلاسيكي يساعد على إجبار الشعب على الرضوخ للسياسات التي يعارضها بشدة؛ انشر الخوف؛ فإذا وصل الشعب إلى درجة الاعتقاد أن حياته وطبيعة عيشه مهددتان من قبل عدو شرس، فقد يقبل ببرامج عارضها في السابق، بوصفها شرًّا لا بد منه. لكي ينتشر الخوف، لا بد من تفعيل النظام الدعائي لاستحضار أيِّ جهة يمكن عَدُّها ـ في حينه ـ الشيطان الأكبر، أما القوى الأخرى فلها رموزها المفضلة الخاصة بها. في العديد من اللحظات المُستلَّة من التاريخ، كان العدو يُستَحضَرُ لتبرير العدوان وإثارة القلائل والاضطرابات؛ وهي ممارسات كانت بريطانيا وإسبانيا والهونيون المغول يقومون بها؛ ولكن منذ سنة 1917م، أصبح الخطر البلشفي هو الأقرب تناولًا، من هنا نفهم الجاذبية الخاصة المتجددة في ظل حكم ريغان، للخطر المتمثل في إمبراطورية الشر التي تزحف باتجاهنا بهدف تدميرنا، وعند هذه النقطة تبرز مشكلة جديدة؛ المواجهات مع إمبراطورية الشر يمكن أن تكون مُكلِفة جدًّا لنا، ومن ثم علينا تجنُّبها؛ تكمن المشكلة في إيجاد عدوٍّ مخيف بما يكفي لتجييش الشعب ضده، لكنه ضعيف بما يكفي كي لا تكون هناك كِلفةٌ تذكر لمواجهته؛ أيّ الكلفة

التي علينا نحن دفعها لمواجهته، أما الحل فواضح بما فيه الكفاية؛ فما يجب علينا مواجهته ليس إمبراطورية الشر نفسها، بل عملائها الصغار؛ أي الشياطين الصغار، وهي الدول أو المجموعات الضعيفة والعاجزة عن الدفاع عن نفسها، بحيث يمكننا مهاجمتها واللجوء إلى سياسة التعذيب والقتل من دون أن نخشى احتمال أننا قد نتألم مقابل ذلك.

تابع نظام العلاقات العامة في إدارة ريغان بناء حلقات متسلسلة من الشياطين المفيدين بالنسبة إليهم؛ القذافي ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة الساندنيستا، إلى ما هنالك. يمكننا مهاجمتهم بأنفسنا أو من خلال حلفائنا من دون أن نخشى أي أذيَّةٍ قد تنجم عن ذلك، ويمكننا أن نلصق بهم تهمة العمالة للسوفييت، أو أنهم أُرغِموا على أن يكونوا كذلك، كانت ليبيا بصورة خاصة الهدف المناسب للعب هذا الدور استنادًا إلى مواقف عنصرية معادية للعرب في الولايات المتحدة، واعتمادًا على متخصصين ريغانيي النزعة في نشر الدعاية، الذين لفَّقوا جملة من الحوادث والتهديدات، وضبطوا توقيتها لتناسب المتطلبات السياسية الداخلية التي أجاد كل من ريغان وجورج شولتز التعامل معها بطريقة بطولية مناسبة[44]. تم تصوير رجال الساندنيستا على هيئة إرهابيين هدفهم غزو نصف الكرة الجنوبي بصفتهم أدوات للمعتدين السوفييت؛ وعليه، فإن الأصوات الليبرالية في وسائل الإعلام والكونغرس بدأت تعلو مطالبة باحتواء نيكاراغوا، وإجبارها على لجم جيشها الثوري، زد على ذلك أن الإرهابيين في السلفادور يهدفون أيضًا إلى ابتلاع منطقة أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية كلها، وفي يقيني أمريكا الشمالية كلها في نهاية المطاف، بحسب ما أوضحه ريغان في شهر آذار، مارس، سنة 1981م[45]. إن من الصعب إقناع المواطنين الأمريكيين أن هؤلاء الوحوش يشكلون تهديدًا حقيقيًّا لوجودنا؛ ولكن إذا كان هؤلاء كلهم الذين هم أدوات في يد إمبراطورية الشر يتربصون بنا ويهدفون إلى تدميرنا ـ وينوون اكتساح الولايات المتحدة والاستيلاء على كل ما نملك، كما وَلْوَلَ مرّةً ليندون جونسون مشيرًا إلى أولئك المتربصين بنا من خارج الحدود الذين يفوقوننا عدديًّا بنسبة واحد إلى خمسة عشر ـ حينئذٍ يصبح التهديد أكثر مصداقية؛ ما من شك في أن تلك الحملة الدعائية كان لها تأثير كبير في المواطنين الأمريكيين.

كان أحد مظاهر الحملة الدعائية الباهرة النتائج (المنتقاة بعناية) والمتعلقة بأفعال إرهابية ارتفاعَ وتيرة اللغة الخطابية حول الحاجة إلى عزل هؤلاء المجرمين، ورفض إجراء أي اتصال معهم؛ وتبقى حقيقة أن مثل هذه العبارات التي يمكن أن يتلفظ بها ريغان وشولتز ومعاونوهما

من دون أن يثير ذلك سخرية العالم بأسره، مؤشرًا على الاستعمار الثقافي الأمريكي لكثير من دول العالم، بوجه عام هذا الأسلوب حقق الغاية المرجوَّةَ منه بصورة رائعة، لكنه تحوَّلَ إلى مصدر للتعاسة عندما كُشف عن العملية الإيرانية، وتبيَّنَ للجميع أن الولايات المتحدة نفسها هي من تنتهك وَصَفاتِها المتعجرفة حول التعامل مع الإرهابيين الدوليين.إذا تابعت وسائل الإعلام محاولة الكشف عن احتمال تورط الولايات المتحدة في تجارة المخدرات الدولية، فسيثير ذلك مشكلات مشابهة؛ إذا أخذنا في الحسبان الجهود المبذولة لاستغلال مشكلة المخدرات بصفتها أداة إضافية لتحريك الرأي العام، وإجباره على قبول مبدأ تقوية سلطة الدولة والتعدي على الحريات المدنية، ما يعد بندًا رئيسًا آخر في أجندة المحافظين[46].

تجنبت وسائل الإعلام الخوض في هذا الموضوع طيلة سنة 1986م؛ وأحد الأمثلة اللافتة على ذلك كان الخطاب المؤثر الذي ألقاه ريغان في السادس عشر من شهر آذار، مارس، سنة 1986م، أدان فيه حركة الساندنيستا ملصقًا بها الجرائم الممكنة كلها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات؛ وبطريقة عاطفية مؤثرة جدًّا، قال إن «كل والد أو والدة في أمريكا يجب أن يشعر بالغضب حيال ذلك». نُقِلت تصريحاته تلك من دون أي تعليق عليها؛ لكن الكشف الجزئي عن هذه التلفيقات وغيرها ظهر فيما بعد[47]. فالتقارير حول الخطاب الذي ألقاه الرئيس في المساء، امتنعت عن الإشارة إلى ما نقلته صحيفة سان فرانسيسكو إكزامنر (San Francisco Examiner) في طبعتها الصباحية في اليوم نفسه، وشرحت فيه «كيف أن عصابة كبرى لتهريب الكوكايين في منطقة الخليج ساعدت على تمويل متمردي الكونترا في نيكاراغوا، استنادًا إلى مقابلات وشهادات أدلى بها موقوفون بتهمة تهريب المخدرات في المحكمة الفدرالية»[48].

إضافة إلى ذلك، كشفت صحيفة إكزامنر عن أنها حصلت على وثائق سرية من المحكمة تكشف أن السلطات الفدرالية أعادت إلى أحد المهربين المحكومين مبلغ (36020) دولارًا تم التحفظ عليها بوصفها أموال مخدرات، بعد أن سلَّمها رسائل من قادة الكونترا تقول إن تلك كانت أموالًا سياسية تهدف إلى إعادة توطين الديموقراطية في نيكاراغوا؛ أعيدت الأموال بموجب مبادرة من المدعي العام الأمريكي. يتابع التقرير مناقشة الدليل الذي وُزِّع قبل أشهر عدة من قبل وكالة الأسوشيتد برس، ولكن لم تتم الإشارة على نطاق واسع إلى تورط جماعة الكونترا في تهريب المخدرات، وهكذا كان من الممكن أن تُرفق وسائل الإعلام تقريرها حول الاتهام الذي أورده الرئيس بحقيقتين كانت تعرفهما جيدًا؛ تتمثل الأولى في أن التهم الموجهة

إلى حركة الساندنيستا قد أُسقِطت من قبل وكالة مكافحة المخدرات التابعة له، أما الثانية فهي أن من المحتمل أن تكون السلطات الفدرالية الأمريكية هي المتهمة في هذه الجريمة. ولكن لا شيء من هذا القبيل حصل قط[49].

لو أجرى أحد تحليلًا إخباريًّا معمَّقًا، فلربما تبين له أن تورط الحكومة الأمريكية في تجارة المخدرات يعود تاريخه إلى المدة الأولى التي أنشئت فيها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، عندما جنَّدت الوكالة وبيروقراطية العمل الأمريكية فرقًا من الحمقى والمشردين من العالم السفلي؛ لاختراق وحدة العمال الفرنسيين وكسر شوكتهم، ومنع تدخلهم في مسألة شحن الأسلحة للفرنسيين من أجل إعادة احتلال منطقة الهند الصينية، واستمرارها طيلة الحروب التي جرت في الهند الصينية. إذا كان المسؤولون الأمريكيون متورطين في تجارة تهريب المخدرات من أجل شراء أسلحة لجماعة الكونترا، أو كانوا يغضون أبصارهم للسماح لهذه العمليات أن تتم، كما شهِدَ بذلك مهربو المخدرات، فإن هذا سيكون فصلًا آخر من تاريخ طويل[50].

تلك هي عيِّنةٌ من المشكلات التي تترافق مع التخطيط الكوني المعقد والمتمرس، والمكرَّس لخدمة أهداف الإرهاب الدولي الذي فُرِضَ عليه العمل بصورة سرية بسبب الرفض الشعبي له.